

الدكتور علي إبراهيم عبده

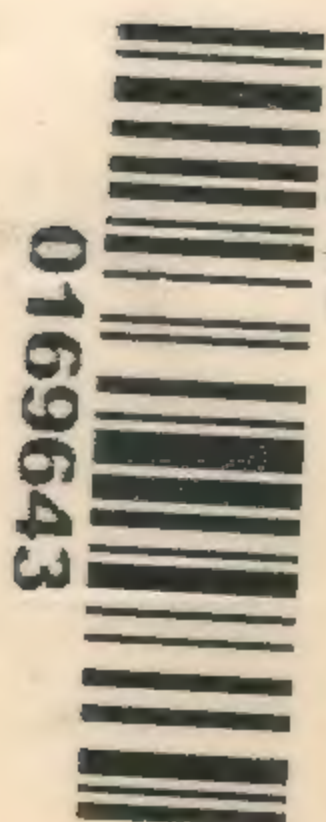
# المنافسة الدولية في أعالي النيل

١٨٨٠ - ١٩٠٦

١٩٥٨

ملتزم الطبع والنشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد زينة

دار الطباعة الحديثة  
٥ شارع غرير النوي - ص ٤٩٣١٨



0169643

Bibliotheca Alexandrina





# المنافسة الدولية في أعالي النيل

١٨٨٠-١٩٠٦

تأليف

الدكتور علي إبراهيم عبده

سكرتير ثان بجامعة الدول العربية

الطبعة الأولى

١٩٥٨

منتزم الطبع والنشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد فريد

دار الطباعة الحديثة  
٥ شارع محمد فريد - ت. ٤٩٣١٨





# الاهداء

إلى كل إفريقي مكافح في سبيل حرية بلاده واستقلالها





# فهرس

الصفحة	الموضوع
١	تصدير للسيد الأستاذ محمد شفيق غربال
هـ	مقدمة المؤلف

## الباب الاول

الاستعمار في إفريقيا حتى آخر القرن التاسع عشر

- الفصل الأول : الاستعمار — درجاته — أنواعه — الظروف الجغرافية التي تحدده — الحقوق التي يدعيها . ٢
- الفصل الثاني : أسباب تأخر كشف إفريقيا — معرفة القدماء بإفريقية — العرب في شرق إفريقيا خلال العصور الوسطى — كشف الأوروبيين واستعمارهم في إفريقيا في العصر الحديث حتى سنة ١٨٨٠ . ٢١
- الفصل الثالث : دوافع الاستعمار في إفريقيا — استعمار بلجيكا للكونغو سنة ١٨٨٠ — التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا بعد سنة ١٨٨٠ . ٤٧

## الباب الثاني

التنافس الدولي في أعالي النيل حتى سنة ١٨٩٤

- الفصل الأول : سامويل بيكر وجوردون في أعالي النيل — إخلاء السودان . ٦٥

- ١٠١ الفصل الثاني : السياسة البريطانية في منطقة غربى البحر الأحمر —  
الاتفاقات البريطانية الإيطالية فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤
- ١٢٠ الفصل الثالث : بريطانيا وألمانيا فى شرق إفريقيا — إخلاء أعالى النيل  
من المصريين — كارل بىترز وخططه والاتفاق  
الإنجليزى الألمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠ .
- ١٥٠ الفصل الرابع : إعلان الحماية الإنجليزية على أوغندة سنة ١٨٩٤ .
- ١٥٩ الفصل الخامس : الكونغو ما بين بلجيكا وإنجلترا وفرنسا ومعاهدة  
١٢ مايو سنة ١٨٩٤ .

### الباب الثالث

#### استرداد السودان

- ١٨٤ الفصل الأول : العلاقات الإنجليزية الفرنسية .
- ٢٠٢ الفصل الثانى : المرقف فى الكونغو .
- ٢٠٨ الفصل الثالث : التوسع الاستعمارى الإيطالى فى الحبشة .
- ٢١٩ الفصل الرابع : استرداد السودان .

### الباب الرابع

#### فاشودة سنة ١٨٩٨

- ٢٤٨ الفصل الأول : التوسع الفرنسى فى وسط إفريقيا وغربها — الحملات  
الفرنسية والحبشية الموجهة من الصومال والحبشة للتقدم  
إلى أعالى النيل — حملة ماكدونالد من أوغندة .



الباب الخامسالتسويات النهائية

الفصل الأول : اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وإنجلترا بشأن  
إدارة السودان . ٣٠٢

الفصل الثانى : الاتفاق الإنجليزى الفرنسى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩  
وتعيين الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية . ٣٢٠

الفصل الثالث : الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة فى مايو سنة ١٩٠٢  
وأهميتها فى تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان —  
اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة . ٣٣١

الفصل الرابع : الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ . ٣٤٥

الفصل الخامس : الاتفاقية بين إنجلترا وبلجيكا فى مايو سنة ١٩٠٦ وتسوية  
الحدود بين السودان ودولة الكونغو . ٣٥٣

\* \* \*

خاتمة : ٣٥٩

ملحق : المباحثات التى جرت بعد سنة ١٩٠٦ لتعديل الحدود بين  
السودان والحبشة ٣٦٩

المراجع

أولا : الوثائق ٣٨١  
ثانيا : المراجع الأساسية ٣٨٧  
ثالثا : المراجع الأخرى ٣٩٥





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تصدير

### للسيد الأستاذ محمد شفيق غريبال

نقل الدكتور على ابراهيم عبده عن اللغويين اشتقاقهم « الاستعمار » من طلب الإعمار في الأرض ، ثم نقل عن الأستاذ الدكتور محمد عوض تعريفه الاستعمار بأنه « العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة ، أو جماعة منظمة من الناس ، على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم ، أو على سكان تلك الأرض ، أو على الأرض والسكان في آن واحد ، فتاريخ الاستعمار على اشتقاقه اللغوي هو تاريخ بني الإنسان في الأرض ، وتاريخ الاستعمار على التعريف الفني أضيق نطاقاً وإن كان في ذاته عنصراً كبير الخطر في التاريخ البشري إطلاقاً ، وهو — على هذا التحديد — من فروع المعرفة التي تنشأ لتنميتها المعاهد والجمعيات وتوقف على خدماتها المجالات الخاصة . وقد دفع القوم لهذا الاهتمام أن الاستعمار تطور وتغير ، وهو اليوم يتشكل بأشكال جديدة تبعاً لظروف حياة البشرية في عصرنا الحاضر .

والتأليف في الاستعمار يتخذ شكلين ، فقد يكتب فيه الكاتب فرعاً من فروع المعرفة يرتب أصوله وقواعده وفقاً لمنهج من مناهج العرض العلمي ، من نوع ما فعل الأستاذ الدكتور محمد عوض في كتابه « الاستعمار والمذاهب الاستعمارية » ، الذي نقل عنه الدكتور على ابراهيم عبده التعريف الذي أثبتناه في الفقرة السابقة ، وما فعل الأستاذ الأمير مصطفى الشهابي في محاضراته في معهد الدراسات العربية في موضوع الاستعمار . أو يتجه المؤلف نحو دراسة الاستعمار في قطر أو أقطار معينة ( أعالي النيل مثلاً ) وفي حقبة معينة من الزمان ( أواخر القرن التاسع عشر مثلاً ) من نوع ما فعل الدكتور على ابراهيم عبده في الكتاب الذي أقدمه للقراء اليوم . ومن هذا النوع الثاني الذي بين أيدينا الآن تتألف المادة التي بيني عليها مؤلفو النوع الأول دراساتهم .

ولكن هؤلاء لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إلا إذا كانت « المادة » التي يبنون

عليها دراسة القواعد والأصول والمذاهب الاستعمارية تصلح أساساً للبناء . وهي لا تصلح أساساً إلا إذا سللت من شوائب البهرجة وزخارف الصيغ الشائعة ، وغلبت عليها صفة الجد ، وتركبت من الحقائق مستخلصة من مصادر هامة مثبتة في مواضعها ، وتجنب واضعوها السعي وراء ما يبهز النظر أو يزعم لنفسه الأصالة أو السرية الخافية . وكتاب الدكتور على إبراهيم عبده كله من هذا الطراز .

ولم يبق هناك سر !

ففي خلال الأدوار التي مرت فيها المنافسة الدولية في أعالي النيل كانت تنشر الحكومات الأوروبية المشتبكة فيها تلك الكتب « الملونة » التي تنشر من الوثائق ما يبصر الرأي العام في مختلف البلاد بحقائق الموقف تبصرة من شأنها نيل تأييده . ومن موازنة الوثائق بعضها ببعض يستطيع الباحث التزيه أن يجد طريقه نحو الحقيقة . ثم كانت الحرب العالمية الأولى ، والهزة العنيفة التي أصابت الضمير الإنساني ، وكان من جرائها أن عملت الحكومات كل منها على تبرئة نفسه من وصمة إشعال نار الحرب ، كما كان من جرائها أن أكدت الشعوب حقها في أن تعرف كل شيء . ومن ثم بدأ النشر ، رجعت ألمانيا فيما نشرت إلى ١٨٧٠ ، أي سنة بدء الإمبراطورية والسياسة الخارجية الألمانية الحديثة ، ورجعت فرنسا فيما نشرت إلى السنة نفسها ، سنة ١٨٧٠ أي سنة ميلاد الجمهورية الثالثة في هزائم الحرب ، فكان ذلك يؤذن بفصل جديد . وإنجلترا نشرت منذ ١٨٩٨ ، أي من أيام خروجها من عزلتها وتأهبها للاتفاقات والمخالفات . هذا إلى ما أعلنته حكومة الثورة الروسية الاشتراكية منذ سنة ١٩١٧ عن أسرار السياسة الأوروبية فيما سبق الحرب العظمى ، وإلى ما فعلته الجمهورية النمساوية بعد انحلال الإمبراطورية النمساوية من فتح باب البحث في دور محفوظاتها بلا قيد يعتد به . ونضيف إلى هذا ما نشر من مذكرات ومن يوميات ومقالات في الصحف وفي المجلات . هذه هي المادة التي رجع إليها الدكتور على إبراهيم عبده في هذا الكتاب .

وحجر الزاوية في بناء الكتاب هو تقسيم الوطن النيل الذي أنشأته مصر



فى القرن التاسع عشر ، وما المنافسة الدولية التى يدرسها الكتاب إلا على أسلاب ذلك الوطن .

والأوطان لا تسقط جاهزة كاملة من السماء ! هى تنشأ إنشاء من مواد البيئة الطبيعية والبيئة التاريخية . وإذا لم يكن الأمر كذلك فلم عاشت إيطاليا مقسمة أطول مما عاشت موحدة: أو ألمانيا أو غيرها أو غيرها .

قلنا ذلك مراراً فيما مضى ، وتحدينا خصوم هذا الوطن أن يدلونا على مقدار ما انتفعت حكومة مصر أو مواطنوها من أقاليم ذلك الوطن خارج مصر ، وما كان بناؤه إلا لجمع شتاته ووصل متفرقاته فى عصر بناء الوحدات الكبرى . ومهما قيل فى حق ذلك البناء ، فهو الذى أقام ذلك الوطن السودانى ، ولأول مرة فى التاريخ . أما ما يصل ذلك الوطن بمنابع النيل وبروافده وبمنافذه على البحر الأحمر وعلى المحيط الهندى، فقد تكفل الكتاب الذى بين أيدينا بشرح ذلك تفصيلاً دقيقاً نزيهاً .

\* \* \*

حينما قامت الحركة المهدية فى السودان أظهر نحوها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى العروة الوثقى لطفاً جميلاً ، وأنكرا على الحكومة البريطانية والحكومة الخديوية عملهما على قمعها بالنار والحديد، وكان أملهما أن تحقق تلك الحركة فى جنوبى الوطن ما أخفقت الحركة العرايية فى تحقيقه فى شماله . وتبدد الحلم ، وانهارت فكرة الوطن الواحد أساساً لتحرير القسمين !

\* \* \*

وأخذت المنافسة الدولية سبيلها ، وبدأت فى وقتٍ كأنها نجحت فى تقسيم الوطن المصرى النيلى بلا حرب بين الدول الأوروبية . أما التجريدات ضد الإفريقيين فليست من « الحرب » الحقيقية فى شىء . قال عنها ليونى المشهور إنها ( أى الحملات الاستعمارية ) أسعد وأخصب الحروب إطلاقاً . وقد سماها المؤرخون الأوروبيون

— ٤ —

للمغرب بأعمال الهدنة أو نشر السلام . وما أعجب هذا ! نار الحرب برد وسلام !  
وقد اعتز الأوربيون بذلك . ثم أدت بهم المنافسة والسلبية، هذه إلى الاستعداد  
للحرب . فتكون في العقد الأول من القرن العشرين في تشكيل جديد لاتفاق الودى  
الثلاثى والتحالف الودى الثلاثى . وكانت الحرب العالمية الأولى ، ولا تزال الأزمة  
قائمة إلى اليوم وإلى الغد . ولا نقول إنها كلها ترجع لما جرى في أعالي النيل ، ولكن  
ما جرى هنا مضافا الى ما جرى في أقطار أخرى هيا أسباب الانفجار . ومع ذلك  
ففصول هذا الكتاب تعالج عاملا مهما من عوامل الموقف الحالى ، وتعالجه على هذا  
النحو المجدى النزيه الأمين .

محمد شفيق غريبال

## مقدمة

أعتقد أن لموضوع « المنافسة الدولية في أعالي النيل » أهمية من نواح مختلفة ، أظهرها أنه يتصل بقضية الاستعمار في إفريقية وتقسيمها بين الدول الأوروبية ، والصراع القائم الآن بين الشعوب الإفريقية المتعطشة للحرية ، والتي تصر إصراراً شديداً على الفوز بها ، وبين الدول الاستعمارية المستميتة من أجل البقاء في هذه القارة الغنية بطاقتها البشرية ومواردها الاقتصادية . كما أنه يتصل بمسألة المياه في أعالي النيل وأثرها الواضح في التطورات التاريخية لهذه المنطقة .

وحقا تبدأ صلتى الرسمية بهذا الموضوع منذ أن سجلته في الجامعة لدرجة الدكتوراه ، غير أن صلتى الشخصية به ترجع إلى أمد بعيد ، وترتد إلى الوراء حتى تبلغ الفترات التي كان يتفتح فيها ذهني — في سنوات الدراسة الثانوية والجامعية — للتاريخ الحديث لوادي النيل . وكنت حريصاً أشد الحرص على أن أدرك في شيء من العمق كيف أن الدول الأوروبية كانت تتناحر على السيطرة على هذا الوادي أو على أجزاء منه . وكان هذا الحرص يزداد نمواً مع الزمن كلما قرأت في هذا الموضوع . حتى إذا أنهيت دراستي في معهد الدراسات السودانية ( الإفريقية الآن ) عام ١٩٥٠ ، واجتمعت بأستاذي المشرف أبحث إليه عن موضوع الدكتوراه ، طفت على السطح هذه الرغبات التي كانت مستكنة في الأعماق . واستقر الرأي على اختيار موضوع « المنافسة الدولية في أعالي النيل من ١٨٨٠ — ١٩٠٦ » .

وقد اعتاد الجغرافيون أن يقسموا مجرى كل نهر إلى أقسام ثلاثة ، لكل قسم خواصه ومميزاته ، الحوض الأعلى والأوسط والأدنى . ويشتمل الحوض الأعلى للنيل على منابع النيل الاستوائية وهي تقع في هضبة البحيرات ، وعلى أحواض بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوبات .

وقد حددت المنافسة بين سنتي ١٨٨٠ و ١٩٠٦ ، لأن التوسع الاستعماري

الأوروبي ، وإن كان أخذ ينشط في إفريقية كلها منذ سنة ١٨٧٨ ، وهي السنة التي عقد فيها مؤتمر برلين بعد الحرب التركية الروسية ، إلا أنه منذ سنة ١٨٨٠ أخذ التوسع الاستعماري الأوروبي ينتشر بسرعة زائدة في تلك القارة ، وأخذت الدول الأوروبية تتسابق على الوصول إلى منطقة أعالي النيل وامتلاكها تحقيقاً لأغراض وأهداف متباينة . وما أن حلت سنة ١٩٠٦ حتى كانت هذه المنافسة على أعالي النيل قد انتهت نتيجة تسويات واتفاقات بين الدول المتنافسة . ولا يفوتني أن أذكر هنا أنه تم في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم إفريقية الذي التهمت فيه الدول الاستعمارية أراضي القارة ، وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوروبية العالمية في ذلك الوقت .

وحاولت أن أعرض الموضوع عرضاً تاريخياً علمياً ، معتمداً في ذلك على كثير من مصادر البحث التي قسمتها إلى ثلاثة أقسام :

الأول هو الوثائق ، وأهمها الوثائق الأوروبية (الإنجليزية والفرنسية والألمانية) عن أصول الحرب العالمية الأولى ، والكتب الزرقاء الإنجليزية ، والكتب الصفراء الفرنسية ، وتقارير اللورد كرومر السنوية عن أحوال مصر والسودان ، والوثائق الخاصة بالسودان في المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري (عابدين سابقاً) ، وبعض الملفات في محفوظات رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية بالقاهرة .

والثاني هو أمهات المؤلفات المتمثلة بالموضوع اتصالاً كبيراً .

والثالث هو المؤلفات الأخرى التي عالجت بعض نقط من الموضوع بصفة عامة . ولا بد لي من الإشارة هنا إلى أن معظم هذه المؤلفات باللغات الأجنبية ، وأن مؤلفيها قد اختلفت وجهات نظرهم ، وتناقضت آراؤهم في كثير من القضايا التي عالجوها . وأرجو أن أكون قد حاولت أن أتلس الحقيقة من بين هذه الآراء المتباينة . وعلى



كل فقد قومت كل مصادر البحث التي رجعت إليها ، ووضحت صلتها بالموضوع وأهميتها له ، وآمل ألا أكون قد جانبته الحقيقة كثيرا في هذا التقويم .

والواقع أن النزاع الدولي من أجل أعلى النيل اتخذ — أكثر من أية مشكلة دولية أخرى قبل الحرب العالمية الأولى — مظهر أسطورة من الأساطير . إذ كانت هناك نتائج ذات أهمية عظمى ، وكانت هناك أفكار ومشروعات ومنافسة استمرت أكثر من عقد واحد من الزمن .

وبالرغم من كثرة ما كتبه الأوروبيون متفرقا عن بعض نقط هذا الموضوع ، فأظن أنه لم تكن هناك أية دراسة تناولته ، بروح محايدة ومن شتى نواحيه ، تناولا كافيا . لأن الأمر معقد لدرجة كبيرة ، وبما يزيد تعقيده التناقض في معظم الوجوه . ولهذا الظروف أرجو فقط أن أكون بهذا البحث قد مهدت الطريق أمام أية محاولة تتلو ، كما أرجو أن يكون كتابي هذا مقدمة لدراسات علمية عميقة عن الشعوب الإفريقية وتطورها وخطط الاستعمار نحوها ، فتبين من أمرها رشدا وتعمل على الفوز باستقلالها وحريتها

وختاما ، أرى أنه من أوجب الواجبات على ، وإحقاقا للحق ، أن أسجل جزيل شكري وعظيم تقديري وفائق إجلالي واحترامي لأسانذتي الأفاضل :

الأستاذ محمد شفيق غربال  
مدير معهد الدراسات العربية العالية  
الأستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الإسكندرية  
الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس  
على رعايتهم الصادقة لي وعلى توجيهاتهم وإرشاداتهم القيمة . ولـي الشرف أنهم كانوا أعضاء اللجنة التي ناقشتني في موضوع هذا الكتاب بجامعة الاسكندرية في مساء السبت الموافق ١٨ مايو سنة ١٩٥٧ ، وقررت منحي درجة الدكتوراه في الآداب ( التاريخ الحديث ) بمرتبة الشرف الأولى . والله ولي التوفيق ؟

على إبراهيم عبده



## الباب الأول

### الاستعمار في إفريقيا حتى آخر القرن التاسع عشر

#### الفصل الأول :

الاستعمار — درجاته — أنواعه — الظروف الجغرافية التي تحدده — الحقوق التي يدعيها .

#### الفصل الثاني :

أسباب تأخر كشف إفريقيا — معرفة القدماء بإفريقية — العرب في شرق إفريقيا خلال العصور الوسطى — كشوف الأوروبيين واستعمارهم في إفريقيا في العصر الحديث حتى سنة ١٨٨٠ .

#### الفصل الثالث :

دوافع الاستعمار في إفريقيا — استعمار بلجيكا للكنغو سنة ١٨٨٠ — التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا بعد سنة ١٨٨٠ .

## الفصل الأول

### الاستعمار -- درجاته -- أنواعه

### الظروف الجغرافية التي تحدده -- الحقوق التي يدعيها

المقصود بالاستعمار<sup>(١)</sup> في الوقت الحاضر هو استيلاء دولة على قطر من الأقطار وإدارة شؤونه ، أو استثمار مرافقه المختلفة ، إما بيد مهاجرين يرحلون إليه ويقطنونه ، وإما بيد سكانه الأصليين وإما باشتراك الفريقين . ومن المسلم به أن الدولة المستعمرة تضمن في هذا العمل انفسها ولقومها أعظم فائدة تستطيع الحصول عليها .

والتسلط هو أداة الاستعمار ، وهو تحكم شعب في غيره من الشعوب ، وأنواعه كثيرة أهمها السياسي والاقتصادي والثقافي .

ومن وسائل التسلط القوة ، أي غزو الأرض المراد استعمارها ، واحتلالها عسكرياً والقضاء على القوى المحاربة فيها ، وخلع سلطانها ، وإسقاط حكومتها وإقامة

---

(١) أجمع أصحاب المعجمات القديمة والحديثة على أن « أعمره المكان واستعمره فيه جعله يعمره ، واستعمر الله عباده في الأرض أي طلب منهم العبادة فيها » . ويتضح من ذلك أن مدلول لفظة الاستعمار اليوم لا يختلف كثيراً عن مدلولها القديم . ونحن في الاصطلاح الحديث نجعل فعل ( استعمر ) يتعدى إلى الأرض أو المكان أو الفطر فنقول مثلاً « استعمرت إنجلترا أستراليا » أما لو أريد اتباع نص المعجمات حرفياً لوجب أن يقال « استعمرت إنجلترا شعبها في أستراليا » وقد شاع الاصطلاح الحديث . ويعرف الدكتور محمد عوض محمد الاستعمار في كتابه « الاستعمار والمذاهب الاستعمارية » ص ٣٣ بأنه ( العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة ، أو جماعة منظمة من الناس ، على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم ، أو على سكان تلك الأرض ، أو على الأرض والسكان في آن واحد ) .



حكومة من رجال الفاتحين ، ثم استعمال مرافقها في مصلحة هؤلاء الفاتحين في أغلب الأحوال . ومن هذه الوسائل أيضاً الضغط أو التهديد بالقوة .

### درجات الاستعمار :

للاستعمار درجات هي :

١ — الاستعمار المطلق : وهو أن تفقد الأرض المغلوبة على أمرها أى المستعمرة سيادتها الداخلية والخارجية ، وتكون تابعة للفاتحين في جميع أمورها ، ولا يعترف لسكانها بكيان قومي ولا بحكومة قومية . ويعتبر هذا النوع أشد أنواع الاستعمار وأفظعه ، ولا سيما إذا قذف المستعمرون بمهاجرين يحلون محل السكان الأصليين ويقضون عليهم بسبل المعيشة في وجوههم .

٢ — الانتداب <sup>(١)</sup> : هو استعمار مقيد ، وهو وليد الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ — ١٩١٨ ) ابتدعه الساسة لتطبيقه في جميع الجهات التي نزعت من الفريق المهزم وخاصة تركيا وألمانيا في قارتي آسيا وإفريقية ، لأنهم خشوا أن يؤدي نضالهم ونزاعهم حول هذه الأراضي التي اقتطعت من أملاك تركيا وألمانيا خارج أوروبا إلى إثارة حرب جديدة بين دول أوروبا .

ومن ثم جادت قرائنهم بهذا النظام الذي لم يسلم تطبيقه من إحداث ثغرات في العلاقات بين تلك الدول المنتصرة بسبب تداخل مصالحها وتشابكها . وينقسم الانتداب إلى ثلاثة أنواع تبعاً لدرجة تقدم السكان وهي :

( ١ ) انتداب من النوع الأول : ويقصد به نوع من الرعاية المشمولة بالعطف

---

(١) خصصت المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم لبيان معنى الانتداب وأغراضه وأنواعه ، ونصت تلك المادة على أن يكون الانتداب من ثلاثة أنواع وذلك تبعاً لدرجة تقدم السكان في الوعي السياسي والنمو الاقتصادي والثقافي وغير ذلك من الاعتبارات البشرية والجغرافية .

والرغبة في المساعدة لسكان المناطق التي طبق عليها هذا النظام لتعتاد أن تحكم نفسها بنفسها بعد مضي فترة قصيرة . ويفرض على الدولة المنتدبة لهذا الغرض أن تعمل في هذه الفترة القصيرة لتمكين تلك المنطقة من أن تنهض بأعباء حكمها ، وبحيث يؤدي هذا العمل إلى استقلالها . وقد طبق هذا النوع على جميع الجهات التي تمتاز بأن سكانها سبق أن وصلوا في الماضي إلى درجة كبيرة من الحضارة . ومن الثابت أن صلاحيتهم لحكم أنفسهم أمر لا شك فيه ، وكل ما في الأمر هو أن يمضي بعض الوقت يترك بعده زمام الأمر لهم ، وتكتفي الدولة المنتدبة بأن تربط إليها تلك الجهات بعلاقات ثقافية واقتصادية غير مقيدة . وخير أمثلة على هذا النوع انتداب إنجلترا على فلسطين ، وفرنسا على سوريا ولبنان ؛ والعراق التي وكل أمر الانتداب عليها إلى بريطانيا . ويلاحظ أن إنجلترا وفرنسا اختصتا من الناحية العملية بهذا الانتداب دون غيرهما ، وكان هذا مشارعا معارضة باقي الدول المنتصرة .

(ب) انتداب من النوع الثاني : وهذا يفرض أن المستوى الذي وصل إليه سكان بعض المناطق مازال متأخرا ، وأنه ينبغي مضي وقت حتى يمكن لهؤلاء السكان حكم أنفسهم ، ومن ثم يفرض على الدولة المنتدبة لهذا الغرض أن تعمل بالتدرج على تدريب السكان على ما ينتظر أن يقوموا به في المستقبل حين يتولون حكم أنفسهم . ولقد طبق هذا النوع من الانتداب على الممتلكات الألمانية في إفريقيا . وهنا نلّس ظاهرة التنافس بين إنجلترا وفرنسا بصفة خاصة ؛ ذلك أن توجولاند ، تلك المستعمرة الألمانية في غرب إفريقيا ، والتي كانت تقع بين ساحل الذهب البريطاني وداهومي الفرنسية ، قد روى تقسيمها بين فرنسا وبريطانيا ، فأضيف جزء منها إلى مستعمرة ساحل الذهب ووضع تحت الانتداب البريطاني ، كما أضيف القسم الشرقي منها إلى داهومي ووضع تحت الانتداب الفرنسي . كذلك نلّس هذه الظاهرة في الكمرون الألمانية سابقا التي فرض عليها التقسيم بين فرنسا وإنجلترا . ولقد جاء تقسيمها بوضع غالبيتها ضمن إفريقيا الاستوائية الفرنسية في حين نالت إنجلترا قسما صغيرا في شمالها ضم إلى نيجيريا البريطانية . أما تنجانيقا أو إفريقيا الشرقية الألمانية ، فقد وضعت

تحت الانتداب البريطانى . ولو أن فرنسا كانت تجاور هذه المنطقة التى يحدها من الجنوب إفريقية الشرقية البرتغالية ، ومن الشمال الامبراطورية البريطانية فى وسط القارة ومن الغرب الكونغو البلجيكية ، لما تركتها للانتداب البريطانى ، وهكذا بهذه الوسيلة أصبحت الممتلكات البريطانية فى إفريقية تمثل سلسلة متصلة الحلقات . ويلاحظ أنه فى حالة هذا النوع من الانتداب ، وفى حالة النوع الثالث الذى سيأتى ذكره ؛ فرض على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريراً شاملاً عن أعمالها فى المستعمرة ، وعن مشروعاتها الصحية والتعليمية والاقتصادية . وأخذت عصبة الأمم لنفسها حق مناقشة هذه التقارير . وحق الدفاع عن مصالح السكان الوطنيين ، وحق التوجيه الصالح إذا حدث خطأ فى الاستعمار أو المعاملة .

( ج ) انتداب من النوع الثالث : وهذا فى الواقع لافرق بينه وبين الاستعمار المطلق ، إذ يعترف هذا النوع من الانتداب بأن حالة السكان متأخرة للغاية ، وأنه لايرجى لمثل هؤلاء السكان أن يصلوا إلى مستوى معقول من الحضارة فى المستقبل القريب . ولا بد من مضى وقت طويل حتى يمكن النهوض بهذه المستعمرات وسكانها . ومن ثم ترك الأمر فى حكم هذه المستعمرات إلى الدولة المنتدبة ، وأصبحت منزلة هذا النوع من الانتداب لا تختلف كثيراً عن الاستعمار المطلق مع فارق يسير هو تقديم تقرير للمناقشة والحساب أمام لجنة الانتدابات فى عصبة الأمم . وقد طبق هذا النظام على إفريقية الجنوبية الغربية الألمانية سابقاً ، والتى وضعت تحت الانتداب البريطانى . ثم نزلت بريطانيا بدورها عنها لاتحاد جنوب إفريقية البريطانى الذى أخذ يشرف عليها . كذلك طبق هذا النظام على الممتلكات الألمانية فى المحيط الهادى ، فالجزائر الميكرونيزية التى كانت تابعة لألمانيا فى هذه المياه مثل كارولين ومارشال قد وضعت تحت الانتداب اليابانى . كما وضع نصيب ألمانيا من نيوجينيا تحت الانتداب البريطانى ، ونزلت بريطانيا بدورها عن حقها إلى أستراليا التى وكل إليها الإشراف على هذه المنطقة وحكمها . كما أن جزيرة ساموا وضعت تحت الانتداب البريطانى ، غير أن بريطانيا نزلت عنها لنيوزيلند وترك إليها أمر حكمها والإشراف عليها .

هذه هي أنواع الانتداب الثلاثة وأمثلة لها ، وقد رأينا كيف طبقت هذه الأنواع على الأجزاء التي أقتطعت من الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى ، وكيف روعي فيها حالة الجهات ، ونوع سكانها ودرجة تقدمهم وحضارتهم .

( ٣ ) الحماية : وهي من الناحية الرسمية أقل من الاستعمار المطلق ، ففيها يستبقى رئيس البلد المحمي وحكومته ، لكن المستعمر يقيم إلى جانب تلك الحكومة الشرعية ، شبه حكومة ذات سلطة يقبض رجالها على مصالح الدولة ، ويحملون رئيسها على اتخاذ ما يشاءون من المراسيم ، كما يجعلون الحكومة لشرعية المستبقاة أداة صالحة لتنفيذ خططهم الاستعمارية . وتفقد الدولة المحمية سيادتها الخارجية ، وكثيرا ما تفقد سيادتها الداخلية على بعض مصالح الدولة ، كالجيش والأمن العام والنقد والجمارك وغيرها مما تتصرف به الدولة الحامية وحدها . د فضلت الحكومة الانجليزية نظام الحماية ( على مصر في سنة ١٩١٤ ) لأنه نظام يتفق وسر الاحتلال كما شرحناه في الفصول السابقة ، فهو مرن ، تتفاوت معانيه ، ففي أقصى طرفيه سيطرة قوية ، وفي طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسي ولكنه يتضمن في حالاته جميعها — فيما بين الطرفين — الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية ، وأما مقدار تعرضه لشئون البلاد المحمية الداخلية فأمر قابل للبد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال ، (١) .

٤ — الوصاية : وهي نظام أنشأه بعد الحرب العالمية الثانية مؤتمر سان فرانسيسكو ووضع بنوده ونصوصه وضمها ثلاثة فصول من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي الفصل الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر . والواقع أن نظام الوصاية لا يخرج كثيرا عن كونه صورة ملطفة أو طبعة جديدة من نظام الانتداب (٢) .

وأخف من الحماية ومن الوصاية التعاقد بالمعاهدات بين دول كبرى ودول

---

(١) الأستاذ محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ط ٥٢ ص ٣٧ .  
(٢) الدكتور محمد عوض محمد — الاستعمار والمذاهب الاستعمارية ص ٧٠ — ٧٢ .



صغرى مستقلة ، عندما تكون الثانية محمولة على التعاقد بالإرهاب أو القوة .

## أنواع الاستعمار :

يمكن تقسيم الاستعمار إلى عدة أنواع أهمها :

١ — الاستعمار الاستغلالي : هذا النوع يتمثل في المناطق التي يتعذر على المستعمرين الاستيطان فيها ، وذلك بحكم موقعها ومناخها وكثافة السكان الأصليين . فيتمثل في جميع الأقاليم التي يحتم مناخها أن يكون كل السكان من الأهالي الأصليين كما هو الحال في الأقاليم الاستوائية والمدارية المنخفضة ، وكذلك في الأقاليم المعتدلة المناخ ، ولكنها تمتاز بكثرة سكانها الأصليين بحيث لا يتسع مجال العمل لمهاجرة عدد عظيم من المستعمرين . في مثل هذه المستعمرات يكون عمل الدولة المستعمرة قاصراً على الحكم ، واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً علياً برءوس الأموال المستوردة من الخارج ، ويبقى الحكم في العادة في يد المستعمر ، الذي يعمل بشتى الوسائل لجلب اعظم المنافع للوطن الأصلي . والمفروض أن يستفيد سكان هذه المستعمرات من الحكم النظامي يأخذوا تدريجياً بأسباب الحضارة والتقدم ، ولو أن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً عظيماً . ومثال ذلك المستعمرات الإفريقية المدارية والاستوائية ومدغشقر كما كانت الهند أيضاً من هذا النوع .

٢ — الاستعمار السكنى . ويشمل هذا النوع المستعمرات الصالحة للاستيطان الدائم ، وهذه لا بد أن تكون معتدلة المناخ ، وأن تسمح كثافة سكانها بدخول عدد من المستعمرين الذين يعيشون ويعملون كما لو كانوا في بلادهم الأصلية ، وخير مثال لهذا النوع كندا وبعض جهات استراليا ونيوزيلند وجنوب إفريقيا . وفي هذه الأقاليم توجد ملايين من البريطانيين الذين هاجروا من أوطانهم وأسسوا لأنفسهم هذه الأوطان الدائمة . كذلك الحال في شمال إفريقيا الذي يعتز به الفرنسيون متنفساً لاستعمارهم واستيطانهم ، ويوجد به من الفرنسيين المهاجرين نحو مليون عدا عناصر أخرى هامة من الأسبان والطلليان .

أما السياسة التي يقوم عليها الاستعمار السكنى فتختلف حسب الجهات وتبعاً لسياسة الدولة المستعمرة . وعلى العموم توجه معظم العناية في جميع الحالات نحو تسهيل الهجرة للمناطق الجديدة . ويمكن أن ندخل ضمن هذا النوع الجهات الإدارية المرتفعة، ذات المناخ المعتدل نسبياً، مثل هضبة شرق إفريقيا وهضبة كاتنجا في حوض الكونغو، وقد اتجهت إليها الأنظار بسبب مواردها المعدنية ، كذلك ما حدث في كينيا التي يوجد بها عدد كبير من الأوروبيين . وقد استغل هؤلاء الشيء الكثير من مرافق ثروة كينيا بعد أن نجحوا في مد وسائل المواصلات الحديثة . ولابد في مثل هذه الجهات من تذليل العقبات والصعوبات التي تنشأ بسبب العلاقة بين المهاجر من جهة والساكن الأصلي من جهة أخرى ، ولتذليل هذه العقبات لابد أن تراعى مصالح كل من الطرفين .

٣ — الاستعمار الحربي : هذا النوع يرجع سببه إلى أهمية الموقع الجغرافي من الناحية الحربية ، ولو أنه قد يكون لهذا الموقع أهمية من نواح أخرى . كالناحية التجارية ، فمثلاً منطقة جبل طارق لم يجعل لها أهمية ممتازة سوى موقعها الذي يتحكم في مدخل البحر الأبيض المتوسط ، كذلك عدن وجزيرة بریم في باب المندب . وكذلك مالطة وقبرص ورودرس والجزائر العديدة التي تعتبر بمثابة حصون حربية منتشرة في عرض المحيطات لتأمين مصالح الدول المختلفة في هذه المساحات الواسعة . وفي بعض الأحيان تصبح هذه المعاقل الحربية مستودعات للفحم أو للتجارة ، ولذلك تضيف خدمة اقتصادية أخرى إلى جانب خدمتها الحربية الرئيسية ، فتجلب إليها منتجات الأقاليم المجاورة ، وتأتي إليها منتجات الدولة المستعمرة بقصد تصريفها فيها وفيما حولها . ومن خير الأمثلة هنج كنج التي أصبحت قاعدة تجارية هامة للجزء المواجه لها من القارة الآسيوية ، وسنغافورة التي أصبحت أهم مناطق التوزيع في شرق آسيا .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر أن هناك مستعمرات كثيرة تتوفر فيها أنواع الاستعمار الثلاثة السالفة الذكر ، فقد تكون حربية واستغلالية وصالحة للاستيطان الدائم ، كالاتحاد البريطاني في جنوب إفريقيا ، وكبلاد المغرب في شمال إفريقيا ، فهي

قابلة للاستغلال ، وسوق هامة للتجارة ، وصالحة للاستيطان ، وذات مواقع استراتيجية هامة .

### الظروف الجغرافية التي تحدد الاستعمار :

لابد من معرفة أنه مهما تنوعت الأسباب الداعية إلى الاستعمار ، فإن هناك شبه قواعد عامة تملأها الظروف الجغرافية ، فمثلا قد يضطر أهل الجهات الجبلية إلى استعمار جزء من الأراضي السهلية المجاورة . كما قد تضطر الدول الداخلية للوصول إلى منافذها الطبيعية والبحار المفتوحة لتصريف تجارتها . أما الدول الصناعية فبحكم الضرورة تدأب في البحث عن الأسواق لتصريف مصنوعاتهما ، ولا يهدأ بالها حتى تأمن على إنتاج المواد الأولية الضرورية لحياة سكانها وصناعاتها في أقاليم تخضع لسيطرتها ، وهذا هو سر الحركة الاستعمارية النشيطة التي ظهرت آثارها في كثير من أنحاء العالم ، وعلى الأخص في إفريقية وآسيا في أواخر القرن الماضي . ولما كانت حركة الاستعمار قد انتهت في الأقاليم المعتدلة وهي التي جلبت الأنظار أولا ، مثل استعمار كندا والولايات المتحدة وشمال إفريقية وجنوبها وكذلك بعض أجزاء آسيا ، فقد تحول الاستعمار إلى الجهات المدارية التي أخذت قيمتها تظهر بوضوح بعد أن ثبت أنها غنية بطبيعتها ، وقادرة على إنتاج المواد الضرورية ، وفي كثير من الأحيان يمكن أن تسمح بالاستيطان ، وبذلك تصبح منفذا جديدا للعناصر المهاجرة . هذا والغرض الرئيسي من الاستعمار المداري هو الإنتاج الزراعي والمعدني والرعوي ، لأنه ليس هناك أمل في الوقت الحاضر للإنتاج الصناعي ، إذ أن معظم صناعات العالم قد تركزت في المناطق المعتدلة ، ولذلك ستبقى وظيفة المناطق المدارية كما هي الآن .

وقد يكون الدافع للاستعمار الرغبة في ربط أجزاء مختلفة تتكون منها وحدة جغرافية طبيعية ، وهذا ظاهر في الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقية ، حيث كان يرمى الفرنسيون من استعمارهم إلى إخضاع معظم السودان الشرقي والأوسط والغربي ، وإلى ربط السودان الغربي بصفة خاصة بالنقط الفرنسية على الساحل الغربي ، وكذلك اعتبار هذه النقط المنافذ الطبيعية لذلك الإقليم العظيم الداخلي . وأعظم الدلائل على

هذا النظام السكك الحديدية التي تم انشاؤها . كذلك قام الفرنسيون باخضاع الجزء الغربي من الصحراء الكبرى لسبب ظاهر ، هو وصل ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا بممتلكاتها بغربي إفريقيا ووسطها لأغراض حربية واقتصادية .

وقد يكون من دواعي الاستعمار كذلك الرغبة في تأمين طرق الاتصال بالمستعمرات البعيدة ، وإيجاد محطات تجارية لخدمة أغراض الدول الصناعية . ومثال ذلك الهند وشبه الخوف عليها من الضياع الذي كان يظهر دائماً لإنجلترا . وكان هذا أكبر حافز لها لاستعمار تلك السلسلة من المواقع الحربية الهامة على اختلاف الطرق الموصلة إليها . كذلك عملت الولايات المتحدة على إيجاد سلسلة من الحصون والمحطات في المحيط الهادى لتؤدى إلى ممتلكاتها في جنوب شرق آسيا (جزائر الفلبين) ، واتخذت من هذه الجزائر العديدة قواعد هامة لرسو أسطولها وتموينه .

وهناك شبه قاعدة جغرافية عامة تظهر في الاستعمار ، ذلك أن العناصر البشرية تتجه عادة نحو المناطق التي تشبه في ظروفها الجغرافية بيئة الأوطان الأصلية في طبيعتها ومناخها ، فمثلاً ساكن السهول يفضل بيئة تشبه بيئته الأصلية ، كذلك حال سكان السواحل والجمعات الجبلية . ولذلك فإننا نجد الفنلنديين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قد استقر معظمهم في منطقة البحيرات العظمى ، وهى في الحقيقة صورة مصغرة للبيئة الفنلندية الأصلية ، وهكذا يمكن ملاحظة هذه الظاهرة في هجرة الإيطاليين والاسبان واستعمارهم للمناطق المعتدلة الدفئة ، كما هى الحال في جنوب شرق الولايات المتحدة وجنوب شرق البرازيل في أرجواى وأرجنتين .

### الحقوق التي يدعيها الاستعمار :

يدعى المستعمرون وبعض المشرعين الموالين لهم أن للاستعمار حقاً تميزه ، وهذه الحقوق في نظرهم هى :

١ — حق القوة : أى أن يكون القوى صاحب حق في التسلط على الضعيف



ولو أدى الأمر إلى إهلاكه لبقاء الأصلح ، وذلك على مذهب نيتشه وهوبس ونقولا ميكافيل وأضرابهم من أصحاب فلسفة القوة المنافسة لمبادئ الأخلاق الإنسانية .

٢ — حق العنصرية : أى حق تفوق سلالات من البشر على غيرها من السلالات ، كالقول بأن الجرمان بفطرتهم أصلح من غيرهم للتمدين والحكم ، ولذا يجب أن يسودوا العالم ، وهذا على مذهب غوبينو الفرنسى وفيخته الألمانى وهستون ستوارت تشمبرلين البريطانى الأصل ، ومن هم على شاكلهم من أبناء امس مثل هتلر وجماعته . ولا شك أن هذه فلسفة غير صحيحة . لأن خصائص الإنسان وصفاته النفسية والعقلية تتأثر إلى حد كبير بالبيئة التى يعيش فيها ، فلو وضعنا الزوج فى بيئة الجرمان ، وثقفنا الفريقين ثقافة واحدة ، وأتخنا لهما ظروفًا معيشية واحدة مدة طويلة من الزمن لوجدنا الزوج مساوين للجرمان بصفة عامة .

٣ — حق الاحتلال الأول : وهو أن تحتل دولة من الدول بلداً مجهولاً لم يرفرف عليه علم دولة مستعمرة قبلها ، فتكتسب تلك الدولة حق التصرف فى شئونه مثلما يكتسب المرء حق التصرف فى الأرض الموات إذا ما أحيّاها . ولا شك أن هذه نظرية فاسدة أيضاً ، لأن احتلال بلد ما سياسياً غصب بين ، واعتداء على حقوق أفرادهِ وقبائلهِ . ولا يجوز حسابان الاحتلال حقاً إلا إذا كان البلد خالياً من السكان ، وهذا شئ نادر .

٤ — حق الاحتلال بالتعاقد : وهو ذريعة مشهورة يتذرع بها المستعمرون عندما يعقدون معاهدات مع شعوب أو قبائل ضعيفة أو جاهلة ، فيتسلطون بها عليهم لقاء حمايتهم من عدوان الأجانب ، ولقاء تثبيت سلطة رؤسائهم ، وتنظيم شئون حكوماتهم وما إلى ذلك من المفريات . والمستعمرون فى الحقيقة يتخذون المعاهدات أدوات فعالة لتثبيت تسلطهم الاستعمارى على تلك الشعوب والقبائل ، وتقوم هذه المعاهدات إما على الإكراه أو على الغش ، أو عليهما معا ، وهى لذلك باطلة .

٥ — حق الاستعمار نتيجة لحرب عادلة : والحرب العادلة فى نظرهم هى التى

تثيرها الدولة الاستعمارية على الشعب الضعيف إذا أضر أحد أفرادها بأحد رعاياها ، أو بمصلحة من مصالحها ، كأن يعتدى على قنصلها ، أو على إحدى سفنها ، أو على إحدى شركاتها . وواضح أن هذا الحق من حقوق الاستعمار المزعومة هو حق الذئب على الحمل ليس إلا .

٦ — حق الاستعمار بالتقادم : يذكر بعض المشرعين أنه مثلما يجوز للفرد أن يملك الشيء بمرور الزمن ، كذلك يجوز للدولة الاستعمارية أن تملك الأرض إذا طال مقامها فيها . وهذه النظرية صحيحة إذا انقضت قرون على احتلال الأرض بلا معارضة أو نزاع ، فالعرب مثلاً فقدوا حقهم في الأندلس بمرور الزمن ، وكذلك الإنجليز في الولايات المتحدة ، والروم في بلاد الشام ، واليهود في فلسطين ، وفرنسا في كندا . الخ . أما إذا وثبتت دولة استعمارية على شعب آمن فاحتلت بلاده ، وتسلطت عليه بالقوة ، وقمعت ثوراته بالحديد والنار ، وفككت أوصاله ، بينما هو لا يفتأ يجاهد بشتى الوسائل في سبيل استقلاله ، فلا تقادم في مثل هذه الحال .

٧ — حق الاستعمار في نشر الحضارة : وهي أهم أغنية تتغنى بها الدول الاستعمارية وأكبر ذريعة تتذرع بها لاحتلال المستعمرات والتسلط عليها . والحقيقة أنه ما من دولة استعمارية تفتح بلداً من البلاد بغية تمدين سكانه ، بل تفتحه بغية الاستفادة منه . والفائدة هي غايتها الأولى والأخيرة . والتمدين إذا أتى فيأتى عرضاً ، ومع ذلك فارتقاء شعب درجة أو أكثر في سلم الحضارة لا يوازي فقدته استقلاله وتحكم الأجنبي في موارده .

٨ — حق الحياة : يرى معظم المشرعين الأوروبيين أن ضرورة العيش تجيز الاستعمار ، وأن حق الحياة حق محترم ، وأنه لا يجوز أن تظل كنوز الأرض مدفونة في بلد يجهل سكانه استخراجها والإفادة منها ، بينما تكون البلاد المتمدينة المكتظة بسكانها في ضنك وفاقه لقلة الموارد في تلك البلاد — وهذه النظرية تبدو معقولة لو

أنصف المستعمرون واكتفوا بالاقوت ، فلم يبتغوا الغنى والرفاهية ورغد العيش من شقاء شعوب المستعمرات. وفي وسع الدول الاستعمارية استغلال المرافق الاقتصادية بعدل وحكمة دون أن تفقد الشعوب الضعيفة استقلالها . يتضح من هذا أنه ليس للاستعمار حقوق مهما يزخر بها الكتاب ويطلوها بطلاء من المنطق ، فالاستعمار على حقيقته ليس سوى التسلط على شعب ضعيف ، وسلبه استقلاله بغية الاستيلاء على مافي بلاده من ثروة ، وبغية تسخير أفراده في الجندية أو الزراعة أو الصناعة لفائدة المستعمر . وكل ما يقال غير ذلك فهو تمويه وتضليل ، فما من دولة تستولى على بقعة من بقاع الأرض وتكون غايتها تمدين سكانها أو الرأفة بهم . وأى تمدين أو رأفة في دول تتسابق إلى التسلط الاستعماري بالحديد والنار ؟

ولا شك أن للشعوب المغلوبة على أمرها حق الثورة في سبيل استقلالها . فالأديان السماوية والمبادئ الأخلاقية لا تقر الطغيان ، ولا تسلط شعب على شعب رغما عن أنفه . وجميعها تجيز الثورة لدفع الطغاة وإزالة حكمهم الجائر . والدولة الاستعمارية تعد الثوار عصاة يستحقون القتل والتشريد ماداموا في حالة ضعف ، وتعدهم أبطالا ورجال دولة شرعيين إذا نجحت ثورتهم . وما برح المستعمر ذئبا مع الضعيف وهرا مع القوى . وهذه الجملة تمثل أخلاق المدنية الغربية الحديثة خير تمثيل .

من المحتمل أن يكون الاستعمار قديما قدم التاريخ المسجل . وقد وجم أحد الكتاب في بحثه عن الاستعمار إلى الآشوريين والمصريين . كما أنه عملت دراسات بدیعة عن الاستعماريين الإغريق والرومان<sup>(١)</sup> .

والواقع أن الفتح والتسلط والاستعمار أمور عرفها الناس منذ وجدت جماعات البشر على هذه الكرة الأرضية . وموجات الفتوحات في القديم كثيرة ومعروفة كموجة السكدين والفينيقيين واليونان والرومان وغيرهم . وبعض هذه الفتوحات

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890 — 1902 New York 1951, P 67 .

رافقها الرفق والرافة والتسامح ، وبعضها كانت على جانب كبير أو صغير من الظلم والطغيان والقسوة .

ولقد كان الدافع الذى شجع الفينيقيين على تأسيس مستعمراتهم العديدة فى الجزائر المتفرقة وعلى شواطئ البحر المتوسط تجارياً ، ولو أنه كانت هناك أغراض أخرى حربية كان القصد منها تأمين سلامة هذه المذشآت الجديدة . كذلك وجه اليونانيون اهتمامهم نحو آسيا الصغرى وجزيرة صقلية والجزء الجنوبى من إيطاليا . ويظهر أن الدافع هنا هو بعينه الذى دفع الفينيقيين لمثل هذا العمل ، أى البحث عن موارد الثروة فى مناطق جديدة . أما الرومان فقد كانت لهم سياسة خاصة فى الاستعمار أساسها توسيع الإمبراطورية ، ونشر الحضارة الرومانية بلغتها وقوانينها السياسية والاجتماعية .

أما غزوات الجرمان التى مزقت الإمبراطورية الرومانية فلم تكن تسير على وتيرة واحدة ، ولم يكن غرض الجرمان الاستعمار والاستيطان ، بل كان هدفهم الكسب والمنفعة ، وقليل ما استوطنوا وتعلقوا بالأرض الجديدة .

أما عن مرحلة العصور الوسطى ، فيتوهم الكثير منا أنها لم تكن مرحلة استعمار وزحف وتوسع لأن الممالك الأوروبية كانت لانزال فى طور التكوين ، والاستعمار لا يمكن القيام به إلا بعد هذا التكوين . هذا حقيقى إلى حد ما ، لكن كان هناك استعمار فى العصور الوسطى أدت إليه أسباب اقتصادية وأخرى دينية ، فقد قامت الدولة العربية واتسعت رقعتها حتى شملت شطراً كبيراً من العالم القديم ، كما أنشأ المغول دولة عدة فى شرق آسيا وغربها ، بل لقد بلغ نفوذهم قلب القارة الأوروبية نفسها . كذلك الجمهوريات الإيطالية التجارية ، البندقية وجنوة وبيزة وغيرها ، كانت جمهوريات استعمارية ، فالبندقية كونت لنفسها إمبراطورية على الشاطئ الشرقى للبحر الأدرياتيكي فى ألبانيا وفى شبه جزيرة المورة ، وفى بعض الجزر كرودىس أو كريت . ثم حاولت أن تكتسب لنفسها ثغوراً على سواحل الأناضول وفى الشام . فهناك سياسة تجارية استعمارية واضحة ترمى إلى السيطرة على بعض المناطق ، سواء كانت هذه



المناطق تحت سيطرة الدول الإسلامية أو الدولة البيزنطية . وعلى الرغم من قلة التقدم الاقتصادي في العصور الوسطى ، فقد كان للسبب الاقتصادي في الاستعمار شيء من الأهمية . والدليل على ذلك أن الكثير من فرسان الإقطاعات التحقوا بالحملات الصليبية تخلصاً من ضيق الأرض في بلادهم الأصلية، ورغبة في إنشاء إقطاعات جديدة في الخارج . فنظام الإقطاع في أوروبا في العصور الوسطى يتجه نحو حصر الإرث في أكبر الأبناء حتى يستمر لقب الأسرة قائماً على ملك وعلى أرض وعلى موارد . هذا حسن من وجهة نظر الأبناء الكبار ؛ إنما الإخوة الصغار المحرومون اضطروا لحمل سيوفهم ورمحهم ، ولأن يتجهوا إلى الشرق لإنشاء إقطاعات فيه . ثم في ممالك أوروبا الغربية في العصور الوسطى كانت هناك رغبة في نشر نفوذ الكنيسة الرومانية الغربية في أراضي المسلمين ، أو في أراضي المسيحية الشرقية التابعة للقسطنطينية . هذه الرغبة أدت إلى حروب دينية . وقد كانت هذه الحروب وما تمخضت عنه نوعاً من الاستعمار .

وعلى ذلك فإن أسباب الاستعمار واحدة في مختلف العصور مع اختلاف في النسب والمقاييس ، غير أن هناك فرقاً كبيراً بين الاستعمار في العصور الوسطى والاستعمار في العصور الحديثة ، هو أن الاستعمار كان في العصور الوسطى محدوداً وضيقاً إذا قيس به في الأزمنة الحديثة . ففي الأزمنة الحديثة أصبح نطاق الاستعمار عالمياً ، أما في العصور الوسطى فيكاد يكون محصوراً في البحر المتوسط . والأسباب ظاهرة . طرق الملاحة ، المعلومات الجغرافية ، وأدوات الملاحة لم تسمح إلا بالتجول والتحرك في نطاق ذلك البحر المعروف لهم . هذا سبب قوى . وسبب آخر لضيق النطاق في العصور الوسطى ، هو أن أوروبا كانت محاطة بدول قوية ، الدولة الرومانية الشرقية والخلافة الإسلامية ، فهذا يحد من التوسع . لا بد أولاً من تحطيم ذلك الإطار — سواء كان مسيحياً شرقياً أو إسلامياً — الذي يحول دون التوسع . والسبب الثالث في ضيق النطاق ضالة شأن المملكة الأوروبية في ذلك العصر المتوسط ، فالحكومات كانت غير قادرة على تجهيز الجيوش الكبيرة للتوسع في الاستعمار . يضاف إلى ذلك جمود الأنظمة الاجتماعية التي كانت تحد من أطماع الأفراد ونشاطهم .



فكل أمة مقسمة إلى طبقات ، والطبقة الغالبة وهي العامة في حكم العبودية . فكيف يفكر فلاح انجليزى أو فرنسى مقيد بالأرض في أن يهاجر من بلاده ويستعمر كما يفكر الفرد الطليق الآن . فالآفاق والوسائل كانت محدودة في العصور الوسطى . وعلى ذلك كان نطاق الاستعمار محدودا . ولا شك أن السبب الدينى في الاستعمار الأوروبى في العصور الوسطى كان هو السبب الغالب . وهذا طبعا يؤدى إلى توجيه النشاط نحو غايات دينية ، والغايات الدينية في أوروبا في العصور الوسطى محدودة في التفكير في فلسطين وبيت المقدس والسيطرة على المسيحية الشرقية في آسيا الصغرى والبلقان . وقصة الاتساع في العصور الوسطى لاحتاج البحث فيها الآن . وملخصها أن الحملات الصليبية استفادت من انقسام المسلمين وضعف الدولة البيزنطية لتثبيت أقدام الصليبيين على سواحل الشام، وتأسيس الإمارات الصليبية المعروفة .

أما عن مرحلة العصور الحديثة، فقد بدأ فيها الاستعمار منذ أن تقلص ظل الدولة العربية والمستعربة، واستولى الترك العثمانيون على بلادها، ومنذ أخذ الأسبان والبرتغال يقذفون براكبهم على إفريقيا وأمريكا والهند .

ثم حدث توسع استعمارى كبير في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأكبر مثل له هو قضاء إنجلترا على امبراطوريتى أسبانيا والبرتغال . وأخذ الاستعمار يتسع ويشتد في القرن التاسع عشر ، ولكن حركته بلغت أوجها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين . ففي مدة العشرين سنة هذه كانت المنافسة على التسلط ونشر النفوذ وتملك الأقاليم أهم عامل في العلاقات الدولية في أوروبا ، <sup>(١)</sup>

وهكذا استولى الأوروبيون في القرون الأخيرة على بقاع من الأرض تبلغ مساحتها نصف الكرة الأرضية تقريبا ، ويبلغ سكانها حوالى ٦٠٠ مليون نسمة . ومن الأمثلة على التوسع الاستعمارى الحديث استيلاء فرنسا على الجزائر والسنغال ،

وإعلانها الحماية على تونس ومراكش وأنام ، ومنها احتلال إنجلترا لمصر والسودان واستيلائها على مناطق واسعة في إفريقية كنيجيريا وزنجبار وإفريقية الشرقية وإفريقية الجنوبية الشرقية ، ومنها استيلاء إيطاليا على الصومال وطرابلس وبرقة ، واستيلاء ألمانيا على بلاد كرون وإفريقية الجنوبية الغربية وإفريقية الشرقية ، واستيلاء بلجيكا على الكونغو ... الخ. ولم تظل الولايات المتحدة مكتوفة اليدين، فوضعت يدها على كوبه والفلبين وهافاي، وضمنت لنفسها النفوذ السياسي والاقتصادي في أمريكا الوسطى .

وقد رافق موجات الاستعمار في العصور الحديثة في بعض الأحيان فظائع تقشعر لها الأبدان، وكانت نتيجةها أن قاربت بعض شعوب كانت على الفطرة على الانقراض، وهلك ملايين عديدة من البشر ولاسيما من الهنود الحمر والزنوج . ويقول الدكتور محمد عوض محمد : « وإذا أراد القارئ أن يطالع إشارة أخرى إلى الاستعمار من كاتب فرنسي لبق رشيق، فإني أسوق إليه العبارة الآتية المقتبسة من كتاب منتسكيو المشهور ( روح القوانين ) : إذا طلب مني أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيدا فإني أقول : إن شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين ، لم تر بدا من أن تستعبد شعوب إفريقية لكي تستخدمها في استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة . والشعوب المذكورة ما هي إلا جماعات سوداء البشرة من أخص القدم إلى قمة الرأس، وأنفها أفطس فطسا شنيعا ، بحيث يكاد أن يكون من المستحيل أن ترثي لها . ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى — وهو ذو الحكمة السامية — قد وضع روحا — وعلى الأخص روحا طيبة — في داخل جسم حالك السواد ... »

ويستطرد الدكتور محمد عوض محمد فيقول : « . . . ومن المفيد ألا نمر بعبارة منتسكيو هذه دون أن نشير إلى أنها ليست مبنية على مجرد السخرية — فإن الإشارة إلى أن الشعوب السوداء أو الحمراء لأرواح لها قد كانت مظهرا من مظاهر الاستعمار الأوروبي الحديث في أوائل عهده . ورجال الدين أنفسهم لم يتورعوا عن مثل هذه الزعات . وقد كان قادة الدين في مراحل الاستعمار الأولى بأمريكا الشمالية ، يشيرون

إلى الهنود الحمر بأنهم من سلالة الشيطان، وكانوا يأمرؤن بالقضاء عليهم بمختلف الوسائل . وكان من هذه الوسائل أن تنشر بينهم الأمراض الجديدة التي ليس للأمريكيين الأصليين تلك المناعة منها التي اكتسبتها شعوب العالم القديم ، ومن أهمها مرض الحصباء .. (١) . المهتم أن نشاط التجارة الإفريقية في الرق كان دافعاً كبيراً من دوافع الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث ، وربط الأوروبيون بين إفريقية وبين أمريكا في هذا الموضوع . إذ وجدوا أن السكان الأصليين في أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية ، وفي جزائر الهند الغربية لا يحسنون استغلال الأرض ، فمنهم قبائل من الهنود الحمر متوحشة جداً لا يسهل إخضاعها واستئناسها ، فلم يكن أمامها غير الانقراض ، وقبائل أخرى ضعيفة من حيث قوة البدن والاحتمال . وعلى ذلك استقر الرأي في المستعمرات الأمريكية على ضرورة ملء هذا الفراغ بعبيد من إفريقية ، وابتدأ نقل العبيد من السواحل الغربية الإفريقية إلى الأمريكتين وجزائر الهند الغربية ، وقد نقلوا بأعداد كبيرة . ونظمت تجارتهم على أسس وقواعد ، وكانت على عدة مراحل ، كان أولها تأسيس النقاط والمحطات على الساحل الإفريقي الغربي . وأعدت هذه المحطات لاقتناص العبيد من الداخل عن طريق إفريقيين آخرين ، أو عن طريق عرب يصطادون لهم ، ثم هناك متعهدون لنقل العبيد في السفن إلى المواطن الأمريكية . وفي أمريكا يحدث الشراء لمن يريد من أصحاب الأراضي المستعمرين . وأقد ساهمت إنجلترا مساهمة فعالة في هذه العملية وخاصة في النقل . إذ برزت إنجلترا — لأنها تملك أسطولاً تجارياً كبيراً — الدول الأخرى في نقل العبيد من إفريقية إلى أمريكا . واختصت بعض الموانئ الإنجليزية مثل ليفربول بهذه الحركة . وبما يعطينا فكرة عن ضخامة هذه العملية ، أنه نقل إلى جزائر الهند الغربية فقط في القرن الثامن عشر ما يزيد على مليونين من السود الإفريقيين . وأدى اقتناص العبيد الإفريقيين ونقلهم إلى العالم الجديد إلى القسوة البالغة مما كانت نتيجة موت عدد كبير منهم . وكانت عملية اقتناصهم في إفريقية شنيعة للغاية ، وأشنع منها الرحلة في المحيط بين إفريقية وأمريكا ، لأن المركب كانت

---

(١) الدكتور محمد عوض محمد — المرجع السابق ص ٣١ ، ٣٢ .

تحاول نقل أكبر عدد ممكن ، فكانوا يرصونهم كالسردين في العلب . ويقضى العبيد الأسابيع والشهور في هذه الأوضاع . وقيل إن الرائحة في غبر السفينة كانت كافية للبوت . وإذا هاج المحيط وحدث ما يهدد فيرمى عدد منهم أحياء فيه . فكانت الرحلة تقشر لها الأبدان حقا . وعندما يصلون إلى أمريكا كانوا يستخدمون في الزراعة وخاصة زراعة القصب والدخان وغيرهما . ومن هنا نشأت العناصر السوداء الموجودة في الأمريكتين وجزر الهند الغربية . والمشكلة التي ترتبت على السود في العالم الجديد كانت كبيرة . في أمريكا الجنوبية كان الاتجاه إلى الامتزاج مع هؤلاء السود إلى حد ما ، أما في الشمالية فالحال مختلف كل الاختلاف ، فلم يحدث مثل هذا الامتزاج مما أدى إلى التفرقة العنصرية ، وإلى تباين الحقوق والواجبات ..

كانت محاربة تجارة الرقيق من العوامل التي برز بها الاستعمار في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . حقا أبطلت تجارة الرقيق في المناطق التي رسخت فيها أقدام الحكومات الأوروبية ، ولكن هذا لم يؤد طبعاً إلى التحرير الحقيقي للزنج ، فقد ترتبت على الاستعمار ألوان أخرى من الاستغلال ، في مظهرها مخالفة للرق ، وفي مخبرها هي نوع من العبودية التي تتمشى مع روح العصر .

وأختم هذه النبذة في تاريخ الاستعمار بالسؤال الآتي : هل أوشك أن ينتهي أجل الاستعمار بعد أن استيقظت الشعوب المستعمرة وأخذت تناضل وتكافح في سبيل استقلالها وحرياتها ؟ ، وبعد أن تم الاتفاق على وثيقة إعلان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية<sup>(١)</sup> ؟ ، وبعد أن تحدث ميثاق هيئة الأمم المتحدة عن احترام المبدأ الذي يقضى للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير مصيرها<sup>(٢)</sup> ؟ . وهل حقا — كما يقول مستر لانجر — ارتد تيار التسلط الأوروبي ، ونعيش الآن في عصر انسحابه

---

(١) هي الوثيقة التي أقرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية الثالثة بجملة ١٩٤٨/١٢/٨ بباريس ( أليير بايه — كتاب « تاريخ إعلان حقوق الإنسان » ترجمة الدكتور محمد مندور ص ١٤٢ ) .

(٢) المادة الخامسة والخمسون من الميثاق ( أليير بايه — المرجع السابق ص ١٤٨ ) .



واعترافه<sup>(١)</sup> . أوافق مستر لانجر في أن الاستعمار المسلح ، وعن طريق قوات عسكرية في طريق التقهر ، ولكن الاستعمار نفسه ، يتخذ أشكالا وصوراً أخرى ، إذ يتمصن في صورته وس الأموال والشركات الاستغلالية ، والمذاهب الفكرية ، والمبادئ الثقافية . حقا إننا نسير بخطوات سريعة في طريق القضاء على نزعة الاستعمار ، ولذلك تعلن كل دولة استعمارية أنها تبغى منع سيطرة الأخرى . ولاستطيع أن تنادى لنفسها بسيطرة في مكان ما إلا إذا ابتدعت لذلك مسميات خداعة ، كالعون الاقتصادي أو التحالف العسكري أو ماشابه ذلك . فإلى أن تتغير هذه العقلية ، ويصبح في حكم التاريخ منطق الاستعمار ، أو توزيع مناطق النفوذ . إلى أن يتحقق ذلك سيظل الاستعمار ، وستكون الحروب ، وإن أتت دورية على فترات تزداد تقارباً مع الزمن .

---

(١) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902  
New York 1951. P 67.



## الفصل الثاني

أسباب تأخر كشف إفريقيا – معرفة القدماء بإفريقية –

العرب في شرق إفريقيا خلال العصور الوسطى –

كشوف الأوروبيين واستعمارهم في إفريقيا

في العصر الحديث حتى سنة ١٨٨٠

### أسباب تأخر كشف إفريقيا :

لم ينظر العالم إلى إفريقيا كقارة إلا في الربع الأخير للقرن التاسع عشر . وكان المعروف عن القارة عدة مناطق في الشمال وعلى بعض سواحلها الشرقية والغربية ، ولكن أهمية هذه السواحل كانت ترجع لمدة إلى البحار التي تقع عليها ، لا إلى الأراضي التي تقع خلفها . فإفريقية إلى القرن التاسع عشر كانت قارة ذات حافات أو هوامش مطروقة من الناحية البحرية ، ولكنها قليلة الاتصال بالجزء الداخلي من القارة ، ولذلك سميت إفريقيا لوقت بالقارة المظلة . ويقصد من هذه التسمية أن معظم الجزء الداخلي منها كان مجهولا إلى عهد حديث جدا ، ولكن بعض الأجزاء وخاصة الشمال الشرقي والشمال يرجع إلى أقدم العصور من حيث ازدهار الحضارات التي نشأت فيه . ولم تنتشر هذه المعرفة بالشمال إلى الوسط والجنوب ، ويرجع ذلك إلى أن الاتجاه الذي كانت تتجه منه المدنية في العصور القديمة ظل مدة طويلة من الشرق إلى الغرب لعوامل طبيعية ، ولم يمتد إلى الجنوب إلا في أزمنة حديثة نسبيا . وإذا خرجنا عن نطاق البحر المتوسط ، الذي كان أقدم جهات إفريقيا استيطاناً ، فإننا نجد البحر الأحمر كان مطروقا أيضا لأنه طريق طبيعي إلى الشرق ، فلما جدت ظروف سدها هذا الطريق سعى الإنسان إلى إيجاد طريق آخر ، وأدى به ذلك إلى كشف سواحل جديدة

في الجزء الغربي من إفريقية . والمهم في هذه المحاولات أن الدافع إلى كشف هذه السواحل لم يكن كشف القارة نفسها ، بل إيجاد طريق إلى أماكن تقع فيها وراء هذه القارة . فكان هذا الكشف جاء عرضا نتيجة السعي لكشف طريق جديد ، لا السعي إلى كشف أراض جديدة .

عامل آخر من عوامل تأخر معرفتنا بداخل القارة يرجع إلى طبيعة تكوينها ، فهي قارة مندمجة جدا ، سواحلها قليلة التعاريج قصيرة بالنسبة لمساحتها . وإذا نظرنا إلى خريطة للتضاريس جنوب إقليم الصحراء الكبرى ، فإننا نجد أن حافة الهضبة الداخلية تصل قريبا جدا من الساحل في معظم أنحاء القارة . يضاف إلى ذلك أن إفريقية أكثر القارات وقوعا في المناطق المدارية والاستوائية وما يتبعها من صعوبات مناخية وطبيعية . وإذا حاولنا أن نحدد العوامل التي تساعد على فتح قارة أو كشفها من أجزاء ساحلية فنعددها فيما يلي .

١ — أن يكون الساحل كثير التعاريج بارزا في داخل القارة . لأن معنى هذا وجود أماكن تصلح لإيواء السفن ، وخاصة الصغيرة منها التي كانت تصلح في أوائل عهد الكشف .

٢ — وجود جزر صغيرة قريبة من السواحل يمكن اتخاذها كعائق تثب منها القوى الكاشفة أو المستعمرة إلى داخل القارة ، لأن الزول على الساحل يعرض الكاشفين إلى أخطار من الأهالي الوطنيين بالنظر إلى قلة عددهم وعزائهم لمدة طويلة عن البلاد التي خرجوا منها .

٣ — عدم وجود حواجز طبيعية في شكل مرتفعات أو غابات كثيفة تعوق التقدم نحو الداخل .

٤ — وجود طرق يمكن اتباعها من السواحل إلى الداخل ، وأفضلها الطرق المائية .

٥ — أن يكون المناخ صحيا .

ولنبدا بتطبيق هذه الشروط على سواحل إفريقيا . ولنبدأ بالساحل الشمالى . لماذا لم يتخذ هذا الساحل كقاعدة لدخول إفريقيا ، وخاصة أنه يمتاز بمناخ ملائم جدا ؟ الإجابة على ذلك تتضح بدراسة شمال إفريقيا طبيعيا ، فالأماكن الصالحة للإستيطان فى شمال إفريقيا كان اتجاهاها منذ القدم بحريا لا أرضيا ، وتطورها التاريخى أكثر ارتباطا بآسيا وأوروبا منه بإفريقيا . هناك ناحية الشرق ، وهى مرتبطة بالساحل الشمالى أيضا من العصور الوسطى إلى القرن الثامن عشر تقريبا ، وهذا الجزء من القارة كانت تسيطر عليه عناصر إسلامية شديدة المراس فى الحروب ، فلم تكن الدول الأوروبية لتستطيع أن تخترق ذلك النطاق لتصل إلى داخل إفريقيا ، حتى ولو كانت العوامل الطبيعية ملائمة ومساعدة .

أما عن الساحل الجنوبى فعليه أنه بعيد جدا عن الدول الأوروبية التى أبدت اهتمامها بكشف داخل القارة أو استثمارها . ثم إننا نلاحظ أن الهضبة فى جنوب إفريقيا مرتفعة وقريبة من الساحل ، ويزداد ارتفاعها من الناحية الشرقية وتصبح شبه حائط .

والساحل الغربى يعتبر أقرب سواحل إفريقيا إلى أوروبا ، ولكن بالرغم من كشفه فى أواخر القرن الخامس عشر ، فإن استخدامه للوصول إلى داخل القارة تأخر حوالى أربعة قرون . وسبب ذلك أن هذا الساحل ثقل فيه جدا المناطق التى تصلح للوثب على القارة ، وأحسن هذه الموانئ الجزر التى تقع قرب السواحل . حقا لا يخلو ساحل غرب إفريقيا من الجزر ، ففى الشمال جزر كنارى ، ولكنها قليلة القيمة بالنسبة لغرضنا لأنها تقابل صحراء . وبالقرب من خط الاستواء جزر أخرى صغيرة ، أهمها فرناندو وبو بالقرب من ساحل الكرون ، وكانت لها فائدة بالفعل فى كشف أجزاء إفريقيا الوسطى . ولكن فيما عدا ذلك تكاد سواحل إفريقيا تخلو من أمثال هذه الجزر . ومن هذه الناحية يمكن أن نقارن بين إفريقيا والأمريكيتين ، وأهمية جزر الهند الغربية بالنسبة للأمريكيتين ، لأنها قواعد صالحة قريبة من القارتين يمكن استخدامها فى عمليات الكشف والاستعمار .

هذا الساحل الإفريقى من جهة أخرى تقل به الموانئ الطبيعية . وأهم الموانئ على هذا الساحل الذى طوله ١٥٠٠ ميل هى سيراليون فى الجزء الغربى من الساحل . ثم ميناء فريتون ، ثم نصل إلى مكان طبيعى آخر فى الإقليم الفرنسى حيث توجد ميناء دوالا Duala . بعد ذلك نجد موقعا طبيعيا آخر فى أنجولا البرتغالية حيث يوجد خليج لوبيتو Lobito ، الذى تنتهى عنده سكة حديد بنجويلا ، التى تصل بين الساحل وإقليم تعدين النحاس فى كاتنجا وروديسيا الشمالية . بعد خليج لوبيتو نجد موقعا آخر فى إفريقيا الجنوبية الغربية ، وهو خليج وولفش Walfish Bay ، وعليه يوجد ميناء سواكوبموند Swakopmund ، الذى تنتهى إليه سكة حديدية متفرعة إلى خطوط فى اتحاد جنوب إفريقيا ، إنما للأسف ظهر هذا الميناء لإقليم صحراوي . ثم بعد ذلك يوجد موقع طبيعى آخر اسمه خليج سالدانكا Saldanka Bay وهو موقع ممتاز ، ولكن قربه من مدينة الرأس جعل هذا الميناء مهملا ، لأن بعض السفن تهمله وتذهب رأسا إلى مدينة الرأس . وعلى الرغم من هذه المواقع على الساحل الغربى الإفريقى ، فإن طول مسافة هذا الساحل يجعلها بعيدة جداً وغير مغرية اقتصاديا .

بعد الموانئ الطبيعية إذا استعرضنا أنهار هذا الساحل وجدنا أن أغلبها لا يشجع مطلقاً على التوغل إلى داخل القارة . وأهم هذه الأنهار فى الساحل الغربى نهر جامبيا الذى يصلح للملاحة لمسافة لا تزيد عن ٢٥٠ ميلا من المصب ، وهذه المسافة بالنسبة لضخامة القارة لا تؤدي بنا إلى داخلها مطلقاً . ثم نجد نهر النيجر ، وهو من الأنهار المفيدة ولكن فيه عيوب قرب المصب ، فالدلتا كثيرة الجواجز ، وليس بها سوى فرع واحد يمكن استخدامه للملاحة . وإذا اجتزنا عقبات الدلتا ، فإن النهر يصلح للملاحة مسافة كبيرة داخل القارة ، إنما يلاحظ على اتجاه النهر نفسه أنه لا يؤدي إلى الداخل بمعنى الكلمة ، فبعد أن يتجه شمالا يأخذ اتجاهها شمالاً غربياً ثم جنوبياً غربياً . والنيجر يعتبر من الأنهار الهامة من الناحية الاقتصادية . ثم يليه الكونغو الذى بعد مائة ميل من الساحل تصادفنا فيه شلالات . وقد كانت هذه عقبة كبيرة فى الكشف ، ولو أنه تغلب عليها فى العصر الحديث بواسطة السكك الحديدية . وجنوب



الكونغونهر أورنج ، وهذا النهر لو كانت صفاته مختلفة عما هي عليه لأصبح من أكثر الأنهار فائدة بالنسبة إلى الدول الأوربية ، وذلك لأن الجهات التي يصل إليها في داخل جنوب إفريقية تعتبر من أنسب الجهات للاستعمار الأوروبي ، ولأن مصبه في الجهة الغربية يجعل الوصول إليه من أوروبا سهلاً ، بخلاف الأنهار الواقعة على الساحل الشرقي مثلاً . أما عيوبه فهي عمق المجرى الذي يسير فيه ، وتذبذب مستواه ، وسرعة جريانه في فصل سقوط الأمطار . لذلك كان عديم الفائدة رغم أنه أحسن أنهار غرب إفريقية موقعاً .

والساحل الغربي مناخه صحراوي ومداري واستوائي . والمناخ الصحراوي والاستوائي كلاهما متعب للكاشف . ومن الناحية الصحية اشتهر هذا الساحل بأسوأ مناخ في العالم . فالبرتغاليون في أول حملاتهم الكشفية على الساحل الغربي كانت الصعوبات التي قابلتهم وصادفتهم متسببة عن المناخ وإصابتهم بمرض البري بري .

ننتقل للساحل الشرقي ، لنرى أولاً عيوبه ، وأقصد العيوب في نظر الأوروبيين . أول عيوبه بالنسبة للأوروبي — قبل فتح قناة السويس — بعده عن المراكز الأوروبية . والعيب الثاني أنه حتى إذا أرادت دولة أوروبية أن تصل عن طريق شرق إفريقية ، فإن هذا يتطلب حسن نية مصر تجاه هؤلاء الكاشفين . ثالثاً : الأنهار الشرقية أغلبها قليل الفائدة أيضاً . فنهر زمبيزي له دلالة تشبه النيجر من حيث كثرة خواجزها ، وبعد مسافة في الداخل تعترضه الجنادل . وعند شلالات فيكتوريا يشعر نهائياً الوصول إلى الداخل عن طريقه . فإذا كان هذا حال أحسن الأنهار في شرق إفريقية ، فما بالنا بالأنهار القصيرة والكثيرة الجنادل قرب مصابها ، وأهمها نهر روفيجي شمال زمبيزي ، وإلى الشمال منه نهر تانا . وعلى الحدود تقريبا بين كينيا والصومال الإيطالي سابقاً يوجد نهر جوبا Juba . أما عن الحسنات فهذا الساحل يختلف عن الساحل الغربي في تعدد المواقع الطبيعية التي تصلح للموانئ . فإذا بدأنا بمدينة الرأس نجد إلى الجنوب منها مباشرة خليجاً صغيراً اسمه خليج نيمون Simon's Bay ، وهو من الناحية الطبيعية البحرية أفضل من موقع مدينة الرأس



نفسها . وبعد خليج سيمون نجد موقعاً آخر في إفريقية اسمه خليج ديلاجو Delagoa Bay ، ثم ميناء بيرا Biera التي تعتبر المنفذ الأول لروديسيا الجنوبية . ثم إلى الشمال من ذلك يوجد خليج بمبا Pemba ، وتقع عليه ميناء من أحسن الموانئ الطبيعية واسمها بورت اميليا Port Emelia . وإلى الشمال من ذلك توجد موانئ كثيرة ، كان الألمان يستخدمونها وقت استعمارهم في شرق إفريقية ، مثل دارالسلام وتانجا Tanga ، وفي الجزء البريطاني ميناء ممبسة . ويلاحظ أن المسافة بين كل ميناء وآخر قصيرة نسبياً مما يساعد على حركة السفن الشراعية القديمة بوجه خاص . والجزء الواقع في صحراء الصومال ( الصومال الإيطالي ) يكاد يكون خالياً من الموانئ . والحسنة الثانية للساحل الشرقي هي وجود بعض الجزر العربية مثل زنجبار وموزمبيق وكلوا Kilwa . وقد استخدمت هذه الجزر بالفعل في أوائل عهد الكشف عند ما كان الغرض الوصول إلى الهند ، ثم بعد ذلك في استعمار السواحل المجاورة . وأخيراً فإن هذا الساحل يفضل الساحل الغربي كثيراً من الناحية المناخية ، بالرغم من أن فيه بعض المناطق التي تنفشي فيها الملاريا بكثرة .

والآن نتساءل ، لماذا لم يستخدم النيل كطريق إلى داخل القارة ؟ أول شيء أن النيل نفسه اشتهر بالرى أكثر من شهرته كطريق للمواصلات . والإعتبار الثاني أن الجزء الواقع بين أسوان والخرطوم تعوق الملاحة فيه تلك الجنادل الست الموجودة في هذا الجزء . يضاف إلى ذلك أن هذا الجزء من النيل المشهور بالجنادل والذي تعذر فيه الملاحة يخترق منطقة صجراوية بحتة . فلهذه الاعتبارات لم يكن النيل طريقاً هاماً في كشف إفريقية .

### معرفة القرماء بإفريقية :

على الرغم من أن إفريقية تسمى بالقارة المظلة ، وعلى الرغم من أن توغل الأوروبيين حدث فيها متأخراً فإن هذه القارة قد عرفت أجواء منها منذ أقدم العصور ، وأحياناً

توغل الأجانب في مواضع من وسط القارة رغم الصعوبات المتعددة التي اعترضت القادمين إليها .

وهناك عدة طرق استطاع الأجانب أن يسلكوها للتوغل في إفريقية ، وهذه الطرق هي :

١ — طريق من مراکش حتى نهر السنغال على ساحل الأطلسي ، وهو طريق صعب لوجود الصحراء ، ولما أبداه الزنوج من العداء والكراهية للرجل الأبيض .

٢ -- طريق من تونس حتى بحيرة تشاد ، وهو طريق صحراوي شاق ، هلك كثيرون في أثناء عبوره ، ومع ذلك استطاعت بعض العناصر أن تسلكه .

٣ — طريق وادي النيل إلى دارفور والحبشة والنيل الأبيض وبحر الغزال ، وهذا طريق أقل صعوبة من الطريق السابق .

٤ — الطريق من بلاد العرب عبر البحر الأحمر إلى الصومال والحبشة .

وقد ساعدت هذه الطرق على وصول كثير من العناصر الأجنبية إلى إفريقية ، فنجد مثلاً أن العنصر الليبي أو عنصر البربر كان صاحب السيطرة على شمال إفريقية منذ آلاف السنين، واتجه الليبيون أو البربر نحو الجنوب الشرقي حتى وصلوا إلى الحبشة والصومال ، ووصل بعضهم إلى السنغال والنيجر . كذلك نجد الساميين قد عبروا من بلاد العرب إلى إفريقية عن طريق البحر الأحمر منذ آلاف السنين ، ويقال إن أجداد المصريين الأوائل قد قدموا من آسيا حتى سواحل سواكن ، ثم وصلوا إلى النيل والنوبة واتجهوا شمالاً حيث أنشأوا المملكة المصرية .

وكان للمصريين القدماء صلات وثيقة بالنوبة والسودان والحبشة والصومال، حيث كانوا يرسلون أساطيلهم للتجارة وارتياح ساحل إفريقية الشرقي .

كذلك نلاحظ أن الفينيقيين قد استقروا في شمال إفريقية في القرن التاسع قبل الميلاد ، وأمكنهم الوصول إلى البحر الأحمر في القرن السابع قبل الميلاد ، ويروي

هيرودوت أنهم قد داروا حول إفريقيا من الشرق إلى الغرب فوصلوا إلى جبل طارق ثم إلى دلتا النيل في أوائل القرن السابع قبل الميلاد أيضا . كما أسس الفينيقيون مراكز تجارية على ساحل إفريقيا الغربي، ويقال إن القرطاجينيين داروا حول إفريقيا، ولأنهم أنشأوا علاقات تجارية منظمة مع أهالي غرب إفريقيا<sup>(١)</sup> . كما أن الإغريق عرفوا بعض أجزاء من إفريقيا، وكانت لهم تجارة مع الساحل الشمالي منذ حوالي ألف سنة قبل الميلاد ، وأنشأوا لهم مراكز تجارية في تونس، وأقاموا مستعمرات مشهورة في الساحل الشمالي بين مصر وطرابلس ، وكذلك اشتغل الإغريق بالتجارة في مصر وعملوا فيها بخدم ترقة، واستقروا في دلتا النيل، وأصبحت لهم مراكز ومدن معروفة . وعندما زار هيرودوت مصر في القرن الخامس قبل الميلاد سمع بأخبار النهر العظيم الذي هو جنوب الصحراء ويسكن حوله الزنوج ، وكان هذا هو نهر النيجر . كذلك عرف الإغريق بعض الأخبار عن سكان أواسط إفريقيا وحيواناتها عن طريق الرواية . بل إن الإغريق استطاعوا التوغل في داخل القارة ، وعبروا الصحراء حتى وصلوا إلى موضع الكرون الحالية .

ثم غزا قبيل الفارسي مصر في القرن السادس قبل الميلاد، وأرسل بعض المستعمرين إلى الحبشة ، وكان يفكر في الوصول إلى أعالي النيل .

ونلاحظ أيضاً أنه حدث كفاح بين أوروبا وآسيا ، أي بين فارس واليونان للسيطرة على البحر الأبيض ، وانتهى هذا الكفاح بانتصار اليونان على يد الاسكندر الأكبر ، واستقر الاسكندر في مصر في القرن الرابع قبل الميلاد ، وحكم البطالمة الإغريق مصر من بعده . وقد توغلوا إلى الجنوب حتى دنقلة وشرق الحبشة والصومال ، ووصلت أخبار بحيرات النيل الكبرى إلى العالم عن طريق التجار الإغريق ، الذين سمعوا بها من الزنوج والتجار في شرقي إفريقيا ، ثم ظهرت روما على مسرح التاريخ

---

1- Amanke Okafor and Others : The New West Africa, London 1953, P. 25.

وأصبحت صاحبة السيادة في إيطاليا ، ثم اتسعت في البحر الأبيض وأوروبا واصطدمت مصالحها بمصلحة قرطاجنة في شمال إفريقيا ، وقام بينهما نضال عنيف انتهى بانتصار روما في القرن الثاني قبل الميلاد ، وبذلك اتسع المجال أمامها في إفريقيا ، فأنشأت ولاية رومانية شرقى تونس ، وبعد ذلك استولى الرومان على بقية ساحل إفريقيا الشمالى ، عدا غربى الجزائر ومراكش . وفي أواخر القرن الأول قبل الميلاد أصبحت مصر ولاية رومانية ، وبذلك توطدت أقدام الرومان في إفريقيا ، وبدأوا يتوغلون نحو الجنوب ، وعبروا الصحراء ، ووصلوا إلى أرض الزنوج في منتصف القرن الأول الميلادى ، وضمت مراكش إلى الدولة الرومانية ، وبذلك حكمت روما شمال إفريقيا كله من مراكش إلى مصر ، ووصل سلطانها إلى حدود الحبشة وإلى موضع اتصال النيل الأبيض بالأزرق ، واستطاع بعض الكاشفين اليونان في العهد الرومانى كشف جزء من العظيرة والنيل الأزرق ، ووصل الرومان جنوبا مع النيل الأبيض حتى المستنقع الكبير الذى يمتد من فاشودة إلى أوغندة . كما نشط الإغريق فى التجارة فى عهد الرومان ووصلوا حتى زنجبار . وحوالى سنة ١٥٠ م رسمت خريطة بطليموس الشهيرة للعالم ، وفيها نرى نهر النيل ينبع من بحيرتين قرب خط الاستواء ؛ ومن المستبعد أن يكون هذا تخميناً ، فلا بد أن بعض الأخبار كانت تصل إلى دول البحر الأحمر من رحالة توغلوا فى الأقاليم الوسطى لإفريقية .

وفى القرن الخامس الميلادى غزت قبائل الوندال شمال إفريقيا عن طريق أسبانيا ، وانضم الليبيون أو البربر لذين كرهوا الرومان إلى الوندال الغزاة . ولكن نفوذ الوندال زال من شمال إفريقيا . واستطاع البيزنطيون أن يتغلبوا عليهم ويعيدوا الحكم الرومانى إلى شمال إفريقيا فى القرن السادس .

ثم ظهر الإسلام وخرج العرب من شبه جزيرتهم ، تدفعهم حماسهم الدينية ، مع الرغبة فى إقامة دولة عظيمة ، فاجتاحوا أملاك الفرس والبيزنطيين واقتطعوا منها الشام ومصر ، ثم ساروا غربا وسيطروا على ساحل إفريقيا الشمالى ، ووثبوا على



أسبانيا ، ثم انفصل شمال إفريقيا العربى عن أسبانيا العربية ، ونشأت دول عربية متعددة فى شمال إفريقيا ، مثل دولة الأدارسة فى مراکش والأغالبة فى تونس . وفى القرن العاشر ظهرت الدولة الفاطمية ، التى سيطرت على شمال إفريقيا مع أجزاء من آسيا زمنًا غير قصير . ولم يقتصر العرب على السيطرة على شمال إفريقيا بل توسعوا نحو الجنوب ، وذلك لتأمين أملاكهم وتثبيت حكمهم فى الشمال ، والسيطرة على القوافل التجارية التى كانت تنتقل بين شمال القارة ووسطها . وكان اتجاه العرب صوب الجنوب أمرا طبيعيا ، ومنذ أن فتح عمرو بن العاص مصر فى القرن السابع أرسل قواته لغزو النوبة فجرى قتال عنيف ثم عقد الصلح مع أهلها ، وكذلك توغل العرب والبربر من مراکش جنوبا حتى وصلوا إلى مصب السنغال فى القرن العاشر ، وقد أدى هذا إلى نشر الإسلام فى حوض النيجر الأعلى . كما توغل العرب من فزان حتى كانم . وكذلك تقدموا جنوبا فى حوض النيل فى القرن الحادى عشر حتى وصلوا إلى دارفور ، وانحرف بعض هؤلاء نحو الغرب حتى السنغال ، فكان العرب بعد أن استقروا فى الشمال أخذوا يتوغلون جنوبا من مواضع مختلفة ، وبذلك انتشر الإسلام فى وسط إفريقيا وغربها مثل وادى وبورنو ودارفور وسونجاي ومالى ، وكذلك انتشر النفوذ العربى الإسلامى فى شرق إفريقيا فى القرن العاشر الميلادى ، وهذا أمر طبيعى لقرب بلاد العرب من هذه المنطقة . وكان من الطبيعى أن ينشط العرب فى تجارة الهند ، وأصبحت لهم مراكز وجاليات ومستعمرات مهمة فى الحبشة وزنجبار وكلوا وغيرها . ولأهمية موضوع العرب فى شرق إفريقيا خلال العصور الوسطى سأحدث عنه بشيء من التفصيل .

### العرب فى شرق إفريقيا خلال العصور الوسطى :

يطلق اسم شرق إفريقيا بصفة عامة فى الوقت الحاضر على ذلك الجزء الشرقى من إفريقيا الممتد من خليج عدن من رأس جردفوى إلى خليج ديلاجو ، وهو يشتمل على بلاد الصومال ومستعمرة كينيا البريطانية ، وبلاد تنجانيقا التى كانت مشمولة بالانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الأولى ثم وضعت تحت الوصاية البريطانية



بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يشمل مستعمرة موزمبيق البرتغالية . أما العرب فقد أطلقوا على هذا الإقليم بلاد الزنج ، ولكن جغرافيتهم اختلفوا في تحديده . فالمسعودي يطلق هذا الاسم على جميع الأراضي الواقعة بين مصب نهر بلاد الجب ورأس ( كورنييتس ) ، ويدخل فيها منطقة (سفالة) المتاخمة لبلاد (الواق واق<sup>(١)</sup>) ، ويذكر ما يفيد بأن هذين البلدين من البلدان الكثيرة الغنية بالذهب . أما الإدريسي وأبو الفداء وياقوت الحموي وغيرهم ، فقد أطلقوا هذا الاسم على كل الإقليم ، ولكنهم أخرجوا منه منطقة سفالة<sup>(٢)</sup> وبلاد الواق واق .

وتاريخ العرب في هذا الإقليم قديم ، ولكن من المحتمل أنه حتى ظهور الإسلام لم يقيم العرب بإنشاء مستعمرات دائمة في إفريقيا الشرقية ، لأن إقامتهم في هذا الساحل كانت مؤقتة ولأغراض تجارية . ولذلك كان لا بد من وجود دافع قوى يدفع سكان الجزيرة العربية إلى استيطان الساحل الشرقى الإفريقى غير الصحى . وقد وجد هذا الدافع بنمو الحكم المطلق في عهد الدولتين الأموية والعباسية ، الذى أدى إلى فرار عدد كبير من المعارضين الدينيين والسياسيين إلى شرق إفريقيا . ومن ثم أخذ النفوذ العربى فى العصور الوسطى يزداد قوة ورسوخاً فى ساحل الزنج .

وأكثر المصادر مساعدة لنا على فهم الحالة التى كان عليها الساحل الشرقى الإفريقى ، وكيف تطورت فى خلال العصور الوسطى ، ما كتبه الكثير من رحالة العرب وجغرافيتهم ، والخريطة التى جمعها الإدريسي وأضاف إليها تعليقات من عنده وهو فى بلاط الكونت روبرت الصقلى فى القرن الثانى عشر ، والكتب التى ألفها فى نفس القرن أمثال ياقوت الحموى ( كمعجم البلدان ) وابن سعيد وغيرهما . وما كتبه ابن بطوطة عن رحلته إلى شرق إفريقيا فى القرن الرابع عشر . كما يمكننا أن نستخلص بعض المعلومات من تفسيرات البرتغاليين فى نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر للأحوال السائدة فى المستعمرات العربية قبل مجيئهم .

---

(١) الواق واق هم شعوب البشمن ، وهم زنوج قصار القامة ومن أقدم سكان إفريقيا .

(٢) سفالة فى جنوب شرق برا .

وأخيراً ما قام به بعض الباحثين من دراسة الآثار الخربة والعملية المختلفة وبقايا الحرف التي عثروا عليها مبعثرة في مختلف أجزاء الساحل .

وكانت هناك هجرة عربية من بلاد العرب إلى شرق إفريقيا حوالي عام ٦٩٥ م عند ما أراد الحجاج بن يوسف الثقفي ، عامل عبد الملك بن مروان على العراق ، أن يخضع إقليم عمان لارتباطه بعبدة الله بن الزبير الخليفة بمكة . فلما لم يستطع سليمان وسعيد أبناء عباد الجلندي حاكما عمان أن يقاوما جيوش الحجاج هاجراً ومن معهما من قومهما إلى بلاد الزنج . ولكن غير معروف أي جزء من أجزاء هذا الإقليم استوطن الأخوان سليمان وسعيد ومن معهما . ولا يمنعنا ذلك من اعتبار هذه الهجرة حادثاً هاماً في تاريخ إفريقيا الشرقية ، لأنها ترينا كيف أن أهل عمان كانوا على معرفة وثيقة بالساحل الإفريقي منذ زمن طويل . ومن الطبيعي أن ينتقل الإسلام إلى شرق إفريقيا بانتقال هذين الأميرين .

وبعد هذه الهجرة العمانية تسجل لنا الرواية العربية نشأة ثلاثة مراكر عربية في الساحل الشرقي أسسها اللاجئون العرب ، واسكنهم لم يكونوا من أزد عمان ، بل من أقاليم أخرى . وأولاهما هجرة طائفة من الزيدية (١) ، حوالي عام ٧٤٠ م ، إلى سواحل شرق إفريقيا ، فانتشروا حتى خط الاستواء . وبعد ذلك بأجيال حدثت الهجرة الثانية التي قام بها سبعة إخوة من إقليم الإحساء ، حوالي عام ٩٢٠ م ، نتيجة ضغط شيخ مجاور لهم . ويقال إن هجرتهم إلى ساحل إفريقيا كانت في ثلاث سفن ، فأسسوا مدينتي مقدشو وبردة . وقد أخذت مقدشو تنمو وتتسع حتى صارت مدينة قوية وساد نفوذها غرب الساحل . ولما كان سنيو الإحساء ينظرون إلى الزيديين بعين الكراهية ويعتبرونهم زنادقة ، فقد أجلوهم عن الساحل ودفنوا بهم إلى الجنوب وإلى داخل القارة حيث اختلطوا هناك بالزنج وصاهروهم .

---

( ١ ) الزيدية فئة من الشيعة من أتباع زيد بن علي زين العابدين بن الحسين ، وقد هاجرت هذه الطائفة منهم إلى شرق إفريقيا بعد مقتل زعيمهم زيد عام ٧٣٩ م في الكوفة أيام الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك .

ويلى هذه الهجرة هجرة فارسية قام بها الحسن بن على وأولاده الستة فى القرن العاشر أيضاً . والحسن بن على هذا ابن سلطان شيراز ، وكانت أمه جارية حبشية ، فنبذه لإخوته واحتقروه فهاجر مع أبناؤه الستة فى سبع سفن إلى شرق إفريقيا . بعد ذلك هاجر بنو نهبان مالك من عمان إلى جزيرة باتا .

ويجب أن نلاحظ أنه على الرغم من أن مستوى العنصر الشيرازى فى المستعمرين كان عالياً فى الثقافة ، إلا أنه أدمج بالتدريج فى العنصر العربى .

كانت أهم هذه المستعمرات العربية من الشمال إلى الجنوب كما يلى : مقدشو وبرده وملندة وبمبا وزنجبار ومافيا وكلوا وموزمبيق وسفالة . وكان أغلب المدن يقع فى جزائر لا اعتدال حرارتها من جهة ، ولسهولة تحصينها عن طريق البحر من جهة أخرى . وبعضها يقع على مسافة متوسطة من الساحل كجزيرة زنجبار ، وبعضها الآخر يقع على مقربة من الساحل مثل ممبسة وكلوا وغيرهما .

اشتغل المستعمرون العرب فى هذه المستعمرات الناشئة بالتجارة ونقل المحصولات بطريق البحر ، وهو عمل اشتغل به أجدادهم من قبل ، كما اشتغل به غيرهم من الشعوب البحرية المستعمرة . وكانت ممبسة وزنجبار وغيرهما من المدن تمائل فى أهميتها التجارية المدن الفينيقية مثل صور وصيدا فى شرق البحر المتوسط ، وسنغافورة وهنج كنج فى شرق آسيا . وكانت هذه المدن فى أول نشأتها عبارة عن مراكز تجارية محصنة تحصيناً قوياً وتحمىها قوة بحرية . ثم أخذت تنمو وتتسع فى داخل أسوارها حتى تحولت بالتدريج إلى مدن زاهرة ، قد نسقت بها الشوارع وأقيمت فيها المنازل المشيدة بالحجر والمونة أو بالخشب ، ولها نوافذ كبيرة ومداخل واسعة ، وأحواش فسيحة وحدائق غناء . وكانت المنازل على نسق المنازل الموجودة فى جنوب أوروبا . وكانت أبوابها وإطارات نوافذها الخشبية منقوشة نقشاً بديعاً ومزينة بالرسوم المعدنية البارزة . ومنذ أن تحول الساحل إلى الإسلام فى القرن التاسع أو العاشر بنيت بها الجوامع على الطراز الفارسى الرائع ، وكان لكل مدينة جوامعها الخاصة .

هنا في هذا الوطن الجديد احتفظ المستعمرون العرب بأساليب معيشتهم التقليدية ، غير أنهم انصرفوا إلى النضال والنزاع الداخلي . أى النزاع بين أفراد العائلة ، فالقبيلة ، للوصول إلى كراسى الحكم في هذه المدن الحكومية الصغيرة ، ثم يتعدى هذا النضال إلى كفاح خارجي يقوم بين المدن الساحلية ، كل يريد أن يحوز قصب السبق في مضمار التفوق السياسى والتجارى ، ولكن هل أدى هذا النضال إلى تكوين وحدة سياسية ؟ . . لم تدلنا المصادر التاريخية على تكوين مثل هذه الوحدة ، وكل ما دونته هو أن ذلك العدد الكبير من الأسرات الحاكمة كان يضرم نار الحرب — كل مدينة على جارتها أو جاراتها من المدن الأخرى ، وقد تخضعها أو تفشل في إخضاعها . حقيقة لقد أدى هذا الإخضاع في بعض الأحيان إلى تكوين نواة من الوحدة السياسية ، ولكننا نواة لم تكبر وتتسع حتى تتحول إلى وحدة سياسية متماسكة ، كما أنها لم تدم طويلاً . وأقرب مثل لذلك ما قامت به ممبسة في القرن الثانى عشر إذ أخضعت جزءاً من الساحل . وما عملته ( باتا ) عام ١٣٣٥ م ، حيث أخضعت الساحل الشرقى من ملنדה إلى كلوا واما عدا زنجبار ، فقد خرجت عن سيادتها . ويمائل هذه الحقيقة ما قامت به المدن الأخرى ك مقدشو وزنجبار ، إذ فرضت كل منها سلطانها على بعض المدن الأخرى في فترات مختلفة . غير أن كلوا كانت أشهر هذه المدن الساحلية وأقواها وأطولها حكماً . ويرجع ذلك من غير شك إلى عظم مكانتها السياسية والتجارية . وقد عظم شأنها وامتد نفوذها جنوباً ، حتى أصبحت صاحبة السيادة على الجزء الجنوبى من الساحل الشرقى وما يقع فيه من الموانئ مثل موزمبيق ذات الميناء الجيد ، وسفالة المشهورة بتجاريتها في الذهب . ورغم ذلك لم تكن سيادة كلوا السياسية تامة ولا مستديمة .

وبطبيعة الحال نجم عن قيام الحروب المتواصلة بين هذه المدن أن تأصلت بينها العداوة ، وأفضل مثل لذلك تلك العداوة التاريخية التي كانت قائمة بين ملنדה ومبسة ، والتي دامت مدة طويلة قبل مجئ البرتغاليين للساحل وبعد مجيئهم لدرجة أن تحالفت ملنדה معهم ضد عدوتها ممبسة ، وقد كوفئت ملنדה على إخلاصها لهم بإهدائها نصيباً من أسلاب عدوتها ممبسة . ومما لا شك فيه أن انعدام الوحدة السياسية ، وقيام الحروب وتأصل العداوة بين المدن العربية أدى إلى إضعاف قوتها الحربية . وقد



كان من الممكن أن تبقى متبعة بحرية استقلالها ، ومتمتعة بثروتها الطائلة ما دامت بعيدة عن أنظار الدول الغربية . فلما جاء البرتغاليون الى الساحل في أواخر القرن الخامس عشر، وبهرهم ماشاهدوه من قيام الحضارة وتدفق الثروة، أمكنهم التغلب على مدته وإخضاعها لنفوذهم في مدى لا يزيد على عشرين سنوات .

لم يكن المجتمع الذي نما في هذه المستعمرات العربية عربياً صرفاً ، بل كان يتكون من أربع طبقات اجتماعية متباينة ، أولى هذه الطبقات كانت الطبقة الممتازة التي تملك في يدها مقاليد الحكم . وبطبيعة الحال كانت تتكون من العرب ، كما هي عادة معظم المستعمرين ، سواء الذين استوطنوا هذه القارة فيما بعد أو غيرها من القارات .

وبلى هذه الطبقة طبقة الهنود ، وهم الذين ارتبطوا بالاستعمار العربي ارتباطاً وثيقاً لا في العصور القديمة أو الوسطى فحسب ، بل في العصور الحديثة أيضاً . كان هؤلاء الهنود يمتلكون الكثير من السفن . وكان بعض ربانها من الهنود . ولما كان العرب من الطبقة الراقية ، ولا تميل الغالبية منهم إلى ممارسة العمل ، فمن المحتمل جداً أن معظم الأعمال التجارية كانت وقتئذ في أيدي الهنود ، ولا تزال كذلك إلى اليوم ، ويحدث ذلك إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كإدارة أملاك الأغنياء من العرب ، غير أنه من المؤكد أن هؤلاء الهنود كانوا يحتكرون التجارة الجزئية كما هي حالهم اليوم في إفريقية الشرقية ، فهم الآن أصحاب المال ، فمن الصرافون والمرابون والماليون . ولكن إذا كان هؤلاء التجار الهنود قد أسندوا خدمة جليلة إلى هذا المجتمع ، وأمدوا العرب بالثروة ، إلا أنه كان على العرب أن يدفعوا ثمن هذه الخدمة غالياً ، إذ أدى اعتمادهم على المهارة والصناعة الهندية على مر الزمن إلى إضعاف استقلالهم الاقتصادي .

أما الطبقة الثالثة في هذا المجتمع فكانت عبارة عن عنصر هو خليط من الآسيوي والإفريقي ، وكان هذا العنصر مختلفاً عن باقي العناصر الجنسية الأخرى في اللون

واللغة وطول القامة ، وكان يتكلم لغة هي خليط من العربية والإفريقية وغيرهما ولكنه اعتنق الإسلام . ويعرف هذا العنصر بالسواحلي ، وتعرف لغته بالسواحلية ، ولهذا كانت دهشة البرتغاليين عظيمة ، عندما قدموا إلى الساحل ، من اختلاف السكان . وقد ذكر أحد الكتاب البرتغاليين الذين صحبوا داجاما في رحلته الأولى في وصفه لحاشية شيخ موزمبيق أنهم رجال بيض وسود وسمر .

وأخيرا تأتي الطبقة الرابعة في هذا المجتمع، وهي طبقة العبيد الإفريقيين، ولم يكونوا أقلية ، بل كانت منهم الغالبية من السكان ، وقد احتفظ بهم العرب من تجار العبيد ، واستخدموهم في أعمال الخدمة في المنازل والحدائق والمزارع ، أو حمالين في القوافل ، أو جندا في الجيش . ومن الطبيعي أن تتأثر حياة القبائل الإفريقية ، التي كانت تعيش بالساحل تأثرا عميقا بإنشاء هذه السلسلة من المستعمرات العربية بينها . غير أن عملية التأثير هذه كانت تدريجية غير عنيفة . ففي أول الأمر كان التجار العرب يجوبون الساحل بقصد التجارة ثم يرحلون عنه . ثم أخذوا بعد ذلك ينشئون المراكز التجارية على طول الساحل . وكانت هذه العملية الاستعمارية هادئة تأخذ مجراها الطبيعي . إذ لم يرد في المصادر التاريخية أي ذكر عن وجود عصر مظلم من الغزو . ولكن بما لا شك فيه أن عملية الغزو احتاجت ، في بعض الظروف وتحت ضغط الحاجة ، إلى استخدام القوة المسلحة ، كما في حالة الاستيلاء على الأرض . غير أن هذه الحقيقة لا تمنعنا من أن نعتبر أن العرب أخضعوا سكان الساحل من الوطنيين بسهولة، وذلك نظرا إلى تفوقهم النسبي في القوة والسلاح . وسواء أكان هذا الخضوع عاما أم غير عام ، فقد كان الاتصال وثيقا بين المستعمرين العرب والقبائل الوطنية الساحلية . وآية ذلك هذا التصاهر الذي بدأ بينهم مبكرا والذي أنتج العنصر السواحلي ، وهو العنصر الذي شارك العرب في العقيدة الدينية والحياة الاجتماعية بنسب متفاوتة ، وهو الذي اكتسب على مر الزمن صفات هي خليط من الإفريقية والآسيوية .

وهناك حقيقة جديرة بالاعتبار ، فبالرغم من وجود العقبات الطبيعية التي وقفت سبعا عشرة في طريق استعمار العرب للجهات الداخلية ، فإنهم وصلوا في بعض الأحيان

إلى بلاد أوغندة وحوض الكونغو ، حيث أنشأوا لهم فيها مراكز تجارية دائمة مبعثرة هنا وهناك . ولا يرجع سبب إنشائها إلى رغبة التجار من العرب لحسب ، بل إلى صعوبة الانتقال في مواسم المطر ، فيضطرون إزاء ذلك إلى البقاء أشهراً عديدة ، ولذلك أقاموا لأنفسهم المنازل المريحة للإقامة بها ، كما أنشأوا بها المخازن الخاصة بخزن السلع . ومعنى ذلك أن هذه العملية لم تكن استعماراً بالمعنى المفهوم منه . وقد يخيل للإنسان ولأول وهلة أن تأثير هذه الإقامة العربية المؤقتة في حياة القبائل الإفريقية ضعيفاً ، غير أن الحقيقة خلاف ذلك ، إذ كانت هذه الإقامة عظيمة الأثر في حياتهم ، فإن مجرد رؤية هذه القبائل المعزولة رجالاً غرباء ، وأشياء غريبة عن بيئتهم ، كان بلا شك عميق الأثر في نفوسهم وحياتهم .

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية التي كانت عليها هذه المستعمرات العربية ، فقد كانت التجارة وحدها الأساس الاقتصادي في حياة العرب . وإذا قامت بها بعض الصناعات فإنها كانت قليلة ، وكان غرضها الأول سد مطالب السكان لا التصدير للخارج أما عن هذه الصناعات فأهمها صناعة الثياب القطنية الدقيقة الصنع في مقدشو ، وكانت تصدر إلى مصر وغيرها ، واستخراج الحديد في مدينتي ملندة وسفالة . أما عن الزراعة فكانت بمقياس صغير ، وغايتها الاستهلاك المحلي . وشيئ به ذلك أيضاً تلك الحيوانات التي كانوا يربونها كالماشية والأغنام والماعز والطيور الداجنة ، فكل هذه لم ترب لغرض تصديرها بل لسد حاجة السكان . أما الكماليات الإفريقية المعروفة منذ القدم ، وهي العاج والرقيق وذهب سنغالة وزيت النخيل والعنبر ، فقد اعتبرها العرب كافية لإمدادهم بالثروة الطائلة ، ولذا بذلوا كل ما في طاقتهم لإنمائها وإصدارها للخارج . ومما كتبه رحالة العرب والغرب عن المدن العربية نقف على حضارتها وعادات أهلها في خلال العصور الوسطى ، وبخاصة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

تملكت الدهشة ابن بطوطة من عظم الثروة والحضارة في إفريقية الشرقية ، وهو الرحالة الذي كان على معرفة وثيقة بمستوى الحياة العربية في البلدان الواقعة على

شواطئ البحر المتوسط ، وفي مكة في القرن الرابع عشر . فمن وصفه لمدينة مقدشو التي زارها حوالي ١٣٣٢ م نستنتج أنها كانت أهم مدن الساحل ، فقد وصفها بأنها « مدينة كبيرة متناهية في الكبر ، وأهلها لهم جمال كثيرة ينحرون منها المئين في كل يوم ، ولهم أغنام كثيرة . وهم تجار أقوياء ، وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها التي لا نظير لها ، ومنها تحمل إلى ديار مصر وغيرها . »

وقد تأثر ابن بطوطة كل التأثر من اتصاف أهلها بلطف المعشر ، والأدب الجم والكرم الخاتمي إذ يقول « ومن عادة أهل هذه المدينة أنه متى وصل مركب إلى المرسى تصعد الصنابق ( وهي القوارب الصغيرة ) إليه ، ويكون في كل صنبوق جماعة من شبان أهلها ، فيأتي كل واحد منهم بطبق مغطى فيه الطعام ، فيقدمه لتاجر من تجار المركب ويقول هذا نزيلي ، وكذلك يفعل كل واحد منهم . ولا ينزل التاجر من المركب إلا إلى دار نزيله من هؤلاء الشبان ، إلا من كان كثير التردد إلى البلد وعرف أهله فإنه ينزل حيث شاء . فإذا نزل عند نزيله باع له ما عنده واشترى له (١) . »

وكان اسم سلطان مقدشو وقت زيارته — أبو بكر بن الشيخ عمر ، وهو في الأصل من الزنوج ويعرف اللغة العربية ولكنه يتكلم بالمقدشية . ويصف لنا ابن بطوطة الطريقة المتبعة في التفتيش الجرمي إذا وصل مركب جديد إلى الميناء . فبمجرد وصول المركب « يصعد إليه صنبوق السلطان فيسأل عن المركب من أين قدم ، ومن صاحبه ، ومن ربانه ، ( وهو الرئيس ) ، وما وسقه ( أى حملة ) ، ومن قدم فيه من التجار وغيرهم ، فيعرف بذلك كله ويعرض على السلطان ، فمن استحق أن ينزله عنده أنزله (٢) . »

أما عن كلوا فنرى ابن بطوطة يصفها لنا على أنها من « أحسن المدن الساحلية وأتقنها عمارة . ولكن مبانيها مشيدة كلها بالخشب ، وأمطارها كثيرة ، وأكثر أهلها

---

(١) ابن بطوطة : رحله ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار

ط ١٢٨٧ م ص ١٥٢

(٢) ابن بطوطة : المرجع السابق ص ١٥٣



من الزوج المستحكى السواد ، ولهم شرطات في وجوههم . . وهم شافعية المذهب ، وقد وصف مساجد مبدية بأنها مشيدة بالخشب ، بحكمة الإتقان ، وعلى كل باب من أبواب المساجد بئر أو بئران ، أما عن أهلها فقد ذكروهم بالمديح لأنهم أهل دين وعفاف وهم شافعية المذهب كأهل كلوا<sup>(١)</sup> .

وكان البرتغاليون أول من جاء إلى الساحل الشرقى من الأوربيين ، فأخذتهم الدهشة إذ وجدوا مجتمعاً متمديناً ، لا يقل شأنًا عن المجتمعات الأوروبية المعروفة لهم وقتئذ . وكان شيخ موزمبيق وحاشيته أول من وقعت عليه أنظار فاسكوداجاما من الإفريقيين الشرقيين — فما أبصر بالشيخ متشجاً بالثياب الحريرية الموشاة بالذهب ، وعلى رأسه العمامة الحريرية المزركشة بالذهب أيضاً ومتقلداً سيفه وخنجره ، وفى معيته أفواج من عشائر العرب فى أنحر الثياب ، تتقدمهم الآلات الموسيقية صادحة بأنغامها — أدرك للحال علة ازدياد الشيخ للهدايا البسيطة التى قدمها إليه . ثم عرج داجاما فى طريقه على مدينة ملنדה ، عدوة بمبسة اللدودة حيث أوفد مبعوثه إلى ملكها ، فاستقبله بالحفاوة فى قصر قد أثنى بالأسطة والسجاجيد الفاخرة والأرائك والمقاعد المطعمة بالذهب والعاج . وفى هذه المدينة أخذ العجب مأخذه من البرتغاليين من حسن نظام شوارعها المستقيمة ، وجمال منازلها ومئانة بنائها بالحجر وتعدد طبقاتها . وكان سكانها من العرب يملكون الدور الفسيحة ، ويلبسون الثياب الحريرية والقطنية الجميلة ، ويحملون السيوف والخناجر . أما عن مبسة فقد وجدها البرتغاليون مدينة كبيرة ، ذات منازل عالية مشيدة بالحجر وشوارع منتظمة على طراز شوارع كلوا . وتلبس النساء ثياباً فاخرة مصنوعة من الحرير وموشاة بالذهب . وتجارة المدينة عظيمة ، ومينائها جيد ترسو فيه سفن عديدة .

المهم أنه فى نهاية القرن الخامس عشر وصل العرب فى شرق إفريقيا إلى مستوى عال من الحضارة المادية ، ولكن بنهاية هذا القرن انتهى عصر إفريقيا الشرقية الذهبى ، فلقد شاهد البرتغاليون حياة العرب الرعدة ، وشاهدوا تجارتهم الزاهرة

---

(١) ابن بطوطة: المرجع السابق ص ١٥٥

ومدّهم العامرة ، وثروتهم الطائلة ، فعزّموا على ألا يفلت الساحل من أيديهم ، ولما لم تقم بين المستعمرات العربية أية وحدة سياسية ، ولما كانت العداوة والبغضاء والحروب متأصلة بينها ، فقد ضعفت قوة العرب الحربية أمام البرتغاليين الأفوياء مما سهل على هؤلاء غزو الساحل الإفريقي الشرقي .

### كشوف الأوروبيين واستعمارهم في إفريقيا في العصر الحديث حتى سنة ١٨٨٠

كانت حركة الكشف الجغرافي إحدى ثمرات عصر النهضة الأوروبية الحديثة التي كانت من أسس التاريخ الحديث كله . وقد اشتركت شعوب عدة في هذه الحركة ، إلا أن البرتغاليين كانوا أسبق من غيرهم في كشف سواحل إفريقيا الغربية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عامل تاريخي وآخر جغرافي . فمن الناحية التاريخية كان شبه جزيرة إيبيريا يحتلها العرب فيما عدا جزءاً في الشمال الغربي . ولما بدأت شعوب شبه الجزيرة تنشط في مناهضة العرب ، بدأ تحرير البرتغال قبل أسبانيا فاستكملت استقلالها قبل سنة ١٣٠٠ م ، بينما ظلت أسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب ، وبذلك أتاحت الفرصة للبرتغال أن تتجه اتجاهاً بحرياً لعدم وجود عدو داخلي كما هو الحال في أسبانيا . أما العامل الجغرافي ، فهو أنه في تلك العصور الأولى للكشف كانت المسافة هامة جداً في قيام الرحلات ، والبرتغال بطبيعة موقعها أقرب ولو بقليل إلى السواحل الإفريقية . وعلى كل حال كان من المنتظر أن يقوم هذا الكشف في بادئ الأمر من قبل دولة من دول البحر المتوسط ، لا من دول أوروبا الغربية . يضاف إلى هذا عامل شخصي ، وهو شخصية هنري الملاح ، وهنري هذا كان ابن ملك البرتغال من أم إنجليزية ، وكان طموحاً جداً ، فأخذ على عاتقه تمويل وتنظيم رحلات للكشف تجمع بين هدفين :

١ — الهدف الأول محاربة المسلمين في السواحل القريبة خصوصاً ساحل شمال إفريقيا .

٢ — الهدف الثاني الوصول إلى سواحل العبيد ظاهرياً للتبشير بينهم وتحويلهم إلى الكاثوليكية ، ولكن هذا كان يتضمن اقتناصهم كعبيد .

بهذه الروح احتلت البرتغال ميناء سبتة Sebta سنة ١٤١٥ ، وجاء هذا الاحتلال بعد حصار خير فيه البرتغاليون كثيراً ، ومن جملة ما خسروه أحد أبناء الملك ، وبعد ذلك بخمس سنوات وصلوا إلى جزر ماديرا ، واستمر توغلهم رحلة إثر أخرى حتى بلغوا ساحل سيراليون في العام التالي لوفاته نرى الملاح الذي مات سنة ١٤٦٠ م .

وفي سنة ١٤٧١ عبروا خط الاستواء لأول مرة ، ولكنهم لم يصلوا إلى مصب الكونغو إلا بعد ذلك بثلاث عشرة سنة . وفي سنة ١٤٨٦ قامت رحلة شهيرة قائدها بارثولوميو دياز Partholomew Diaz ، وسبب شهرة هذه الرحلة أن السفن وصلت لأول مرة إلى رأس الرجاء الصالح ، بل وتعدتها قليلا إلى الشرق .

ولم يتم بارثوليو الرحلة إلى الشرق ، وبقي هذا الشرف التاريخي حتى حصل عليه فاسكوداجاما في رحلته التي استغرقت حوالي ثلاث سنوات من ١٤٩٧ ، ووصل إلى قاليقوط في الهند في مايو سنة ١٤٩٨ ، وعاد إلى لشبونة في سبتمبر ١٤٩٩ . وهذه الرحلة لا تقل في أهميتها عن كشف الأمريكتين .

وبالرغم من هذه الأسبقية للبرتغال ، فإن دولتهم لم تكن ثمار كشفها لدرجة كبيرة كما يتضح من توزيع ممتلكاتهم في إفريقية والشرق في الوقت الحاضر ، ويمكن تعليل ذلك بثلاثة عوامل هي :

١ — إن البرتغال شعب قليل العدد ، ولا يمكنه الاحتفاظ بمساحات كبيرة من المستعمرات ، بل يكتفي بمحطات تجارية .

٢ — إن إفريقية كان ينظر إليها دائما كوسيلة فقط للوصول إلى الشرق ، لا أهمية لها في حد ذاتها .

٣ — إنه في القرن السادس عشر احتلت أسبانيا البرتغال ، ودام احتلالها حوالي ٨٠ سنة ، فلما قامت الحروب بين أسبانيا ودول أخرى من شمال أوروبا ، مثل بريطانيا وهولنده ، انتقلت حيازة كثير من الممتلكات البرتغالية إلى هذه الدول الشمالية .

أما عن الفرنسيين ، فادعوا أن أحد مواطنيهم كان أول أوروبي أسس محلة في جزر كناري ، ولكن كان هذا المواطن الفرنسي يدين بالولاء لملك قشتالة Castale ، ولذلك ضمت هذه الجزر إلى الممتلكات الأسبانية في القرن الخامس عشر . ولكن بعد ذلك قامت رحلات من بريتاني ، ووصل الفرنسيون إلى ساحل غرب إفريقيا حتى السنغال . ومنذ ذلك الوقت تبدى فرنسا اهتماما بهذه الجهة ، وكثيراً ما استفادت منها ، لأنه ظهر أن السنغاليين من خيرة الجنود في الحروب الحديثة ، وأكثر استعما لهم في المستعمرات .

وبدأ الإنجليز محاولاتهم الكشفية بالتجارة مع سواحل إفريقيا في أواخر القرن الخامس عشر ، ولكن البرتغاليين احتجوا على ذلك لأسبقيتهم في الكشف ، فامتنعت بريطانيا عن إرسال حملات تعترف بها الحكومة ، واقتصر الأمر على شبه لصوصية بحرية تتغاضى عنها الحكومة ولو أنها لا تشجعها . وفي القرن السادس عشر نظمت رحلات بريطانية إلى ساحل غانة ، وبالأخص غمبيا وساحل الذهب .

وبدأ الهولنديون رحلاتهم في أواخر القرن السادس عشر ، أي أنهم جاءوا متأخرين . والسبب في ذلك الحروب الدينية التي اشتركوا فيها في أوروبا . غير أنهم احتلوا بعض الجزر ، واستقروا في جزء من ساحل الذهب ، وكانوا يطمعون في التوغل فيه لولا أن الحالة السياسية في أوروبا كانت لا تمكنهم من المغامرة بقوات كبيرة في الخارج .

ونشط الدانمركيون في القرن السابع عشر ، واهتموا بساحل الذهب أيضاً حيث بنوا قلعة كبيرة باسم Christianborg Castle <sup>(١)</sup> ، وهذه القلعة أو القصر لا تزال مقر الحاكم العام الإنجليزي حتى الآن .

أما عن البروسيين ، فقد تكونت شركة في أواخر القرن السابع عشر ، وأقامت محلتين في ساحل الذهب أيضاً ، ولكن بعد ٤٠ سنة باعتهما إلى الهولنديين ، ولم

---

( ١ ) Christian اسم الملك و Borg معناها مدينة .



تعد ألمانيا الى إفريقيا الا في سنة ١٨٨٠ .

ويمكننا أن نلخص ما كانت تمتلكه الدول الأوروبية في إفريقيا سنة ١٨١٥ —  
وقت مؤتمر فيينا فيما يأتي :

( ١ ) الأسبانيون كان لهم مدينتا سبتة ومليلة Mellila ( المدينتان في مرا كش  
الأسبانية ) ، وجزر كناري ، وجزيرة فرناندو وبو Fernando Po في خليج غانة .

( ٢ ) البرتغاليون كان لهم غانة البرتغالية ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وجزر  
ماديرا ، والرأس الأخضر ، وأزورس Azores ، وسانت توماس وبرنسيب  
Principe ، وهما مدينتان في ساحل غانة ومشهورتان بالسكاكاو .

( ٣ ) الهولنديون لم يكن لهم إلا موطناً صغيراً على ساحل الذهب .

( ٤ ) الفرنسيون كان لهم السنغال ، وريونيان Reunian ( على المحيط  
الهندي ) وبعض المحلات في جزيرة مدغشقر .

( ٥ ) الإنجليز كانت لهم سيطرة قوية على ساحل الذهب وغمبيا ، وبعض أجزاء  
سيراليون ، ثم في الجنوب منطقة الرأس ، وبعض جزر المحيط الهندي مثل سيشل  
وموريس (نسبة إلى أحد الأشراف البرتغال اسمه موريس) ، وجزيرة سانت هيلانة  
بالمحيط الأطلسي (١) .

وهكذا في سنة ١٨١٥ كان للأوروبيين الحق في امتلاك أقل من خمسمائة ألف  
ميل مربع ، أو  $\frac{1}{4}$  من مساحة القارة كلها ، وربما كان  $\frac{1}{4}$  من هذا الـ  $\frac{1}{4}$   
هو فقط المحتل فعلاً أو الذي تقوم فيه إدارة ما . ولكن بين سنتي ١٨١٥ ،  
١٨٨٠ بدأ التوغل الأوروبي الحقيقي في إفريقيا ، ولو أنه كان غير واضح المعالم ،  
وعلى فترات متقطعة ، وفي أثناء هذه الفترة كانت الممتلكات الحقيقية كما يأتي :

١ — بدأت فرنسا في سنة ١٨٣٠ غزو الجزائر الذي تم قبل سنة ١٨٤١ . وفي أبريل سنة ١٨٥٤ حل الجنرال فيدهرب Faidherbe محل الكابتن بروتيه Protet كحاكم عام على السنغال ، وتحت إدارته النشطة زادت الرقعة التي تحتلها فرنسا زيادة ملحوظة<sup>(١)</sup>. وفي سنة ١٨٦٨ تركزت الحماية الفرنسية على بورتونوفو Porto Novo على ساحل داهومي ، ولو أنه لم تتخذ التدابير لتوسيعها . وفي سنة ١٨٤٢ وضع أساس امبراطورية الكونغو الفرنسية عندما حصل الفرنسيون على مركز في جابون Gabon . وتبع ذلك — في حوالى سنة ١٨٦٠ — اتساع الممتلكات الفرنسية في الداخل<sup>(٢)</sup> . وأخيرا اشترت فرنسا في سنة ١٨٦٢ أوبك على الساحل الصومالى من سلطان تاجورا ، ولو أنه لم تعمل محاولات في ذلك الوقت لتثبيت مركز هذا الإحتلال .

٢ — ولقد اتسع نفوذ بريطانيا قليلا في سيراليون وساحل الذهب . وفي سنة ١٨٦١ حصلت على لاجوس Lagos . أما خليج وولفش Walfish Bay ولو أنه كان يعد بريطانيا في سنة ١٨٧٨ ، إلا أن امتلاكه كان يتبع بالفعل فترة الاستعمار الاقتصادي بعد سنة ١٨٨٠ . وأهم الممتلكات البريطانية ما بين ١٨١٥ ، ١٨٨٠ كانت في جنوب إفريقية، حيث أصبح الحد الشمالى لها في هذه المنطقة مكونا من نهر الأورنج ودولة الأورنج الحرة The Orange Free State والترنسفال وشرق إفريقية البرتغالى . وكانت الرقعة التي تمتلكها بريطانيا في جنوب إفريقية في سنة ١٨٨٠ حوالى ٢٥٠ ألف ميل مربع .

ففي الخمسين سنة ما بين ١٨٣٠ ، ١٨٨٠ كان أهم ما استعمره الأوروبيون هو الجزائر ، واحتلال البريطانيين لمائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب إفريقية . وبواسطة المغامرة الجزائرية أصبحت فرنسا تحتل مساحة تقدر بأزيد من مليون ميل مربع ، ولكن في سنة ١٨٨٠ لم يكن عشرة في المائة من مساحة القارة خاضعا خضوعا فعليا للأوروبيين . وفي العشرين سنة التي تلت استولى الأوروبيون على الجزء

---

(1) Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Françaises et de L'expansion de la France dans le monde Paris 1931. Tome IV, PP 113 — 115.

(2) Ibid., pp 368-382 .

الباقى من القارة جميعه — ما عدا مراکش وطرابلس — وقسموه فيما بينهم . وقد تم معظم هذه العملية إلى حد كبير فى العشر سنوات التى تلت ١٨٨٠<sup>(١)</sup> ، ويبين الجدولان الآتيان الممتلكات الأوروبية فى إفريقيا فى سنتى ١٨١٥ ، ١٨٨٠ :

جدول رقم « ١ » ، فى سنة ١٨١٥<sup>(٢)</sup>

المنطقة المملوكة	مساحتها	الدولة التى تملكها
<u>الساحل الشمالى :</u>	لا شىء	.....
<u>الساحل الغربى :</u>		
السنغال	مساحة صغيرة	فرنسا
غينيا	مساحة صغيرة	بريطانيا
غينيا	مساحة صغيرة	البرتغال
سيراليون	مساحة صغيرة	بريطانيا
ساحل الذهب	مساحة صغيرة	بريطانيا
أنجولا	غير محددة	البرتغال
<u>الجنوب :</u>		
منطقة الرأس	١٢٠,٠٠٠ ميل مربع	بريطانيا
<u>الساحل الشرقى :</u>		
إفريقية الشرقية البرتغالية	غير محددة	البرتغال
المجموع بالتقريب	٥٠٠,٠٠٠ ميل مربع	

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa pp, 55-56

(2) Ibid., 60 .

جدول رقم « ٢ » في سنة ١٨٨٠<sup>(١)</sup>

المنطقة المملوكة	مساحتها	الدولة التي تملكها
<u>الساحل الشمالى :</u>		
الجزائر	غير محددة	فرنسا
<u>الساحل الغربى :</u>		
السنغال	مساحة صغيرة	فرنسا
غينيا	مساحة صغيرة	بريطانيا
غينيا	مساحة صغيرة	البرتغال
ساحل الذهب	مساحة صغيرة	بريطانيا
لاجوس	مساحة صغيرة	بريطانيا
جابون	مساحة صغيرة	فرنسا
سيراليون	مساحة صغيرة	بريطانيا
أنجولا	غير محددة	البرتغال
<u>الجنوب :</u>		
منطقة الرأس . . الخ	٢٥٠,٠٠٠ ميل مربع	بريطانيا
<u>الساحل الشرقى :</u>		
إفريقية الشرقية البرتغالية	غير محددة	البرتغال
المجموع الكلى بالتقريب	١,٠٠٠,٠٠٠ ميل مربع	

(1) Ibid , p 6٥ .



## الفصل الثالث

دوافع الاستعمار في إفريقية - استعمار بلجيكا للكنغو سنة ١٨٨٠ -

التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقية بعد سنة ١٨٨٠

### دوافع الاستعمار في إفريقية :

تقريبا إلى سنة ١٨٨٠ ، التاريخ الذي حددناه لتقسيم إفريقية بين الدول الأوروبية لم يكن هناك دافع واحد قوى يحرك السياسة الأوروبية . فقبل سنة ١٨٠٠ مثلا كانت أغراض الاستعمار بعضها ديني ، والبعض اقتصادي ، والبعض عاطفي ، كما أن الأسرات المملوكة كانت لها أطماع شخصية لمجرد التوسع . وحتى في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن قد تحددت الدوافع التجارية أو الصناعية أو المالية التي كانت أهم دوافع الاستعمار فيما بعد . فإذا أخذنا أول فتح لإفريقية في العصر الحديث من قبل دولة أوروبية ، وهو استيلاء فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠ ، نجد أن السبب المباشر لم يكن اقتصاديا ، بل عاطفيا من ناحية واستراتيجية من ناحية أخرى . فرنسا كانت تطمح في الجزائر لأسباب استراتيجية لا لأسباب اقتصادية ، لأن سواحلها تجاور فرنسا ، ولأن مشكلة البحر المتوسط وتقسيم الامبراطورية التركية جعل فرنسا تتخذ عملا إيجابيا تقاوم به تدخل الإنجليز في شرق البحر المتوسط . توجعا أسباب أخرى داخلية في فرنسا نفسها ، ففرنسا بعد الحروب النابليونية مرت في فترة من الضعف ، وكادت تفقد مهابتها الدولية ، وكان الشعب دائما في حالة قلق داخلي ، فاستخدمت حادثة الجزائر لتحويل نظر الشعب من الناحية الداخلية إلى ناحية خارجية ، وحاوات فرنسا أيضا أن تظهر أنها أفاق من ضعفها وأصبحت تفكر من جديد

تفكيراً امبراطورياً . فكل الأسباب التي جعلت فرنسا اذا تدخل مدينة الجزائر لا تمت الى الناحية الاقتصادية .

في منتصف القرن بدأت العوامل الاقتصادية تظهر قليلا ، ولكنها لم تكن حتى تلك اللحظة المحرك الاساسى لسياسة الدول . فلم يكن دزرائيلى مثلاً يفكر في ضم اراضى جديدة لأغراض تجارية أو اقتصادية ، بل كان المقام الاول لا يزال للنواحي الاستراتيجية وحب الفخفة أو الظهور .

أما سياسة الاستغلال الاقتصادي في الاستعمار Economic Imperialism فإنها ظهرت بوضوح في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر . ففي الدول الصناعية الكبرى انتقلت مقاليد الأمور إلى طبقات التجار وأصحاب المصانع والرأسماليين . وتبدلت المثل العليا في التوسع الاستعماري إلى أغراض تجارية وصناعية ومالية<sup>(١)</sup> .

ونريد الآن أن ندلل على صحة هذا التطور . فلو أخذنا الثلاث دول الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، نجد أن الامبراطوريات التي كونتها هذه الدول بنيت على الفتح والاحتساب ، إما بطريقة مكشوفة أو مستترة ، وحكم الأهالي الوطنيين ضد إرادتهم وبطرق ونظم لم يعهدوها ، فكان نصيب بريطانيا من إفريقيا مساحة تبلغ ٣ و ٢٥ مليون ميل مربع بها من السكان ٤٦ مليوناً ، وفرنسا أربعة ملايين من الأميال المربعة سكانها أكثر قليلاً من ٥٠ مليوناً ، وألمانيا مليون ميل مربع سكانه ١٥ مليوناً . وفي جميع الحالات كانت تصريحات الرجال المسؤولين في الحكم تؤكد الناحية الاقتصادية ، ففي بريطانيا كان مؤسس هذه السياسة الاستعمارية هو جوزيف تشمبرلين Chamberlain . وقد ذكر بصراحة أن الغرض من الاستعمار هو إيجاد أسواق وعملاء للصناعات البريطانية . أما في فرنسا فقد عرفنا أن المستعمرات الأولى لها في إفريقيا مثل الجزائر كانت لأسباب استراتيجية ، أما في أيام الجمهورية الثالثة فقد أصبح الاستعمار

---

(1) Ibid, pp 22-24 .

كما يقول الكاتب الفرنسي فالوت : خطة سياسية درست دراسة تامة وطبقت وفق خطة موضوعة رغم صعوبات واجهتها وفي النهاية تحققت بنجاح تام<sup>(١)</sup> .

ورجال السياسة الفرنسيون ، الذين كانوا يزنبون الاستعمار في نظر الشعب الفرنسي أعطوا نفس الأغراض التي صرح بها البريطانيون ، وهي ضرورة الحصول على مستعمرات كي تكون أسواقا لحاصلاتهم .

هذه هي السياسة الحقيقية التي سارت البريطانيين والفرنسيين في أواخر القرن التاسع عشر ، إنما الأمر لم يخل من بعض السياسيين والكتاب الذين كانوا يتذرعون للاستعمار بأمور أخرى ، إما عن اعتقاد أو للتضليل لإلباس الاستعمار ذاته ثوبا جذابا . ففي حالة فرنسا والجزائر ادعى أن فرنسا لها رسالة لكي تمدن هذا الجزء من إفريقية . ونفس الاصطلاح هذا استعمل مع كل المستعمرات الأخرى remplir notre mission civilisatrice ولكن حتى هذا الادعاء لم يقبله بعض الفرنسيين أنفسهم . ففي سنة ١٨٨٥ نشر كاتب فرنسي هو مسيوي فزجيوت Yves Guyot عدة مقالات ضد سياسة بلاده الاستعمارية ، ذكر فيها أن مهمة فرنسا الإنسانية في الجزائر انحصرت في تعليم العرب شرب الخمر الرديئة وطائفة كبيرة أخرى من الرذائل<sup>(٢)</sup> .

وبعد سنة ١٨٩٠ اختفى هذا الادعاء تقريبا ، ويندر أن نجد كاتباً هاما يشير إلى الاستعمار كأنه واجب في حد ذاته ، وفيما يلي جملة تعطينا فكرة واضحة عن الصراحة التي حلت محل الرياء ، كلية للكاتب لجارد ، وهو من أكبر الناس الذين أضافوا إلى بريطانيا ممتلكات في إفريقية . كتب في سنة ١٨٩٢ يقول إن السبب الاقتصادي والبحث عن أسواق كان هو الحافز ، في أواخر القرن التاسع عشر ، على استعمار

---

1 — E. Fallot . L' Avenir colonial de La France. 1901, p 482 .

2 — Yves Guyot . Lettres sur la politique coloniale, p 217 .  
(م — السياسة الدولية)

إفريقية<sup>(١)</sup> . هذا تصريح لرجل من الرجال المستعمرين ، وكان في وقت ما حاكما عاما في نيجيريا . وبالمثل في فرنسا نجد أنه في أوائل القرن العشرين نبذت الإشارة إلى مهمتها الإنسانية . ونسبت كل سياستها إلى الضرورة الملحة والمنافسة العالمية والصراع من أجل الكيان القوي . ويقول الكاتب الفرنسي دراسي<sup>(٢)</sup> :

« لم يكن إلا بعد سنة ١٨٧٠ أن اتخذت سياستنا الاستعمارية اتساعا حقيقيا ، فبدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة في هذا الوقت خارج حدودها يعتبر شرطا أساسيا لبقاء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس يفهمون أيضا الشكل الحديث للكفاح من أجل الحياة ، وفي هذا الوقت الذي تنتشر فيه المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ، ومن يتقهقر يغرقه الطوفان » .

الانجليز والفرنسيون متفقون في شيء ، وهو أن الغرض الأساسي من الاستعمار الحديث هو الغرض الاقتصادي ، إنما كانوا أحيانا يدعون بأن المسألة كانت إنسانية فرنسا وألمانيا اختلفتا عن انجلترا في أواخر القرن التاسع عشر بأنهما قدما ذريعة لم تقدم بها انجلترا لتبرير الاستعمار . هذه الذريعة هي أن فرنسا وألمانيا ادعتا أن الاستعمار ضروري لهما لهجرة الزائد من سكانهما . لماذا لم تنذرع انجلترا بهذه الذريعة ؟ لأن الانجليز في هذا الوقت كانت لهم ممتلكات واسعة في كندا والهند وأستراليا ، وكانت هذه المستعمرات في حاجة شديدة إلى مهاجرين . فلهذه الحجة الإضافية استخدمتها فرنسا وألمانيا فقط ، ولم تنذرع بها انجلترا للسبب المشار إليه سابقا . ولهذا السبب بالذات نجد أن في كل الكتابات الفرنسية والألمانية يميز الكتاب بين نوعين من المستعمرات : المستعمرات السكنية أو مستعمرات الإقامة colonies de peuplement ، والمستعمرات الاستغلالية أو التجارية colonies d'exploitation . وبطبيعة الحال يختلف موقع كل نوع عن الآخر

---

(1) Captain F.D. Lugard : The Rise of our East African Empire\* 1893. pp 379-382 .

(2) Jean Darcy : Cent Annees de rivalite coloniale, 1904. p21.



فالسكنية كانت تفضل في المناطق المعتدلة ، أما الاستغلالية ففي المناطق الحارة .

ويلاحظ أن الفرنسيين بصفة خاصة ، حتى أيام احتلال الجزائر كانت بينهم حركة شديدة ضد الاستعمار . فأذكر أن أحد الكتاب كان يصف الجزائر بعد احتلال الفرنسيين لها بحوالي ٢٠ سنة بقوله عنها ما ترجمته : إنها بلاد لا يدخلها غير الهواء ، حتى الهواء الفاسد . وفي الوقت الذي كانت تحتل فيه فرنسا كندا ، وصفها فلتير بأنها أفدنة من الثلج ، ولذلك لم يندموا على فقد كندا والاستبدال بها جزيرة صغيرة من جزر الهند الغربية ، وهي جزيرة جوديلوب Guadeloupe .

أما ألمانيا ففي الوقت الذي كان فيه التكالب على إفريقيا ، لم يكن لديها مستعمرات تخشى فقدانها ، وإذا أخذنا بوجهة نظرهم في أهمية المستعمرات للهجرة إليها ، فإن الغرض الأول من ذلك كان اقتصادياً أيضاً ، لأنه إذا استطاعت الدولة أن تنشئ مستعمرة يقطنها مليون من مواطنيها ، فإنهم يصبحون عملاء أفضل من عشرة ملايين من الأهالي الوطنيين . ومع ذلك ففي نهاية القرن التاسع عشر اختفت أيضاً حجة ضرورة المستعمرات لامتناع الزائد من السكان ، وأسباب الاختفاء واضحة :

فإن فرنسا لم يكن لديها فائض من السكان ، بدليل أنها استعمرت جزيرة نيوكالدونيا New Caledonia في المحيط الهادي من سنة ١٨٥١ ، وقدر لها في ذلك الوقت أنها تستطيع أن تتحمل مليوناً من الفرنسيين ، ولكن لم يهاجر إليها أحد تقريباً برغبته الشخصية ، فعمدت الحكومة إلى إرسال المجرمين ، ومع ذلك بعد أربعين سنة من احتلالها بلغ عدد المجرمين وذريتهم ٩٩١٤ نسمة . وبلغ عدد المهاجرين إليها من غير المجرمين ٨١٤١ نسمة ، فيكون المجموع ١٨٠٥٥ نسمة . وهذا رقم بعيد جداً عن المليون الذي كانت تحلم به فرنسا . وحتى في الجزائر كان عدد الأوربيين بعد خمسين سنة من احتلالها ٢٣٣ ألف ، منهم ١٣٠ ألف جنوداً وموظفين . وقد أشار أحد الكتاب وهو يفرجيوت إلى ذلك على سبيل التهمك : « إننا إذا أردنا تمثيل استعمار الجزائر في شكل صورة كاريكاتورية ، فإن الفرنسي الواحد يرسم واقفاً على



أربع جثث ومحاطا بجنديين ، ومعنى هذا أن كل واحد من المدنيين الفرنسيين في الجزائر كلف الدولة أربعة قتلى وجنديين لحراسته<sup>(١)</sup> .

أما ألمانيا فكانت المناداة فيها قوية جدا للمستعمرات السكانية ؛ لأن نسبة المواليد فيها كانت أعلى من فرنسا ؛ ولأن عددا كبيرا منها كان يهاجر سنويا إلى الولايات المتحدة فتخسرهم ألمانيا كواطنين . ولكن اتضح أنه في الوقت الذي بدأ فيه تقسيم إفريقيا هبط فيه الهجرة الألمانية هبوطا كبيرا ، فمن ١٧١ ألف مهاجر في سنة ١٨٨٥ هبط الرقم إلى ٩٢١ و٢٢ سنة ١٨٩٨ . وتفسير هذا أن النموذج الصناعي في ألمانيا أوجد عملا للعدد الأكبر من المهاجرين . وعلى ذلك فرقم الثلاثة وعشرين ألفا تقريبا تافه للادعاء بأن الاستعمار لإيجاد وطن للزائدين من السكان<sup>(٢)</sup> . ولنتساءل هنا ، كيف نبنت سياسة الاستعمار الاستغلالي عند الألمان ؟

هناك صفة تميز الألمان ، وهي الصراحة وعدم اللف والدوران ، فلم يخلطوا بين التجارة ونشر الدين ، أو بين المصالح المالية ونشر المدنية ، أقصد بذلك أنه عندما بدأ تفكيرهم في الاستعمار الاقتصادي تحدثوا بصراحة عن الاقتصاد . وفي السنوات السبعين من القرن التاسع عشر ، بدأ كتاب الألمان يلحون بضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لتنمية تجارتها الخارجية . وانجحت أنظار هؤلاء الكتاب إلى جزر نائية في المحيط الهندي أو المحيط الهادي لم تكن قد ضمت إلى دولة من الدول الأوروبية ، ومن أهم هؤلاء الكتاب كاتب اسمه فابري Fabri ، نشر كتابا في سنة ١٨٧٩ بهذا العنوان : Bedarf Deutchland der Kolonien يعني هل تحتاج ألمانيا إلى مستعمرات ؟ ، وفي معالجته للموضوع كان جوابه على السؤال بالإيجاب طبعاً ، واقترح أن تنشأ مستعمرات تجارية أو اقتصادية في جزر ساموا Samoa ، وغانة الجديدة New Guinea ، وشمال بورنيو Borneo ، وفرموزة Formosa ، ومدغشقر

---

1 — Yves Guyot : Lettres sur la politique coloniale, p 38 .

2 — Woolf (Leonard) : Empire and Commerce in Africa, pp 27-30.

ووسط إفريقية . وقد أيد هذا الكتاب عدد كبير من الممولين وأصحاب المصالح التجارية . غير أنه كانت قد ظهرت محاولات قبل نشره لحمل الحكومة الألمانية على اتباع سياسة استعمارية . وجميع هذه المحاولات أتت من هيئات اقتصادية . ففي جزيرة ساموا في المحيط الهادى كانت قد ألفت شركة تتبع إحدى مؤسسات ميناء هامبرج Hamburg . ثم واجهت هذه الشركة صعوبات مالية ، إما حقيقية أو مفتعلة ، وحاول المشرفون عليها أن يحملوا الحكومة الألمانية على التدخل وضم الجزيرة إلى ألمانيا ، بل وهددوا ببيع الشركة إلى مؤسسة بريطانية إذا لم تتدخل الحكومة الألمانية ، فاقترحوا على بسمارك أن يضمن لهم فائدة على رأس المال قدرها ٤,٥ ٪ لمدة ٢٠ سنة . ولم يكن بسمارك في ذلك الوقت قد كون فكرة عن سياسة استعمارية ، إلا أنه أراد أن يتخذ من مساعدة هذه الشركة وسيلة لقضاء مأرب آخر ، وهو حمل مدن الهنسا<sup>(١)</sup> على قبول سياسة حماية التجارة . وعلى هذا الأساس أعطاهم وعدا بالمساعدة ، ولكن عندما عرض الأمر على الريشتاغ أى البرلمان الألماني ، رفض الطلب . وكان بسمارك شخصية قوية ، فلو كانت له رغبة في أن يوافق مجلس النواب الألماني على هذا الاقتراح لاستطاع ذلك ، ولكن عدم اكترائه يدل على أن سياسة الاستعمار لم تكن قد تبلورت بعد في ذهنه . إنما في خلال فترة قصيرة جدا ، حوالى خمس سنوات ، تحول بسمارك من إعراضه عن المستعمرات إلى تكوين سياسة استعمارية تشبه سياسة دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا ، ولكن المهم فيها أن الدوافع الأساسية لها كانت اقتصادية ، وسنبحث الآن عوامل هذا التحول :

أول اعتبار أن هناك عوامل مباشرة في داخل ألمانيا . ولما تغيرت سياسة بسمارك كان أساس التغير تجاريا ومالياً ، لأنه نشر ساطة وحماية الدولة على أربعة

---

(١) كانت مدن الهنسا مدنا قديمة في وسط ألمانيا تشتهل بالتجارة الواردة من البحر الأبيض وتوزعها في ألمانيا .

أجزاء من إفريقية على أثر قيام شركات ألمانية أو محطات في كل منها ، هذه الأماكن هي :

١ — جنوب غرب إفريقية ، وهنا جاء الدافع من عمول كبير من تجار ميناء بريمن اسمه ليدرتز Luderitz ، وليدرتز هذا كان قد كون محطة تجارية في جنوب غرب إفريقية ، وبعد عمل شاق لاكثر من سنة طلب من الحكومة الألمانية أن تحمي مصالحه ، وحصل على تعضيد بسمارك في سنة ١٨٨٣ .

٢ — الكمرون ، وكان الدافع إلى استعمارها رجل اسمه فورمان C. Woermann من كبار تجار هامبرج ، ومن أشد أنصار الكاتب فابري . وكان من أصدقاء بسمارك ، وطلب منه المستشار الألماني سنة ١٨٨٤ أن يضع مذكرة يقترح فيها الخطوات التي يمكن اتخاذها لحماية مصالح ألمانيا التجارية في الكمرون . وكانت هذه المذكرة أساس التعليمات التي أعطاها بسمارك لقائد حملة اتجهت إلى الكمرون وضممتها إلى ألمانيا .

٣ — توجولاند (في ساحل غانة) ، وكان الدافع لاستعمارها من فورمان أيضاً ، وبنفس الأسلوب الذي استخدم في الكمرون وفي جنوب غرب إفريقية .

٤ — شرق إفريقية ، وهذا يختلف قليلا عن الثلاثة الآخرين ، لأن الشخص الذي حرك المشروع لم يكن تجارياً بل كاشفاً يدعى دكتور كارل بيترز Dr. Peterz . وقد وصل إلى ساحل شرق إفريقية ، وتوغل بعيدا عن الساحل إلى حد ما ، وعند ما طلب معاونة من القنصل الألماني في هذه المنطقة - الذي كان يأخذ تعليماته وأوامره من بسمارك - رفض اعطائه أية مساعدة أو أى تشجيع (١) .

فاتجه الكاشف إلى إحدى الشركات الكبيرة تسمى شركة هانزنجز Hantsings وحصل منها على كل مساعدة ، فأصبحت مهمته لا الكشف فقط ، بل إبرام معاهدات

---

(١) نستنتج من هذا أن بسمارك كان في ذلك الوقت لا يزال ضد سياسة التوسع الاستعماري

مع الحكام الوطنيين ، والحصول على امتيازات لاستغلال الأراضي . فلما عاد إلى ألمانيا مؤيداً من مصالح تجارية لها شأنها استطاع أن يحصل على مرسوم بإنشاء شركة شرق إفريقية الألمانية .

ومن هنا نرى أن الدوافع المباشرة ، التي جعلت الحكومة الألمانية تضع يدها على أراضي إفريقية وغيرها ، جاءت من التجار والممولين ، فهم الذين مهدوا الطريق داخل ألمانيا وخارجها ، وفي نهاية الأمر وضعوا الحكومة أمام الأمر الواقع مستخدمين التهديد أحياناً بتصفية ممتلكاتهم أو بيعها لشركات أجنبية . وبهذه الوسيلة تحولات سياسة بسمارك إلى الاستعمار ، وصرح بسياسته الجديدة في ١٨٨٤ ، هذا إذن هو العامل المباشر الواضح الداخلي في ألمانيا .

إنما هناك عوامل أخرى تعود إلى شخصية بسمارك نفسها ، فشخصيته قوية ، وليس من السهل أن نتخيل أن دعاية داخلية ، أو مناورات يقوم بها أصحاب الأموال ترغم بسمارك على تغيير سياسته ما لم يكن هو نفسه مقتنعاً بفائدة تغييرها لأسباب من عنده ، فظاهر الأمر أن الذين كانت لهم يد كبرى في تحويل سياسته أشخاص أمثال ليدرتر ، وفورمان ، ولكن الحقيقة أن الشخص الذي حول سياسته كان ليوبولد الأول ملك بلجيكا ، واستعماره للكنغو في سنة ١٨٨٠<sup>(١)</sup> .

### استعمار بلجيكا للكنغو سنة ١٨٨٠ :

لم تكن سياسة الاستعمار الاستغلالي قد ظهرت بشكل واضح في سنة ١٨٨٠ ، فالتجار والممولون كانوا يتنافسون على سواحل إفريقية وآسيا دون مساعدة أو تدخل من حكوماتهم . وإذا استثنينا الجزائر في الشمال لم تكن إفريقية قد قسمت بعد بين الدول الأوروبية ، بينما في آسيا كانت سيطرة الأوروبيين قاصرة على الهند وبعض أماكن قليلة أخرى .

---

( ١ ) Woolf ( Leonard ) : Empire and Commerce in Africa, pp 31 — 37.



فبين سنتي ١٨٧٤ ، ١٨٧٧ قام ستانلي برحلته الشهيرة في إفريقيا . وفي المدة من ١٢ — ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦ عقد في بروكسل مؤتمر من بعض الجغرافيين في أوروبا . والذي دعا إلى عقد هذا المؤتمر هو الملك ليوبولد ملك بلجيكا . ومثلت فيه بلجيكا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا والنمسا ، وافتتح ليوبولد اجتماعات المؤتمر بقوله « إن الغاية من المؤتمر هي أن يفتح للأحضارة الجزء الوحيد من الكرة الأرضية الذي لم تنفذ إليه بعد ، وذلك لتبديد الظلمات التي تغطي شعوبا بكاملها ، وإن في ذلك لحظة صليبية جديدة برق هذا القرن ، . وطالب ليوبولد باستخدام جميع الوسائل وبتضافر الجهود وتنسيقها لتحقيق هذه الغاية . وذكر أنه ليس مدفوعا بمطامع شخصية ، ورجا أن تكون بروكسل مقر القيادة العامة لهذه الحركة التمديدية . ثم قال ليوبولد إن جدول أعمال المؤتمر يتضمن إعداد أسس هذه العملية ، التي يجب أن تتبع إعدادا واضحا ، ومنها ما يتعلق بساحل زنجبار والسكنغو ، وذلك بعقد اتفاقات مع الزعماء المحليين وبشراء الأراضي واستثمارها . كما يتضمن تحديد الطرق التي ستنشأ تباعا نحو الداخل ، وكذلك تحديد محطات الاستراحة والمراكز العلمية والنقط البوليسية التي يجب أن تنظم كوسائل لتحرير الرقيق وإقرار الوثام بين الزعماء ... الخ . ثم قال ليوبولد :

« أما وقد اتضح الهدف فينبغي تأليف لجنة دولية مركزية ولجان أخرى وطنية لإتمام التنفيذ كل فيما يعينها وللدعوة لهذه الأغراض في جميع البلدان ، . وهكذا طبع المؤتمر بطابع إنساني دولي ، دون أن يكون له أي مطمع بلجيكي محض . وبناء على ذلك أنشئت الجمعية الدولية الإفريقية L' Association Internationale Africaine وغرضها كشف إفريقيا عن طريق الرحالة وإنشاء محطات للاستراحة ومراكز علمية ، وعن طريق العمل على تحرير الرقيق (١) .

---

( ١ ) Gabriel Hanotaux et Alfred Martireau : Histoire De Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le monde , Tome IV. pp 396 — 397 .



وفي سنة ١٨٧٨ استدعى ستانلي إلى بروكسل ، وقابل الملك ليوبولد ، وأسساً معاً في ٢٢ نوفمبر من نفس هذه السنة هيئة أطلق عليها ( جمعية دراسات أعالي الكونغو ) *Comite d' Etudes du Haut-Congo* . وكانت هذه الجمعية عبارة عن لجنة دولية يشترك فيها أعضاء من فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وأغراضها النواحي العلمية والكشف ، وفي سنة ١٨٧٩ تحولت هذه اللجنة إلى جمعية باسم جديد : *Association Internationale du Congo* ، ظاهرياً لاتزال دولية وبمنفس الأغراض البريئة التي تكونت من أجلها اللجنة الأولى ، ولكن طرأ عليها تغيير هام ، إذ دخل ستانلي في خدمة هذه الجمعية ، وكلف بالذهاب إلى الكونغو ، وإنشاء محطات ، وعمل معاهدات مع زعماء القبائل باسم الجمعية . وبالفعل أسست أول محطة سنة ١٨٨٠ في فيفي Vivi . ثم كشف الملك ليوبولد النقاب عن أغراضه الحقيقية الاستعمارية ، بأن جرد الجمعية من الصبغة الدولية ، وأصبحت مشروعاً بلجيكياً بحتاً<sup>(١)</sup> ، فكان هذا الحادث هو الهزة العنيفة التي سرت بسرعة إلى دول أوروبا الكبرى ، وجعلت كلا منها تسابق الأخرى في الحصول على أراض إفريقية . وبلغ التوسع الاستعماري الأوروبي أوجه في إفريقية بعد سنة ١٨٨٠ ، وكانت عملية ليوبولد هذه في الكونغو هي الشرارة التي ألهبت هذا التوسع<sup>(٢)</sup> .

### التوسع الاستعماري الأوروبي في إفريقية بعد سنة ١٨٨٠ :

بعد سنة ١٨٨٠ احتلت إنجلترا مصر في سنة ١٨٨٢ ، وأعلنت حمايتها على الصومال في سنة ١٨٨٤ ، وضمت بتشونالاند Bechuanaland في جنوب إفريقية ، ونيجيريا وإفريقية الشرقية البريطانية ، وتوسعت في غمبيا وسيراليون وساحل الذهب . وأعلنت حمايتها على أوغندا في سنة ١٨٩٤ ، واستعمرت السودان باسم مصر بعد ذلك بسنوات قليلة .

وبما هو جدير بالذكر ، أن الإنجليز أرادوا مجابهة عمل ملك البلجيكي في احتلال

---

( ١ ) Ibid ., pp 398 — 400.

( ٢ ) Woolf ( Leonard) : Empire and Commerce in Africa, p 37.

الكنغو بخاتمة مضادة ، هي أنهم في سنة ١٨٨٤ تفاوضوا مع البرتغال ، ووضعوا ديباجة معاهدة تعترف فيها بريطانيا بأحقية البرتغال في الاستيلاء على إقليم الكونغو ، وكانت تستند في ذلك على أساس واه جدا ، وهو أن أحد البرتغاليين في القرن الخامس عشر اكتشف مصب نهر الكونغو ، وهو ديوجو كام Diogo Cam ، وكانت هذه الحجة ضعيفة جدا ، حتى أنه ظهرت معارضة شديدة في داخل بريطانيا نفسها ضد مشروع المعاهدة من بعض كبار المستعمرين البريطانيين . وقالوا كيف تعطى البرتغال — وهي دولة سيئة الإدارة — قطعة كبيرة من إفريقية لها مستقبل اقتصادي كبير . بل لقد نادى بعض الإنجليز الإمبرياليين بأن واجب الحكومة البريطانية هو نزع ما بيد البرتغال بالفعل من الممتلكات ، لأن ذلك في صالح العالم الاقتصادي . ومن هؤلاء سيسل رودس Cecil Rhodes . وهو من أكبر المستعمرين في إفريقية ، وقال جملة شهيرة « يجب علينا تجريد البرتغال من ممتلكاتها كوسيلة للمنفعة الدولية » . هذه كانت معارضة داخلية ، وفي نفس الوقت الذي فاض فيه الإنجليز في هذه المعاهدة تكتلت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وعارضت سياسة بريطانيا . وفي نفس السنة قبلت بريطانيا دعوة لحضور مؤتمر في براين لبحث مسألة الكونغو . وفي هذا المؤتمر وافقت بريطانيا بسهولة على تغيير رأيها الأول ، ووقعت معاهدة توافق فيها على إعطاء الكونغو إلى ملك بلجيكا .

ما الذي جعل فرنسا وألمانيا تعارضان المعاهدة البريطانية البرتغالية ؟

إن سبب هذه المعارضة هو شك ألمانيا وفرنسا في حسن نية بريطانيا ، لأنهما تصورتا أن بريطانيا تريد إعطاء الكونغو إلى البرتغال كخطوة أولى في تصفية ممتلكات البرتغال ، واستيلاء بريطانيا نفسها عليها . فبريطانيا إذن لم تنجح في إحباط مشروع ليوبولد ، إنما ردت عليه بسرعة وبطريقة عملية ، وهي توسعها في إفريقية كما ذكرت سابقا .

أما فرنسا ، فكانت قد أرسلت بعثة كشفية يرأسها دي برازا de Brazza إلى وسط إفريقية ، ومن الغريب أن هذه البعثة كانت تابعة لوزارة المعارف الفرنسية

كما يدل على أن هدفها الأول كان يبدو بعيداً عن الاستعمار، ولكن بعد وضوح نشاط ستانلي والملك ليوبولد الاستعماري في الكونغو أعطت فرنسا التعليمات إلى برازا بأن يتنافس ستانلي في الكشف، وفي عقد المحادثات مع الزعماء الوطنيين .

وقد استطاع أن يعقد عدة اتفاقات مع هؤلاء الحكام في سنة ١٨٨٠<sup>(١)</sup> . وفي سنة ١٨٨٥ أصبحت أعمال هذه الحملة تابعة لوزارة البحرية والمستعمرات . وفي ٢٤ ديسمبر من نفس هذه السنة وقع في براين على اتفاق بين فرنسا وألمانيا ، اعترفت فيه الثانية بحق فرنسا في منطقة الكونغو الفرنسية<sup>(٢)</sup> ، كما أن فرنسا احتلت تونس في سنة ١٨٨١ ، وتوسعت في السنغال في سنة ١٨٨٩ ، واحتلت الصومال الفرنسي، وساحل العاج ، وغانة الفرنسية ، ومدغشقر في هذه الآونة أيضاً .

وبالنسبة لألمانيا فإنها ساهمت في التوسع الأوربي في إفريقيا من سنة ١٨٨٠ باستيلائها على جنوب غرب إفريقيا ، والكمرون ، وتوجولاند ، وإفريقية الشرقية الألمانية كما ذكرت سابقاً<sup>(٣)</sup> .

وتوسعت البرتغال في غانة البرتغالية ، وفي أنجولا وإفريقية الشرقية البرتغالية . واحتلت إيطاليا الصومال الإيطالي واريتريا ، وبين الجدول الآتي<sup>(٤)</sup> الممتلكات الأوربية في إفريقيا في سنة ١٨٩٠ :

---

( ١ ) Gabriel Honotaux et Alfred Martineau ; Histoire Des Colonies Francaises et de L' expansion de la France dans le Monde . Tome IV . pp 400 - 403 .

( ٢ ) Ibid , p 426 .

( ٣ ) Woolf (Leonard) : Empire and Commerce In Africa. pp 38 - 46

( ٤ ) Ibid - p 61 .



تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك	الدولة التي تمتلكها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	عدد سكانها	المنطقة المملوكة
اتفاق ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٩	فرنسا	١٢٠,٠٠٠	١,٢١٦,٠٠٠	ساحل العاج
" " " "	بريطانيا	٤٠,٠٠٠	٨٥٧,٠٠٠	ساحل الذهب
اتفاق أول يولية ١٨٩٠ بين بريطانيا والمانيا	المانيا	٣٣,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	توجولاند
تسوية ٣ أكتوبر ١٨٩٠ بين فرنسا وداهومى	فرنسا	؟	؟	بور تونوفو
تسوية ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٩	بريطانيا	؟	؟	لاجوس
إعلان الحماية في ٥ يونية ١٨٨٥	بريطانيا	غير محددة	؟	نيجيريا
اتفاق ٥ أغسطس ١٨٩٠ بين فرنسا وبريطانيا وأول يولية من السنة نفسها بين المانيا وبريطانيا	بريطانيا			
إعلان الحماية في ١٥ أكتوبر ١٨٨٤	المانيا	٢٩٥,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	الكرون
تسوية إبريل — يونية ١٨٨٥ بين المانيا وبريطانيا بروتوكول ٢٤ ديسمبر ١٨٨٥ بين المانيا وفرنسا	فرنسا	؟	؟	الكنفو الفرنسية
بروتوكول ٢٤ ديسمبر ١٨٨٥ بين المانيا وفرنسا اتفاق ١٢ مايو ١٨٨٦ بين البرتغال وفرنسا معاهدات اعتراف ١٨٨٥/١٨٨٤	بلجيكا	٨٠٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	دولة الكنفو الحرة



تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك	الدولة التي تمتلكها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	عدد سكانها	المنطقة المتنازعة
اتفاق ١٢ مايو ١٨٨٦ بين فرنسا والبرتغال التصريح البرتغالي الألماني في ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦ تصريح بالحماية في ١٠ أغسطس ١٨٨٤ اتفاق ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦ بين ألمانيا والبرتغال	البرتغال ألمانيا	٤٨٠,٠٠٠ ٣٢٢,٠٠٠ ٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠ ١٢٠,٠٠٠ ٣٣,٠٠٠,٠٠٠	أنجولا جنوب غرب إفريقيا الألمانية المجموع بالتقريب
بريطانيا قبل سنة ١٨٨٠ اتحاد مع بريطانيا اتحاد مع بريطانيا أمر مجلس وإعلان ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٨٨٥ ميثاق مع الشركة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٩	بريطانيا بريطانيا بريطانيا بريطانيا بريطانيا	٢٢٠,٠٠٠ ٣٥,٠٠٠ ١٠,٠٠٠ ٥١,٠٠٠ ٤	٢,٤٦٠,٠٠٠ ٢,٤٩٠,٠٠٠ ٣٥٠,٠٠٠ ٩٩,٠٠٠ ٤	الجنسوب مستعمرة الرأس ناتال باسوتولاند بتشوآنالاند البريطانية شركة جنوب إفريقيا البريطانية المجموع بالتقريب
التصريح البرتغالي الألماني في سنة ١٨٨٦	البرتغال	٢٠٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠	الساحل الشرقي إفريقية الشرقية البرتغالية

تاريخ التسوية النهائية أو الامتلاك	الدولة التي تمتلكها	المساحة مقدرة بالأميال المربعة	عدد سكانها	المنطقة المملوكة
التصريح الفرنسي البريطاني في ٥ أغسطس ١٨٩٠ والفرنسي الألماني في أول يولية سنة ١٨٩٠	فرنسا	٢٢٦,٠٠٠	٣,١٥٣,٠٠٠	مدغشقر... الخ
إعلان الحماية في ٦ مارس ١٨٨٥ والتصريح الألماني البرتغالي في ٣٠ ديسمبر ١٨٨٦ . الاتفاق الألماني البريطاني في أول يولية ١٨٩٠	ألمانيا	٣٨٤,٠٠٠	٧,٦٤٥,٠٠٠	إفريقية الشرقية الألمانية
ميثاق مع الشركة البريطانية لشرق إفريقيا في ١٨٨٨ الاتفاق البريطاني الألماني في سنة ١٨٩٠	بريطانيا	٢٤٦,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	إفريقية الشرقية البريطانية
إعلان الحماية في سنة ١٨٨٩	إيطاليا	١٣١,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	الصومال الإيطالي
إعلان الحماية في سنة ١٨٨٤ مذكرات متبادلة بين فرنسا وبريطانيا في ٢٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٨ وأمر مجلس سنة ١٨٨٩	بريطانيا	٦٨,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	الصومال البريطاني
مذكرات متبادلة بين فرنسا وبريطانيا في سنة ١٨٨٨ محادثات مع السلاطين المحليين في سنة ١٨٨٨	فرنسا	٤٦,٠٠٠ ٦٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠ ٢,٨٠٠,٠٠٠	الصومال الفرنسي لأريتريا
		١,٤٥٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠,٠٠٠	المجموع بالتقريب
		٥,٩٩٦,٠٠٠	٧٤,٧٠٠,٠٠٠	المجموع الكلي بالتقريب



## الباب الثاني

### التنافس الدولي في أعالي النيل حتى سنة ١٨٩٤

---

#### الفصل الأول :

ساميوبل بيكر وجوردون في أعالي النيل — إخلاء السودان .

#### الفصل الثاني :

السياسة البريطانية في منطقة غربى البحر الأحمر — الاتفاقات البريطانية الإيطالية  
في سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤ .

#### الفصل الثالث :

بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا — إخلاء أعالي النيل من المصريين — كارل  
بيترز وخططه، والاتفاق الإنجليزى الألمانى فى أول يولية سنة ١٨٩٠ .

#### الفصل الرابع :

إعلان الحماية الإنجليزية على أوغندة سنة ١٨٩٤ .

#### الفصل الخامس :

الكنفو ما بين بلجيكا وانجلترا وفرنسا ومعاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ .





## الفصل الأول

### سامويل بيكر وجوردون في أعالي النيل - إخلاء السودان

#### سامويل بيكر وجوردون في أعالي النيل :

نظمت مصر أمور السودان في أوائل القرن التاسع عشر في أيام محمد علي ، وفي أيام إسماعيل أرسلت الحملات التي استولت على شاطئ البحر الأحمر حتى رأس جردقوى ، واستولت على إمارة هرر ، وأرادت تنظيم الأمور في السودان ، وتمهيد السيل للكشف العلمى عن الأجزاء التي كانت لا تزال مجهولة في أواسط إفريقيا وخاصة منابع النيل ، واستعانت مصر في ذلك بالكاشفين والضباط الأوروبيين وخاصة الإنجليز منهم .

ولقد اهتمت إنجلترا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بتمهيد سيل الاستعمار في إفريقيا بواسطة المبشرين والكاشفين . فكان المبشر الألماني « كرافف » مندوباً لجمعية المبشرين الإنجليزية . وهو الذى كشف جبل كينيا في سنة ١٨٤٩ . وكان برتون Burton ضابطاً في الجيش الإنجليزي وعالمياً مستشرقاً ، أتقن العربية وساح في الشرق طويلاً حتى لقد حج مع الحجاج إلى مكة . وفي عام ١٨٥٤ ألحق بالحامية البريطانية المراقبة في عدن . ومن هناك قام ببعض رحلات في شرق إفريقيا ، وكان يريد أن يصل إلى منابع النيل من هذه الجهة فلم يصادف نجاحاً . وفي نهاية عام ١٨٥٦ سافر إلى ساحل إفريقيا الشرق ومعه سييك Speke ، وشرعا في رحلتهما إلى داخل القارة مبتدئين من بلدة باجامويو المواجهة لجزيرة زنجبار . وسارا نحو الغرب منحدرين قليلاً إلى الشمال ، وبقيتهما الوصول ( م ٥ - السياسة الدولية )

إلى البحيرة الكبرى المزعومة التي ينبع منها النيل وأنهار أخرى . سار برتون وسيدك مغربين حتى وصلا إلى بلدة أوجيجا Tizja الواقعة على بحيرة تنجانيقا فكانا أول الأوروبيين وصولا إلى هذه البحيرة العظيمة . وأهم ما علماه هناك أن البحيرة لا صلة لها بالنيل ، وأن نهر روسيزي Rusizi الذى فى شمالها إنما ينصب فيها ولا يخرج منها . وفى أثناء عودتهما إلى ساحل زنجبار مرض برتون ، فتركه سيدك وسار فى بعثة صغيرة متجها نحو الشمال ، وبعد مسيرة أيام وصل إلى الساحل الجنوبي لبحيرة فكتوريا ، وكان سيدك أول من دعاها بهذا الاسم ، وكان وصوله إليها فى يوليو سنة ١٨٥٨ . ورجع سيدك إدراجه فأبلغ كشفه الكبير إلى برتون ثم أسرع العودة إلى إنجلترا، حيث أثارت رحلته هذه كثيرا من الحماس والإعجاب . وتطوعت الجمعية الجغرافية البريطانية بجمع الأموال اللازمة لرحلة أخرى يرأسها سيدك لإتمام كشفه فى أواسط إفريقيا .

ومما يدل على عظم اهتمام الناس فى ذلك الوقت بمنابع النيل دون غيرها، أن كشف بحيرة تنجانيقا لم يثر الاهتمام الذى أثاره كشف سيدك بحيرة فكتوريا .

وفى خريف عام ١٨٦٠ عاد سيدك عن طريق الرأس إلى ساحل زنجبار، يصاحبه فى هذه المرة زميله جرانث Grant . وكانت بغيتهما أن يتحققا من أن النيل يخرج حقيقة من تلك البحيرة الكبرى ، فبدأ رحلتهما من ساحل زنجبار فى شهر أكتوبر عام ١٨٦٠ ، وسارا نحو الشمال الغربى حتى بلغا البحيرة ، ثم سارا بإزاء ساحلها الغربى مخترقين بلاد كاراغوى حيث أقاما مدة ، ثم بلاد أوغندة حيث مكثا مدة أطول (١) ، وحيث قابلا ملكها امتيسه M'Tesa . ثم قصدا أنيورو فبلغا عاصمتها بعد مشقة فى سبتمبر ١٨٦٢ . وأخيرا وصلا إلى غندكورو فى فبراير سنة ١٨٦٣ ، وهناك قابلا سامويل بيكر وزوجه ، ثم تابعا السير فى النهر حتى وصلا إلى

الخرطوم ، وغادراها الى اسوان ثم القاهرة . وكانت عودة سيك وجرانت الى انجلترا في ربيع ١٨٦٣ .

أما سامويل بيكر<sup>(١)</sup> فكان من الأغنياء ، مولعا بالترحل والتجوال ، وقادته أسفاره إلى الشرق الأدنى ثم إلى مصر، حيث خطر له أن يذهب إلى غندكورو ليستقبل سيك وجرانت عند عودتهما من أواسط إفريقيا<sup>(٢)</sup> . وحصل من سعيد باشا وهو ما يزال في القاهرة على فرمان يطلب من جميع موظفي حكومته مساعدته في رحلته . ووصل هو وزوجه في مايو ١٨٦١ إلى كورسكو، ثم زار قبل وصوله إلى الخرطوم الأقاليم التي يجرى فيها العظبرة مثل كسلا والقضارف وأرض الهدندوة وغيرها ، وأخيرا بلغ الخرطوم في يونيو ١٨٦٢ ، بعد أن قضى في جهات العظبرة حوالى أربعة عشر شهرا، استطاع في أثناءها أن يعين بشيء كثير من الدقة علاقة نهري العظبرة والنيل الأزرق بجرى النيل الرئيسي . وفي فبراير ١٨٦٣ وصل بيكر وزوجه إلى غندكورو، وبعد مشقة وصلا إلى بحيرة البرت في مارس: ١٨٦٤، فكانا أول أوربيين شاهدا هذه البحيرة . ثم سارا في البحيرة حتى بلغا بلدة ماجنغو Magungo حيث يدخل النيل بحيرة البرت ، ثم اعتليا نيل فكتوريا وكشفا شلالات مرشيزون ، ثم غادرا أوينيورو

---

( ١ ) ولد سير سامويل هوايت بيكر في ٨ يونيو عام ١٨٢١ ونشأ في مزرعة أبيه ، وأتم علومه في فرانكفورت بألمانيا حيث هوى الصيد واستخدام السلاح الناري إلى درجة الإجادة . ثم سافر إلى جزيرة سيلان حيث قضى هناك زهرة شبابه ( ١٨٤٥ — ١٨٥٥ ) ، وبدأ في عام ١٨٦١ رحلته الكشفية من القاهرة لبحث عن منابع النيل وكشف بحيرة البرت نيائزا في سنة ١٨٦٤ ، وبعودته إلى لندن احتفت به الجمعية الجغرافية ومنحته مداليها الذهبية كما منحته حكومته لقب فارس . وقام بمهمته الشهيرة في أعالي النيل من ١٨٦٩ — ١٨٧٣ ثم خدم الإمبراطورية البريطانية كمستشار لها في قبرص ، وتوفي في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ . وألف بيكر عدة كتب أهمها: بحيرة البرت نيائزا ( ١٨٦٦ ) ، فروع النيل الحبشية ( ١٨٦٧ ) ، الاسماعيلية ( ١٨٧٤ ) ، الوحوش الكاسرة وعاداتها ( ١٨٩٠ ) وكتب أول مؤلف عن أعماله انجليزيات هامورى وسلفا هوايت ( ١٨٩٥ ) .

في نوفمبر وبلغا غندكورو في مارس من العام التالي ، وفي أوائل مايو كانا في الخرطوم ثم عادا إلى السويس عن طريق بربر وسواكن ، وفي أكتوبر سنة ١٨٦٥ كانا في إنجلترا<sup>(١)</sup> .

ومن كتابات أولئك الكاشفين جميعا نتبين كراهيتهم للعرب ، الذين نزحوا إلى إفريقية وتغلغلوا فيها ، لاسيما وأن أولئك العرب كانوا يمثلون المدنية وسط الهمجية والوثنية بلباسهم وعقائدهم ومعاملاتهم التجارية ، فكانوا المنافس الأول للأوروبي الطامع . واما كتبه بيكر في كتابه « البرت نيانزا » سنة ١٨٦٤ تبدو خطة قديمة معينة لتحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن الأهداف العلمية أو الجغرافية البحتة . قال بيكر في مقدمته « إن الكاشف يفتح الطريق للمستعمر ، وإن هذا الأخير بدوره هو الأداة التي يتم بواسطتها بسط المدنية في العالم » . وقال « إن إنجلترا تملك الوسائل التي تساعد على نشر لواء المدنية وإن الطبيعة قد رسمت لها مهمة استعمار العالم » . وقد حمل بيكر في غضون كتابه على النخاسة ، وقال إن تجارة الرقيق مزدهرة في الصعيد وإن مصر لا تعمل على التضييق عليها في ربوع النيل ، واقترح أن تمنح الدول الأوروبية قناصلها في مصر والسودان السلطة الكافية للتدخل والاستيلاء على السفن المحملة بالعبيد وتحرير الأرقاء أيا كانوا ، وقال « إذا بدأت إحداها أسرعت الدول الأخرى إلى التدخل حتى تحول بينها وبين الاستئثار بوطأة النفوذ في مصر » .

فمحاربة النخاسة مبدأ إنساني ، والكشف عن منابع النيل غرض على . وتحت ستار هذين الغرضين يجب فتح إفريقية للتجارة والاستعمار . وكل هذا يلقي ضوءا واضحا على أغراض السياسة الانجليزية المبيتة وعلى بعد نظرها وقدرة تنفيذها<sup>(٢)</sup> .

وفد على مصر سنة ١٨٦٩ ولي عهد إنجلترا ، ونجل الملكة فكتوريا ، للقيام برحلة إلى الوجه القبلي . وكان في معيته سامويل بيكر . وقد وقع اختيار الخديوى اسماعيل

---

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ( ١٨٢٠ — ١٨٨٥ ) ط ١٩٤٧ من ١٣٨ — ١٣٩ .

(٢) الدكتور محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ط ١٩٤٨ س

على السير ساميويل بيكر ليقوم بحملة إلى جهات النيل العليا لحساب مصر وتهدف إلى :

- ١ — إلغاء تجارة الرقيق وإحلال تجارة نظامية مشروعة محلها .
- ٢ — إخضاع البلاد الواقعة في جنوب غندكورو لحكم مصر .
- ٣ — أن تفتح بحيرات خط الاستواء الكبرى للملاحة .
- ٤ — تأسيس سلسلة محطات عسكرية ومستودعات تجارية في إفريقية الوسطى على أن تكون غندكورو قاعدة تموين لها .

ودارت محادثات في هذا الشأن، اشترك فيها ولي عهد إنجلترا الذي كان يشجع على إرسال تلك الحملة . وتم الاتفاق بين الحكومة وسير ساميويل بيكر ، وحرر عقد بخدمته مدته أربع سنوات ابتداء من أول أبريل سنة ١٨٦٩ — براتب سنوى قدره ١٠ آلاف جنيه انجليزى، ومنح سلطة مطلقة تخول له حتى الأمر بالإعدام<sup>(١)</sup> .

وبعد أن تم تعيين سير ساميويل بيكر حكاما لمديرية خط الاستواء، أخذ يعمل بجد ونشاط في ترتيب الحملة على هذه المديرية ، واختيار المساعدين له من ذوى الكفاءات . وبعد أن تم إعداد الحملة غادر بيكر القاهرة، ووصل إلى الخرطوم في سنة ١٨٧٠ . وبعد قضاء عدة أشهر فيها غادرها في ١١ ديسمبر فوصل غندكورو في ١٥ أبريل سنة ١٨٧١ ، وفي ٢٦ مايو أعلن ضمها إلى مصر رسميا وسماها «الإسماعيلية» نسبة إلى اسماعيل .

ولقد أساء بيكر معاملة قبائل البارى الضاربة حول مدينتى غندكورو ولادو ، واستعان في قتالهم بطائفة من الجند المصريين المدربين . ولئن تغلب عليهم فإنه لم يخضعهم ولم يكسب مودتهم بعد أن قتل منهم عددا كبيرا ونهب واستولى على كثير من ماشيتهم ، ويقول عمر طوسون في وصفه لإحدى غارات بيكر على إحدى قرى

---

(١) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها . ط ١٩٣٧



البارى : « ولم يكن الباريون ينتظرون أن تطاردهم العسكر في منطقتهم فاستمروا يسرون الهويينا آمنين مطمئنين بعد أن دخلوا الغابة . واما كانت عساكر الحملة السود بارعين في العدو خفوا خلفهم حتى لحقوهم واتخذوهم ، وعادوا ومعهم جانب كبير من الماشية<sup>(١)</sup> ، . ويقول في وصفه لغارة أخرى على قرية ثانية من قرى الباري : « وفي الساعة الخامسة صباحا أوقف الدليل الحملة وقال إن القرية التي أتينا للإغارة عليها أضحت قرية . وبعد استراحة نصف ساعة عاود الجند المسير ، وكان ذلك عند بزوغ الفجر ، فوصلوا بعد قليل من الزمن أمام القرية ، فوجدوها محاطة بحاجز مستدير كبير . ولما رأى الأهالي الحملة أرسلوا عليها وابلا من السهام التي لم تصب لحسن الحظ إلا واحدا ، فصبوب الجنود عليهم في الحال طلقات عديدة دفعة واحدة جعلتهم يفرون إلى الغابة مشتين تاركين القرية ، فدخلتها الجنود آمنين وغنموا منها ٦٠٠ رأس من البقر . وبعد أن استراح الجنود وتناولوا فطورهم أضرموا النار في القرية ...<sup>(٢)</sup> » .

وكتب جوردون من قرية الرجاف في أول أكتوبر سنة ١٨٧٤ يقول : « ... وحقا يستغرب الإنسان كثيرا عندما يجد سير ساميويل بيكر كان يضطر لشن الغارات للحصول على مواشى في نفس قرية الرجاف هذه التي نعيش فيها هادئين آمنين والزنوج على أتم الاستعداد لإجابة مطالبنا<sup>(٣)</sup> » .

وفي يناير سنة ١٨٧٢ اتجه بيكر صوب الجنوب ، وأنشأ في أثناء الطريق نقطة عسكرية في فاتيكو التي كانت مركزا للنحاسين . ثم ذهب إلى مازندى عاصمة الأنويورو وأساء معاملة ملكها كإبريجا ، وأعلن رسميا في ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ عزله من الملك وضم مملكته .

---

(١) عمر طوسون : المرجع السابق ج ١ ص ٤١

(٢) عمر طوسون : المرجع السابق ج ١ ص ٤٣

(٣) عمر طوسون : المرجع السابق ج ١ ص ١٤١

وأساء بيكر أيضا معاملة تجار الرقيق والعاج، وقبض على بعضهم وصادر عاجهم. وأخيرا عاد إلى غندكورو في أول ابريل سنة ١٨٧٣ ، إذ تلتهى مدة مهمته ، ومنها عاد إلى القاهرة .

ويقول الدكتور محمد فؤاد شكرى : « غير أن بيكر لسوء الحظ اعتبر مهمته عسكرية فحسب، فطفق يشنها حربا شعواء على الأهاليين الوادعين بصورة نفرت هؤلاء من حكومة المصريين، واضطرت الخديوى إلى الاستغناء عن خدماته . وكان من نتائج إخفاق بيكر أنه لم يستطع فتح الملاحة النهرية إلى بحيرة البرت ، بالرغم من أن وضع السفن على هذه البحيرة وكشف هذه الأقاليم النائية كان على حد قول القنصل الانجليزى فيفيان Vivian من أهم أغراض حملة السير صمويل بيكر (١) ،

ماذا كان يقصد بيكر من وراء معاملته القاسية لأهالى تلك المنطقة بدلا من استمالتهم ؟ وماذا كان يهدف من هجماته العديدة التى شنّها على الوطنيين الآمنين فى ضواحي غندكورو . وكان يستولى فيها على عدد كبير من الماشية ، ويعمل السلب والنهب فى المساكن ثم يحرقها ، هل كانت هذه السياسة أفضل من اجتذاب الأهالى ومصانعتهم ؟ وهل كانت هذه السياسة صادرة عن اخلاص بيكر لمصر ؟

كلفّت هذه الحملة مصر أكثر من مليون جنيه ، وكانت نتائجها تافهة لاتعدو إنشاء ثلاث نقط عسكرية وخط حدود خيالى تتألف منها مديرية خط الاستواء ، ولم يكن الطريق بين هذه النقط وهى غندكورو وفاتيكو وفويرا مأمونا معبدا . على أن النتائج الأدبية لهذه الحملة فى تسوية سمعة مصر وانقاص هيبتها بين سكان تلك المناطق كانت كبيرة ، ولا شك أن ذلك كان فى صالح السياسة الانجليزية . فقد كتب عضو فى الوزارة الانجليزية إلى بيكر على أثر عودته إلى لندن فى أواخر سنة ١٨٧٣ يقول : « مهما كان من أمر تجارة الرقيق فإن حملتك لا بد أن تكون أدت إلى بسط النفوذ الانجليزى فى مصر . كم سننتظر من الوقت حتى يكون لنا سفن تجارية حاملة

---

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠-١٨٨٥) ص ١٤١

العلم الإنجليزى فى البحيرات، ويكون لها خط مواصلات منتظم يصل البحيرات بالقاهرة؟  
لأننى لا أعرف فى الوقت الحالى فى العالم شيئاً يعدل فى عظمتها التقدم المطرد السريع  
الذى يصحب تغلغلنا فى قلب إفريقيا، ومن الثابت الذى لا ريب فيه أن الطريق يمر  
معظمه فى الأراضى المصرية،

وكتب بيكر نفسه بعد ذلك بأربعة أعوام فى سنة ١٨٧٨ يقول: ولا يسعنى إلا أن  
أنظر مغتبطاً إلى التغييرات التى حدثت فى مصر، وإلى اطراد ازدياد النفوذ الإنجليزى  
فيها منذ سنة ١٨٦٩، إذ وظف الخديوى لأول مرة انجليزياً ومنحه السلطات المطلقة  
للقضاء على تجارة النخاسة فى إفريقيا الوسطى. وقد كان ذلك الإجراء بمثابة الحجر  
الأول فى أساس الإصلاحات التى تمت بعد ذلك، فما كادت مهمتى تنتهى فى سنة ١٨٧٣  
حتى عين جوردون خلفاً لى فسار على النهج. وقد ساعدت محاربة تجارة الرقيق على  
فتح الباب للتدخل الإنجليزى، فأصبح ملكولم باشا فى خدمة الحكومة المصرية للقضاء  
على هذه التجارة فى البحر الأحمر، وأصبح ماك كيلوب أيضاً باشا. وبذلك أسبغت  
سلطات واسعة على أربعة من كبار الإنجليز. والواقع أن بلداً مهاجماً — كإنجلترا  
فى كل عصورها — ليس فى مقدوره أن يقف كما يشاء فى زمان أو مكان يرتضيه.  
نحن مدفوعون إلى الأمام ومضطرون بقوة الظروف إلى مد حدودنا، ولو لم يتفق  
ذلك مع رغباتنا<sup>(١)</sup>.

ولقد حذر جعفر مظهر — حاكم السودان أثناء حملة بيكر — الخديوى إسماعيل  
من نتيجة الاستعانة ببيكر فى هذا الأمر، فلم يهتم الخديوى بنصيحته. يقول إسماعيل  
سرهنك: «وكان جعفر مظهر باشا حاكم السودان يساعده (أى بيكر) ويمده  
بكل طلباته، ولكن لذكائه وبعد نظره بالأمور كان يرى أن فى تفويض أمر  
اكتشاف جهات السودان إلى أجنبي خطراً على مصر، حتى أنه كتب بذلك تقريراً  
وأرسله إلى الخديوى يبين له مضار ذلك، ويشير عليه بأن يكون المكلف بأمر

اكتشاف الجهات المذكورة ضباطا مصريين من أركان حرب الجيش المصرى ، فلم يسمع الخديوى لقوله ، (١) .

لا غرو أن هذه الحقائق الواضحة تلقى ضوءا على حملة السير ساميويل بيكر ، وتكشف عن بعض ألاعيب السياسة البريطانية وطمع إنجلترا من مدة في استعمار أعالي النيل .

بعد استقالة السير ساميويل بيكر استخدم الخديو إسماعيل إنجلترا آخر ، هو شارلس جورج جوردون (٢) الذى وصل إلى القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ (٣) وقابله الخديوى ، وطلب منه أن يعين بنفسه اشتراطاته ، فطلب راتباً قدره ٢٠٠٠ جنيه فى السنة ، فأجاب الخديوى طلبه بالطبع ، إذ أن هذا المبلغ أقل من راتب سلفه الذى كان ١٠٠٠٠ جنيه فى السنة . غير أن جوردون عين حاكماً على مديرية خط الاستواء ولكن ليس مستقلاً فى أعماله عن حكمدارية عموم السودان ، بدلا من أن يكون خاضعاً لها مثل سلفه ساميويل بيكر . وأصدر الخديوى إلى جوردون تعليمات مفصلة ، كان أهمها ضرورة القضاء على تجارة الرقيق ، وعدم الوقوع فى الأخطاء التى

---

( ١ ) إسماعيل سرهناك : حقائق الأخبار عن دول البحار ط ١٣١٤ هـ ج ٢  
ص ٣١٥

( ٢ ) ولد شارلس جورج جوردون Charles George Gordon فى مدينة ولوش بإنجلترا سنة ١٨٢٣ ، وانضم فى سلك العسكرية بعد أن درس علومها فى المدارس الحربية ( ١٨٥٢ ) ، واشترك فى حصار سباستبول سنة ١٨٥٥ . وفى سنة ١٨٦٠ سافر إلى حرب الصين وبقى هناك إلى سنة ١٨٦٥ . ثم عاد إلى إنجلترا وقد رقى إلى رتبة الكولونيل فى الجيش ، وفى سنة ١٨٧١ عين مندوبا عن إنجلترا فى لجنة نهر الطونة الدولية والمشرفة على الملاحة فى هذا النهر . وفى سنة ١٨٧٤ أنشئ عليه ولى عهد إنجلترا — عند مروره بمصر ذاهباً إلى الهند — أمام الخديو إسماعيل . وأشار بتعيينه مكان ساميويل بيكر حاكماً على مديرية خط الاستواء فصدرت الأوامر بتعيينه .

(3) M. F. Shukry : Equatoria Under Egyptian Rule (Cairo 1953)

سديت فشل بيسكر، وفتح النهر جنوبى غندكورو للملاحة، والوصول إلى البحيرات الاستوائية، وتأمين الجهات الواقعة وراء غندكورو حتى تلك البحيرات، وإدخال التجارة المشروعة في هذه المناطق البعيدة (١). ومنع جوردون مائة ألف جنيه من الخزينة المصرية نفقة لملته.

وفي ٢١ فبراير، ترك القاهرة متجهاً إلى السويس فالبحر الأحمر، فوصل سواكن في ٢٦ فبراير، ثم وصل الخرطوم في ١٣ مارس حيث كان إسماعيل أيوب حكاماً لعموم السودان، فاستقبله بأبهة عظيمة واستعرض له فرقة من العساكر لأداء تحية القدوم، وأطلقت له المدافع، فأكبر الناس شأن هذا القادم، وعلّموا أنه ليس كبقية حكام الأقاليم (٢).

وبدئى أن إسماعيل أيوب باشا لم يستقبله هذا الاستقبال الفائق محابة وتبرعا من قبيل المجاملات الشخصية، بل كانت أوامر الخديوى قد سبقت جوردون إلى الخرطوم، فما كان على الحكمدار إلا تنفيذها.

استهل جوردون أعماله بمعاكسة تيار الإسلام الذى أخذ يتدفق من السودان إلى شعوب أواسط إفريقيا، وإطفاء شعلة الحضارة العربية التى تصاحب دائماً هذا التيار الإسلامى، ذلك أن امتيسه ملك أوغندة كان قد أرسل إلى السلطات المصرية

---

(١) وثائق السودان في أرشيف قصر الجمهورية (عابدين سابقا)، دفتر ٨ ١٩٤٤ (أوامر عربى) الأمر بتعيين جوردون في ٢ محرم سنة ١٢٩١ برقم ٩١. وجاء في هذا الأمر «مع معاملته الأهالى بالرفق وابن الجانب والتأليف مع المراجعة لما فيه عمارتهم وترغيبهم وتشويقهم على العمارة ودخولهم في سلك الإنسانية... وعلى هذا ما هو منظور لنا فيكم من حسن الفيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على ما فيه عمارية جهات الاستواء المحكى عنها، وراحة أهاليها وحسن توظيفهم وتأليفهم على الدخول في سلك الإنسانية».

(٢) ابراهيم فوزى باشا: السودان بين يدي غوردون وكنتشر ط ١٣١٩ هـ ج ١ ص ١.



في أعالي النيل، قبل ذهاب جوردون، يطلب منها إيفاد عالمين إسلاميين ليعلماه وشعبه  
تعاليم الدين الإسلامي (١). ولكن جوردون بادر عند توليته السلطة بإرسال بعثة  
إلى أميتية تحول دونه واعتناق الاسلام، وتحمله على الدخول في المسيحية، وجعل  
جوردون على رأس هذه البعثة الزاهية إلى ملك أوغندة أرنت دي بلفون،  
الذي برهن على فهمه التام للأهداف الأوروبية في إفريقية، فاستطاع أن يحول  
أميتية إلى المسيحية ويحدثه عن عظمة ممالك أوروبا المسيحية وقوتها، دون أن  
يعمل على توثيق أواصر الروابط بين أوغندة والسودان. ثم شاءت الأقدار أن  
تفضح أعمال هذا المبعوث، إذ قتل في إحدى المعارك، ووجد في جيبه خطاب موجه  
من أحد الإنجليز المقيمين بأوغندة إلى مواطنيه في إنجلترا يحثهم على إرسال بعثات  
تبشيرية إلى مجاهل إفريقية لضمها إلى النفوذ الأوروبي (٢). وهكذا اتخذ جوردون  
من المسيحية وسيلة لخدمة الدول الأوروبية الاستعمارية وتحقيق أهدافها في إفريقية.

وفي أواخر سنة ١٨٧٤ جعل جوردون عاصمته في لادو، وكان يفكر  
في إيجاد مواصلات منتظمة بين النيل والبحيرات وتسيير سفن بخارية في بحيرة  
فكتوريا نيانزا، ولكن كان همه الأول حل مشكلة المواصلات بين مديريته  
ومصر، إما عن طريق الشمال (الخرطوم - النيل)، وإما عن طريق الشرق  
(أوغندة - ساحل إفريقية الشرقي). فاتفق جوردون مع الخديوي إسماعيل على  
إرسال حملة للاستيلاء على ساحل الصومال. وقد كانت هذه الحملة برئاسة إنجليزي  
هو ماك كيلوب باشا (سبتمبر - ديسمبر ١٨٧٥)، وبلغت نهر الجب في اتجاه  
مبسه وفي أقصى حدود الصومال الإيطالي فيما بعد، ولكن إنجلترا، باسم حقوق

---

(١) وثائق السودان في أرشيف قصر الجمهورية (عابدين سابقا)، دفتر ٢٤ تلفراف رقم

١٩٦ في ٩ من ربيع سنة ١٢٩١ هجرية.

(2) Hill : Colonel Gordon in Central Africa (1874-1879). London  
1894. pp. 115, 183, 186.

زنجبار على الساحل ، أرغمت مصر على إخلاء المنطقة التي احتلتها بين رأس حافون ونهر الجب ، وهذا العمل من جانب الحكومة الانجليزية لم يكن إلا تمهيدا لمصالح شخصية حيث أنها أعلنت حمايتها على زنجبار وملحقاتها في سنة ١٨٩٠ .

وكان موقف إنجلترا الحاسم من التوسع المصري من ناحية ممبسة والساحل ، ومن ناحية أوغندة ومنايع النيل ، من أكبر العوامل التي أربكت جوردون في أداء مهمته، فانقلبت غيرته الظاهرة على المصالح المصرية في سنة ١٨٧٥ إلى تردد وحيرة واضطراب في سنة ١٨٧٦ . ففي أوائل هذه السنة أرسل جوردون الضابط المصري نوربك محمد على رأس تجريدة من ٣٠٠ جندي إلى أوغندة لاحتلالها باسم مصر ، فاستقبلها امتيصة ملك أوغندة في روباجا عاصمة ملكه الواقعة على ضفاف بحيرة فيكتوريا . ثم قرر جوردون من تلقاء نفسه إخلاء أوغندة التي احتلها المصريون شهورا بحجة أن الجنود كانوا في موقف حرج . وعاد الجنود من عند امتيصة في ٩ سبتمبر، وكان برفقتهم الدكتور أمين الألماني (ادوارد شنتزر) الذي أرسله جوردون لمفاوضة الملك في أمر الانسحاب . ويقول إسماعيل سرهنك : « ثم إن غوردون غير مقاصده دفعة واحدة بلا سبب معلوم وعدل عن إلحاق أوغندة بمصر ، بل وأرسل الدكتور إدوارد شنتزر الألماني الذي عرف أخيرا بأمين باشا مندوبا من طرفه إلى السلطان أمتيزا ليفهمه نوايا غوردون ورغبانه وأنه يعترف له باستقلاله في بلاده كقطبه والخضوع الإسمى لمصر ، فسار ادوارد المذكور وقابله في مكان يدعى خوركفو وأدى مأموريته<sup>(١)</sup> . »

ويدافع الدكتور محمد فؤاد شكرى عن جوردون وسياسته، ويرى أنه لم يكن هناك احتلال لأوغندة ، وأن تقارير نور أغا محمد كانت مضللة لجوردون ، فيقول في كتابه ( الحكم المصري في السودان ) ما يأتي : « . . . بينما اعتزم غوردون التقدم صوب فيكتوريا نيائزا لإنشاء المحطات المسلحة في أروند جاني Urono gani وكوسيتزا Cossitza وفتح البحيرة للملاحة ورفع الأعلام المصرية على شواطئها . وبني غوردون

---

(١) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٣١٨

أمله في النجاح على ما وصله من تقارير ضابطيه نورأغا (عنقره) ومحمد إبراهيم ، وكان غوردون قد أرسلهما إلى الملك أمتيصة للاتفاق معه على إنشاء محطتين في ارونديجاني وكوسيتزافي أوغندة. وأخبراه بموافقة أمتيصة ، لا على إنشاء المحطات المسلحة فحسب بل وعلى احتلال دوباجا عاصمة ملكه ذاتها وإنيهما قد احتلها فعلا إلى جانب احتلال مسندي Masandi عاصمة أونيوورو . بيد أن غوردون سرعان ما تبين بعد ذلك أن أمتيصة قد غرر بنورأغا ورجاله، وأن هؤلاء بدلا من احتلال دوباجا كانوا أسرى في قبضة ملك أوغندة ، وأن مسندي لم تدخل في حوزة المصريين قط . واضطر غوردون إلى إرسال أمين أفندي ( الدكتور شنيتر Schnitzer ) لإنقاذ الحامية ، المصرية في دوباجا ، ونجح أمين أفندي في مهمته فانسحب نورأغا وجنده من دوباجا ، وتم على هذه الصورة إخلاء أوغندة . وفي ٩ سبتمبر ١٨٧٦ وصل الجنود بسلام إلى مرولى (١) .

ويؤكد الدكتور محمد فؤاد شكرى هذه المسألة ، ويشرحها بالتفصيل في كتابه Equatoria Under Egyptian Rule ويقول : « قبل أن نحاول وصف محاولات جوردون للوصول إلى بحيرة فيكتوريا ، وما أحدثته هذه المحاولات من رد فعل عند أمتيصة ، يجب أن نؤكد الحقيقة أنه خلال الثلاث سنوات ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ لم يكن أى جزء من مملكة أمتيصة جنوب مرولى محتلا بواسطة جنود جوردون أو منضمما إلى المديرية الاستوائية . ويجب أن نتذكر هذا جيدا ، لأن من أهم الاتهامات التي وجهها شاييه لونج والنقاد الآخرون ضد جوردون ، أنه قد تسبب في إخلائها بعد أن مكثت جنوده بقيادة نورأغا بعض الوقت محتلة دوباجا عاصمة أمتيصة ، وذلك لأنه لم يكن دائما راغبا — لأغراض غير طيبة — في احتلال مملكة أمتيصة (٢) . »

وللرد على القول إنه لم يكن هناك احتلال لأوغندة من قبل الجنود المصرية أقول أنه لو لم يكن هناك احتلال ، لما كان هناك إخلاء ، حتى أن الدكتور محمد فؤاد شكرى

---

(١) الدكتور محمد فؤاد شكرى ( الحكم المصري في السودان ) ص ١٨٢ — ١٨٣

(2) M. F. Shukry : Equatoria Under Egyptian Rule p. 106

يقول « وتم على هذه الصورة « إخلاء ، أو غنده » . أما القول إن الجنود المصريين كانوا في موقف حرج فهذا زعم من جوردون ، والعكس أنه كان في استطاعتهم التغلب على جميع الطواريء ، واستشهد على ذلك بقول جوردون نفسه « أنه مهما كانت جنود أممية منظمة ومزودة بالسلاح ، فإن جنود مصر لا تلبث أن تنتصر عليهم وتلحق بصقوفهم الهزيمة » . قال جوردون هذا في مذكرة كتبها في ٢ سبتمبر ١٨٧٦ من مرسى مرولى إلى البعثة الدينية الإنجليزية في أوغنده . يقول عمر طوسون : « وفي ٢ سبتمبر كتب جوردون من مرسى مذكرة إلى البعثة الدينية الإنجليزية في أوغنده ليعرفها الخطة التي يجب عليها اتباعها إذا كانت ترغب في أن تفيد أممية فائدة مستديمة فقال « إن المصريين أخذوا يديرون للإنجليز أكتافهم ويولونهم إغراضهم . وأنه أضفى من المحقق أنهم لن يصبروا طويلا على احتمال ما يرسمونه لهم من خطط ، إذ أن كل حادث صغير يحدث يذكي في نفوسهم نار الكراهة للإنجليز ويزيد من شائهم لهم . فداخلة الانجليز في زنجبار والحبشة وإرسالهم الآن أيضاً هذه البعثة التي يتجلى من كيفية تأليفها أنها بعثة لا دينية أكثر منها دينية . كل ذلك مما يزيد في جفاء المصريين لهم . وقال أيضاً لها أنها إذا لم تتصرف في أعمالها بالعقل والحكمة فسوف تجر الخراب على أممية ، وأنها بالعكس إذا تصرفت حسب مشورته فإن تصرفها يعود عليه بالخير ، وأنه يجب عليها أن تسعى في توثيق عرى الاتحاد والمودة بينه وبين مصر ، إذ أن وقوفه في موقف المعارضة يعرضه لأوخم العواقب ، وأنه مهما كانت جنود أممية منظمة ومزودة بالسلاح فإن جنود مصر لا تلبث أن تنتصر عليهم وتلحق بصقوفهم الهزيمة (١) . . . » .

ويتبين الإنسان من هذه المذكرة أيضاً عطف جوردون على أممية ، ورعايته لمصالح بريطانيا ، كما يتبين أطماع إنجلترا منذ ذلك الوقت في تلك الجهات .

ولا شك أن جوردون إذ منع مصر من توطيد قدمها في أوغنده بعد أن احتلت عاصمتها قد فعل ذلك لتفادى إغضاب إنجلترا ، فكتب من مرسى بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٧٦ يقول « لقد عاد الجنود من دوباجا . إن أممية على اتصال مستمر بزنجبار ..

---

(١) عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ط ١٩٣٧ ج ١ ص ٢٥٧ — ٢٥٨



ويظهر أنه يجهل أن بعثة انجليزية ( مؤلفة من قسيس وضابط بحرية وعمال ... )  
في طريقها إليه . وقد سحبت جنودى قبل وصولها ... ،

وفي أول سبتمبر سنة ١٨٧٦ أرسل جوردون من مرولى مذكرة خاصة بالبعثة  
الانجليزية في أوغندة إلى ستون باشا Stone Pacha رئيس أركان حرب الجيش  
المصرى ( وصلت في ١٣ نوفمبر ) جاء فيها : مما لاشك فيه أن إرسال بعثة مسيحية عند  
الشعوب الوثنية أمر لا اعتراض عليه ، ولكننا إذا درسنا تكوين بعثة أوغندة ، ظهر  
لنا أنها ليست مسيحية في جوهرها . إذ تتألف من قسيس وضابط من البحرية وطبيب  
ومهندس معمارى ومهندس ميكانيكى وأستاذ ورجل زراعى واختصاصى في بناء  
السفن . فهذه البعثة إذاً أشبه بتجريدة استعمارية ، وهذه الصفة يجب أن تنظر إليها  
الحكومة المصرية .. وانى واثق أن تنظيم هذه البعثة القدينية من عمل ساميويل بيكر ،  
وقد وصلنى من إنجلترا خطاب يشتمل على نبذة من خطاب كتبه ساميويل بيكر إلى  
الرحالة جرانث جاء فيها : أنا متعب من تلك الفتوحات المصرية ... وانى لأعجب كيف  
لا يذهب أحد الفتيان ومعه مائة بندقية سنيدر ليحمى أمتيسة وينظم جنوده . لولا  
عرائق الأسر لذهبت بنفسى ، ولا ريب أنه من الأفضل كثيراً في الوقت الحالى أن يستخدم  
سمو الخديوى الضباط الأمريكان بدلا منى لآنى لا أحب الكتابة في الصحف ،  
وبصفتى انجليزياً وضابطاً في خدمة صاحبة الجلالة لست أملك من الحرية ما يملكون .. ،

وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٦ بارح جوردون لادو إلى الخرطوم ثم إلى القاهرة  
فوصلها في ٢ ديسمبر ، ومنها سافر إلى لندن .

وبعد أن عاد جوردون إلى لندن ادعى أنه وضع حداً لتجارة الرقيق في مديرية  
خط الاستواء ، وبقي أن يضع لها حداً في جميع أنحاء السودان . وواضح أنه تحت  
ستار النخاسة التى زعم بيكر من قبل أنه قضى عليها ، كان جوردون يرنو ببصره إلى  
منصب الحاكم العام ، لا في مديرية خط الاستواء وحدها ، بل في جميع أنحاء السودان .

واستدعى الخديوى اسماعيل الجنرال جوردون لخدمة الحكومة المصرية مرة  
ثانية ، فعلق جوردون قبوله الخدمة على أن يكون حكمداراً لعموم الأملاك المصرية



في السودان ، وتدخل في الأمر فيفيان ، قنصل إنجلترا ، وأجاب اسماعيل طلبه جوردون وعينه في ١٧ فبراير سنة ١٨٧٧ حاكما عاما للسودان .

وكانت إنجلترا تعارض التوسع المصري صوب منابع النيل ، وكانت العرائض تقدم كل يوم إلى الحكومة الانجليزية ، بعلمها وتشجيعها ، للدطالة بمنع مصر من بسط سيادتها في أعالي النيل .

وسأل فيفيان ، بناء على تعليمات حكومته جوردون في الموضوع ، فأجاب بأنه مرتبط بتعليمات الخديوى ، التي يتحتم عليه بمقتضاها أن يتقدم في هذه المنطقة وأن يضع سفينة بخارية في بحيرة فكتوريا . غير أنه عرض حلا وسطا يقضى بأن تعلن مصر بمجرد الانتهاء من هذه المهمة ، حيدة البحيرة ، وأن تعترف في الوقت نفسه باستقلال أمتية بشروط عادلة . وأخيرا عرض جوردون حلا آخر تتنازل مصر بمقتضاه عن بحيرة فكتوريا ، على أن يكون لها الحق في الاحتفاظ بمملكة أو زوجا الصغيرة على البحيرة وبمملكة الأونيورو وبحيرة البرت . ولكن الحكومة الإنجليزية طالبت بأن تجلو مصر عن جميع المناطق الممتدة حول البحيرات . وهذا ما جعل جوردون في سنة ١٨٧٨ يرجع الحدود المصرية إلى منطقة خلفية بعيدة عن بحيرة البرت نيازاً ، ويأمر الدكتور أمين ، الذي خلفه في مديرية خط الاستواء ، بإخلاء المحطات الجنوبية بحيث تصبح دوفيلة أقصى حد للأراضي المصرية في الجنوب ، ولما حاول أمين التلصص من هذا الأمر تمسك جوردون بقراره وكلف الإيطالي جيسى ، الذي كان موجودا وقتئذ في بحر الغزال بالذهاب إلى خط الاستواء وتنفيذ الإخلاء ، ولكن ما كاد جوردون يترك الخدمة في السودان ( ١٨٧٩ ) حتى استعاد أمين المحطات المتروكة . كان جوردون في أثناء هذه الحوادث قد عين « أمينا » محافظاً لسواكن عقابا له ، ولكن بعد رحيل جوردون ألغى خلفه رهوف باشا هذا الأمر وأبقى « أمينا » حاكما على مديرية خط الاستواء .

ومما يدل على خبث جوردون ادعاؤه في إحدى رسائله بتاريخ إبريل ١٨٧٩ بأن « حكم المصريين في هذه الأقطار النائية حكم قطاع طرق » ، وذلك تبريرا لقوله

«أنه أخلى أكثر من نصف البلاد التابعة لمصر في خط الاستواء ، وأن د ٣٠٠ ميل أصبحت تفصل بيننا وبين أمتيسة الآن<sup>(١)</sup>».

هذه كانت طريقة جوردون في بسط سلطة مصر في أعالي النيل ، كما أن جوردون في هذه الآونة أعلنها حرباً شعواء على تجارة الرقيق في السودان ، وصارت لغته وأفعاله كلها مطبوعة بطابع العنف ، وقال في ٨ أغسطس ١٨٧٨ د «لأنى أوجه كل يوم ضربات يمينه ضد تجارة الرقيق ، وقد أنشأت من أجل ذلك نوعاً من د حكومة الإرهاب ، فأعدمت شقراً رجلاً طوبش صيياً ، ولأنى لن أطلب الإذن بذلك من أحد . ولا يهمنى أن يوافق الخديوى أو يعارض<sup>(٢)</sup>» .

وبطبيعة الحال كانت إنجلترا مسرورة بهذه السياسة الشديدة التي تثير الأهالي ضد المصريين - لتأصل تجارة الرقيق في نفوسهم ولما لها من مقومات اقتصادية في حياتهم - فكتبت في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٨ إلى لاسيل مدير القنصلية العامة في القاهرة تكلفه د بأن يعبر للخديوى عن اغتباط الحكومة الإنجليزية بالعمل الحازم الذي يقوم به جوردون ضد تجارة الرقيق<sup>(٣)</sup> ، . وقد كان لهذا العمل الحازم أسوأ النتائج في أعالي النيل بالنسبة للمصريين وأفضلها بالنسبة للسياسة البريطانية .

وما يدل على عدم إخلاص جوردون لمصر ، وأنه كان يعمل لصالح دولته ، ما يقوله إسماعيل سرهنك : د وذكر الفاضل محمد محسن بك السكاتب الثاني للمندوب العالي السلطاني بمصر في كتابه دليل إفريقية ما ترجمته أن الخديوى إسماعيل باشا لما دعا غوردون باشا للخدمة ثانية في الحكومة المصرية سنة ١٨٧٧ نصبه حكامداراً عاماً على إدارة عموم السودان وتوابعها ، فعاد إلى الخرطوم ولكنه لم يسر في إدارتها كما كان يفعل أولاً ، فلم يفتح ويضم أوغندة والجهات الغربية للحكومة الخديوية ، بل ابتدأ في

---

(١) الدكتور محمد صبرى: المرجع السابق ص ٦٣ — ٦٧ .

(2) Hill : Colonel Gordon in Central Africa ( 1874 — 1879 )  
P.319. Allen, Bernard M: Gordon and the Sudan, London, 1931 P-140

(٣) الدكتور محمد صبرى: المرجع السابق ص ٧٦ .

هذه المرة بتضييق الإدارة المصرية التي كان وسع نطاقها في المرة الأولى ... وما يستدل به على أن نية غوردون لم تكن في الصفاء مثلها في المرة الأولى ما رواه صاحب السودان المصري والانجليز ، بعد أن ذكر مدارس الخرطوم الأميرية والأهلية ومساعي غوردون في إنماء مصالح دولته هناك ، من أنه أصدر أمرا بإلغاء المدارس الأميرية بدعوى أنها تكلف الحكومة المصرية نفقات طائلة لا وجوب لها وقال أيضا أنه حاول إقفال مدارس الأهالي ومدارس الكاثوليك ، ولكنه لم يفلح ، وأمر أيضا فأبطل إرسال الطلبة الناجحين بمدارس الحكومة بالخرطوم إلى مصر بعد أن عزل جميع الموظفين منهم<sup>(١)</sup> .

وقال في مكان آخر : قال جبرائيل بك حداد في صحيفة ١٦ من تاريخ الحرب السودانية إن سياسة غوردون في السودان لا تخلو من محل للانتقاص والملام ، ولا يسهل المنصف أن ينكر أنها آلت من قبيل منع النخاسة إلى ابتعاد قلوب الأهالي عن الحكومة المصرية ونفورهم منها ووجدهم عليها<sup>(٢)</sup> .

وأخيرا استقال جوردون في سنة ١٨٧٩ من خدمة الحكومة المصرية بعد أن تخرجت الأمور في السودان وأصبح على وشك أن يهزم بالثورة . وبين لنا هذا بصورة واضحة عمق السياسة البريطانية وتمهيدها السيل لاحتلال السودان جميعه بما فيه أعالي النيل .

### أهماء السودان :

بعد استقالة جوردون بسنتين قامت ثورتان : أما الأولى ، وهي المعروفة باسم الحركة العرابية ، فترى إلى المطالبة بالحكم النيابي وحفظ حقوق الوطنيين المصريين والحد من تدخل الأجانب ، وأما الثانية فقد قام بها المهدي في السودان ، وتغلب عليها الصفة الدينية . ودخل مصر جيش انجليزى قضى على ثورة عرابي واحتل البلاد ،

---

(١) اسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٢٢٥

(٢) اسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

ولكن الممدى كان أبعد منالا لصعوبة المواصلات ، وأكثر جلادا في تلك البلاد  
النائية ، فأباد قوة أرسلت لإخضاعه بقيادة هكس ، وألحق بها قوة أخرى زحفت إليه  
في سواكن بقيادة بيكر باشا. وهنا أشارت إنجلترا - لغرض في نفسها - على الحكومة  
المصرية بإخلاء السودان ، فأبى شريف رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن يدعن لهذا  
الرأى ، ووقف موقفه المشرف المشهور مفضلا ترك الحكم على ترك السودان . وقد كانت  
المحاورة بينه وبين الخديوى شديدة ، فهو لم يكن يريد التخلي عن السودان ، أما الخديوى  
فقد رجح فكرة الجلاء بناء على رغبة الانجليز ، فلما رأى شريف تصميم الخديوى على  
إخلاء السودان ، وأن إنجلترا عرقلت كل فكرة تتعارض مع سياستها الخاصة بالإخلاء ،  
اجتمع هو والوزراء وقرروا عدم الموافقة على ما عرضه بارنج من إخلاء السودان  
طبقا لأوامر إنجلترا . وفي الوقت نفسه وقعوا عريضة الاستقالة التى قدمت للخديوى  
فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ونصها : بعد الديباجة — قد اقترحت علينا دولة ملكة إنجلترا  
المعظمة أن نخلى السودان ، وليس لنا حق فى فعل ذلك لأن هذه الولاية من ممتلكات  
الدولة العلية التى فوضت وقايتها إلى عهدتنا . وقد طلبت دولة الملكة أيضا أن  
نقتدى بنصائحها بدون مذاكرة فيها ، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى  
النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ من شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على  
أن الخديوى يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك نضطر هنا إلى  
أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفانا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير  
البلاد على أصول شورية<sup>(١)</sup> .

قبل الخديوى على الفور استقالة وزارة شريف . واستدعى رياض وعرض عليه  
تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان ، فاعتذر وكان مما قاله له : « لئننى أود  
لو كنت ناظرا فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقفه المشرف<sup>(٢)</sup> » .

فعرضت الوزارة على نوبار ، فقبلها وألف وزارته فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ على

---

(١) اسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٤٢١ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ط ١٩٣٤ ج ١ ص ٢٦٦



أساس فكرة الجلاء عن السودان . ولم يبق بعد ذلك إلا التفكير في طريقة الجلاء . ولم يكن هناك بد — في نظر إنجلترا — من الاستعانة بخبير الثورات جوردون . وقصة اختيار جوردون لتنفيذ فكرة الانسحاب من السودان وردت بأشكال مختلفة ، وأثير حولها كلام كثير وخصوصا عند نهاية جوردون وقتله وهياج الرأي العام في إنجلترا ضد المسئول عن هذا . والكتاب الذى استطاع تلخيص كل المعلومات المتعلقة بجوردون ونهايته هو كتاب « جوردون والسودان » ، لمؤلفه الأستاذ آلن Allen<sup>(١)</sup> والصورة التى ترسم عادة عن جوردون أنه رجل يسبح فى أوهام التصوف ، ويحلم بالآخرة والدين ، صورة صحيحة فى شكلها العام ، ولكن الرجل فى الواقع كان كثير الدهاء والمكر وكانت له مطامع شخصية . فقصته اختباره لكى يتولى تصفية حساب مصر فى السودان لم تكن من تأثير الرأي العام الانجليزى على الحكومة فحسب ، بل لعب جوردون بمهارة دور الإيحاء بأنه هو الرجل الذى تريده الناس ، وذلك على الوجه الآتى . فى الوقت الذى اشتدت فيه الحوادث فى السودان اختفى جوردون عن إنجلترا ، إذ قام برحلة إلى الجزائر التى فى شرق إفريقيا ، ثم انتقل منها إلى القدس ، وأخذ يشغل نفسه فيها برؤية المعالم الدينية ، فيريد مثلا أن يعرف الموضع الذى صلب فيه المسيح بالضبط ، وأين دفن وغير ذلك ، ولا يتكلم فى أى موضوع آخر . ولكن كان جوردون أثناء إقامته بالقدس على اتصال بالملك ليوبولد ملك بلجيكا ، وهذا كانت له مشروعات فى الكونغو . وكان يريد استخدام ستانلى وجوردون فى تنظيم الكشف فى أعالي الكونغو ، وتنظيم الحكم والإدارة والاستغلال هناك على النمط الذى اشتهر به جوردون فى أعالي النيل ، كما كان ليوبولد يريد الاستفادة من سمعة جوردون فى محاربة تجارة الرقيق . وجوردون من ناحيته أيضا سار فى المشروع ليظهر أمام الحكومة الانجليزية أن غيرها فى حاجة إليه .

وفى هذه الظروف عاد جوردون إلى إنجلترا . فأشار أفراد مختلفون على الحكومة الانجليزية بإرساله إلى السودان ، ومن بين هؤلاء سامويل بيكر . وبناء على ذلك دعى

---

1 — Allen, Bernard, M. : Gordon and the Sudan . London, 1931.



جوردون إلى اجتماع حضره بعض الوزراء ، وسئل في هذا الاجتماع عما إذا كان على استعداد للقيام بمهمة اخلاء السودان ، فوافق على ذلك<sup>(١)</sup> . وسألت الحكومة الانجليزية بارنج هل مصر موافقة على جوردون أم لا ؟ فكان رأى حكومة مصر في أول الأمر أن حركة المهديّة اسلامية ، فكيف يرسل حاكم غير مسلم يمثلها . ومن الجائز أن هذا يقوى الحركة المهديّة ويجعل السودانيّين يعتقدون أن المصريين والأتراك كفار كما يقولون . ولكن أمكن التغلب على هذا الاعتراض ، ووافقت مصر على إرسال جوردون إلى السودان .

وفي لندن أعطيت إلى جوردون تعليمات مكتوبة ، تقضى بأن حكومة جلالة الملكة ترغب في أن يذهب حالا إلى مصر ، لكتابة تقرير لها عن الحالة العسكرية في السودان وعن الوسائل التي يستحسن اتخاذها لسلامة الحاميات المصرية التي تحتل مراكزها في تلك البلاد ، وأيضاً لسلامة الرعايا الأوروبيين الموجودين في الخرطوم . وأن عليه أيضاً أن يبحث ويقدم تقريراً عن الطريقة الممكنة للإخلاء من داخلية البلاد . وكذلك عن الوسائل التي يمكن اتباعها لسلامة موانئ البحر الأحمر وإدارتها إدارة حسنة . وفي هذا الصدد طلب منه أن يهتم اهتماماً خاصاً بأفضل الوسائل لمنع التحريض الذي يخشى منه من جانب تجار الرقيق ، وبسحب السلطة المصرية من داخل البلاد . كما تقضى هذه الأوامر بأن يكون جوردون خاضعاً لتعليمات معتمد جلالة الملكة وقنصلها العام في مصر . الذي عن طريقه ترسل تقارير جوردون لحكومة جلالة الملكة محتومة بالشمع الأحمر ، وبأن يقوم بأية مأموريات أخرى تطلبها الحكومة المصرية بحيث يكون طلبها عن طريق السير افلن بارنج . أما مسألة سفره إلى سواكن مباشرة أو إلى الخرطوم عن طريق النيل فقد تركت لبحثها هو مع بارنج<sup>(٢)</sup> .

---

(1) Allen, Barnard M: Gordon and the Sudan, London 1931, P229

(2) Mekki Shibeika : British Policy in the Sudan ( 188 2)  
London 1952, pp 156 — 157

وترك جوردون انجلترا في ١٨ يناير ١٨٨٤، ووصل إلى القاهرة في ٢٥ من نفس الشهر، وقلده الخديوى سلطات الحاكم العام . وفي اليوم التالى سافر إلى السودان عن طريق النيل، فوصل الخرطوم في صباح يوم ١٨ فبراير ١٨٨٤، وعلى الفور أمر جوردون بهدم الحصون التى عززها عبد القادر باشا حلى حول الخرطوم . كما أمر بحرق السجلات الحكومية. وأهم من ذلك أنه أباح تجارة الرقيق كما كانت جارية بالسودان قبل ذلك .

وفي المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) تقرير عن « تاريخ غوردون باشا وحصار الخرطوم، جاء فيه ما يأتى :

« بينما كانت أهالى الخرطوم ومستخدمىها فى قلق وبأس عظيم بعد انكسار جيش هكس باشا، إذ حضر تلغراف ينبئ عن تعيين غوردون باشا والياً على السودان من قبل الحضرة الفخيمية الخديوية وإقرار دولة بريطانيا العظمى ، فبناء عليه وما يعهدوه من حسن إدارته حصل السرور العام لكافة الأهالى والتجار والمستخدمين، وأمن كل على نفسه وماله ومكثوا فى انتظار قدومه .

وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٤ حل وابلور الاسماعيلية ركوبته ومعه وابلور عباس الصغير أمام طابية أم درمان، فهناك أطلقت المدافع لإبذانا بقدومه ، ووضعت العساكر فى هيئة طابلور على شاطئ البحر ، وهى الأورطة الثانية من الآلاى الخامس وأجروا أصول التشرىفات المدونة قانونا. وكان الوابلور مستمر فى سيره حتى وصل أمام طابية المقرن وكان اذابها بلوك ييادة ومدفع واحد ، فأجروا أصول التشرىفات أيضاً حتى انتهى سسير الوابلور إلى أسككة (ميناء) الحكمدارية ، وكانت العساكر ييادة النظامية المركبة من ١ جى آلاى سودان و ٥ جى آلاى مصرى وامدادى الباش بوزق جميعها متشدين بالملايس الرسمية وواقفين تحت السلاح مستعدين لإجراء أصول التشرىفات تحت قومندانىة ابراهيم باشا حيدر حكمدار عموم عساكر الخرطوم فى ذلك الوقت . وأما الزوات الملكية والجهادية الخارجين عن هيئة الطابلور

والمتقاعدين وأعيان تجار البلدة والرؤساء الروحانيين والقناصل والعلماء فانهم كانوا جميعاً واقفين على شاطئ البحر محل مرسى الوابور . وعند طلوعه إلى البر مصحوباً باستوارت باشا وكيل الحكمدارية وابراهيم بك فوزى وحسن افندى مأمور الضبطية وابراهيم افندى رشدى كاتب يده ، سلم على كافة من ذكروا يدا بيد حالة كونه باشا مسروراً ... وبعدها خرج إلى صالة الحكمدارية الموضوع بها منبر مغطى بالجوخ الأحمر ، وقد استرقى عليه حضرة العالم السيد حسين المجدى ، وتناول فرمان من يده وتلاه على الجمهور ثم إن الحكمدار تكلم بنفسه قائلاً : إني بمقتضى هذا فرمان المتلى عليكم تعينت حكمداراً على السودان لأنظر ما حل به من المشاكل وربنا سبحانه وتعالى يرشدنا جميعاً لما فيه الإصلاح واطمئنان الخواطر .

فولإن كنت قادراً على استصحاب جم غفير من العساكر لكن لما أعلمه من صداقتكم وحسن أعمالى بالسودان سابقاً التى لا تنكروها اقتضت على ما هو موجود من العساكر هنا .

وهذا الواقف بجوارى ، مشيراً إلى استوارت باشا ، فهو أخى ووكيلى والمأذون بمساعدتى ، فأرجوكم إطاعة أوامره واعتباره كشخصى . ثم أمر بصرف العساكر وانطلق إلى السراى المعدة لإقامته ، وبأشر فيها الأشغال فى الوقت عينه حيث كان مقدم إليه عرضحالات مدة سيره بالطريق .

مع صدور الأوامر والتأشيرات اللازمة عليها وإرسالها لمحل لزومها وتحرير المنشورات التى علفت بالأزقة والشوارع والقرى قولات وعمرات العموم وكان مضمونها اعطى كل راحته مع التجاوز عن المتأخرات لغاية سنة ١٨٨٣ أفرنيكية فى الأموال ، واعطى الرخصة فى مبيع الرقيق كالعوايد التى كانت جارية بالسودان سابقاً ، مع ترك نصف أموال سنة ١٨٨٤ ، وحرق الدفاتر القديمة لغاية سنة ١٨٨٣ حتى يكونوا على طمان زايد (١) ...

---

[١] المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقاً) محفظة السودان رقم ١ / ملف رقم ٥/١

وقد اختلف على شكل مأمورية جوردون والغرض منها . فمن قائل أن مهمته كانت دراسة الموقف وإبلاغ الحكومة حقائق الحالة . ومن قائل أنها اشتملت أيضا على ترتيب جلاء الحاميات المصرية والمبشرين المصريين من الحواضر السودانية وترحيلهم إلى مصر . وعلى كل حال عني جوردون كثيرا بموضوع ترتيب نوع من الحكم في السودان يصطحب مع التخلي عنه . أى لا يكتفى بالانسحاب إنما يقوم بنوع من التنظيم للمستقبل في الوقت نفسه . وكانت فكرته لإبعاد المصريين عن السودان نهائيا ، وأيده في ذلك بارنج . وكانت إنجلترا تأمل أن يستطيع جوردون تحقيق هذا بدون عناء أو تضحية في الأموال والجنود . وهون جوردون أيضا كثيرا من شأن الحركة المهدية ، واستمر يؤكد أنه سوف لا يطالب بمال أو جنود . ويبدو أنه كان في أول الأمر يتوهم أن الحركة المهدية كانت نتيجة استياء وغضب ، وأنه بإزالة الأسباب يضعف أمر المهدي . ولم يتصور أن الحركة المهدية أصبحت دينية تملك قلوب الناس في السودان ، وتطلعت لأمانى واسعة لا تقتصر على استخلاص السودان ، بل تعدت إلى غزو مصر وتركيا ، بل ومحاربة أوروبا في النهاية . والمهم أن جوردون كان يرى فصل مناطق بحر الغزال والمنطقة الاستوائية وإلحاقها بملكات ليوبولد في الكونغو . وكان هناك تفاهم بينه وبين ليوبولد على أنه هو الذى يدير هذه الأقاليم التى تلحق بالكونغو بعد إجلاء المصريين عن الشمال . وعرض هذه الفكرة على اعتبار أنها أفضل وسيلة لمحاربة تجارة الرقيق بإبعاد جنوب السودان عن شماله . وبالنسبة لبعض الأقاليم كدارفور وكردفان كانت نظريته أن تكون تحت حكم السلاطين والأمراء من بقايا البيوتات القديمة في تلك المناطق . وأما الأجزاء الأخرى في شمال السودان كالخرطوم وبربر وأبي حمد ، فقال أنه يصعب فيها إقامة حكم وطنى لتفرق البيوت القديمة ولأنها أصبحت حواضر تجارية بها تجار أغنياء وصناع وهكذا ، ولا تتصل بالحالة القديمة السابقة في السودان ، وفكر في وقت ما أن تستمر هذه الأقاليم تحت حكم مصر ، ثم عدل عن هذا وفاوض حكومته ، بواسطة بارنج في القاهرة ، في استدعاء زعيم سودانى كبير هو الزبير باشا رحمت من القاهرة وتنصيبه سلطانا على تلك المناطق ، وقال إنه الشخص الوحيد الذى له من السمعة والصيت والجاه والشخصية ما يجعله أقدر فرد



على إيجاد قوة وطنية يلتف حولها الناس ويستخدمها في صرف بعض القبائل عن المهدي . وصمم على هذا الحل ، وأيده بارنج في ذلك وكتب بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٤ إلى لندن للموافقة على عودة الزبير ، على أن يمنح نيشان القديسين ميخائيل وجورج الذي يخول حامله لقب سير وعضو في الامبراطورية البريطانية من درجة فارس ، وأن يعطى له مبلغ من المال ليستعين به في تدبير شئون ولايته الجديدة المستقلة عن مصر ، كما يمنح إعانة سنوية قدرها خمسون ألفا من الجنيهات ، وأن يستمر دفع هذه الإعانة لمدة خمس سنوات ، على أن يتوقف صرفها على مدى سلوكه في إدارته الجديدة . ولكن الحكومة الإنجليزية لم توافق خوفا من رأى العام في إنجلترا ، الذي كان يقرن الزبير بتجارة العبيد . ولا أدري إن كانت فكرة استخدام الزبير باشا في حد ذاتها وجيهة أم لا . لاشك أنه كان لبقا ويعرف السودان معرفة طيبة ، ولكن كيف يقاوم هذا الرجل دعوة دينية كدعوة المهدي ؟ حقا كان باستطاعة الزبير أن يجمع حوله شيوعا وأمرأا وبعض الأتباع ، إنما كان لا يستطيع الصمود أمام الآلاف المؤلفة من أتباع المهدي ، الذين كانوا يستهينون بالموت في سبيله . وعلى كل فمسألة استدعاء الزبير تبين أن جورردون لم يكن متنبها كل التنبه لحقيقة الثورة المهدية .

وقصارى القول لم تكن هناك فائدة من كل هذه المشاريع وأمر المهدي قائم ، فجورردون افترض أنه أنهى مأموريته ، وأن الحاميات انسحبت بسلام . ولكن ماذا فعل مع المهدي ؟ تضطرب تقاريره في ذلك ، فأحيانا يصغر من شأنه ، ويدعى أن أمره غير منتشر إلا في كردفان فقط . وأحيانا يدعى أنه ستقوم ضده عداوات من المشايخ الآخرين ، وأحيانا يعتقد أن الطعن في حكومة مصر والتظاهر باجتذاب الأهلالي كاف للتغلب على المهدية بالطرق السلمية ، فعندما وصل إلى الخرطوم أمر ، كما ذكرت سابقا ، بجمع مستندات الضرائب المتأخرة على الناس وأحرقها ، وكذلك جمع الكرايبج وأدوات العقاب المختلفة وأحرقها علنا أيضا . وألف ماسماه مجالس أعيان في بربر والخرطوم . ومما هو جدير بالذكر أن أول قرار لمجلس بربر والخرطوم هو رجاء الحاكم العام بأن يرسل سفير الأورط المصرية الى مصر ، وقالوا إنها الشئ الوحيد الباقي للحيلولة دون تفشى الثورة المهدية ونهبها للبلد .



والحقيقة أن جوردون لم يدرك عمق الثورة المهدية ، وأن المهدي ليس شيخ طريقة من النوع المألوف في ذلك الوقت ، فقد أرسل له كسوة تشريفة وخطاباً يعرض فيه عليه شيئاً من الاستقلال بكردفان مع لقب سلطان ، فرد عليه المهدي بكل ازدراء بأنه أرفع من أن يكون أميراً أو سلطاناً ، وأنه مهدي الله ، ولم يقبل كسوة التشريفة لعدم حاجته إلى مثلها ، لأن ملابسه مما يلبسه الزهاد الذين يعرضون كل الإعراض عن متاع الدنيا ، بل ودعا جوردون إلى الإسلام واعتناق دعوة وارتداء الجبة المرقعة وهي رداء الدراويش الرسمي<sup>(١)</sup> . وهنا تنبه جوردون لخطورة الموضوع ، فكتب لحكومته عن طريق بارج يقول إنه لا بد من قوة لسحق المهدي ، وأبرق إلى السير سامويل بيكر مقترحاً الالتجاء إلى الرأسماليين الإنجليز والأمريكان لتدبير المال اللازم لإرسال جنود أتراك إلى السودان ، وكان في رأيه أن ذلك سينهي موضوع السودان والمهدي إلى الأبد<sup>(٢)</sup> .

وبالمحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري (عابدين سابقاً) تقرير طويل عن نتيجة ما حصل من ثورة المهدي جاء فيه ما يأتي :

« ثم في ١٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ (يولية سنة ١٨٨٤) ورد تلغراف من المدير المسمى إليه (مدير دنقلة) بأن المسموع عن الخرطوم أن العدو محاصرها ومنوع وصول المئونة إليها ، وأن المتمهدي يؤكد على جيوشه المحاصرين لها بضبط غوردون باشا حياً لإجعله أسيراً مقابلة أسر الإنجليز إلى عرابي ، وبلغه أن غوردون باشا قال بأنه إن لم تحضر إليه إمدادية من دولة الإنجليز يسلم ويسلم للمتمهدي ... »

وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ورد منه تلغراف يتضمن حضور مخصوص من طرف غوردون باشا بمكاتبات وتلغرافات لتوصيلها إلى جهاتها ، وقد أجرى اللازم

---

(١) إبراهيم فوزي : السودان بين يدي غوردون وكنتشر ط ١٣٠٩ هـ ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٩٥

(2) Mekki Shibelka: British Policy in the Sudan (1882 — 1902) London 1952, P 255 .

لإرسالهم . . . وقد وصل إلى المعية من مكاتبات وتلغرافات غوردون باشا المحكى عنها أعلاه ما هو آت :

(أولاً) تلغراف رقم ١٢ القعدة سنة ٣٠١ ورد في ٢٧ منه خطاباً لجناب الخديوى الأعظم ودولتو نوبار باشا ومنستر الإنجليز بالمضمون الآتى :

أولاً — يلزم إرسال العساكر الإنجليزية للسودان وتعيين الزبير باشا بامدادية وإجمال ماهيته ٨٠٠٠ جنيه فى السنة .

ثانياً — عند حضور العساكر الإنجليزية بالسودان يجرى نزول العساكر المصرية لمصر .

ثالثاً — تعطى السودان لجناب السلطان المعظم بحضور إمدادية مائتين ألف نفر .

رابعاً — إن لم يفعلوا شئ مما ذكر وحصل تعدى من الأشقياء على الناس الموجودين بالسودان وقتلوهم يكونوا هم مسئولين ومدانين بدياتهم وجميع ماهياتهم .

( ثانياً ) تلغراف ورد فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ( ٢٦ القعدة سنة ٣٠١ ) يتضمن أنه بوصول الخراطوم تراهى له عدم إمكان سحب العساكر والمستخدمين لمصر بأسباب هيجان العربان وقطع الطريق ، ولذلك كان طلب الإسعاف بإرسال الإمداد ولأن ما حضر وأنه هل يناسب إرساله للخراطوم ومعه سبعة أشخاص فقط من الخدماء بعد إنقراض جيش هكس باشا ولا يلتفت له حتى تنسد الطريق عنه ، ورغب إرسال تلغراف له بصريح ما هو حاصل التصميم عليه من جهة السودان ويكون بالعربى لإطلاع أهالى الخراطوم عليه ، لأنه من كثرة الوعد منه إليهم بحضور الإمداد صار عندهم شبه بكذاب وإن كان القصد تكليفه بحفظ السودان بالعساكر السودانية الموجودة فيها فقط فما يكن فى وسعه سيجريه مع عدم وجود نقود إنما لا يمكن بهم مقاومة ألوف رجال من الذين مع المهدى الكذاب . فالأولى المخاطبة مع الباب العالى بإرسال عساكر شاهانية ويعطى لهم مصاريف كل سنة مائتين ألف جنيه ، وأنه هو موجود رهينه بالخراطوم حفيظاً عليها ، ومأمول له أنه مادام موجود بذاك الطرف فيحضور العساكر الشاهانية لا يمكن لأهالى السودان مقاومتهم ولا يضربوا بندقية واحدة وتعود الراحة والطمانينة

ولا يمكنه ترك الخرطوم ما لم تكن موجودة هناك حكومة منظمة من أية دولة كانت ...

( ثالثاً ) ورد تلغراف في تاريخه قبله يتضمن أنه عند وصوله للسودان ما أمكنه إعلان المحرر الذي معه المتضمن إخلاء السودان خشية مما يترتب عليه بحسب ما شاهده وأن أمه متى حضرت عساكر امدادية للخرطوم يمكن حالاً إطفاء هذه الحركات وإزالتها من الجزيرة واسترجاع الأمانة كما كانت أولاً<sup>(١)</sup> .

وعلى كل حال رفضت الحكومة الانجليزية هذه الاقتراحات ، وتركت الأمور تحل نفسها شيئاً فشيئاً عدا اهتمامها لحد ما بموانئ البحر الأحمر لاهتمام إنجلترا بهذا البحر وبالمداخل المؤدية إليه . فكان في هذه الموانئ سفن حربية وبعض القوات البرية ولكن هذه القوات البرية ، وقد حاربت عثمان دقته أحد قواد المهدي في السودان الشرقى ، منعت من التوغل غرباً نحو وادى النيل نفسه . وترك أمر الخرطوم والحاميات المصرية لرحمة الأقدار ، وانتشرت الدعوة المهدية ، وانتقضت القبائل على الحكومة في مختلف جهات السودان إلى أن خرجت عنها معظم الدائرة المحيطة بالخرطوم نفسها ، فوقعت بربر في حوزة الدراويش ، ووصلت قوتهم إلى قرب الخرطوم في مركز الحلفاية وانقطعت المواصلات التلغرافية مع مصر واصبحت المراسلات بالرسل فقط . ومن الرسائل التي وصلت إلى مصر ومنها إلى إنجلترا عرف أن الخرطوم وجوردون في حصار ، فهاج الرأي العام الانجليزي . وتحت تأثير هذا الهياج تقرر إرسال تجريدة للتقدم نحو الخرطوم ، وعهد بقيادتها إلى القائد ولسلي Wolseley الذي حارب المصريين في التل الكبير . وقضى ولسلي هو والقواد العسكريون وقتاً طويلاً في اختيار طريق النجدة . هل تسافر عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق وادى النيل ؟ وأخيراً استقر الرأي على أن تتخذ طريق النيل نفسه . ثم مضى وقت آخر في إعداد أنواع

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري (عابدين سابقاً) : محفظة السودان رقم ٢ ملف رقم ٢/٢ وثيقة ٤/٢/٢ ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

معينة من السفن لتستخدم في النقل بدلا من استخدام السفن النيلية المعروفة . ثم بعد فوات هذه الأوقات الطويلة تقدمت القوات الانجليزية من وادى حلفا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، واستطاع أحد القواد وهو السير تشارلس ويلسن Charles Wilson الوصول إلى حلفاية في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٥ ، وذلك بعد أن اشتبكت قوات الحملة مع الدراويش في معارك دامية ذهب ضحيتها السير هربرت ستيوارت ، ولكن ويلسن سرعان ما عرف وهو بالحلفاية أن الخرطوم سقطت في أيدي الثوار في صباح ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ ، أى قبل وصوله بيومين فقط ، وأن جوردون قد قتله الدراويش مع عشرات الآلاف من أهالي الخرطوم ، فصدرت الأوامر إلى الحملة بالعودة كما اخلت دنقلة .

أما عن حصار المهدي للخرطوم فقد تردد المهدي طويلا في التقدم من كردفان لحصارها لصعوبات الزحف مسافة طويلة نحوها ، وللإشاعات المتواترة عن تقدم نجدة من الشمال من الجيوش النظامية ، ولكن في النهاية استقر رأيه على السير وابتداء الحصار ، وكان على الأقل يعتمد على أن المدينة ستسلم تحت تأثير قلة الغذاء ، ولكنها سلمت أيضاً لأن المهديين اقتحموها .

ويقال إن السنجق عمر ابراهيم — الذي كان من ضباط جوردون ولجأ إلى المهدي — هو الذي دل قواد المهدي على ثغرة في خط الدفاع الذي أقامه جوردون حول طرف المدينة الجنوبي ، أمكنهم منها دخول الخرطوم . فدخلت قوات المهدي المدينة فجر يوم الإثنين ٢٦ يناير ، وهجمت في نفس اليوم على سراي الحاكم العام ، وكان جوردون ينتظر هناك لأنه لم يحاول الهرب أو الانتحار . وكانت أوامر المهدي تقضي بعدم قتل جوردون وإحضاره حياً<sup>(١)</sup> ، ولكن أتباع المهدي قتلوه وقطعوا رأسه وانتهى أمره على هذا النحو . وقد أحدث قتله هزة عنيفة في إنجلترا حتى أن الملكة لبست عليه ملابس الحداد ، وأن مركز حكومة جلادستون قد ضعف لتردها



لدرجة أدت إلى هذه المأساة . وأعتقد أن فكرة الانتقام لدى الإنجليز قد حملتهم على نبش عظام المهدي وهدم قبته عندما استولى كتشنر على أم درمان فيما بعد .

ومن العجب أن الصحافة الإنجليزية بعد موت جوردون أصبحت تسمى السودانيين « عصاة » و« متعصبين » ، مع أن الحكومة الإنجليزية على ملا من البرلمان في سنة ١٨٨٤ كانت تصرح بأن السودانيين يقاتلون في سبيل استقلالهم ، وأنها عازمة على أن تسترد لهذا الشعب استقلاله ، وأنها سوف لا تتحمل تدخل المصريين في شؤونه وقد كان جلادستون رئيساً للوزارة في ذلك الوقت عندما أشار إلى أتباع المهدي « كأناس يناضلون من أجل الحرية ويناضلون بحق من أجلها »<sup>(١)</sup> .

ويقول اتين فيلي Etienne Velay « . . . » وعندئذ اقترحت إنجلترا لغاية في نفسها على مصر إخلاء السودان . وكانت تلك الفكرة أجراً لفكرة خطرت ببال إنجلترا ، إذ أصبح السودان بلا صاحب *res nullius* ، وأصبح المكان خالياً فتمنى إنجلترا أن تحتله . وأظهرت للخديوى بأن السودان حمل ثقل إيراده ١٢ مليون جنيه وتكاليفه ١٦ مليوناً ، فالجلاء عمل حكيم فاستسلم الخديوى . وللقيام بهذا الجلاء الصعب الخطر استدعى جوردون ، وأمر بأن لا يخوض غمار موقعة ما . ثم رفضت كل الموارد التي طلبها ليحولوا بينه وبين إنشاء سلطة محل السلطة المضمحلة ، فلما بلغ الخرطوم قتل في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ . . . ثم صدر تصريح رسمي في ١١ مايو سنة ١٨٨٥ باسم وزارة الأحرار ، ألقاه الماركيز دي هارتنجتون *de Hartington* في مجلس العموم ملخصه : التخلي الكامل والعاجل عن السودان وإعادة حدود مصر إلى وادي حلفا<sup>(٢)</sup> .

واتفقت إنجلترا والحبشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية التي كانت مهددة

---

1 — Allen, Bernard : *Gordon and the Sudan* ( London, 1931 )  
PP. 204, 230, 338

2 — Velay, Et. : *Les Rivalites Franco - Anglaise en Egypte*  
1876 — 1904. P 164-165



في السودان الشرقى، فوصلت هذه الخاميات إلى مصوع ومنها إلى مصر. وبذلك أصبح المهدي وخليفته عبد الله التعايشي من سنة ١٨٨٥ فصاعداً السيدين اللذين لا ينازعهما أحد في السودان كله، ماعدا المنطقة الاستوائية حيث كان هناك أمين باشا محتفظاً بمركزه وحاكماً باسم مصر حتى اختطفه ستانلى فى سنة ١٨٨٩، كما سأل بين هذا فيما بعد .

ولقد شعر المصريون بفقدان السودان شعوراً مرأ . فكان هناك خوف من أن يفقدوا السيطرة على أعالي النيل قد يؤدي إلى محاولات للتدخل فى إمداد مصر بالمياه . ولكى نقدر هذا الشعور علينا أن ندرك أن مصر كانت تعتقد لعدة قرون بأنه من الممكن التدخل فى مياه النيل وتهديد مصر بمنع وصول المياه إليها ، ففي القرن الثالث عشر كان يحكى أنه فى السنوات الأخيرة من القرن الحادى عشر حول ملك الحبشة اتجاه مياه النيل الأزرق حتى أرسل سلطان مصر البطريرق القبطى إليه بالهدايا . حتى ولو كانت هذه خرافة إلا أنها تلقى ضوءاً على ما كان يعتقد المصريون فى هذا الشأن فى أواخر العصور الوسطى . فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر نجد إشارات كثيرة لهذا ، يروى فراير جردانس Friar Gordanus فى سنة ١٣٣٠ أن سلطان مصر كان يدفع جزية للحبشة . وفى نفس الوقت تقريباً يقول مارجنلى Marignolli ان الأحباش « فى استطاعتهم أن يسدوا المياه وعند ذلك تمك مصر » . وكتب سيمونى سيجلى Simone Sigoli فى سنة ١٣٨٤ معيداً القصة ومضيفاً أنه « عندما يرغب ملك الحبشة فى فتح بعض مجارى النهر يمكنه أن يغرق القاهرة والاسكندرية وكل القطر » .

وهذا يدل على أن الأحباش كانوا يستخدمون هذه القصة وقت اللزوم لتهديد المصريين . ولقد قيل أن جين دى لاستك Jean de Lastic كتب من رودس إلى الملك شارل السابع ملك فرنسا فى سنة ١٤٤٨ ذاكر أن برسترجون Prester John ملك الحبشة فى ذلك الوقت قد وجه إنذاراً للسلطان يقول فيه « لأنه إذا لم يكف عن مضايقة المسيحيين فإنه سيشن عليه حرباً شعواء ، وإن تحويل مجرى النيل سوف يلتقى مصر فى المجاعة » . وفى سنة ١٤٥٠ م أرسل الملك الفونس ملك أرجون Aragon

الرسول الى الحبشة طالباً القيام بهجوم على مصر وسد النيل لمساعدة هجوم الأرجونيين البحرى على الاراضى المقدسة .

وأخبرنا جيمس بروس عن خطاب كتبه ملك الحبشة إلى والى مصر فى سنة ١٧٠٤ قائلا : يكفى أن نعاقبكم بواسطة النيل ، حيث أن الله قد وضع فى يدنا منبعه ومخرجه وزيادته ، وأنه يمكننا أن نستخدم هذا لا يذائكم . ومن الواضح أن هذا التهديد استخدم فى مناسبات عدة حتى القرن التاسع عشر ، فلقد أخبرنا أنه فى سنة ١٨٤٠ حاول القائد المصرى أن يحول نهر مأرب Mareb إلى عطبرة مستخدماً أشجار النخيل والحصر لبنى قنطرة . ولقد كان تشارلس بيك Charles T. Beke ، الذى كان يهتم بدراسة النيل والحبشة ، مهتماً باحتمال هذا التحويل . وفى سنة ١٨٥١ أرسل إلى اللورد بالمرستون مذكرة بشأن احتمال تحويل مياه النيل لمنع رى مصر ، وفى كتبه عبر عن اعتناقه لهذا المشروع .

وأهم من هذا آراء السير سامويل بيكر ، الذى يعتبر حجة فى أواخر القرن التاسع عشر ، فكان يعتقد أن قصة مجاعة السنوات السبع الواردة فى التوراة عن مصر من الممكن أن تعلل بمثل تحويل مياه النيل واستشهد بفقرات من الانجيل تعزز رأيه وانظر ، أنا ضدكم وضد انهاركم ، وسوف أجعل أرض مصر قفراء قاحلة ، ، وسوف أجفف الأنهار وسوف أبيع الأرض للأوغاد ، وسوف أقفر الأرض ، سوف يكون هذا على أيدي الأجانب ، ، وسوف يغيرون مجرى انهاركم ، . ولقد كان بيكر يصر من البداية على الخطر المحقق بمصر لو تركت السودان فقال : لو استولى عدو متمدن أو شبه متمدن على الخرطوم فإنه يمكنه أن يحول مجرى مياه الرهد والدندر والنيل الأزرق والعطبرة ويبعثر مياهها فى الصحراوات مما يؤدي بمصر إلى الهلاك المحقق ، من الممكن وبسهولة عمل خزانات عبر النيل الأزرق أو العطبرة . ويجف مجرى العطبرة لمدة خمسة أو ستة شهور فى السنة وعلى جانبيه غابات عظيمة . وهناك مكان بالقرب من قوزرجب Gozerajup حيث يوجد منخفض ممكن أن تتجه إليه المياه . ويمكننى أن أقرر أن هذه الخطة ممكنة ، وأنه لو استولى أوروبى على وسط السودان الثائر فإن أول عملية

حرية له هي أن يحرم مصر من الماء اللازم لوجودها . . . ولو كنت أنا شخصياً عدواً لمصر فإنني أعرف المكان الذي أبدأ منه الهجوم القاتل من نهر عطبرة .

والسبب في أن بيكر كان يرسل خطاباته إلى جريدة التيمس في أكتوبر سنة ١٨٨٨، هو أنه حدث انخفاض غير عادي للنيل وقلت مياهه في تلك السنة . ومنذ أن أدخل محمد علي نظام الري الدائم للقطن والسكر والأرز كانت مشكلة المياه كالتالي : كانت كل مياه الفيضان العالي تأتي عن طريق النيل الأزرق والعطبرة والسوبات . هذه هي المياه التي تغطي الحقول وتجعل الزراعة الشتوية ممكنة . لكن المياه التي تستعمل في الصيف للري تأتي كلها تقريباً من النيل الأبيض ، الذي ينساب من البحيرات العظيمة عبر مناطق الأحراش ، والذي يوقف مياهه الفيضان الآتي من النيل الأزرق من الحبشة ، ومن ثم تصل تلك المياه مصر في وقت يتفق مع حاجتها إليها في الربيع والصيف . وفي سنة ١٨٨٨ كانت السلطات المصرية تعوزها المعلومات عن معرفة ميعاد الفيضان إذ يفقدون الخرطوم فقدوا أهم مقياس في أعالي النيل . وأخطر من هذا المشكلة المزمنة وهي عدم كفاية مياه الصيف . ولقد اقترح السير سامويل بيكر من قبل تشييد قناطر في منطقة الشلالات ، وكان هناك مهندسون آخرون يعدون مشروعات لتشييد خزان بحيرة مروى ، أو يعدون خطاً لما أصبح فيما بعد خزان أسوان الكبير . وعلى أي حال كان من الواضح أن من واجب مصر أن تحتزن ماء في مكان ما ، وكان هناك بحث في تشييد قناطر عند مخرجي بحيرتي البرت وفكتوريا .

ومجرد البحث في إمكان عمل خزانات على النيل عند مخارج البحيرات نبه إلى أنه قد تفعل هذا قوة معادية لمصر . وراود هذا الخوف عقول رجال مثل بيكر من وقت التخلي عن السودان . ولقد أخبرنا السير كولن سكوت منكريف Colin Scott Moncrieff الذي كان يعمل رئيساً لمصالح الري بمصر في ذلك الوقت ، أنه في سنة ١٨٨٤ سأل القائد البريطاني عما إذا كان من الممكن أن يحول المهدي بحري مياه النيل ، وأبدى رياض باشا نفس الخوف في مذكرة سلمها إلى السير إيفلين بارنج

في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨ يقول فيها : لا ينكر أحد فرضا واضحا كهذا ، إن النيل حياة مصر ، والآن النيل معناه السودان ، ولا يشك أحد في الروابط التي تربط مصر بالسودان والعلاقات التي لا تنفصم كالعلاقات ما بين الجسد والروح .

واستطرد قائلا : إنه يجب الاحتفاظ بسواكن بأى ثمن ، لأنه لا يمكن أن تحتل أية دولة أوربية سواكن بدون الرغبة في توسيع نفوذها في الداخل أملا في الوصول إلى مناطق أغنى من ذلك . وإذا حققت غرضها واستولت على شاطئ النيل فعلى مصر السلام ، ولن ترضى مصر بمثل هذا الهجوم على كيانها<sup>(١)</sup> .

وتمشى مع هذا الرأي ما كتبه اللورد ملنر ( Milner ) في سنة ١٨٩٢ بأن فقد مقياس الخطر طوم كان خسارة فادحة ، ويقول ما ترجمته : وعدم وجود تقارير يومية عن ارتفاع النيل أثناء الفيضان كالتقارير التي كانت ترد من الخطر طوم قديما ، هو في حد ذاته كما يخبرك بذلك أى مهندس للرى سيئة خطيرة لهذا البلد . ولكن هناك قلق زائد . إن أهالى السودان لن تكون لديهم أنفسهم المهارة الهندسية الكافية ليتلاعبوا بالنيل ، ولكن بالرغم من هذا فإنه من المزعج أن تفكر في أن إمداد المياه المنتظم بواسطة النهر العظيم ، الذى هو بالنسبة لمصر ليس مسألة رخاء ورفاهية بل في الواقع مسألة حياة ، سيتعرض دائما للخطر طالما أن مياه أعالي النيل ليست تحت سيطرة مصرية ، من ينبئنا بما يحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ، أو أن دولة لديها مهارة فنية قامت في يوم ما بمشروعات هندسية في أعالي النيل ، وحولت المياه اللازمة للرى الصناعى في مصر من أجل رى تلك المنطقة رىاً صناعياً . قد يبدو هذا الإجراء بعيدا واعترف بأن هذا بعيد الاحتمال جدا . ولكن قبل أن نطرح هذا جانبا دعنا نبحث ماذا سيكون شعور سكان أى بلد عادى — وليكن بلدا على سبيل المثال — لو كان هناك حتى مجرد اجتماع بعيد بأنه في إمكان أية دولة أجنبية أن تغير كمية المطر السنوية . ولن تشعر مصر بأية راحة أبدا ، ولا يمكن أن نعتبر أن المسألة المصرية قد سويت إلى حد ما

---

1 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1992  
New York 1951, pp 104 - 107



حتى يسود النظام وادى النيل إلى مسافة أبعد من الخرطوم على الأقل<sup>(١)</sup> .

وقال سكوت منكريف بعد ذلك بسنين قليلة « مالا يستطيع أن يعمل المهدى سوف يفعله شعب متمدن ... ويمكننى أن أوضح حقيقة جليلة ، هي أن من يستولى على أعالي النيل يملك زمام مصر ... فدولة متمدينة في أعالي النيل يمكنها أن تبني قناطر عبر مخرج فكتوريا نيانزا ، وتسيطر عليها كما تسيطر منشستر على ثرلمير Thirlmere وسوف تكون هذه العملية سهلة . ولو تمت مرة فإن إمداد النيل سوف يكون في أيدي هذه الدولة المتمدينة ، وإذا نشبت حرب بينها وبين مصر المسكينة ، فإنها تستطيع أن تغرقها بالفيضان أو تقطع عنها المياه عندما تشاء . »

وعلى ذلك فالخطر موجود ومعروف . ولكن لو كان هناك شيء واحد لا تريد السلطات البريطانية في مصر أن تبحثه في ١٨٨٨ — ١٨٨٩ ، فإن هذا الشيء هو استرداد السودان . ولقد كتب بارنج في ذلك يقول « لا يوجد الآن ولم توجد منذ تحطيم جيش الجنرال هكس فكرة جديدة لبحث سياسة إعادة فتح السودان بقوة السلاح ، ، ولقد كانت هذه الفكرة بالنسبة له مسألة ميزانية وسياسة . وفي ذلك الوقت لم يكن هناك تأكيد بأن إنجلترا سوف تمكث في مصر ، وحتى لو بقيت فإن المال الموجود كانت تحتاجه إنجلترا في مشروعات الإصلاح . وطالما كان المهديون يسيطرون على السودان لم يكن هناك خطر كبير من ناحية التدخل في مياه النيل . بل كانت توجه المراقبة والحذر للدول الأوروبية . وبما أن مصر قد تخلت عن السودان فلم يكن من المستبعد أن تحاول أية قوة أخرى أن تغزوه . لقد تنبأ السير سامويل بيكر سنة ١٨٨٤ بأن السودان سوف يصبح فريسة سهلة لأول مغامر ، وصرح بأنه لو كان فرنسياً لما أهمل هذه الفرصة . واقتنع بهذا الرأي كتاب آخرون أمثال السير فردريك لجارد ، فقال « إنه لمن التبجح أن ندعى بأنه من حقنا منع دول أوروبية أخرى من النهوض بالسودان والقضاء على تجارة الرقيق مادما قد تخلينا — في مواجهة أوروبا — عن إدارة ثابتة الأركان



في تلك المنطقة<sup>(١)</sup> .

وبينما كانت مصر تنتظر المال اللازم لإعادة فتح السودان ، وبينما كانت إنجلترا غير راغبة في إقراض هذا المال أو القيام بالغزو بنفسها ، كانت كل الجهود موجهة لمنع الدول الأخرى من القيام بالمشروع ، وأصبحت حماية أعالي النيل إحدى مفاتيح السياسة البريطانية في إفريقية ، وكانت هذه سياسة لها آثار بعيدة المدى حتى حلت حلاً ناجحاً بتسوية فاشودة<sup>(١)</sup> .

من الممكن الهجوم على النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، من ساحل إفريقية الشرقى ، ومن الكنفو . وعلينا أن نبحث السياسة البريطانية في كل من هذه المناطق الثلاث ، وهذا ما سنفعله في الفصول التالية .

---

1 — Sir Frederick Lugard: The Rise of our East African Empire ( London, 1893 ) , 11, P. 566

1 — William L. Langer . The Diplomacy of Imperialism 1890 - 1902. New York 1951 . P 108.

## الفصل الثاني

السياسة البريطانية في منطقة غربى البحر الأحمر -

الاتفاقات البريطانية الإيطالية فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤

كانت الحبشة فى منتصف القرن التاسع عشر مقسمة إلى ولايات كثيرة التباحن كل واحدة يرأسها حاكم ، وفى العادة كان الذى يتغلب من بين حكام المقاطعات يصبح إمبراطوراً. وحدث حوالى سنة ١٨٥٠ ان ارتفع نجم أحد الحكام ، وكان الإمبراطور ضعيفاً فتوصل هذا الحاكم إلى العرش سنة ١٨٥٥ ، وأصبح يسمى الإمبراطور ثيودورو ( يعنى المحبوب من الإله ) ، وكان يطلق عليه « ملك الملوك King of Kings » . وفى ذلك الوقت لم تكن سياسة الاستغلال الاستعماري قد ظهرت فى أوروبا ، وكان كل اتصال الإفريقيين بالأوروبيين عبارة عن اتصال بأفراد أغلبهم من العلماء أو التجار أو المبشرين أو المغامرين ، وكثيراً ما كان سلوك هؤلاء يشير الشك فى نفوس الحكام ، ومع أن ثيودورو كان متسامحاً فقد كانت فيه أيضاً القسوة وحدة الطبع إذا أثير . ولكى نفهم تطور علاقاته بالأوروبيين لابد من الإشارة إلى بعض الشخصيات التى كانت موجودة فى الحبشة فى ذلك الوقت ، والتى كان لها أثر فى تطور هذه العلاقات . كان هناك المانى يدعى شمير Herr Schimper ، وكان عالماً نباتياً وغرامه جمع نباتات برية وتصنيفها ، وهو الذى عمل كوشة الزهور اللازمة لتتويج الإمبراطور ثيودورو عند تتويجه . وكان هناك المانى آخر اسمه زندر Zander يعمل مصوراً . بعد ذلك تأتى طائفة تابعة للإنجليز فى الظاهر لأنها أرسلت إلى الحبشة من جمعية إنجليزية تبشيرية لتحويل اليهود فى الحبشة إلى مسيحيين . ولكن عندما نستعرض أسماء هذه الطائفة لانجد فيهم إسماء إنجليزياً ، بل كلهم يحملون أسماء المانية وهم : شتيرن Stern وروزنتال Rosenthal وفلاد Flad وبراندينز Brandeis . وستيجر Steiger . يضاف إلى هؤلاء شخص هولندى الأصل عرف باسم إنجليزى هو Hall ، وكان يشتغل فى

الجيش البروسي ، ولسبب ما أرسل إلى الحبشة . ومن الفرنسيين كان يوجدان مديان ، أحدهما كان يشتغل في بلاده الأصلية في عمل وتصليح الأسلحة ، ويسمى برجود Pourgaud ، والآخر كان عسكرياً سرح من الجيش الفرنسي واسمه باردل Bardel . ومن الرسميين كان هناك القنصل الفرنسي واسمه لوجان Lejean ، وإنجليزيان أحدهما القنصل الانجليزي واسمه Plowden والثاني اسمه Bell .

هذه أمثلة للشخصيات الأوربية الموجودة في الحبشة أثناء تولى ثيودورو العرش ، واجتهد في الاستفادة منهم ، فعين برجود مشرفاً على صناعة الأسلحة في الجيش وباردل مستشاراً خاصاً له وكان يعلم أولاده . واعتمد كثيراً على بلودن الإنجليزي ، واستمرت العلاقات لا يشوبها أي شيء مكدر ، إلا أنه بعد سنة ١٨٦٠ بدأت العلاقات تسوء لسبب واضح ، وهو أن الأوربيين وخاصة الفرنسيين منهم لم يستطيعوا فهم وجهة نظر ملك شرقي في ملكه . كما أن الامبراطور كان لا يفهم الأغراض التي يرمى إليها الأوروبيون . ومن الأمثلة التي تضرب كثيراً لتوضيح ذلك ما فعله القنصل الفرنسي لوجان<sup>(١)</sup> . هناك ناحية أخرى هي ناحية المبشرين وعلاقة الامبراطور بهم . فالتبشير

---

(١) لوجان أول ما وصل إلى أديس أبابا اعتقد أنه ذاهب إلى مكان مستواه منخفض عن فرنسا ، وأن الامبراطور هناك يمكن معاملته كموظف بسيط في الخارجية الفرنسية ، فأول مرة ذهب فيها لتقديم أوراق اعتماده للامبراطور ذهب راكباً حماراً ، وهذه عند الأحباش تعتبر خارجة كل الخروج عن اللائق ، ولكن الامبراطور تفاضى عن ذلك واستقبله استقبالا حسناً ، ثم قال القنصل أنه موفد من امبراطور فرنسا لتحسين العلاقات بين الدولتين ، وكان الرد بالمثل . وفي اليوم التالي مباشرة طلب لوجان مقابلة الامبراطور ، وذهب إليه ومعه فواتير بعض المنسوجات الحريرية ، وقال إن في فرنسا مدينة كبيرة تنتج الحرير ، وأنه مكلف من قبل الشركات للتجارة معه ، فألم هذا الامبراطور جداً ، وقال لبعض اخصائه فيما بعد إن لوجان حاضر لتجارته .

والمهم أن الامبراطور صرف لوجان يهدوء وقال إنه سينظر في الموضوع . بعد ذلك كان الامبراطور في مهمة حربية ، ففي نفس الميدان ذهب لوجان ونصب خيمته وبدل ملبسه ، وطلب مقابلة الامبراطور ، فاعتذر الامبراطور عن عدم مقابلاته لما كان من لوجان إلا أن خرج من خيمته وصاح « هذه اهانة لامبراطوري وأنا لا ألبس البدة الرسمية ولا يمكن خلعيها بدون مقابلة الامبراطور » وكان الامبراطور حليماً في المرتين السابقتين ، ولكن في هذه المرة شتمه وأمر بالقبض عليه وتقييده بالسلاسل . وكان الامبراطور مستنيراً فقال هل كان لوجان يفعل ذلك مع امبراطور النمسا مثلاً ؟ بطبيعة الحال لا . والمهم أنه بعد مضي مدة من الأيام أفرج الامبراطور عنه على أن يرحل من الحبشة وكانت النتيجة أن لوجان بعد وصوله إلى مصوع أرسل إلى الامبراطور خطاباً كله سب فيه . ولذلك أصيب الامبراطور بصدمة من جراء معاملة الأوربيين .

الذى كان قد سمح به الامبراطور ، هو التبشير بين اليهود الذى من أجله أنت الجماعة الألمانية السابقة الذكر . ولكن الامبراطور وجد أن من بين هؤلاء المبشرين من لهم مهمة خاصة ، فالبعض مهندسو طرق ، والبعض الآخر يعملون فى صناعة الأسلحة فاستخدمهم فى هذه الأغراض وأصبح يشتبه بعد ذلك فى كل مبشر . ففى فترة وجود القنصل الفرنسى قبل طرده طلب إلى الامبراطور أن يسمح لبعثة تبشير كاثوليكية بالدخول إلى البلاد فرفض الامبراطور ذلك ، وبني الرفض على أسباب حقيقية، وقال فى هذا الصدد : إنى أعرف أساليب الدول الغربية إذا أرادت الاستيلاء على دولة شرقية ، ترسل أولا المبشرين ، ثم القناصل لمساعدة المبشرين ، ثم الفرق العسكرية لمساعدة القناصل وحمايتهم . ولست أرى أن هنديا من الهندستان حتى أكون سخرية بهذه الطريقة، وأفضل محاربة الفرق العسكرية مباشرة<sup>(١)</sup> .

وهذا يرينا أن الإمبراطور كان يفهم أساليب التدخل الأوربي ، ولذلك رفض دخول البعثة الكاثوليكية فى الحبشة . وهناك عامل ثالث من عوامل استيائة وازدياد شكوكه فى الأوروبيين، هو أن المبشر الإنجليزى شتيرن Mr Stern ألف كتابا فيه إهانة للإمبراطور وأسرته<sup>(٢)</sup> ، فقبض على شتيرن وصديقه روزنتال وبعد ضربهما وضعهما فى السجن . وهناك مسألة رابعة هى أنه بعد وفاة القنصل البريطانى بلاودن ، وكان قد قتل فى معركة يدافع فيها عن الامبراطور ضد الثوار ، عين قنصل آخر اسمه كمرون Cameron ووصل إلى الحبشة ومعه خطاب من لورد رسل الذى كان وزير خارجية بريطانيا . ويدور الخطاب حول توثيق العلاقة بين الدولتين، ولكن الإمبراطور عند قراءته الخطاب ظن أنه مرسل من الملكة فكتوريا لامن وزير الخارجية، فسر جدا، وعند عودة كمرون فى عطلة إلى إنجلترا اعطاه الامبراطور خطابا للملكة فكتوريا . ولما وصل كمرون إلى بريطانيا أعطى الخطاب للورد رسل Lora Russell لحفظ فى محفوظات وزارة الخارجية ولم تره الملكة . وتشاء الصدفة فى ذلك الوقت أن يقع الإمبراطور فى محنة، إذ ثارت

---

1 — Leonard Woolf : Empire & Commerce in Africa , New York, 1920, P 145

(٢) أتى ذكره وذكر والدته بكلام وقع ، وكان يظن أن الامبراطور لا يعرف الإنجليزية ولا يصل إليه هذا الكلام، ولكن الفرنسيين بلغوه ذلك .



بعض القبائل عليه ، كما أن المصريين كانوا يهددون الجزء الشمالى من الحبشة ، واشتبه الإمبراطور فى أن بريطانيا تتآمر مع تركيا ومصر ضد الحبشة . وفى هذا الظرف عاد كمرون من إنجلترا لا يحمل جوابا لرسالة الإمبراطور . ولما بلغه تقدم المصريين فى شمال الحبشة وأنهم هاجموا بعض القبائل داخل الأراضى الحبشية ، فبدلا من أن يذهب مباشرة إلى أديس أبابا اتجه إلى كسلا لمحاولة التفاهم مع المصريين على حسن معاملة الأماكن المسيحية فى الشمال ، وبعد ذلك عاد إلى أديس أبابا ، فاستنجد الإمبراطور أن كمرون يدبر مؤامرة ، ففى أول مقابلة له مع الإمبراطور سأله عن رد فكتوريا على الجواب ، وطبعاً كان لا يوجد رد ، فغضب الإمبراطور وألقى بالقنصل وبكل أوروبى آخر فى المدينة فى السجن . وهنا حاول الإنجليز التفاوض مع الإمبراطور ، وارسلوا له من عدن مبعوثا شرقى الأصل يعمل معهم واسمه رسام Mr. Hormuzd Rassam وتداركوا أيضا خطأهم مع الإمبراطور وجعلوا الملكة فكتوريا تكتب خطابا أرسلوه له مع رسام ، ولكن ثائرة الإمبراطور لم تهدأ . ولم يمكن التفاهم معه ، فلم يستطع رسام فى مدة سنتين مقابله ، وبعد مقابله عادت إليه نوبة كراهيته للأوربيين فأرسله معهم إلى السجن فى المجدلا Magadala .

كل هذه المقدمات توضح لنا سبب إرسال حملة بريطانية تأديبية إلى الحبشة سنة ١٨٦٧ . وكانت الحملة مؤلفة من ١٢ ألف جندى بقيادة نابيير Napier الذى كان قائدا لحامية البريطانية فى بومباى . ونظرا لأن الإمبراطور كان قاسيا مع الحكام الوطنيين فى الحبشة ، فقد ساعد هؤلاء الحكام الحملة الانجليزية ، وأخذ الإمبراطور فى التراجع حتى حوضر فى المجدلا حيث يوجد المسجونون . وكانت المعركة مذبحة بالنسبة للأحباش لأنهم كانوا يستعملون بنادق عشيقة بينما كان مع الانجليز أحدث الأسلحة . وقتل من الأحباش فى مدة قصيرة ألفان من ثلاثة الاف ، وكانت خسارة الانجليز عشرين جريحاً ثم بدأت مفاوضات الصلح . وهنا يحدث سوء تفاهم آخر ، فالإمبراطور أرسل اثنين من المسجونين لعرض الصلح ، فكان جواب نابيير كالآتى : لقد حاربت جلالتك بشجاعة ، ولكن هزمت بواسطة الجيش البريطانى الأقوى من جيشك . ورغبتى هى حقن الدماء فإذا سلمت جلالتك للملكة بريطانيا ، وأطلقت سراح كل الأوربيين الأسرى



طرفك وأحضرتهم اليوم سالمين إلى المعسكر البريطاني ، فأني أضمن لك ولأفراد عائلتك معاملة كريمة<sup>(١)</sup> .

والمهم في الموضوع الجملة الأخيرة لأنها لاتبين حالة الملك بالضبط ، فشودورو فهم من هذه الجملة أنه سيبقى امبراطورا مع دفع غرامة . أما نية بريطانيا فكانت عزله لأنها ارتبطت مع الحكام الوطنيين الذين ساعدوا الحملة على إراحتهم منه . والذي حدث هو أن الامبراطور قبل الشرط وما فهمه منه ، وأرسل أغلب الأسرى ومعهم ألف بقرة وخمسمائة رأس من الغنم هدية للجيش البريطاني . وفي عرف الأحباش إذا رفضت الهدية معناه رفض الصلح ، فقبل الانجليز الهدية مبدئيا ، وطلبوا الإفراج عن باقي الرهائن الأوروبيين ، وبعد أن وصل آخرهم إلى المعسكر ردوا الهدية . ففهم الامبراطور من ذلك أن هذا خيانة وأنهم أرادوا فقط تخليص الأوروبيين ثم محاربته إلى النهاية . وبالفعل ابتدأت المدافع تدق بقسوة ، وبسهولة اقتحموا حصن الامبراطور ولكنه انتحر قبل القبض عليه . ومن الغريب أن الحملة الانجليزية بعد أن حققت غرضها ، وهو تخليص المسجونين انسحبت انسحابا تاما من الحبشة ، آخذة معها كل الأوروبيين ما عدا شمبر الذي فضل البقاء . ونستنتج من ذلك ما يأتي :

١ — أنه إلى ذلك الوقت ، أي إلى سنة ١٨٦٨ ، لم يكن قد أصبح للبحر الأحمر أهمية استراتيجية بالغة .

٢ — أن سياسة الاستعمار الاقتصادي لم تكن قد تبلورت ، ولو تأخر هذا الفتح ١٥ سنة لما خرجت بريطانيا من الحبشة إلا بصعوبة .

ولم تكن الدول قد بدأت بعد في اقتطاع أجزاء من إفريقيا ، ومع ذلك فقد كان هناك كتاب متقدمون جدا في تفكيرهم ، ومنهم مارك هام Sir Clements Markham الذي كتب يقول إن بريطانيا أخطأت في تضييع فرصة فتح بلاد الحبشة ، كما نادى

---

( ١ ) Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa  
New York, 1920, p 147 .

بضرورة اجلاء المصريين عن المناطق التي يحتلونها على الساحل. ونسب اهمال دولته في تنفيذ هذه السياسة إلى خوفها من خلق المشاكل الدولية .

أصبحت الحبشة في الفترة التي تلت سنة ١٨٦٨ دون امبراطور ، فبعد انسحاب الانجليز بدأت الفتنة الداخلية من جديد، وكل رأس يريد التفوق على غيره . ثم جاء تهديد المصريين من الشمال . وفي سنة ١٨٧٢ انتهت الفوضى الداخلية تقريباً بانتصار يوحنا السادس Johannes VI . وقد جاء هذا الامبراطور الجديد في ظرف عصيب جداً ، لأن ضغط المصريين من الشمال اشتد واستولوا في أكتوبر سنة ١٨٧٢ بقيادة منزيجر على كيرن Keren عاصمة إقليم بوغوص . وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ غادر محمد رموف باشا زيلع على رأس حملة لفتح هرر، فدخلها في ١١ أكتوبر من العام نفسه وسلم أميرها وقبائل كثيرة للفاتح المصري، وحاولت فرقة مصرية غزو الحبشة من جهة زيلع بقيادة الضابط السويسري منزيجر Munziger ، ولكنها هزمت وقتل منزيجر في ١٦/١١/١٨٧٥ . كما كانت هناك حملة مصرية أخرى لغزو الحبشة بقيادة الضابط الدانمركي ارندروب، ولكنها هزمت وقتل ارندروب في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وذلك لأن الاحباش تمكنوا من تهريب الأسلحة عبر الخطوط المصرية والوقوف على حركات الجيش وسكناته تباعاً بواسطة المسيودي سارزك Sarzec القنصل الفرنسي في مصوع . فحاولت مصر استعادة كرامتها الحربية بحملة أخرى سنة ١٨٧٦ من مصوع تولى قيادتها راتب باشا ، وكان نصيبها مثل الحملتين السابقتين<sup>(١)</sup> . فقوى مركز يوحنا السادس لدرجة كبيرة بعد هذه الانتصارات، وطمع في مد حدود الحبشة حتى النيل . وفي سنة ١٨٨٠ نجد الوضع كالاتي :

١ — لاتزال في حيازة المصريين كسلاو كيرن ومصوع والساحل الشرقي وهرر .

٢ — بدأت الروح الاستعمارية في أوروبا تقوى نتيجة لحادث الكنفو البلجيكي

---

( I ) Augustus B. Wylde : Modern Abyssinia, 1901, pp 23-24.

الذى أدى إلى احتلال فرنسا لتونس وظهرت نتيجته أيضاً في احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ .

٣ — أن الدول الأوروبية بدأت تنظر باهتمام إلى حوض النيل والبحر الأحمر من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية .

٤ — ظهرت حركة توسع شديدة في إيطاليا ، وكانت أنظار الإيطاليين تتجه إلى تونس، ولكن فرنسا أفسدت عليهم خططهم فاتجهت أنظارهم إلى منطقة الحبشة وشرق إفريقيا .

وبناء على ذلك بدأت سياسات الدول الاستعمارية في أوروبا ترسم لتحقيق أغراضها في منطقة البحر الأحمر والحبشة وذلك على الوجه الآتي :

تذكرت فرنسا في أواخر سنة ١٨٨٠ أنها كانت قد ابتاعت في ١١ مارس سنة ١٨٦٢ بمبلغ ٥٠,٥٠٠ فرنكا منطقة صغيرة على خليج تاجورة Gulf of Tajura حول ميناء صغير يسمى اوبك Obock<sup>(١)</sup> ، وفي خلال هذه المدة لم تحتل فرنسا المنطقة أو تعمل فيها شيئاً يدل على نيات استعمارية، ولكن في سنة ١٨٨٠ أدركت أهمية هذه النقطة من ناحيتين . ناحية استراتيجية لأنها قريبة من منفذ البحر الأحمر، وناحية اقتصادية هي إمكانية استخدامها كمنفذ للتجارة الحبشية، فاحتلت فرنسا اوبك في سنة ١٨٨١ . وفي نفس السنة تنازل السلطان المحلي أى سلطان تاجورة وهو أحمد ابن محمد ، عن بقية ممتلكاته بما في ذلك جميع سواحل الخليج إلى فرنسا .

أما إيطاليا فقد أقلقها استيلاء فرنسا على المركز السابق، ولكن الإيطاليين تذكروا أيضاً أن سلطاناً آخر كان قد باع لهم سنة ١٨٦٩ ميناء عصب Assab ، ولكنهم مثل الفرنسيين لم يعملوا شيئاً قبل سنة ١٨٨١، وفي تلك السنة أرسلوا بعض السفن الحربية التي احتلت المنطقة باسم إيطاليا .

---

( ١ ) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, (Third Edition, London, 1909. ) Vol II, p 628.

واهتمت بريطانيا بمراقبة حركات الفرنسيين والإيطاليين لقرب مناطقهم من باب المندب وعدن، وجاء احتلال مصر سنة ١٨٨٢ مناسبا لسياستهم، خصوصا وأن مصر كانت في ذلك الوقت تمتلك ساحل الصومال وهرر وجزءا من شمال الحبشة والسودان. وأكدت بريطانيا للدول العظمى أن احتلالها لمصر هو احتلال مؤقت. على أن بريطانيا أدركت أهمية أعالي النيل بالنسبة لمصر، فطالما هذه الأجزاء في أيدي دول متأخرة فلا خطر منها على وادي النيل ومصر، ولكن إذا انتقلت إلى أيدي دولة قوية متمدينة، فإن هذه الدولة تستطيع أن تصبح خطرا كبيرا. ومع أن الإنجليز باحتلالهم مصر، منعوا الفرنسيين من احتمال سبقهم إلى هذا العمل، إلا أن الخوف من توغل الفرنسيين في أعالي النيل وتهديد مصر من الجنوب كان لا يزال موجودا. ولذلك فبالرغم من الاحتلال المؤقت لمصر في نظر الإنجليز، فإنهم لم يرغبوا في توسع أية دولة على البحر الأحمر أو في أعالي النيل، وكان خوفهم أكثر ما يكون من فرنسا. على أن موقف الإنجليز كان محيرا لهم، فمصر كانت تملك الأجزاء التي ذكرناها في الجنوب. ومع ذلك لم يمنع هذا كلا من فرنسا أو إيطاليا من احتلال أجزاء كانت مصر تبسط سيادتها عليها. وأخيرا في سنة ١٨٨٤ اتخذت بريطانيا خطوة إيجابية على ساحل إفريقية الشرقى، وذلك باحتلالها ساحل الصومال البريطانى من زيلع إلى بندر زيادة. والسبب الرئيسى في احتلال هذا الساحل هو منع الفرنسيين من مد نفوذهم في هذا الاتجاه الشرقى. وبهذه الخطوة أصبحت الدول الثلاث إيطاليا وفرنسا وبريطانيا متجاورة بالقرب من منفذ البحر الأحمر. ولتسكلم الآن بشيء من التفصيل عن السياسة الاستعمارية بعد أن احتلت كل دولة منطقة على الساحل.

قلنا إن الفرنسيين احتلوا أوبك، وادعوا أن غرضهم من ذلك هو التجارة، ولما احتل الإنجليز زيلع ذكروا نفس السبب، وأن هدفهم التجارة مع منطقة هرر لشهرتها ببعض السلع مثل البن، فقامت بين الدولتين منافسة شديدة استمرت حوالى ٢٢ سنة، إذ حاول الفرنسيون والإنجليز أن يوجهوا تجارة هذه المنطقة كل إلى مينائه. وكان أول مظهر للنزاع بينهما هو أن الفرنسيين في شخص قنصلهم في زيلع احتلوا منطقة أومرفا صغيرا يقع شرق زيلع بقليل اسمه دونجاريता Dongarita



فأدى هذا إلى مشادة مع الإنجليز، وذلك لأن دونجاريثا تقع بين زيلع وبربرة وتدخل في دائرة نفوذ الصومال البريطاني . واستمرت المشادة وكادت تؤدي إلى حرب بين الطرفين ، ولكن في سنة ١٨٨٧ بعد استمرار المشادة سنتين تقريبا ، استدعى القنصل الفرنسي إلى فرنسا والبريطاني إلى بريطانيا، وسلت فرنسا بوجهة نظر إنجلترا خصوصا وأن مسألة التجارة مع هرر — بسبب الفوضى السائدة والخوف من الاستعمار الأوروبي — أصبحت لا وجود لها . وفي ٩/٢ فبراير سنة ١٨٨٨ تبودلت مذكرات بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حددت بمقتضاها مناطق النفوذ في خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال ، على أساس أن تتخلي فرنسا عن دونجاريثا وأن تعترف بالحماية الإنجليزية على ساحل الصومال من خط الحدود الفاصل بين الصومالين الإنجليزي والفرنسي لغاية بندر زيادة ، وذلك في نظير أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بالسيادة والنفوذ في سواحل خليج تاجورة <sup>(١)</sup> . والأسباب التي أدت إلى الاتفاق هي :

- ١ — أن أهمية هذا الموقع أصبحت قليلة لأن التجارة انقطعت تماما .
  - ٢ — أن نفوذ المهدي في السودان كان قد امتد لدرجة كبيرة وفي سنة ١٨٨٥ كان قد احتل الخرطوم .
  - ٣ — أن انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان جعل الاحتفاظ بهرر التي كانت تابعة لمصر صعبا فتقرر اخلاؤها .
- وبالمحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري (عابدين سابقا) تقرير من أربع وعشرين صفحة ، تاريخه ٢ يولية سنة ١٨٨٥ ، ومقدم من رضوان باشا حاكم دار عموم هرر وملحقاتها، عن تفصيل ما أجراه لإخلاء حكام دارية هرر طبقا للتعليمات الصادرة إليه <sup>(٢)</sup> .

---

(1). E. Hertslet : The MaP of Africa by Treaty , ( Third Edition, London, 1909) vo12 p 726 - 728.

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري (عابدين سابقا) ، عقظة السودان رقم ٣ ملف ٣/٣ وبالملف نفسه ثلاث عرائض مقدمة إلى حكام دار عموم هرر ، الأولى من التجار الأجانب في هرر مؤرخة في ١٦ أغسطس ١٨٨٤ بإظهار أسفهم لما أشيع عن عزم الحكومة المصرية سحب عساكرها من أراضي هرر وملحقاتها ويطلبون بقاءها حرصا على متاجرهم وأملاكهم . والعريضان الآخرتان من أعيان وعلماء وتجار وأهالي هرر بالمعنى السابق .



وفي الوقت الذي سوى فيه إشكال دونجارتا كانت كل الحبشة وهرر وكل الممتلكات الأوربية في خطر من قوات المهدي . وهنا يدخل عنصر آخر، وهو الدور الذي لعبته إيطاليا من سنة ١٨٨٥ . في هذه السنة بالذات احتلت إيطاليا ميناء مصوع ، ومصوع كانت ملكا لمصر ، ومصر كانت تحتلها بريطانيا . فعنى ذلك أن احتلال إيطاليا لمصوع لا بد أن يكون قد تم بموافقة أو بتحريض بريطانيا . وتحليل الفرنسيين لهذا الاتفاق بين إنجلترا وإيطاليا هو أن بريطانيا كانت في مأزق بسبب حركة المهدي وفي نفس الوقت كانت تخشى التوسع الفرنسي ، كما أن بريطانيا لا تخشى من إيطاليا كما تخشى من فرنسا ، فن الطبيعي إذن أن يتفق الطرفان حتى تصبح إيطاليا عوناً للإنجليز ضد الدراويش من ناحية والفرنسيين من ناحية أخرى . لهذه الأسباب أعطيت مصوع إلى إيطاليا ، ثم شجعت على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات عليّة وتجارية إلى إقليم هرر . كذلك تفاهمت الدولتان سرا على أن جميع الأراضي الحبشية تعتبر دائرة نفوذ لإيطاليا وتستطيع أن تؤسس فيها امبراطورية . وأيضاً سمح الإنجليز لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتاً ، وكسلا في ذلك الوقت كانت في يد المهدي . وبهذه السياسة تستطيع بريطانيا أن تصطاد ثلاثة تصافير بحجر واحد . فأولا الإيطاليون سيقفون سدا أمام المهدي في الشمال ، وثانياً أن السماح للإيطاليين بمد دائرة نفوذهم في الحبشة إلى ما أصبح فيما بعد الصومال الإيطالي يجعلهم يقفون سدا أيضاً أمام حركة الفرنسيين من الساحل الشرقي نحو السودان . وثالثاً أن الحليف الإيطالي ، الذي قد يستطيع أن يقف سدا أمام الدراويش لا بد أن يصاب بكارثة على أيدي الأحباش . وعندئذ تدخل بريطانيا في الحبشة على جبهة الدراويش الذي ذبحه الإيطالي ، وعلى جثة الإيطالي الذي ذبحه الحبشي ، وعلى جثة الحبشي الذي أفساه الدراويش والإيطالي<sup>(١)</sup>.

هذا هو تحليل الفرنسيين للاتفاقية ، وسنشهد أن ما حدث يطابق تماماً هذا

---

1 — Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa ,  
New York 1920, P 160

التحليل، فن ناحية احتلال إيطاليا لمصوع لم يكن هناك أى سند يبرره، فلا بد من أن بريطانيا كانت موافقة على ذلك. ويؤيد هذا ما ذكرناه من إعطاء كسلا لإيطاليا وهي في يد الدراويش. فالغرض الواضح من هذا هو الاستناد إلى القوة الإيطالية في محاربتهم. على أن أطماع إيطاليا لم تقف عند الجزء الشمالى بل كانت تطمع في هرر والحبشة، فبعد أن أخلى المصريون هرر سنة ١٨٨٥ تركت لحكم أمير محلى هو الأمير عبد الله، وكان شديد التعصب لتعاليم الدين الإسلامى. وفي خلال حكم المصريين للأقليم كانت التجارة رائجة، ولكن عندما أتى عبد الله اعتبر كل أنواع تجارة الجملة غير مشروعة، وعدها نوعاً من الربا فحرمها، وبذلك قضى على مصالح الأوربيين الذين كانوا يتخصصون في هذه التجارة، على أنه لم يقض على رغبة الأوربيين الملحة في فتح هرر تجارياً. تلك الرغبة التي اتفقت عليها كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. وأخيراً تجرأت إيطاليا على تحدى الأمير وأرسلت بعثة تجارية للتجارة بالجملة في البن ونزلت في زيلع ووصلت إلى حدود هرر، وأرسلت إلى الأمير أن لديها هدايا تريد توصيلها إليه، فأمرها الأمير بالعودة فوراً إلى الساحل. ولكنها الحت في تقديم الهدايا وعبرت الحدود فحوصرت وقتل جميع الأوربيين. وكان عددهم قليلاً ولكنهم كانوا مسلحين تسليحاً عظيماً. ويقال إن خسارة الأمير في هذه العملية بلغت سبعة من الصوماليين. وقد أوقفت هذه الضربة الأولى إيطاليا عند حدها مؤقتاً.

أما بالنسبة إلى الحبشة نفسها وخطر المهدي في الشمال، فقد رأت بريطانيا أن تتحالف مع يوحنا امبراطور الحبشة، وبالفعل وضعت اتفاقية سنة ١٨٨٤، أى قبل احتلال إيطاليا لمصوع بسنة. وقد تعهدت بريطانيا في هذه المعاهدة بضمان حرية نقل التجارة بين الحبشة ومصوع، بما في ذلك الأسلحة. واتفق أيضاً على إعادة منطقة في الشمال كان المصريون قد احتلوها إلى الأحباش، وذلك في نظير مساعدة المصريين على إجلاء حامياتهم التي كانت موجودة في بعض المدن مثل كسلا وكيرن وغيرهما. وقد نفذ الطرف الحبشى في المعاهدة وهو الامبراطور تعهداته بكل إخلاص، وساعد المصريين فعلاً على الجلاء. ولكن بعد أن حصلت بريطانيا على هذه المساعدة سمحت للايطاليين

باحتلال مصوع . فاحتج الامبراطور على ذلك ، لأن هذا يخالف المعاهدة التي لم تكن قد جف مدادها بعد ، وخصوصا أن الامبراطور كان يطالب بهذه المدينة . ثم جاءت مخالفة أخرى نتيجة للمخالفة الأولى ، وهي أنه بينما تعهد البريطانيون بالسماح بوصول الأسلحة إلى الامبراطور من مصوع ، فإنه بعد احتلال الطليان لليناء وقف إرسال الأسلحة إلى الإمبراطور ، وأصبحت ترسل إلى عدوه منليك Menelik ، وكان أميراً محلياً في منطقة جنوبية اسمها شوا Shoa . كيف يتحالف البريطانيون مع شخص ثم يتجاهلونه في خلال سنة واحدة . كان على بريطانيا أن تميز في هذه الظروف بين حليفين الحبشة أو إيطاليا . ولما كانت مطامع إيطاليا لا يمكن أن تحقق إلا على حساب الحليف الآخر وهو الحبشة ، فلم يجد الإنجليز بداً من التضحية بالامبراطور . لذلك نجد إيطاليا قد بدأت في الاتساع من مصوع نحو الحبشة ، فاحتلت مناطق كثيرة في الداخل أحيانا بقوات مسلحة وأحيانا بما أسمته بعثات عليية وتجارية . ولكن حدث في سنة ١٨٨٧ أن أسر أحد رؤساء هذه الحملات في منطقة حبشية تبعد أكثر من ٥٠ ميلاً عن الميناء . وأرسل القائد الحبشي إلى حاكم مصوع الإيطالي إنذاراً بأن لا يتعدى حدود الميناء ، فرفض الانذار بالطبع وبدأت الحرب . وفي فترة قصيرة جداً طوق الايطاليون ودحروا تماماً بالقرب من دجالي Dogali . والنتيجة المباشرة للحرب هي أن الحاكم انسحب ، وطلب نجدة من إيطاليا . وكان موقف الامبراطور في هذه الفترة بالرغم من انتصاره ، في غاية الحرج . لأن الدراويش مازالوا خطراً من الغرب ، ومنليك - بمساعدة الأسلحة الإيطالية - مازال خطراً من الجنوب . كل هذا بالإضافة إلى الخطر الإيطالي نفسه من الشمال . ولم يكن للإمبراطور حليف سوى بريطانيا ، وقد أثبت هذا الطرف قيمة التحالف معها إذا لم تكن لها مصلحة أو خدمة تنتظرها من حليفها .

وبعد أن درس الامبراطور موقفه على أساس واقعي ، عزم على مواجهة أعدائه واحداً واحداً ، واختار الدراويش أولاً لأنهم كانوا أشد الأخطار . ولكن في سنة ١٨٨٧ كان منليك قد احتل هرر ، أي بعد انسحاب المصريين منها بسنتين . وفي سنة ١٨٨٩ عقد معاهدة مع إيطاليا اعترفت فيها إيطاليا بمنليك ملكاً على الحبشة في نظير

مساعدته لها ضد يوحنا ، وكانت تمدده بالأسلحة من مصوع . وفي حرب الإمبراطور يوحنا مع الدراويش انتصر عليهم ، ولكنه أصيب بجرح قاتل بعد انتصاره . وبلا شك لولا مساعدة الإيطاليين لمنليك لما استطاع تحدى الإمبراطور السابق يوحنا . ومع أن الإمبراطور يوحنا لم يمت نتيجة لعمليات قام بها منليك إلا أنه كان قد ضعف في حملاته ضد الدراويش ، وكان من المحتمل جدا أن يتغلب عليه منليك بعد ذلك بمساعدة الأسلحة الإيطالية ، وعلى كل فإن منليك حينما تولى العرش كان عليه أن يدفع ثمن المساعدة الإيطالية . وبالفعل احتلت إيطاليا بعض المقاطعات الشمالية ، ولكنها لم تقف عند الحدود التي رسمت في الاتفاق بينها وبين الإمبراطور ، بل عبرت نهر مارب واحتلت عدوه سنة ١٨٩٠ ، فأتضحت بذلك نياتها . إلا أن منليك أظهر للإيطاليين صداقته مؤقتا حتى يحصل منهم على المساعدة اللازمة لإخضاع جميع أرجاء الإمبراطورية فاستطاع في فترة وجيزة أن يخضع هرر ، غير أن إيطاليا كانت في نفس الوقت على اتصال ببريطانيا لتنفيذ سياستها الاستعمارية . وأثار هذا الانتصار مخاوف فرنسا ففاتحت بريطانيا للاتفاق على عدم احتلال هرر ومقاومة احتلالها بواسطة دولة أوربية أخرى . فأخرجت الحكومة الإنجليزية لأن تفاهمها مع إيطاليا كان على أساس اعتبار جميع الإمبراطورية الحبشية مرتعا للاستعمار الإيطالي . ولكنها في نفس الوقت لم ترد أن تظهر لفرنسا نياتها أو اتفاقها مع إيطاليا . فكانت النتيجة أن اتفقت الدولتان إنجلترا وفرنسا على عدم الاختلال باستقلال هرر ( يعنى تبعيتها للحبشة ) . ولكن بريطانيا لجأت في صياغة اتفاقية ٢ / ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ ، التي ذكرتها سابقا ، إلى إضافة جملة فيها شيء من الغموض . فقد جاء في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ما يأتي :

« على الحكومتين ألا تحاولا ضم هرر ، أو وضعها تحت الحماية . وباتباع هذا الاتفاق لاتعنى الحكومتان التنازل عن حقهما في معارضة محاولات أى دولة أخرى للحصول أو المطالبة بأية حقوق في هرر <sup>(١)</sup> . »

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty . VO12 P 726



اعتقد الفرنسيون أن هذه الصيغة كافية لأن تلزم بريطانيا أديا بمقاومة أى اعتداء إيطالى ، ولكن الانجليز فى صياغتهم لهذه المعاهدة بهذا الشكل كانوا يعلنون أن التزامهم الأدي هذا لا يلزمهم بأى تدخل فعلى . وهناك دليل مادى على أن بريطانيا كانت تريد مغالطة فرنسا فى هذه الناحية ، وهو أنها طلبت من فرنسا جعل هذه المعاهدة سرية فقد تم توقيعها فى فبراير سنة ١٨٨٨ ولم يعرف سرها إلا سنة ١٨٩٤ . وكان الغرض من الاهتمام بجعلها سرية هو عدم إغضب إيطاليا التى تفاهمت بريطانيا معها على عكس ما جاء فى هذه المعاهدة . وبعد ذلك استندت إيطاليا إلى معونة إنجلترا ، ومضت فى تنفيذ سياستها تجاه الحبشة . وفى ٢ مايو سنة ١٨٨٩ أبرمت المعاهدة الشهيرة مع منليك وهى معاهدة أوتشالي Ucciali<sup>(١)</sup> ، وأهم ما فى هذه المعاهدة المادة رقم ١٧ المتعلقة بعلاقات الحبشة الخارجية . وقد كتبت المعاهدة من نصين أحدهما إيطالى والآخر أمهرى ، وجاء نص المادة ١٧ مختلفا اختلافا جوهريا فى الإيطالى عنه فى الحبشى . فكان النص الحبشى كالآتى :

« His Majesty the King of Kings of Ethiopia shall be at liberty to avail himself of the Italian Government for any negotiations which he may enter into with the other powers or Governments »

ومعنى ذلك أن لجلالة امبراطور الحبشة الحرية فى أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى مفاوضاته مع الحكومات الأخرى . أما فى النص الإيطالى فبدلا من التعبير الذى تحت خط ورد تعبير معناه « عليه أن يستعين Shall be obliged بالحكومة الإيطالية فى مفاوضاته .. » ووفق المعنى الأخير تصبح الحبشة فى الواقع محمية إيطالية . وقد ظل منليك جاهلا بهذا الموضوع مدة . وبعد هذه المعاهدة بقليل وقعت اتفاقية أخرى فى أول أكتوبر سنة ١٨٨٩ تضمنت إعطاء قرض للحبشة قدره أربعة ملايين ليرة بضمانة الحكومة الإيطالية . على أنه إذا لم تدفع أقساط القرض بانتظام فللحكومة الإيطالية أن

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty , vol 2 P' 454.



تستولى على جمر كهرر وتديره بنفسها<sup>(١)</sup>. وبعد أحد عشر يوماً من توقيع هذه الاتفاقية الأخيرة أرسلت إيطاليا إلى الدول العظمى خطاباً دورياً تعللها فيه، بناء على المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين في ٢٦ فبراير ١٨٨٥، أنه استناداً إلى المادة ١٧ من معاهدة أوتشيانى، فإن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شؤون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى<sup>(٢)</sup>. وبهذا التبليغ اتضح تفسير إيطاليا لمعاهدة أوتشيانى، خصوصاً وأن مادة مؤتمر برلين التى جعلت إيطاليا تبلغ الدول كانت تنص على أن أية دولة تمتلك من الآن فصاعداً أية رقعة من الأرض على سواحل القارة الإفريقية خارجة عن ممتلكاتها الحالية، وأية دولة لا تمتلك الآن شيئاً على الإطلاق ثم تحصل على أراضى هناك، وكذلك دولة تبسط حمايتها على جزء هناك، يجب أن تخطر الدول الموقعة على الميثاق الحالى بذلك، حتى تستطيع هذه الدول—إذا لزم الأمر—أن توضح أية طلبات خاصة بها<sup>(٣)</sup>، فالتبليغ الدولى نفسه معناه أن الحبشة أصبحت محمية إيطالية.

وحتى ذلك الوقت كان منليك يجهل الأعمال التى فعلتها إيطاليا. ولكن من صاحب المصلحة فى تبليغه ذلك؟ إنها فرنسا بطبيعة الحال. فقد أوضحت له هذه الحقائق، فأرسل الامبراطور بدوره خطاباً دورياً إلى الدول الكبرى يؤكد فيه أنه لم يوافق مطلقاً على جعل بلاده تحت الحماية الإيطالية. وأنه مقيد فقط بالنص الحبشى لمعاهدة أوتشيانى، وهو النص الذى وقع عليه شخصياً<sup>(٤)</sup>. أما إيطاليا فإنها صممت على اتباع النص الإيطالى، وكانت موافقة بريطانيا فى نظرها أهم من موافقة امبراطور الحبشة. ولهذا وقعت إيطاليا مع بريطانيا اتفاقيتين فى سنة ١٨٩١: الأولى فى ٢٤ مارس والثانية فى ١٥ أبريل<sup>(٥)</sup>.

١ — Ibid . P 456 .

٢ — Ibid . p 457 .

٣ — Ibid. p 484

٤ — Leonard Woolf : Empire and Commerce in Africa ; New York 1920, pp 139 — 170 .

٥ — Blue Book, Italy No 1 (1891) , Hertslet : The Map of Africa by Treaty , vol 3 pp 948 — 949 .

ويقول ولیم لانجر<sup>١</sup> وزيادة على ذلك لفت الفرنسيون في سبتمبر ١٨٩٠ نظر منليك إلى التفسير الإيطالي لمعاهدة أوتشبالى مما دعاه إلى رفض هذا التفسير . ولذلك كان الإيطاليون يرغبون فى الحصول على اعتراف بريطانيا بادعاءاتهم . وأخيرا كانت الحالة الدولية سيئة لدرجة أن الإيطاليين عند تجديد التحالف الثلاثى لم تكن لديهم الرغبة فى التباعد عن الحكومة الإنجليزية . أما عن الجانب البريطانى فقد كان هناك خوف دائم من أن تنهار قوة الدراويش فى السودان قبل أن يكون لدى مصر المال أو الفرصة لاسترداد أراضيها السابقة . ولذلك وقعت اتفاقيةتان فى ٢٤ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ حددتا النفوذ الإيطالى . وكان هذا النفوذ يشمل كل المنطقة التى تقع شرق خط يمتد من منبع نهر جوبا شمالا إلى خط عرض ٦ وخط الطول ٣٥ شرق جرينتش . ومن النقطة التى يقسم فيها هذا الخط مجرى النيل الأزرق كان الحد يجرى اتجاه الشمال الشرقى فى خط منحرج حتى ساحل البحر الأحمر عند رأس كاسار Kasar واستبعدت بطبيعة الحال الأملاك البريطانية والفرنسية فى الصومال . وكانت كسلا والمناطق القريبة منها حتى نهر عطبرة متروكة لإيطاليا لتحتلها إذا تطلبت الحالة الحرية ذلك . ولكن حقوق الحكومة المصرية كانت محفوظة . وكانت مصر حرة فى أن تسترد هذه المنطقة متى تريد . وكان من الواضح أن هذه المنطقة من السودان كانت تعالج معالجة مختلفة عن مناطق البحر الأحمر الأخرى التى هى أيضا كان للمصريين حق فيها . وكان السبب بطبيعة الحال هو أن كسلا تقع على نقطة هامة من العطبرة ، وكانت الحكومة البريطانية ترغب فى استبقاء بعض السيطرة ، عن طريق مصر ، على إمدادات المياه . وتوضح هذا الاتفاقية مع إيطاليا ، التى أهم نتيجة لها هى أن يكون نفوذ إيطاليا بعيدا بمقدار مائة ميل عن أقرب طريق للنيل . وتوضح المادة الثالثة من اتفاقية ١٥ أبريل هذه المسألة فقد جاء بها : « على الحكومة الإيطالية ألا تشيد على العطبرة من أجل الرى أى عمل قد يعدل من جريانه فى النيل » . وهكذا أكد سولسبرى السيطرة على فرع هام للنيل . ومن أجل هذا وافق البريطانيون على كثير من مطالب الإيطاليين<sup>(١)</sup> .

---

١ . William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890 — 1902. New York, 1951 pp 110 — 112.

ويتضح موقف الحكومة المصرية من اتفاقيتي ٢٤ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ من الخطابين المتبادلين بين وزارة الخارجية المصرية والسردار في مايو من السنة نفسها . جاء في الخطاب المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ ، الذي أرسله تجران باشا وزير الخارجية إلى السردار جرانفيل باشا ما يأتي :

« انه من المحتمل أن تكون قد اطلعت على البروتوكول الموقع في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ في روما بين اللورد دوفرين والمركيز دي روديني لتحديد خط فاصل لمنطقتي النفوذ المخصصتين لكل من إيطاليا وسوداننا الشرقى .

« لقد تمت هذه التسوية دون علم حكومة صاحب السمو ( الخديوى ) الذى من جهة أخرى لا صفة له للبت فى مسألة من هذا القبيل ، نظرا لأن فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ اشترط صراحة بأنه لا يجوز للخديوى ، لآى سبب كان ، التنازل عن أى جزء من أراضيه .

« وبما أن البروتوكول المشار إليه قد أصبح علنيا بنشره فى الكتاب الأزرق رقم ١ « Blue Book, Italy Nol » ، فإنه يحق للباب العالى بأن يتخذ الاجراءات المناسبة . ولما كانت حكومة صاحب السمو رغبة منها فى تجنب المشاكل التى قد تحدث فى الجهات المذكورة بين الأشخاص الرسميين الذين لا يهتمون عادة إلا بتنفيذ التعليمات الصادرة إليهم ، فقد كلفت بأن أرسل لك هذا البروتوكول مع رجائى بأن تبلغوه إلى حاكم سواكن وأن تطلبوا منه احترام خط الحدود المبين به ، لحين صدور أوامر أخرى . »

وقد أجاب السردار على وزير الخارجية بخطاب مؤرخ فى ٣١ مايو سنة ١٨٩١ ورد فيه ما يأتى :

« أشرف بالإحاطة باستلام خطاب سعادتك المؤرخ ٢٨ الجارى ، والمرفق به صور من البروتوكول المبين فيه الخط الفاصل لمنطقة النفوذ فى السودان الشرقى . وتنفيذا لرغبتكم قد أرسلت صورة من هذا البروتوكول إلى الحاكم العام لسواكن

وأخطرته بأن يحترم ، لحين صدور أوامر أخرى ، خط الحدود المقرر في البروتوكول<sup>(١)</sup> .

كما وقعت بريطانيا مع إيطاليا اتفاقية ثالثة في ٥ مايو سنة ١٨٩٤<sup>(٢)</sup> . وعلى العموم نصت هذه الاتفاقيات على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندي بما فيها الصومال الإيطالي .

وقد روعى في رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة نوعا ما عن وادى النيل ، وفى الوقت نفسه تقف سدا ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غربا من الصومال الفرنسى . وفى السنة التى وقعت فيها الاتفاقية الأخيرة أى فى سنة ١٨٩٤ ، وصلت أنباء هذه الاتفاقيات — وكانت سرية — بطريقة ما إلى علم فرنسا ، فقدمت احتجاجا شديدا وشكت من أمرين :

( الأول ) أن بريطانيا قد حاولت إعطاء إيطاليا أراضى لاحق لبريطانيا نفسها فيها .

( الثانى ) أن فرنسا لمحت أن هناك اتفاق سرى ، لم يظهر فى بنود هذه المعاهدة يقضى بأن تعطى إيطاليا بريطانيا امارة هرر بعد الاستيلاء عليها . وبهذا ترتكب بريطانيا مخالفتين : الأولى أنها سمحت لإيطاليا بأخذ هرر فى الأصل ، والثانية أن تعود هرر إلى بريطانيا التى قطعت على نفسها عمدا بعدم ضمها .

وكان رد الحكومة البريطانية مراوغا ، وقد تضمنته مذكرة سلمها السفير البريطانى فى باريس إلى مسيو هانوتو ، وورد فيها « سيكون أى عمل من جانب إنجلترا ،

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية المصرية : ملف رقم ٤-٢ قديم سرى .

(2) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty . Third Edition , London 1909 , vol 3 ; p 959

ويستند على اتفاقية هـ مايو قاصرا على اتصالات واجراءات تتمشى مع الاتفاقية بين فرنسا وانجلترا ، ولا تؤثر بأية حال على الوضع السياسى فى هرر ، الذى لاتنوى حكومة صاحبة الجلالة التدخل فيه . .

نلاحظ فى هذا الرد أن الانجليز اعترفوا بأن هناك اتفاق بينهم وبين إيطاليا ، ويررون هذا الاتفاق بأنه سيكون قاصرا على إجراءات لا تتعارض مع الاتفاقية الفرنسية البريطانية . فنجد هنا أن موقف بريطانيا كان غريبا جدا ، إذ كيف يمكن اتوفيق بين اقرارها أن الإجراءات لن تؤثر فى الوضع السياسى لهرر ، وبين اتفاقها مع إيطاليا على استعمار هرر بل الحبشة بأجمعها ؟

وهكذا اتبعت بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا والحبشة على أعالي النيل من هذه الناحية .



## الفصل الثالث

بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا - إخلاء أعالي النيل من المصريين  
كارل يترز وخطته والاتفاق الانجليزي الألماني

في أول يولية سنة ١٨٩٠

### بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا :

لم تكن الحبشة وإيطاليا الدولتين الوحيدتين اللتين تهددان أعالي النيل والسودان، وكما بين جوردون أن أحسن طريق لمنطقة البحيرات وأعالي النيل، هو طريق ساحل إفريقيا الشرق من مشارف ممبسة. ولقد كانت هذه المنطقة جزءاً من أملاك سلطان زنجبار، وكانت مسرحاً لمنافسة عنيفة بين الإنجليز والألمان، ولأهمية هذه المنافسة في موضوعنا سأحدث عنها بشيء من التفصيل.

حتى أوائل سنة ١٨٨٥ لم تكن أية دولة أوروبية تمتلك متراً مربعاً واحداً في ساحل زنجبار وشرق إفريقيا. ولكن ما جاءت سنة ١٩١٤ إلا وكان شرق إفريقيا من الصومال الإيطالي شمالاً إلى إفريقيا البرتغالية الشرقية جنوباً تحت سيطرة الدول الأوروبية، فإيطاليا تحتل الصومال، وبريطانيا تحتل جزر زنجبار وبمبا والساحل ما بين إفريقيا الشرقية الألمانية والصومال الإيطالي، وتمتد في الداخل حتى السودان وأعالي النيل، أي أن منطقة نفوذها تشمل كينيا وأوغندا الحالية. ثم ألمانيا وكانت تحتل الأراضي بين المحيط الهندي في الشرق ونهر الكونغو في الغرب، وتحاط من الشمال والجنوب بالملكيات البريطانية والبرتغالية. وقد تم القضاء على سيادة واستقلال هذا الجزء من إفريقيا في أقل من عشر سنوات، وبدأ استعمارها فجأة في عام ١٨٨٥.

فن منتصف القرن الثامن عشر كان معظم هذا الساحل الإفريقي ملكاً لإمام عمان. وفي سنة ١٨٠٤ أصبح السيد سعيد إماماً على عمان، وقد نجح في جعل سلطته فعالة وقوية في زنجبار وممتلكاته على ساحل إفريقية. وقد حكم السيد سعيد مدة طويلة إذ توفي في سنة ١٨٥٦، وقرب نهاية عهده اتخذ زنجبار مقراً له وترك أحد أولاده حاكماً على مسقط. ومن آثار حكمه أنه ترك ممتلكاته في حالة استقرار ورفاهية بسبب تشجيعه للتجارة. وبعد وفاته بخمس سنوات انفصلت زنجبار عن مسقط، وأصبح السيد مجيد سلطاناً على زنجبار وشرق إفريقية، ومن سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٨٨ كان السلطان على هذه الجهات هو السيد برغش، وكانت العلاقة بين شرق إفريقية وأوروبا في الفترة من سنة ١٨٢٠ إلى بدء استعمارها في سنة ١٨٨٥ كما يأتي:

بريطانيا كانت تحتل مكاناً خاصاً لدى السلطان لسببين:

(١) إن بريطانيا كانت تسيطر على الهند، وهذه السيطرة جعلتها تتم بالخليج الفارسي وبكل من مسقط وعمان. وفي سنة ١٨٢٠ أرسلت حكومة الهند حملة إلى هذه الجهات لتتعاون مع السيد سعيد في معاقبة القرصان العرب.

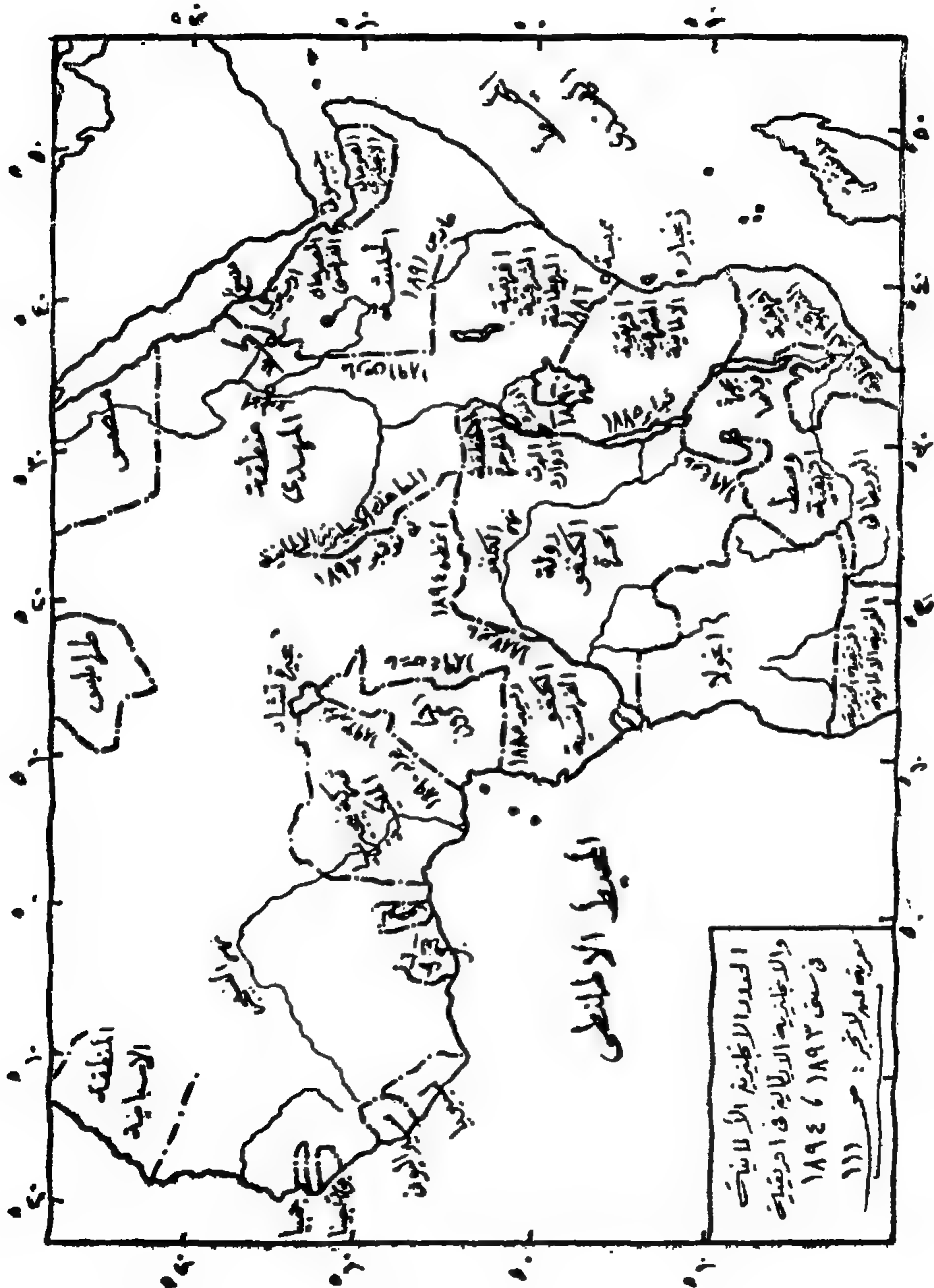
(ب) إن التجارة في زنجبار كان أغلبها في يد رعايا هنود، وكانت العلاقات بين زنجبار والهند قوية جداً.

وبالإضافة إلى التجارة المشروعة، كانت هناك التجارة غير المشروعة في العبيد. لذلك انتهى الأوروبيون إلى نتيجة، هي ضرورة إدخال المدنية في هذا الجزء من القارة المظلمة. وبمجرد السماح لهذه التجارة أن تستمر كانت القبائل الإفريقية في حرب دائمة بعضها مع بعض. ولما جاء الأوروبي بأسلحته الحديثة كان الضرر عظيماً جداً، لأنه لم يقتصر على الحملات الأوروبية لاقتناص العبيد. بل كانت الأسلحة تباع للأهالي وتستخدم في الحروب بينهم. فالأوروبيون كانوا يستفيدون من ناحيتين: بيع الأسلحة والتجارة في الرقيق.

ومن الغريب أن تقوم في بريطانيا — في ذلك الوقت — حركة لمناهضة تجارة الرقيق. وفي سنة ١٨٨٠ كانت الحركة الدولية ضد تجارة الرقيق قد بلغت شأناً

كبيراً ، واعتبرت هذه التجارة غير مشروعة ، وكادت توقف تماماً على الساحل الغربى لإفريقية . أما على الساحل الشرقى فكانت الظروف مختلفة ، فالمحاولات التى بذلت لم يكن لها أى أثر حتى سنة ١٨٧٠ ، ولكن فى سنة ١٨٧٣ عقدت معاهدة مع برغش حرم فيها تصدير الرقيق من ساحل إفريقية ، وأقفلت جميع الأسواق العامة للرقيق فى ممتلكاته ، وحصلت بريطانيا والهند من جراء هذه المعاهدة على نفوذ ومركز خاص عند السلطان . وبما زاد فى هذا النفوذ بعض العوامل الشخصية . وفى سنة ١٨٧٣ أيضاً عين الدكتور جون كرك Dr. Kirk ، وكان طبيباً للوكالة البريطانية فى زنجبار ، قنصلاً عاماً لبريطانيا و مندوباً سياسياً بها . وقد أصبح بنفوذه فى هذه الوظيفة القوة المحركة للسلطان . وقد تنحى عن الوظيفة فيما بعد وأصبح أحد مديري شركة شرق إفريقية البريطانية . والشخصية الثانية التى جعلت العلاقات قوية جداً هو سير لويده ماثيوز Sir Loyd Mathews ، الذى وصل إلى شرق إفريقية كملازم على طراد بريطانية سنة ١٨٧٥ . وفى سنة ١٨٧٧ استطاع كرك بنفوذه لدى برغش أن يقنعه بضرورة تأسيس قوة مكونة من خمسمائة رجل مسلحين بأسلحة حديثة تحت قيادة ضابط انجليزى ، ورشح ماثيوز لهذا العمل . واستعير من البحرية البريطانية . وفى سنة ١٨٨١ استقال من البحرية وعين بريجادير جنرال ، أى أميرالاً لـ جيش زنجبار ، وظل فى هذه الوظيفة حتى مماته سنة ١٩٠١ .

وبعد سنة ١٨٨٠ كان هناك صراع عنيف بين بريطانيا وألمانيا على الأراضى التابعة لمملكة زنجبار . وكما رأينا سابقاً كان الأوروبيون يدعون أن الحكام الوطنيين مغرمون بالتنازل عن سيادتهم إلى الأوروبيين وخصوصاً البريطانيين . وحدث فى سنة ١٨٧٢ أن أسست شركة ملاحية تربط الهند وزنجبار وأوروبا . ومؤسسها شخصية هامة جداً . هو السير ولیم ماكينون William Mackinnon ، ويخبرنا السير ولیم ماكينون هذا أن السلطان برغش استطاع أن يقدر بذكائه الفوائد التى ستعود على دولته من هذه الشركة ، وأتى ستعود على شعبه من توثيق الروابط بينه وبين المصالح البريطانية التجارية ، لدرجة أن السلطان فى سنة ١٨٧٧ عرض على سير ولیم امتيازاً لمدة سبعين سنة يتناول الجمارك والإدارة فى جميع ممتلكات السلطان والسيادة المطلقة على جميع هذه الممتلكات بتحفظات بسيطة فيما يتعلق بجزيرتى زنجبار ونبما .





وليس بمستبعد أنه نظرا إلى صعوبات لغوية لم يفهم سير ولیم حقيقة أغراض السلطان ونواياه، ولكن مع ذلك يمكن القول أنه كان من السهولة بمكان لمدير شركة ملاحية كبيرة أن يستولى على أى جزء من ممتلكات السلطان فيما بين ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ ، لأن النفوذ البريطانى كان على أشده فى هذه الفترة .

إلا أن الجو لم يصف لبريطانيا لا ابتلاع جميع هذه الممتلكات ، إذ أن دولا أوروبية أخرى تقدمت للاشتراك فى الاستعمار، وأهمها الامبراطورية الألمانية . وقد بدأت علاقات ألمانيا مع ساحل إفريقية الشرقى بشكل تجارى ، إذ تأسست شركات ألمانية فى العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر ، للتجارة على ساحل الصومال وزنجبار وموزمبيق ومدغشقر، وكان يرافق التجارة دائما نشاط كشفى ، لأن المذهب السائد فى أوروبا فى ذلك الوقت هو أن الدولة التى ينتمى إليها الكاشف تسيطر على ما يتم كشفه بواسطته . وقد نجحت ألمانيا فى إرسال تجار وكاشفين ممتازين ، ولكن بريطانيا كانت تستطيع أن تستند إلى رعاياها الهنود الذين كان فى يدهم معظم التجارة المحلية ، وإلى نفوذ كيرك ومائيرز وماكينون ، بالإضافة إلى الكاشفين البريطانيين من أمثال سبيك وبرتون ، فإذا جاءت ألمانيا فى سنة ١٨٨٤ وادعت أحقيتها فى حرمان سلطان زنجبار أو ملك أوغندة من ممتلكاته ، فإن بريطانيا كانت أقوى فى هذا الادعاء ، أو على الأقل تستطيع أن تنادى بأحقيتها فى حرمان هؤلاء السلاطين من أراض أكثر اتساعا بمقارنتها بألمانيا . وما حدث هو أنه من أول سنة ١٨٨٠ فمابعد، بدأت الحكومات الأوربية فى الاستيلاء على بعض المساحات من الساحل الإفريقى ، وبدأ تفكير الاستعماريين الألمان فى ساحل شرق إفريقية ، وفى الحقوق التى أسسها التجار فى هذه الجهات . ومن أهم الشخصيات الألمانية فى استعمار هذا الساحل الكاشف الكبير دكتور كارل بيترز Dr Karl Peters . ففى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٤ أسس بيترز وبعض الاستعماريين جمعية أطلق عليها اسم « الجمعية الألمانية للاستعمار Gesellschaft für deutsche kolonisation » ، واستمرت هذه الجمعية مدة ثلاثة أشهر تناقش الموضوع الآتى: فى أى أجزاء إفريقية تستطيع أن تنفذ مشاريعها الاستعمارية؟



وفي ١٦ سبتمبر استقر رأيها على استعمار الجزء من الساحل الواقع خلف «دارالسلام» على أن تقوم الحملة في أكتوبر وتتكون من بيترز نفسه وثلاثة آخرين أحدهم من التجار ، وقد أدركوا احتمال معارضة بريطانيا ، ولذلك اتخذوا احتياطات قوية (١) جدا كي لا نعرف أغراضهم الحقيقية . والمهم في هذه الحملة أن الحكومة الألمانية رفضت أن تعترف بها رسميا ، أو تقدم لها أية معونة - إما لأنها غير مهتمة بالاستعمار أو إمعاناً في التضليل ، فالقنصل الألماني في زنجبار صرح لبيترز بأنه لا يستطيع أن يعتمد على أية حماية من جانب الحكومة الألمانية . فاستند بيترز إلى معاونة الشركات التجارية التي كانت مؤسسة هناك ، وهذه أمدته بمستلزمات الرحلة . وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ هبط بيترز ورفاقه الساحل الإفريقي واختفوا في الداخل . وتنسب إلى بيترز بعض التصرفات التي تدلنا على طرق الأوروبيين في الاستيلاء على هذه الأراضي . ففي جميع الادعاءات التي ادعاها الأوروبيون عن تنازل الحكام الوطنيين عن ممتلكاتهم كانوا يقدمون وثائق معاهدات بموجبها تنازل الحاكم عن أرض للكاشف أو للتاجر .

وظاهريا وجدت حملة بيترز جميع الحكام في المنطقة التي ارتادتها مسلمين ومستعدين للتنازل عن أراضيهم ، حتى أنه بعد ثلاثة شهور فقط، قضتها الحملة في الداخل، عادت ومعها أكثر من عشر معاهدات تنازل أصحابها عن مساحات واسعة في داخل القارة. وقد وصف بيترز، بعد عودته إلى ألمانيا، بعض الطرق التي استخدمت في الحصول على هذه المعاهدات، وفيما يلي نموذج لها :

(أولا) قبل الوصول إلى قرية الرئيس أو الحاكم يرسل بيترز رسولا ومعه هدايا ، ويطلب من الحاكم السماح لهم بإقامة معسكر في القرية .

---

(١) من ضمن هذه الاحتياطات أن بيترز نفسه من وقت وجوده في برلين بدأ يستعمل أسماء خلاف اسمه الحقيقي، ففي برلين سمي نفسه كيرمان Kirmann، وفي النمسا تسمى باسم مستر فردهانتر Mr. Fred Hunter، وفي المراكب سمي نفسه Mr. Bowmank، وفي عدن اتخذ اسم كومان Caumann

( ثانيا ) عند وصولهم إلى القرية يرسل بيترز دعوة إلى الحاكم لتناول الطعام معه.  
( ثالثا ) في أثناء الطعام يتخيم الحاكم بالاكل والمشروبات ، وبعد نهاية الطعام يعطى هدايا أخرى .

( رابعا ) بعد ذلك يسأله بيترز عما إذا كان لديه مانع من توقيع وثيقة تسجل الصداقة بينه وبين الامبراطورية الألمانية ، وطبعاً لا يستطيع الحاكم أن يرفض في مثل هذا الظرف ، فيقوم أحد المرافقين لبيترز ويقرأ نص الوثيقة باللغة الألمانية ، فلا يفهمها الحاكم ثم يوقع عليها . وبهذه الطريقة تبسط ألمانيا حمايتها على ممتلكاته . ثم يصافح بيترز فريسته بحرارة ويرفع العلم الألماني على المعسكر ويطلق النار لتحيته ، ويتبع ذلك مشروب آخر . وأحيانا زيادة في تثبيت الصداقة يتناول بيترز والحاكم حماما مشتركا . ثم تنتقل الحملة لتكرر نفس العملية في جهة أخرى . وكان يكتب في الوثيقة أن الحاكم متنازل لبيترز ، ممثل الجمعية الألمانية للاستعمار ، عن هذه الأراضي ليلسكها إلى الابد ، وليعمل فيها كما يشاء ، وله الحق المطلق في استغلال التربة السطحية والباطنية والغابات ، وإدخال المستعمرين والنظم الادارية والقضائية ، وفرض الضرائب وإقامة الجمرك وغير ذلك ، فالحقوق التي تكتسبها الشركة واضحة . أما عن الواجبات التي تقدمها في نظير هذه الحقوق فتكون في غاية الغموض . فيقال إن على الشركة أن تحترم ملكية الحاكم لجزء خاص ، وأن تدفع له إيجارا في شكل ماشية أو سلع تجارية يحدد مقدارها أو ثمنها مقدما وشفويا .

وفي الحق أن صراحة الدكتور بيترز في نشر هذه الوقائع تعتبر صراحة من النوع القاسي على المستعمرين ولا بد أن هذه الطريقة هي التي كانت متبعة في بقية الجهات . ولا غرو في ذلك ، ففي الكونغو البلجيكي صرح أحد القناصل الانجليز في نفس الوقت ، أن أية دولة أوروبية تستطيع امتلاك أي جزء في إفريقيا بالقماش ، وأن منها ما استولت على جزء من القارة في نظير ثوب أحمر مطرز وكاسكتة وأربعين فائلة وأربعين طاوية بيضاء<sup>(١)</sup> ،

---

1—Woolf, Leonard ; Empire and Commerce in Africa. New York.  
1920 : pp 228-239.

نجح ببرز هذه الوسيلة في الحصول على عدد كبير من المعاهدات خلال الثلاثة شهور التي قضاها في الداخل ثم توجه إلى برلين ووصلها في فبراير سنة ١٨٨٥. وبعد أيام من وصوله منحت الحكومة الألمانية شركة الاستعمار الإفريقي مرسوماً بتأسيسها. وفي ٦ مارس أخطرت الدول الموقعة على اتفاقية برلين سنة ١٨٨٤ أن الشركة الألمانية قد حصلت على أراضٍ وحقوق سيادة في بعض الممتلكات التابعة لمملكة زنجبار، وأنها التمت من امبراطور ألمانيا منحها مرسوماً والتكفل بحمايتها. والمهم في ذلك — أنه حسب اتفاقية برلين — أن أي دولة تعقد معاهدات مع حكام محليين وتخطر الدول الأخرى بها معناه الحماية على هذا الإقليم. فعملية الإخطار نفسها كان معناها إعلان الحماية الألمانية على هذه الأجزاء من إفريقية. وطبعاً أحدث الإخطار جزءاً في لندن وفي زنجبار نفسها، فسلطان زنجبار كان يعتبر نفسه صاحب السيادة على هذه الأراضي. وفي ٢٧ أبريل أرسل إلى امبراطور ألمانيا احتجاجاً على وضع جزء من أراضيه تحت الحكم والسيادة الألمانية، وذكر في احتجاجه أن زنجبار كان لها حاميات عسكرية هناك، وأن رؤساء القبائل الذين وقعوا المعاهدات مع رسل الشركة لم تكن لهم السلطة في توقيع هذه المعاهدات.

وكان الرد الألماني قصيراً وبسيطاً، فقد كلف القنصل الألماني في زنجبار بأن يخطر السلطان بأن الاحتجاج والحقوق التي نسبها لنفسه لم يكن لها أي أساس. وبعد ذلك بقليل في ١٢ يونية كرر السلطان احتجاجه في خطاب إلى بسمارك، وعرض عليه تأليف لجنة للتحكيم في المسألة، وأن تتكون اللجنة من فرنسا وإنجلترا. وكان الرد عليه أيضاً بسيطاً، إذ جاء فيه أن ما استولت عليه ألمانيا كان مستقلاً عن زنجبار، وأشير في الرد إلى المعاهدات المختلفة التي تم إبرامها مع الحكام المحليين.

أما من ناحية الألمان، فقد كانوا يدركون أن الخطر الحقيقي ليس في زنجبار، بل في لندن. فالعملية السياسية هنا من نوع دقيق جداً من الناحية الاستعمارية. ففي ٦ مارس سنة ١٨٨٥ أخطر سفير ألمانيا في لندن اللورد جرانفل بالحماية الألمانية وبالامتيازات التي حصلت عليها الشركة. وكان الرد الإنجليزي سريعاً بالنسبة للظروف، لأن هذه الأشياء كانت تأخذ عدة أشهر. وكان للرد مغزى كبير جداً، ففي ٢٥ مايو سنة

١٨٨٥ أرسل جرانفل الرد ، وأشار فيه إلى احتجاج سلطان زنجبار ، وأخطر الحكومة الألمانية أن حكومة بريطانيا مقتنعة بأنه ليس في نية ألمانيا الاعتداء على استقلال زنجبار ، على أنه يوجد بعض الغموض فيما يتعلق باتساع ممتلكات السلطان في القارة الإفريقية . وأن الحكومة البريطانية لا تمنع في استعمار ألمانيا لبعض هذه الأجزاء ، ولكن هناك مشروع يقوم به بعض كبار الرأسماليين البريطانيين لاستعمار الجزء الواقع بين الساحل الشرقي والبحيرات التي تعتبر منابع نهر النيل ، والتي ترغب بريطانيا في ربطها بالساحل بخط حديدي . فلكي تتجنب الدولتان تضارب مصالح ألمانيا بمصالح البريطانيين يقترح اللورد جرانفل تعيين الحدود بينهما .

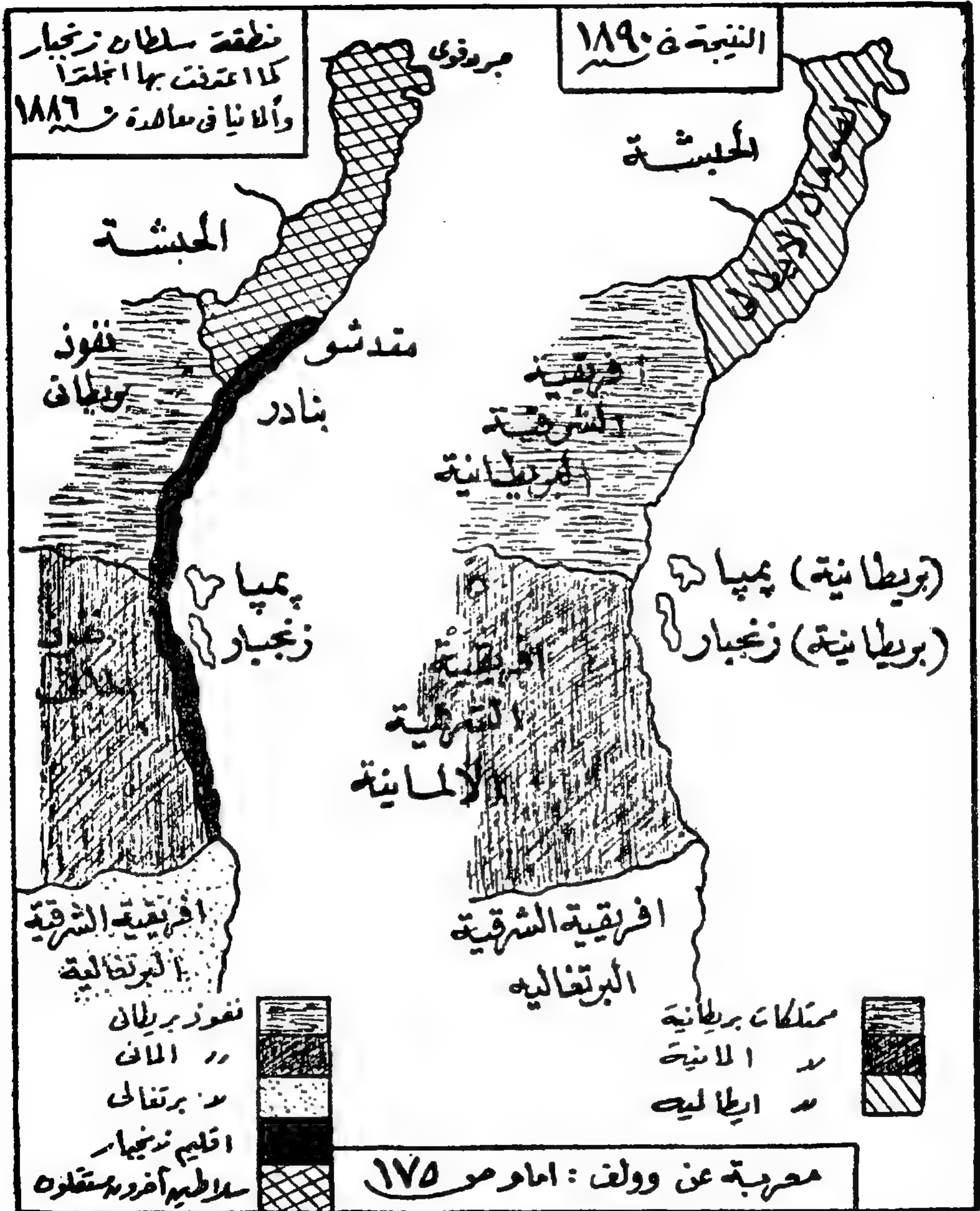
هذا الرد معناه أن إنجلترا رحبت بأخذ ألمانيا جزءاً ، وأنها هي الأخرى ستأخذ جزءاً آخر . ووافقت ألمانيا على الاقتراح الإنجليزي ، كما أنها أبدت استعدادها للانضمام إلى اتفاقية كانت قد عقدت سنة ١٨٦٢ بين فرنسا وإنجلترا لضمان استقلال زنجبار ، ووافقت على تعيين لجنة محايدة لتحديد ممتلكات السلطان ، ولتحديد الأراضي الألمانية والبريطانية في الوقت نفسه .

من هذا نرى أن الحكومة البريطانية اتبعت الأساليب الاستعمارية التي كانت تعترض أحياناً عليها إذا قامت بها دولة أخرى . واللورد جرانفل ، إذ أشار إلى جماعة الرأسماليين البريطانيين في رده ، كان يقصد الجمعية التي كانت قد ألفت في لندن عقب سماع أخبار الحملة الألمانية وكانت تسمى British East African Association والتي تحولت — بعد قليل من إنشائها — إلى شركة مساهمة تحت اسم Imperial British East Africa Company ، وكما أن الحكومة الألمانية أعطت شركتها هذه الأراضي الواسعة لاستغلالها ، فقد فعلت الحكومة البريطانية الشيء نفسه .

واستمرت الشركة الألمانية تعضدها حكومتها في تحقيق رسالتها الاستعمارية دون أي موارد . ولكنها فشلت مادياً بالرغم من دقة النظام والقسوة التي استعملت وانتهت حياتها كشركة سنة ١٨٩٠ إذ استولت عليها الحكومة .

أما الجانب البريطاني فلا نلاحظ في أغراضه الصراحة التي لمسناها في الجانب







الألماني ، فمع أن وضع الشركة يجعلها شركة تجارية ، فإن الإنجليز أعلنوا عن أهداف بعيدة عن معنى الاستغلال الاستعماري ، أهداف قد تنبعث من الوازع الديني أو الإنساني ، وأبعد ما تكون عن شراء السلع من أرخص الأسواق لبيعها في أغلى الأسواق ، وهي أغراض الشركات التجارية . فهولاء التجار ، إذا سحت التسمية ، ضموا إلى بريطانيا أراض واسعة من أفضل الأراضي الإفريقية . ولكن النتيجة كانت خسارة مادية للشركة وسفك كميات كبيرة من دماء الإفريقيين . ونلاحظ أن الإنجليز دائماً في تأليف شركاتهم الاستعمارية يحاولون أن يكون من بين أفرادها ماليون لتمويلها ، وعدد من الأرستقراطيين ليكسبوا رونقاً وأهمية ، وآخرون من العسكريين ، وعدد من الذين لهم خبرة استعمارية . وتعطينا معرفة الرؤساء المهيمنين على هذه الشركة فكرة عن نوع العمل وطبيعة الاستعمار ، فكان من هولاء الرؤساء سير وليم ماكينون ، وكان رئيس هذه الشركة الجديدة ، وظل كذلك حتى مات سنة ١٨٩٣ . وهو الذي وضع الخطوط الرئيسية لسياسة الشركة في السنوات الأولى من تأسيسها . وكان معه من المديرين اثنان من اللوردات وفارسان ومارشال وثلاثة جنرالات . والأغرب من هذا كله أنه كان معه سير توماس باكستون Sir Thomas Fowell Buxton وهذا كان وكيل جمعية التبشير المسماة Church Missionary Society . وعلى العموم كان الموقف يتلخص في منتصف سنة ١٨٨٥ فيما يأتي :

( أولاً ) إن ألمانيا أعلنت حمايتها على جزء من شرق إفريقيا ، ومنحت مرسوماً بتأسيس الشركة .

( ثانياً ) إن زنجبار نادت بملكيتها لهذه الأرض واحتج سلطانها .

( ثالثاً ) في خلال شهر من الخطوة التي اتخذتها ألمانيا كون الرأسماليون البريطانيون جمعية اعترفت الحكومة البريطانية بأغراضها ، وأخطرت ألمانيا بوجودها ، وبأن لبريطانيا مصالح في الجزء الواقع شمال المنطقة الألمانية .

( رابعاً ) كانت طبيعة المصالح البريطانية غامضة . ولكن بما أن الأراضي تقع بين الساحل والبحيرات فكان لابد من تبعيةها إلى سلطان زنجبار أيضاً .

(خامساً) اقترحت الحكومة البريطانية تأليف لجنة لتعيين الحدود بين الأراضي الألمانية والبريطانية، ومعنى هذا فى الواقع تقسيم شرق إفريقيا بين الدولتين .

وما حدث بعد ذلك يسير جدا ، فى أكتوبر عينت اللجنة ، وفى ٩ يونية سنة ١٨٨٦ وضعت تقريرها . وهذا التقرير سيثير الاهتمام ، إذ ورد فيه بإجماع الآراء أن للسلطان حقوق سيادة لا تنكر على جزيرتى زنجبار وبمبا Pemba ، وكذلك على أجزاء ساحلية من إفريقيا تمتد عشرة أميال من الساحل فيما بين إفريقيا الشرقية البرتغالية من الجنوب ومقدشو من الشمال . وتلا ذلك تبادل مذكرات بين ألمانيا وبريطانيا انتهت بتوقيع معاهدة ٢٩ أكتوبر/ ١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ، التى اتفوق فيها على الاعتراف بتوصيات اللجنة التى أعطت السلطان حقاً فى الجزيرتين والعشرة أميال . ثم قسمت الأراضى الداخلية إلى منطقتى نفوذ : الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية<sup>(١)</sup> . وتعهدت بريطانيا بأن تؤيد ألمانيا فى مفاوضاتها مع السلطان كي يؤجر للشركة الألمانية جمارك الموانئ الهامة ، وخصوصاً دار السلام ، فى نظير مبلغ سنوى يدفع له ، مع أن السلطان لم يخطر بذهنه ذلك كله . فبريطانيا فى ٣ ديسمبر ١٨٨٦ أبلغت الاتفاقية للسلطان راجية منه أن يدرك الروح الودية التى أدت إلى الوصول إلى هذه الاتفاقية ، وأن استعداداته للتمسك بشروطها سيساعد على حل المشاكل ، التى قد تعرض مصالح السلطنة للخطر ، حلاً مرضياً . وورد فى خطاب هولموود Holmwood قنصل بريطانيا فى زنجبار ، المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ، والموجه إلى السلطان يبلغه فيه الاتفاقية ما يأتى : إن حكومة جلالة الملكة تثق فى تقدير سموكم للروح الودية التى أدت إلى هذه الاتفاقية ، وأن استعدادكم للتمسك بشروطها ، سوف يساعد على حل المشاكل التى قد تعرض مصالح السلطنة للخطر حلاً مرضياً<sup>(٢)</sup> .

ومعنى ذلك الاتفاق على تقسيم أملاك السلطان بروح الصداقة ، كما طلب منه

---

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, Third Edition, London 1909, vol. 3p.882.

(2) Ibid, vol 1. p 306.

الموافقة على الاتفاقية بالتهديد . فروح المودة والتهديد أدبيا إلى النتيجة المطلوبة ، إذ وافق السلطان بعد ٢٤ ساعة على ما كل ما طلب منه ، وذلك بمقتضى خطابه المؤرخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٦ إلى هولموود قنصل بريطانيا .<sup>(١)</sup>

والمهم فيما سبق أن إنجلترا وألمانيا حصلتا على موافقة السلطان على تقسيم مملكته في إفريقية ، فيما عدا المنطقة الساحلية التي اعترفت لجنة الحدود بأن للسلطان سيادة عليها إلى مدى عشرة أميال إلى الداخل . ولكن تبعت هذه الاتفاقية اتفاقيتان أخريتان بين بريطانيا والسلطان للحصول على امتيازات في المنطقة الساحلية نفسها . أولى هاتين الاتفاقيتين كانت في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٩<sup>(٢)</sup> ، والثانية كانت في ١٤ يونية سنة ١٨٩٠<sup>(٣)</sup> . والمهم أن الدولتين أخذتا ما يوازي جميع حقوق السيادة في هذه المنطقة أيضاً ، من استثمار أراض ومد طرق مواصلات وفرض ضرائب ، واستأجرتا منه الجمارك . وفي نظير كل هذه الامتيازات حصل السلطان على سهم من أسهم كل شركة تؤسس ، وكان هذا السهم يخول له أخذ ١٠ ٪ من صافي أرباح الشركة بعد دفع نصيب الأسهم العادية للمساهمين بواقع ٨ ٪ . كما اتفق على إعطاء السلطان مبلغ سنوي يعادل إيراد الجمارك . هذا هو نصيبه نظير كل هذه الامتيازات . وقد اتضح أن النصيب الأول كان وهمياً بحتاً ، لأن الشركات لم تستطع مطلقاً أن تدفع أرباحاً تعادل ٨ ٪ للمساهمين العاديين ، وبذلك لم يبق للسلطان أى فائض . ولم يتناول من الشركتين أو من الحكومتين الإنجليزية والألمانية إلا رسوم الجمارك<sup>(٤)</sup> .

ومن المهم أن نلاحظ أن الدول الأوروبية ، ومنها بريطانيا وألمانيا ، اتبعت في بقية

---

(1) Ibid. vol 1. pp. 306 — 308

(2) Ibid. pp. 359 — 361

(3) Ibid. pp. 308 — 309

(4) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. New York: 1920, pp. 240 — 246 .

أجزاء إفريقية نظرية سياسية، تقضى بأن الدولة التي لها سيادة على منطقة ساحلية تصبح ذات سيادة أيضا على ظهر هذه المنطقة في الداخل hinterland theory . بناء على هذه القاعدة كان يجب الاعتراف بسيادة السلطان على المناطق الداخلية التي اضطر إلى التنازل عنها ، لأن له سيادة فعلية على السواحل التي تعتبر منفذا لهذه الأجزاء ، ولكن بدلا من أن تفعل ألمانيا وبريطانيا ذلك نجد أنهما قسمتا المنطقة الداخلية إلى منطقتي نفوذ . ولم يكن لادعائهما أى صفة شرعية ، فكان عملهما في الواقع سرقة دولية . ثم إنهما لم تكتفيا بذلك لأن الساحل ضرورى لهما . ويستطيع السلطان إذا تركت له المنطقة الساحلية أن يخلق هذه المستعمرات بأن يقيم حواجز جمركية مثلا أو يفرض رسوما لعبور منطقته . ولهذا السبب اضطرره أيضا إلى إعطائهم الامتيازات التي ذكرناها . والخلاصة أن السلطان وقع الاتفاقيتين اللتين جردتاه من المنطقة الساحلية أيضا ، ولم تبق له من مملكته سوى زنجبار وبمبا وبعض جزر صغيرة أخرى .

وهناك نقطة هامة ، هي أن المؤرخين البريطانيين يدعون أن السلطان تنازل للإنجليز عن أراضيه مختارا بل وبدعوة منه ، ويقولون إن تنازله لألمانيا كان تحت ضغط . وادعاء الإنجليز بالنسبة لأنفسهم مبنى على أقوال ما كينون ، مدير شركة شرق إفريقية ، وآخر يسمى ما كديرمت Mac Dermott ، وهو اسكتلندى ألف كتابا عن تاريخ شركة شرق إفريقية وكان موظفا بها ، فالكتاب يعتبر تاريخا حقيقيا للشركة . ويقول ما كديرمت في كتابه عن تاريخ الشركة : « في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٧ ، وبعد أن سويت كل المسائل المتعلقة بمدى نفوذ سلطان زنجبار ، تمكن هذا السلطان من تنفيذ رغبته التي طالما تمنّاها ، وهي حماية ما تبقى من حقوقه من أى اعتداء آخر ، بأن منح الامتياز لرابطة شرق إفريقية البريطانية ( كانت الشركة تدعى بهذا الاسم وقتذاك ) ولم يسع السير ما كينون إلى هذا الامتياز ، ولكن أعطى إليه طواعية عن طريق القنصل العام البريطانى في زنجبار ، (١) .

---

1 — Woolf, Leonard, Empire and Commerce in Africa, New York  
1920 . P. 249 .



ولنتأقش الآن هذا الادعاء . فن البديهي أولا أن تنازل أى سلطان عن جزء من ملكه، حتى للانجليز، يعتبر وسيلة غريبة للمحافظة على «ممتلكاته» من اعتداءات أخرى. ثم إن هناك فيما كتبه ما كديرمت ، مؤرخ الشركة ، أنه هو نفسه وما كينون فسرا كلمة « اختيارا » voluntarily تفسيراً غير طبيعى . فحسب رواية ما كديرمت استولت الرغبة على السلطان برغش فى التنازل عن ممتلكاته للشركة الإنجليزية منذ سنة ١٨٧٧ فعرض على ما كينون أن يعطيه امتيازاً لمدة سبعين سنة يشمل جميع ممتلكاته مع بعض التحفظات فيما يتعلق بجزيرتى زنجبار وبمبا ، وأن ما كينون رفض هذا العرض فى تلك السنة لأنه لم يستطع الحصول على تأييد وزارة الخارجية البريطانية الذى كان يعتبره ضرورياً ، فبعد ذلك بعشر سنوات عندما يحاول السلطان أن يغرى رئيس الشركة بقبول مملكته فهو فى الواقع لا يعرض عرضاً جديداً ، بل يجدد عرض سنة ١٨٧٧ ويحاول تحقيق آماله القديمة . وفى هذه المرة قبل ما كينون العرض لأنه كان على يقين من تأييد الحكومة البريطانية . وكان يصح أن نعتقد أن السلطان برغش كان ماذجا لهذه الدرجة لو أن المسألة بقيت بهذا الشكل ، ولكن الذى كشف هذه المسألة أنه حدث خلاف بين ألمانيا وبريطانيا فى سنة ١٨٨٩ على جزيرة بالقرب من الساحل تسمى لامو Lamu مما اضطرت معه الدولتان إلى الالتجاء إلى التحكيم . واختير لذلك وزير بلجيكي هو البارون لامبيرمنت Baron Lambermont ، وكان كل ما يفعله الوزير البلجيكي سؤال بعض الناس . وعند تحقيق القضية أيد وجهة النظر البريطانية الجنرال ماثيوز الذى مثل السلطان فى هذه المفاوضات ، وكذلك شهادة من آخر اسمه ما كنزى Mr. E. N. Mackenzie الذى كان ممثلاً لأصحاب الامتياز البريطانيين فى زنجبار ، وكذلك استشهد ببرقيات تبودلت بين السلطان وما كينون عن طريق ماثيوز وما كنزى . ونلاحظ أن جميع هذه المفاوضات المتعلقة بسيادة السلطان وبالتنازل عنها للانجليز كان الطرفان فيها بريطانيين ؛ وأن البرقية التى أرسلت بتأييد تنازل السلطان كان قد أرسلها الجنرال ماثيوز نفسه .

فبناء على هذه المعلومات يقول ما كديرمت أن الحكم البلجيكي لم يبق لديه أى شك فى أن نية السلطان ورغبته كانتا تنصبان على إعطاء الجزيرة موضع الخلاف إلى



الشركة البريطانية . ومن كلام ماكديرمت يمكننا أن نستنتج أن الحكم اقتنع بحق الشركة ، وأن ذلك حقق رغبة السلطان . ولكن تحقيق الوزير البلجيكي كشف عن حقائق لا تتفق مطلقاً مع ادعاءات ماكينون وماكديرمت ، ومن ذلك أن المحقق أظهر أن اقتراح التنازل في سنة ١٨٧٧ لم يكن من رغش إلى ماكينون بل بالعكس كان ماكينون هو صاحب الاقتراح ، وكل ما أبرزه الجانب البريطاني لتأييد هذا العرض هو عقد بدون تاريخ وبدون توقيعات كان مقدماً من البريطانيين إلى السلطان . ولم يتم شيء خلال العشر سنوات حتى حل فبراير سنة ١٨٨٧ ، عندما أرسل برغش إلى ماكينون برقية يصرح فيها بأنه مستعد لإعطاء الامتياز الذي سبق أن عرضه عليه ماكينون ( السلطان يؤيد أن العرض كان من ماكينون ) ، وبعد ذلك وقع السلطان مشروع الامتياز، الذي تنازل فيه عن المنطقة الساحلية للرأسماليين البريطانيين . ولم تكن الجزيرة التي كانت موضع خلاف بين إنجلترا وألمانيا مدرجة في امتياز سنة ١٨٨٧ هذا، ولكن الشركة ادعت أن السلطان عرضها عليها وأنها قبلت العرض . وكل ما جاء لتأييد هذا العرض الأخير هو شهادة لمائيوز، يقول فيها أنه كلف من السلطان بإبلاغ رسالة شفوية إلى مندوب الشركة، يخول مائيوز فيها أن يخطر ماكينون أنه إذا اضطر الأمر السلطان إلى تأجير هذا الجزء من الساحل أو التنازل عنه فإنه يعطى الأفضلية للشركة .

يتضح مما تقدم أن ذاكرة ماكينون وأعوانه الآخرين في الشركة كانت خاطئة عندما حورت في مشروع قدم من الجانب البريطاني إلى السلطان وجعلته مقدماً إلى الشركة من السلطان ، وأن السلطان لم يكن لديه في أي وقت رغبة في التنازل عن ممتلكاته لأية دولة . وكل ما في الأمر أنه في هذه الفترة من القرن التاسع عشر كان تقسيم إفريقية قائماً على قدم وساق، وبدى بذلك في الغرب إلى أن فتحت ألمانيا مشكلة الساحل الشرقي في سنة ١٨٨٤ مما اضطر الإنجليز إلى التحرك أيضاً . وكانت النتيجة أن الإنجليز وجدوا أن التفاهم مع الألمان أسهل من مناصرتهم للسلطان ضد الامبراطورية

الألمانية، وبذلك تم تقسيم شرق إفريقيا برغبة السلطان ورضاه<sup>(١)</sup>!!

### اهتمام أعالي النيل من المصريين :

بينما كان البريطانيون والألمان يحاولون تسوية مشاكلهم في ساحل إفريقيا الشرقية وفي الداخل، كانت هناك مشكلة جديدة أثارها الأخبار التي وصلت إلى أوروبا في سنة ١٨٨٦. بأن أمين باشا، الحاكم المصري للمنطقة الاستوائية، يطلب النجدة لخرج مركزه وأنه لا بد من التعجيل بإرسال حملة في الحال لانقاده. والذي دبر هذه الأخبار هو جون كيرك، قنصل بريطانيا في زنجبار، إذ أوعز إلى جونكر، الرحالة الألماني بأن يرسل برقية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦ إلى أوروبا بهذا المعنى. وكما عرفنا سابقاً اقتسمت ألمانيا وإنجلترا في ذلك الوقت ساحل إفريقيا الشرقية، تمهيداً لأن تتوغل كل منهما في قلب إفريقيا وتنفذ سياستها الاستعمارية. وكانت كل منهما تفكر بالطبع في الاستيلاء على أعالي النيل، أو مديرية خط الاستواء التي كان يحكمها باسم مصر ألماني هو أمين باشا. كما أن الملك ليوبولد كان يطمع أيضاً في الاستيلاء على هذا الجزء الجنوبي من السودان، وقد لاحظنا سابقاً أنه كان يأمل ذلك عن طريق جوردون. وبناء على هذا كانت هناك مصلحة في إنقاذ أمين! وكانت إنجلترا بطبيعة الحال أسبق إلى إنقاذه،!

اهتمت الدوائر البريطانية الاستعمارية بهذا الموضوع، وألف السير وليم ماكينون رئيس الجمعية البريطانية لشرق إفريقيا لجنة لجمع الأموال للشروع في تكوين حملة النجدة. ولم يكن الغرض من إرسال هذه الحملة الحصون على مآرب سياسي فحسب بل على مآرب تجاري أيضاً، لأنه كان من المعلوم في إنجلترا أن أمين باشا كدس في وادلاي كمية كبيرة من العاج، وأن في إمكان الحمالين الذين يستخدمون في نقل المواد اللازمة لأمين أن يتولوا إحضار تلك الكمية. وكانوا يقدر أن هذا العاج عندما يباع يغطي ثمنه نفقات الحملة بل ربما تبقى بعد ذلك ربح. وهكذا يصطاد عصفوران

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa . New York, 1920. pp. 249 - 252.

بحجر واحد . وحادث ما كينون ستانلي في المشروع والمبلغ اللازم لتنفيذه . وللصلة التي كانت بين ليوبولد ملك البلجيك وستانلي الذي عمل معه مدة طويلة ، وللصلة التي كانت أيضا بين ليوبولد وما كينون ، الذي كان في سنة ١٨٧٨ أحد الأفراد القلائل الذين ساهموا في جمعية ليوبولد للدراسات في أعالي النيل Comite d'Etudes du Haut Congo . لهذه الصلة بين ليوبولد وستانلي وما كينون وجد ليوبولد باب أمل جديد لتحقيق أطماعه في الاستيلاء على أعالي النيل ، فانضم إلى لجنة الإنقاذ . وعلى ذلك كانت نجدة أمين باشا من عمل هؤلاء الرجال الثلاثة : ما كينون وستانلي وليوبولد . ولقد جمع ما كينون وقبيلته كما كان يقول ستانلي مبلغ ١١,٥٠٠ جنيه للحملة ، وأضافت الحكومة المصرية إلى هذا المبلغ عشرة آلاف جنيه . وإنه لغريب أمر تلك الحكومة القصيرة النظر، التي تنفق أموالها في سبيل ترك أرضها وجنودها لغيرها .

وكان من الواضح أن أمين لم تكن لديه النية في التخلي عن المنطقة التي مكث فيها مدة طويلة . ففي خطابه إلى صديقه المبشر فيلكن Felkin قال إنه في أمن وطمأنينة وإن المدير بات كلما هادئة ، وإنه سوف لا يرحل ولا يريد من انجلترا إلا أن تمده بما يحتاجه من المئونة وخاصة الذخيرة ، وأن تقرب التفاهم مع ملك أوغندا وتفتح طريقا آمنا إلى الساحل . وكانت الحكومة المصرية معبرة عن آراء السير إفلن بارنج ووزارة الخارجية البريطانية تريد من أمين باشا أن يترك المنطقة . إذ كان وجوده في وسط إفريقية يتطلب مسئوليات غير مرغوب فيها . وكان هذا ما أثار اهتمام ليوبولد وصديقه ما كينون . وكانت فكرتهما الأصلية أنه لو عزز أمين باشا مركزه فانه يمكنه أن يجعل منطقته نهاية للطرق التي تفتح من دولة الكونغو من ناحية ومن الساحل الشرقي من الناحية الأخرى . وبعد مناقشة رضخت لجنة النجدة إلى ليوبولد ، الذي أصر على أن تسير الحملة عبر الكونغو لنجدة أمين ، ومن ثم ترجع عن طريق إفريقية الشرقية إلى الساحل . ولقد عقد كل من ستانلي وما كينون مؤتمرا مع ليوبولد في بروكسل قبل الذهاب إلى مصر وزنجبار . وعندما رحل ستانلي إلى

القاهرة في يناير سنة ١٨٨٧ ذهب بصفته الوكيل المأجور لليوبولد ، كما أنه ذهب بصفته رئيس لجنة النجدة .

وفي القاهرة استلم ستانلى من الحكومة المصرية خطابات لأمين باشا تطلب إليه فيها أن يأتى هو ورجاله ، ومبينة أنه إذا أصر على البقاء فانه سوف يتحمل وزر هذا وحده (١) . ولقد كانت الطريق مفتوحة لتحقيق الخطة المزدوجة التى أعدت فى

---

(١) هذا نص الخطاب الذى أرسله الخديوى توفيق إلى أمين باشا فى أول فبراير ١٨٨٧ ، منقولاً عن كتاب « تاريخ مديرية خط الاستواء ج ٢ ص ٥١ ، ٥٢ لمؤلفه عمر طوسون : « إلى محمد أمين باشا مدير خط الاستواء :

قد سبق أننا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم وتغلبكم على المصاعب ، وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللاواء الرفيعة إلى عهدتكم ، وصدقنا على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضباط ، كما أخطرناكم بأمرنا العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ٨٦ نمرة ٣١ سايرة ، ولا بد أنه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف دولابو نوبار باشا رئيس مجلس نظار حكومتنا . وعما أن ما بذلتموه من حسن المساعى وما كابدتموه من الأعباء الخطيرة التى قمت بها قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم فقد تروت حكومتنا فى الكيفية التى يمكن بها انجاذكم وتخليصكم مما أنتم فيه من المشقات . والآن قد تشكلت نجدة تحت رئاسة جناب المستر استانلى العالم الشهير والسائح الخبير الذائع الصيت بين الممالك بكمال فضله على أقرانه ، واستعدت هذه الرسالة للذهاب إليكم ومعها ما أنتم فى حاجة إليه من المؤونة والذخائر بقصد حضوركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر على الطريق الذى يترأى للمستر استانلى المومى إليه أنه أكثر موافقة وأسهل عبوراً ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم ومرسلينه بيد المستر استانلى المومى إليه اعلماً بالكيفية . فبوصوله تبلغونه إلى الضباط والعساكر المومى اليهم وتقرئونهم سلامنا العالى ليحيطوا علماً بما ذكر وأتانا مع ذلك نترك لكم والضباط والعساكر المومى اليهم الحرية التامة فى الإقامة أو تفضيل اغتنام فرصة الحضور مع هذه النجدة المرسلة إليكم ، وقد قررت حكومتنا بأنها ستصرف لكم ولجميع المستخدمين والضباط والعساكر كامل ما هيأتهم ومرتباتهم المستحقة . أما من يريد البقاء فى تلك الجهات من الضباط والعساكر فله الخيار ، انما يكون ذلك تحت مسؤوليته ويأرادته المطلقة ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحكومة . فافهموا ذلك جيداً وبلغوه بتمامه لسائر الضباط والعساكر المذكورين ليكون كل منهم على بينة من أمره . وهذا كما اقتضته ارادتنا .



بروكسل . فذهب ستانلى إلى زنجبار ليجمع بعض الجمالين وينفذ بعض المعلاملات المالية الخاصة باتباعه . وأقنع السلطان بمنح عقد الإيجار الذى كان يريد ما كينون<sup>(١)</sup> . وقد حاول الحصول على استئجار الممتلكات الداخلية لسلطان زنجبار . وكان يعد خطة لعمل خط حديدى من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا ، وكانت جمعية شرق إفريقيا التى كانت تحت رئاسته تأمل فى الاستيلاء على كل المنطقة من الساحل إلى البحيرات العظيمة والنيل . وعلى العموم بمنح عقد الإيجار هذا حصلت رابطة شرق إفريقيا فى سنة ١٨٨٨ من الحكومة البريطانية على مرسوم باسم شركة شرق إفريقيا الإنجليزية الامبراطورية .

وزيادة على ذلك نجح ستانلى فى أن يدخل تيبوت<sup>(٢)</sup> Tib . Tippoo أخطر تاجر للرقيق فى أعالي الكونغو فى خدمة ليوبولد . وكان على تيبو أن يجهز الجمالين الذين يحضرون عاج أمين باشا .

وعندما قابل ستانلى — بعد مشقة — أمين باشا على شاطئ بحيرة ألبرت فى مايو سنة ١٨٨٨ كان لديه قليل من النجدة له ، فالمئون كانت مع الطابور الخلفى الذى تركه وراءه . وكان ستانلى فى حاجة إلى نجدة أكثر من أمين باشا الذى كان فى الواقع يبدو فى حالة رخاء وقناعة . ولقد أطلع ستانلى أمين باشا على خطابات الحكومة المصرية وحثه على ترك المنطقة . وإذا كان قد حثه على ذلك فيمكن أن نعلل هذا فقط بأن ستانلى قد أقنع نفسه بأن الطريق داخل الغابات الكبيرة فى أعالي حوض الكونغو لا يمكن اختراقها ، وأنه من الصعب توصيل إمدادات إلى الباشا . وعلى أى حال فإن رد أمين باشا زاد الموقف حرجاً ، إذ أصر على الانسحاب إذا رغب رجاله

---

(1) William L. Langer ; The Diplomacy of Imperialism, 1890 — 1902 New York, 1951, p 114.

(٢) اسمه الحقيقى حامد بن محمد، وهو زنجبارى من كبار تجار العرب فى أواسط إفريقيا ، وكان عظيم الدهاء قوى النفوذ، استعان به البلجيكيون فى توطيد قدمهم فى الكونغو، ثم حاولوا الغدربه .



ذلك ، وإلا فلا . وهنا عرض عليه ستانلى عرضين : ( الأول ) وهو عرض ليوبولد أن يبقى أمين باشا فى المنطقة كمدير فى خدمة دولة الكنگو . ولقد قال ستانلى أن هذا العرض مشروط بأن يجعل أمين هذه المنطقة تدفع أموالا . ولكن لا يوجد فى مذكرة أمين باشا ما يدل على ذلك . وعلى العموم فإن هذا العرض لم يرق فى نظر أمين . ويبدو أن ستانلى لم يلح عليه . وكانت وجهة نظره فى هذا الوقت غير واضحة . وكان يبدو أنه أقل حماسة فى خدمة سيده البلجيكى عنه فى خدمة قبيلة ماكينون . ونعرف من رسائل أمين أنه حتى مستر فلكن ، الذى لم يكن أصلا يعضد جمعية شرق إفريقيا قد اتجه هذا الاتجاه ، اذ ظل يكتب لأمين باشا من أوروبا حاثا إياه أن يبقى فى المنطقة ويعمل كنائب للجمعية البريطانية . وفى الحقيقة فإنه ذهب الى حد أنه كان يفرض نفسه كوكيل لأمين ، وأن يعقد اتفاقا مع الشركة الجديدة بواسطة يسلم أمين باشا المنطقة الاستوائية ويعمل فى خدمة الشركة كمدير . ويبدو هذا الضغط واضحا فى العرض ( الثانى ) الذى بموجبه يأخذ أمين رجاله ويذهب الى الشمال الغربى لساحل بحيرة فكتوريا ، ويبنى هناك مراكز . وينظر قوات الشركة التى تصل اليه من الساحل<sup>(١)</sup> . ولقد راق العرض الثانى فى نظر أمين أكثر من الأول ، ولو أنه كان يشعر بأن المسألة ماهى الا مجرد مشروع لتجار وسياسيين بريطانيين ؛ فلم يستقر على رأى نهائى فى ذلك الوقت ، وذهب ليستشير رجاله . وفى أثناء ذلك رجع ستانلى

---

(١) يقول عمر طوسون فى كتابه « تاريخ مديرية خط الاستواء » ج ٣ ص ١٨١ ، ١٨٢ ، ماأتى : « ... فأجابه استانلى أنه يوجد لديه عدا اقتراح الخديو اقتراحان آخران يجب عليه أن يعرضهما على مسامعه ، وبذلك يكون مجموع الاقتراحات التى لديه ثلاثة وهى (١) اقتراح الخديو الذى قد علمه أمين باشا وأجابه عليه بأن رجاله لا يريدون السفر وأنهم إذا ظلوا باقين يبقى هو أيضا معهم . (٢) اقتراح عرضه ملك البلجيك على استانلى ليلفقه لأمين باشا وهو أن هذا الملك مستعد أن يحكم مديريته على شرط أن يكون فى استطاعتها توريد ايراد معقول وان مصروفاتها السنوية لاتتعدى الـ ٣٠٠.٠٠٠ ر. ٣٠٠ ثمانية الف فرنك . واما هو — اى أمين باشا — فيعين بوظيفة مدير وقائد (جنرال) براتب قدره ٣٧٥٠٠ سبعة وثلاثون الفا وخمسمائة فرنك —

ليحضر الطابور الخلفى من رجاله . ولم يتقابل الرجلان حتى فبراير سنة ١٨٨٩ . وفى ذلك الوقت كانت الأوضاع قد قلبت رأساً على عقب ، إذ ثارت قوات أمين وأسر هو بعض الوقت . ومن ناحية أخرى كان لدى ستانلى ذخيرة وإمدادات أكثر من ذى قبل . وكان فى مركز يسمح له بأن يقوم بالنجدة ، ولكن أمين لم يعد فى مركز ليستفيد منها . واضطرت الظروف الحاكم أمين أن يقبل دعوة ستانلى ليرحل إلى الساحل . ولقد فسدت الخطة كلها فلم يستطع أمين البقاء والاحتفاظ بالمنطقة لليوبولد أو ما كينون . ولم يستطع أن يثبت مركزه على بحيرة فكتوريا ، تلك المنطقة التى كان من الممكن أن يستعد منها للاستيلاء على أوغنده وأونيوروللشركة لو أن الظروف مكنته من ذلك . ولم يكن أمام ستانلى إلا أن يستفيد من هذا الظرف . ففى طريقه إلى الساحل عقد معاهدات مع رؤساء كثيرين فى المنطقة بين بحيرة البرت وإدوارد

---

(٣) والاقترح الثالث هو أنه إذا كان أمين باشا معتقداً بأن رجاله سيرفضون إقتراح الخديوى القاضى بارجاعهم إلى أوطانهم فعليه أن يصاحبه هو وجنوده إلى زاوية بحيرة فكتوريا نيبانزا الشمالية الغربية حيث يمكنه باسم « شركة افريقية الشرقية البريطانية » وأنه « أى استانلى — سيساعده على إقامة حصن له فى ناحية تصلح لمشروعات الجمعية وأنه سيرك له باخرته والأشياء التى تلتزمه . وعند إيايه يعرض الأمر على اللجنة ويحصل منها على اقرار ما يكون قد تم الاتفاق عليه وهنا وجه عنايته على أن يزيد على ما سبق ذكره ان ليس لديه تفويض بأن يفتاحه فى هذه المسألة الأخيرة التى أوعزت بها اليه صداقته دون سواها ورغبته الحارة فى اتقاذه هو ورجاله من العواقب المشئومة التى يمكن ان يجرها تصميمه على البقاء حيث يوجد الآن ( وهذا الشعور من استانلى شعور رقيق يمدح عليه كثيراً لو كان صادرا عن إخلاص ) وزاد على ذلك بأن قال أنه واثق وثوقاً تاماً بأنه سيحصل على موافقة الشركة مع الارتياح وانها ستعرف كيف تقدر أهمية اورضة او اورطين منظمتين ( وهو واثق من ذلك لأنه بالطبع هو الغرض المتصود من الحملة ) وخدمات رجل إدارى من درجته ( انقصد من هذا خداع أمين باشا وحمله على القبول ) . وبعد ان عرض عليه هذه الاقتراحات الثلاثة القى على مسامحة كلاما مسهباً ضرب فيه على النعمة المعتادة بأن ذكر مساوىء الإدارة المصرية وعدم مقدرتها على حكم هذه المتناسكات حتى لم افتتاحها فتحاً جديداً .

وفكتوريا . ومن الواضح أنه كان من المأمول أن أمين باشا سوف يقتنع بأن يدخل في خدمة الشركة . وقدمت له عروض بواسطة ماكى Mackay المبشر المشهور وقررت هذه العروض عندما وصل الجميع إلى بجمويو Bagamoyo على الساحل . ولو رجع أمين بقوات وإمدادات كافية لكان من الممكن أن يكون وكيلا ذا قيمة كبيرة .

وكانت النتيجة الهامة لمسألة بعثة النجدة هي ترك المنظمة الاستوائية مشاعا ، ولقد شعرت قبيلة ما كينون بخيبة أمل كبيرة عند ترك المنطقة . وكتب فلكن لأمين في أول نوفمبر سنة ١٨٨٩ قائلا إنه يأمل أن تكون أخبار انسحابه مع ستانلي غير صحيحة ، كما قال : « مهما كانت رغبتنا في أن نراك ، وأنت تدرك مقدار هذه الرغبة ، إلا أنه يبدو أن الرأي العام هو أنك تبقى سنة أخرى أو أكثر قبل حضورك ، حتى تترك المنطقة منظمة تنظيما سليما » (١) .

والحقيقة التي يجب أن نقررها هي أن الحملة كانت ترمى إلى مقصد سياسي ، ألا وهو ابتلاع منطقة أعالي النيل وإعطاؤها للحكومة البريطانية ، ولا أدل على ذلك من شهادة الأب شينز Schynse عضو جمعية المرسلين الجزائريين ، الذي كان مقيما في محطة بوكبي Bukumbi عند بحيرة فكتوريا نيازامع مرسل آخر وهو الأب جيرولت Girault (٢) . يقول الأب شينز في جريدة (٣) رحلته في قلب إفريقيا ص ٢٠٠ ما يأتي : « وكنت أمضى معظم الأوقات أتحدث في الطريق إلى أمين باشا فكان لا يكتم البتة عن رأيه فيما يتعلق بأسباب تأليف الحملة . فكان يقول : وهل يصح في الأذهان أن رجلا داهية مثل تاجر اسكتلاندي — أي سير ولیم ما كينون — يطرأ على فكره فجأة أن

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890—1902. New York, 1951. pp. 114—116.

(٢) طلب هذان المرسلان حين مرور حملة ستانلي عائدا إلى زنجبار من ستانلي أن ياذن لهما بالمسير مع الحملة حتى الساحل فاجيب طلبهما . وبذا اختلطا بأمين باشا وأعضاء الحملة اختلاطا كبيرا ، وعلى ذلك كان في استطاعتهم الحصول على معلومات كثيرة .

(٣) عمر طوسون : المرجع السابق ج ٣ ص ١٦٩ — ١٧٠ .

يضحي بمبالغ طائلة في سبيل إنقاذ موظف مصري ، ربما لم يكن سمع حتى ذلك الحين إنسانا يلفظ اسمه ؟ إنهم لم يباشروا إرسال الحملة حبا في سواد عيني الدكتور أمين باشا بل من أجل المديرية التي كان هو على رأسها ومن أجل عاجها ، ولو بقيت ظروف الأحوال كما كانت ، لكنت الأربعة الآلاف قنطار العاج المودعة في وادلاي قد غطت بسعة نفقات الحملة ، وفضل ما يكفي لتكوين احتياطي لعدة سنوات ، ولما كان أمين باشا قد جمع خلال ذلك كميات أخرى من العاج . وهكذا كانت إنجلترا تضم إلى ممتلكاتها مديرية أنيقة بدون أن تدفع فلساً واحداً وتستولي منها على إيرادات تنفي بنفقات اتصالها بممبسه . وإذا كانوا يميرون أمين باشا فإنه يلزمه في مقابل ذلك أن يجعل مثله من النفوذ والمعلومات في خدمة منقذيه وتحت تصرفهم ويتحول جميع ذلك إلى مضاربة تجارية كثيرة الأرباح . واختتم الدكتور كلامه قائلاً : إنني لشاكر لأولئك الأماجد على ما صنعوه غير أنني أدركت الغرض الحقيقي من الحملة من أول محادثة حصلت بيني وبين استانلي ، فإنه وإن لم يبد اقتراحاً مباشراً إلى فاني مع ذلك شعرت بأن وراء الأكمة شيئاً آخر غير محض الرغبة في إرجاع بعض الموظفين المصريين . .

ويقول اتين فيلي في نحو سنة ١٨٨٩ ظهر مشروع غزو إنجلترا للسودان ، فكان لابد من محو آخر آثار سيادة مصر عليه . وقد وقع حادث يدل على أن إنجلترا لا تستنكف أحط الوسائل لبلوغ مآربها . وعرف هذا الحادث باسم خطف أمين ، واسمه الحقيقي شنتزر من أصل بروسي ، دخل كطبيب في خدمة السلطان . وبعد إقامته في أرمينيا وسوريا وبلاد العرب عاد إلى Neisse حيث تسكن أسرته ، ثم التحق بجوردون في الخرطوم كرئيس لإدارة الصحة . وفي سنة ١٨٧٨ رقى إلى رتبة بك وعين حاكماً لمناطق خط الاستواء . وهذه المنطقة من السودان هي الوحيدة التي أخفق فيها جماعة المهدي . فوجود حاكم فيها يؤيد حقوق الخديو وقف سداً في طريق إنجلترا إلى الجنوب ، فكان من الواجب التخلص من هذا الرجل المضايق . وكى تبرر إنجلترا تدخلها أذاعت في أوروبا نبأ وجود أمين في خطر ، وقامت لنجدته ، فكلف ستانلي بإنقاذه . ولم يكن ذلك إلا وسيلة لأن الحالة في هذه المنطقة كانت مستقرة أحسن .



استقرار كما كتب في ذلك شاييه لوج Chailé - Lorg . وكانت بعثة ستانلى تخفى أمرا سياسيا أعدته منذ وقت طويل ، وكان أول خطوة لانشاء امبراطورية إفريقية انجليزية . وفى ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٨ التقى ستانلى بأمين ، وكان أمين يرد على جميع مقترحات ستانلى بأن عليه واجبات نحو مصر ، وأنه لم يتلق الأمر بمغادرة البلاد . وأن لديه رسالة من رئيس الوزراء نوبار باشا يترك له فيها حرية البقاء أو الذهاب بحسب الحالة . فتأكد ستانلى أن القوة وحدها هى التى تقنع أمين باشا . وفى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ خطفه مع ٥١ ضابطا وجنديا وموظفا و ١٢٦ خادما هم كل جماعة أمين فى المنطقة الاستوائية . وبعد بضعة أشهر خفق العلم البريطانى على قلعة وادلاى (١) .

### كارل بيترز وخطته والارتفاع الانجليزى الالمانى فى أول يوليو سنة ١٨٩٠ :

لو كانت منطقة أعالى النيل قد وقعت فى أيدي الدراويش لما اختلفت حالتها عن بقية السودان . وكان الخطر ينشأ من أنه ربما تهدد دولة أوروبية لتحصل على مركز هناك . ولقد حذر فلكن أمين باشا مرارا من مؤامرات الألمان . ولهذا أسباب وجيهة لأن كارل بيترز والمستعمرين الألمان كانوا ينظرون إلى الحملة البريطانية بالريبة وعدم الثقة . وفى سنة ١٨٨٨ نظموا نجدة منهم لم تنل أى تعزيد أو استحسان من الحكومة الألمانية . ولكن كان من الممكن أن تخلق موقفا مثل موقف ١٨٨٤/١٨٨٥ . ولم يحاول بيترز فى كتبه إخفاء أغراضه ، ولما كان يعتقد أن أمين باشا لا يزال فى المنطقة الاستوائية فانه كان يأمل أن يصله قبل وصول ستانلى ، ويدخله فى خدمة الألمان ويقنعه بأن يمد سلطانه إلى بحيرة فكتوريا وإلى المستعمرة الألمانية جنوبا . وبهذا يقطع صلة البريطانيين بالداخل ، بينما يمد نفوذ الألمان إلى النيل ، فلم تكن الحملة الألمانية لأمين باشا إذن رحلة للنزهة ، ولكنها كانت مشروعا استعماريا سياسيا ضخما . وكانت خطة بيترز على وشك النجاح . فبعدما أفاق أمين من كبوته فى مجموعته

---

(1) Velay , Et. : Les Rivalités Frànco - Anglaise en Egypte  
1876 - 1904 - Nimes 1904, PP 165-166.



دخل في خدمة الشركة الألمانية ، وأعلن أن المنطقة الاستوائية منهقته ، وأنه سوف يعطيها لألمانيا ، ورحل عن طريق شرق إفريقيا الألماني ليستعيد مركزه . وكان المعروف أنه قتل بواسطة العرب بينما هويشق طريقه في منطقة البحيرات في سنة ١٨٩١ . وفي الوقت نفسه ذهب بيترز شمالا إزاء الساحل حتى نهر تانا Tana ، وبعد أن تجنب الحصار وصل إلى المناطق الداخلية . وقبل مارس سنة ١٨٩٠ كان قد وصل إلى أوغندة وعقد معاهدة حماية مع الملك . ووصلت حملة أرسلتها شركة شرق إفريقيا البريطانية إلى أوغندة بعد ذلك بشهر .

وكان السباق من أجل أوغندة وتهديد بيترز بأن يقطع السبل على الانجليز في الداخل وفي أعالي النيل قد أحدث أثرا كبيرا في إنجلترا . ففي ٣ أبريل لفتت جريدة التيمس الأنظار إلى خطر وجود الألمان على النيل . وكانت الحكومة نفسها قلقة وبذلت مجهودات كبيرة في ربيع سنة ١٨٩٠ لأجل الاتفاق مع السلطات في برلين . وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك ادعاءات متضاربة تجعل الوصول إلى حل وسط شيئا بعيد الاحتمال . ولذلك حث سولسبرى الجمعية البريطانية (التي صدر مرسوم بها في سنة ١٨٨٨ باسم الشركة البريطانية الامبراطورية لشرق إفريقيا ) بأن ترسل جنودا أكثر إلى أوغندة . وكما يقول ستانلي ، لقد نصحت الشركة وأوعز اليها وحشت ، ولكن لم تعط الشركة أية معونة مادية ، مما دعا إلى شكاوى مرة في ذلك الوقت واتهامات مريرة بعد ذلك .

وكان يبدو واضحا أن سولسبرى كان لا يرغب في أن يفعل الكثير من أجل الشركة ، ربما يكون ذلك لأنه كان يعتقد أن الشركة كانت تعمل لمصلحتها ، كما فعلت فعلا ، وبذلك كانت توفر نقود الدولة . ولكن كان هناك مظهر هام للمشكلة ، ولم يكن رئيس الوزراء يناضل مع ما كينون وجماعته فقط ، ولكن مع فريق منظم آخر ، وهو الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا ، التي منحت مرسوما في خريف سنة ١٨٨٩ بأن تستولى على المنطقة التي تعرف الآن بروديسيا . وكان هذا الفريق الذي يتزعمه سيسل رودس يحتضن الفكرة التي عرفت فيما بعد بخط حديد الكاب القاهرة ، والتي كانت ترمى إلى ربط المناطق (م. ١٠ — المنافسة الدولية )

البريطانية في جنوب إفريقية بالامتلاكات الجديدة في أواسط إفريقية ومصر . وكان يبدو أن هذه الفكرة اقترحت في بادئ الأمر في سنة ١٨٧٦ في كتيب كتبه سير إدون أرنولد Edwin Arnold ، وفي السنة التي تلتها بالذات أدرك جلادستون مرمى هذه الفكرة عندما أراد أن يتخذ خطوة حاسمة تجاه مصر ، إذ قال :

« وموقعنا الأول في مصر سوف يكون كنواة لامبراطورية في شمال إفريقية ، سوف تنمو وتنمو ... حتى ترتبط في النهاية عبر خط الاستواء بناتال وكيبتون ، ولا داعي أن نذكر شيئاً عن ترانسفال ونهر الأورنج في الجنوب ، أو عن الحبشة وزنجبار التي سوف نبتلعها في طريقنا ، <sup>(١)</sup> .

وحوالي سنة ١٨٨٨ أصبحت الفكرة أكثر شيوعاً . ولقد أخبرنا سير هري جونسون الكاشف الإفريقي المشهور ، كيف أنه شرح هذه الفكرة إلى اللورد سولسبرى في سنة ١٨٨٨ ، وكيف أن رئيس الوزراء وافق على مقال نشره في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٨ في جريدة التيمس . في هذا المقال ذكر جونسون Sir Harry Johnston بأنه إذا منحت الحكومة بعض المساعدة للشاريع التجارية والتبشيرية في منطقة البحيرات « فإن ممتلكاتنا في جنوب إفريقية قد ترتبط يوماً ما بمناطق نفوذنا في شرق إفريقية وفي السودان المصري بواسطة مجموعة من المستعمرات البريطانية . وفي الوقت نفسه تقرىباحث سير جيمس سفريت Siveright ، المهندس البريطاني ، على إنشاء خط تلغراف من جنوب إفريقية إلى الخرطوم . وفي ربيع السنة التالية نشر سير تشارلس ميتكاف Metcalfe ، الذي كان في ذلك الوقت يقوم بتشيد الطريق الحديدي من كمبرلي إلى فريبرج Vryburg ، مقالا في مجلة Fortnightly أشار فيه إلى « الطريق الحديدي الذي يجب أن يربط الكاب بالقاهرة ، ويحمل المدينة خلال قلب القارة المظلمة ، <sup>(٢)</sup> .

---

1—William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 New York, 1951 pp. 116 - 117 .

2—Sir Harry Johnston : Britain Across the Seas, Africa (London, 1910 ) P. 182 .

ولقد تشبع رودس بأفكار جونسون بعد مناقشة لها في لندن في مايو سنة ١٨٨٩، وبعد تفكير عميق كان هذا المستعمر الكبير مستعدا في الحال لأن يستولى على أى شيء وسط إفريقية بين الزمبىزى والنيل الأبيض . وبدأ في إعانة الشركة الانجليزية للبحيرات الإفريقية، وأعطى جونسون ألفين من الجنيهات لكي يسرع إلى منطقة نياسا ويقوم بتشديد مراكز بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا ، وهي منطقة كان الألمان أيضا يدعون ملكيتها . وقبل نهاية ١٨٩٠ كان منهما في مشروع الخط التلغرافي من الجنوب إلى الشمال . وفي ربيع سنة ١٨٩٠ كانت الشركة البريطانية لجنوب إفريقية مهتمة على وجه الخصوص بالحصول على المنطقة بين بحيرة نياسا وبحيرة تنجانيقا وبين بحيرة تنجانيقا وبحيرة ألبرت ادوارد . وهذه الطريقة سوف يكون لها أرض لا تتخللها أملاك لغيرها ، ومواصلات مائية بين روديسيا وأوغندا . ومن ناحية أخرى كانت الشركة البريطانية لشرق إفريقية مهتمة اهتماما خاصا بأن تبقى الألمان جنوب الخط الذى يجرى من الطرف الجنوبي لبحيرة فكتوريا إلى الطرف الشمالى لبحيرة تنجانيقا ، وأن تبعد الألمان من المنطقة كلها على طول الساحل الشمالى لنهر تانا . ومن الواضح أن سولسبرى رأى من أول الأمر أنه لا يمكن تحقيق كل هذه الأمانى ، وكان يفكر في إعادة فتح السودان مع اهتمامه بمشروع أوغندا أكثر من أى شيء آخر<sup>(١)</sup> . وفي ذلك الوقت، أى في ابريل سنة ١٨٩٠، كان ستانلى قد عاد إلى أوروبا . وكان قد توقف في كان Cannes بفرنسا حيث بحث الموقف مع ماكينون . ثم ذهب معاً إلى باريس وبروكسل حيث عقدت هناك مؤتمرات طويلة مع الملك ليوبولد . ومن الواضح في ذلك الوقت أن الملك ليوبولد وماكينون قد وصلا إلى اتفاق عام بأنه لا بد من تقسيم مناطق النشاط على طول نهر سمليكي .

وفي الأسبوع الأول من مايو رجع ستانلى وماكينون إلى إنجلترا . وفي سلسلة من الخطب أثار الكاشف العظيم الشعور ضد العدوان الألمانى، وطالب بأحقية إنجلترا في كل المنطقة من بحيرة فكتوريا ودولة الكونغو . ولقد اشتكى سولسبرى كثيرا إلى

السفير الألماني من الصعوبات التي تسببت عن إثارة الشعور العام ، ولو أنه في الحقيقة لم يهاجم . ومن خطابات الملكة فكتوريا نعلم أن رئيس الوزراء تناول طعام العشاء مع ستانلي وما كينون في قصر وندسور الملكي في ٦ مايو . ونحن نفرض أن هؤلاء السادة كانوا يدركون الهدف الذي يريدونه ، وأن المسألة كانت كيف يثرون القضية .

ومن محادثات رئيس الوزراء مع السفير البريطاني في ١٤ ، ١٧ مايو اقتنع بأن الألمان سوف لا يوافقون على أي اتفاق يجعل البريطانيين ينفذون إلى داخل ممتلكاتهم ويقطعون الطريق عليهم من دولة الكونغو . وفي ٢٢ مايو اعترف سولسبري بأن المنطقة الألمانية . سوف تلس دولة الكونغو في المنطقة شمال بحيرة تنجانيقا <sup>(١)</sup> . وكان هذا يعني نهاية الطريق الأحمر ( الانجليزي ) من الجنوب إلى الشمال على الأقل فيما يخص ألمانيا . ولكن كان هناك حل آخر : لقد وصل ليوبولد إلى لندن ، وتباحث مع سولسبري وما كينون وستانلي ، وكانت نتيجة ذلك ما يسمى معاهدة ما كينون التي وقعت في ٢٤ مايو سنة ١٨٩٠ حكومة الكونغو والشركة البريطانية لشرق إفريقية . وفي هذه المعاهدة اعترفت الشركة بسيادة دولة الكونغو غرب خط يسير من الركن الجنوبي الغربي لبحيرة ألبرت شمالا إزاء النيل حتى لادو Lado ، بينما اعترفت حكومة الكونغو بسيادة الشركة على منطقة يبلغ عرضها خمسة أميال وتمتد من الشاطئ الجنوبي لبحيرة إدوارد إلى الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا .

ولقد أرسلت الاتفاقية إلى اللورد سولسبري الذي لم يبد أي اعتراض ، وشعر بأن طلب مثل هذه المنطقة الصغيرة ليس له أهمية دولية كبيرة ، وبين أن الحكومة الألمانية سوف تنظر بعين غير راضية إلى منح امتياز بمنطقة خلف منطقة نفوذها بدون معرفتها وموافقتها . ومع ذلك بذل كل جهده في الحصول على هذه المنطقة من الألمان . ولكنه وجدهم مصرين على عدم التنازل عن هذه المنطقة ، وأدرك أنه إذا



أصر على الحصول عليها فسوف يؤدي هذا إلى قطع المفاوضات وفقد كل شيء . وفي ٢ يونية كتبت الجرائد أن يترز ( الذي كان يهرب جانبه ) قد وقع اتفاقية مع ملك أوغندة . وفي الحال ترك سولسبرى جانبا كل محاولة للحصول على هذه المنطقة التي كانت ضرورية لانقاذ أوغندة ، ولذلك عرض على الألمان عرضاً مغرياً بأن يمنحهم منطقة هيليجولاند Heligoland التي قبلوها بكل سرور . وفي الاتفاقية المشهورة التي عقدت في أول يولية سنة ١٨٩٠ تنازل الألمان عن مطالبهم في المنطقة شمال وغرب منطقة النفوذ البريطاني المحددة في سنة ١٨٨٦ . واعترفوا ضمن النفوذ البريطاني بكل المنطقة شمالا حتى منطقة النفوذ الإيطالي في الصومال وحدود مصر ، وغربا إلى خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو ودولة الكونغو<sup>(١)</sup> . ولقد حصل البريطانيون على كل ما يريدون تقريبا ، ماعدا المنطقة الصغيرة التي كانوا شغوفين بالحصول عليها . ولا ندرى ما إذا كان سولسبرى قد اهتم بذلك كثيرا أم لا . ولقد أشار إلى مشروع خط حديد الكاب القاهرة في خطاب ألقاه بعد ذلك بقليل قائلا ، هذه فكرة غريبة قد أصبحت شائعة منذ وقت قريب ، وأشار بأن منطقة تبعد عن البحر بمسيرة ثلاثة أشهر تعتبر «مملوكة غير مناسبة» . وفي خطابه مع الملكة أظهر أن الصعوبات نتجت عن عدم رغبة الشركتين في قبول وجهة نظره . والشئ المهم حقيقة ، وهو حرية العمل بين المحيط والنيل ، قد حصل عليه . ووفقا للتسوية كتب إلى الملكة يقول ، كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا Galia Land سوف تكون تحت النفوذ البريطاني حتى الخرطوم ، هذا فيما يخص أي تنافس من أوروبي آخر<sup>(٢)</sup> .

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol 3 P. 899.

2 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902  
pp. 118-119



## الفصل الرابع

### إعلان الحماية الإنجليزية على أوغندا سنة ١٨٩٤

على الرغم من تفاؤل سولسبرى بأن كل المنطقة خارج حدود الحبشة وبلاد الجالا سوف تكون تحت النفوذ البريطانى حتى الخرطوم وفقا للاتفاقية التى عقدت بين ألمانيا وانجلترا فى أول يولية سنة ١٨٩٠ ، إلا أنه لم يكن قانعا بمجرد الاعتراف الألمانى بالنفوذ البريطانى، إذ كان من الضرورى السيطرة الكاملة على أوغندا . ومنذ سنة ١٨٨٥ كان هناك قول بإنشاء خط حديدى من ممبسة مارا بمئات الأميال من الأرض القاحلة حتى بحيرة فكتوريا ، وكان هذا مشروعا يعضده ستانلى بكل حماسة ، وكان بعض الناس يظنون أن هذا المشروع غير عملى وكثير النفقات لدرجة لا تشجع على محاولة القيام به ، ولكن سولسبرى كان يعتقد فيه اعتقادا جازما ، وكانت الشركة البريطانية لشرق إفريقيا شغوفة أيضا بأن تقوم بالمشروع ، معللة ذلك بأنه بواسطة خط حديدى فقط يمكن عمل شيء لالغاء القوافل المحملة بالعبيد . وفى ديسمبر سنة ١٨٩٠ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية أن تمنح الشركة مبلغا من المال لكي تبدأ المشروع ، ولكن رؤى أخيرا أن ينظم أولا مسح المنطقة ، واستمر الحال على هذا بعض الوقت . وأخيرا فى ديسمبر سنة ١٨٩١ نظم فريق للقيام بهذا المسح تحت رئاسة الكابتن ماكدونالد Mac Donald .

وكانت الشركة قد أعلنت فى ٢٠ أغسطس ١٨٩١ أنها مضطرة إلى الانسحاب من أوغندا<sup>(١)</sup> ، وادعى مديرها أنها اضطرت لاحتلال هذه المنطقة فى ١٨٩٠ ، نظرا لتقدم الألمان وتحت ضغط الحكومة البريطانية . فلو كانت الحكومة راغبة فى أن

تضمن فائدة على رأس المال اللازم للخط الحديدى لتسكت الشركة بأوغندة ، وعلى هذا لم تتمكن الشركة من أن تستمر في القيام بمصروفات تكلفتها حوالى أربعين أو خمسين ألفاً من الجنيهات في السنة . ويبدو أن اللورد سولسبرى اقتنع بالسماح للشركة بأن تنسحب . وكان سولسبرى يلتقي بكل شيء في سبيل هذا الخط الحديدى الذى وصفه السير هرى جونسون بعد ذلك بأنه ، الشرط الذى لاغنى عنه للبقاء على النفوذ البريطانى على المناطق التى حول منابع النيل ، ، فبمجرد إنشاء الخط الحديدى سيكون من السهل على الحكومة أن تعيد سيطرتها على أوغندة نفسها .

ولكن الانسحاب من أوغندة لم يكن من السهل تنفيذه . فلقد عارضته جريدة التيمس بصراحة في ٢٨ سبتمبر ، مبينة الخطر على الارساليات البروتستانتية في بلد كان دائماً به حرب أهلية منذ سنة ١٨٨٩ بين المسلمين والكاثوليك والعناصر البروتستانتية ويعضد القسم الأول العرب ، ويتبع الفريق الثانى قيادة الارساليات الكاثوليكية الفرنسية . ولقد أحدثت هذه الإثارة فعلها ، وانضم لقائمة المعارضين في الانسحاب الجمعية الارسالية للكنيسة ، وجمعية منع الرقيق ، وبعض المنظمات الأخرى . وعلى أثر ذلك أقرض فريق الارساليات الشركة أربعين ألفاً من الجنيهات ، ووافقت الشركة على أن تستمر في الاحتلال حتى ٣١ ديسمبر ١٨٩٢ . وفى أثناء ذلك كان الكابتن لجارد Lugard ، الذى كانت الشركة قد أرسلته في ديسمبر سنة ١٨٩٠ ، قد أرغم موانجا ملك أوغندة على التوقيع على معاهدة في ٣٠ مارس ١٨٩٢<sup>(١)</sup> ، وسار بقوته عبر المناطق الغربية بين بحيرتى ألبرت وإدوارد ، منشئاً مراكز دفاعية دعمها بقوات أمين باشا السودانية السابقة . كتب جونسون يقول : ان لجارد هو الذى جلب القوات السودانية إلى أوغندة ، وكان يتعذر في ذلك العصر أن يلجأ لجارد إلى وسيلة أخرى إذا أراد أن يوطد السلام بين الأحزاب المتنازعة ويثبت الرقابة البريطانية . ولم يكن يخطر على البال في ذلك الوقت إرسال جنود من الهنود إلى أوغندة ، وكان

---

1— E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty : vol 1. p 392 .

يستحيل أيضاً العثور على جنود آخرين مدربين قادرين على احتمال الجو غرباء عن كل نفوذ في أوغندا<sup>(١)</sup> .

وعندما نشب نزاع ديني خطير بين الكاثوليك والبروتستانت في يناير سنة ١٨٩٣ وجه لجارد إلى الفريق الفرنسي إنذارا بالعقوبة ، ثم قمع الاضطرابات بوسائل شك في سلامتها كثير من الناس ولا سيما الفرنسيين<sup>(٢)</sup> . كتب دراسي Darcy يقول : سار لجارد على رأس قوات عسكرية عظيمة ، وتوغل حتى منجو Mengo مقر الملك موانجا ، وفرض عليه معاهدة حماية ، ثم انقلب يهاجم الكاثوليك بذريعة واهية وطردهم ، فذهبوا إلى جزيرة كبرى ببخيرة فكتوريا كان يوجد فيها حول الملك والمبشرين الفرنسيين عدد ضخم من اللاجئين من الأطفال والرجال والنساء . وقد صوب لجارد مدافعه ضد أولئك الضعفاء العزل فأفنى منهم عدداً كبيراً . ثم أمعن في سياسة التدمير والتقتيل وأرغى العنان لقواته وأنصاره ، فخرقوا كل قرى الآباء البيض ومحطاتهم وكنائسهم ومزارعهم ، وكان لجارد لا يجهل أن محو الكاثوليك معناه محو النفوذ الفرنسي في أوغندا ، ولذلك لم يبق أثر من العمل الذي تعب في تشييده مواطنونا ،<sup>(٣)</sup> . وفي أغسطس سنة ١٨٩٢ أرسل كابتن ماكدونالد تقريره عن مسح الخط الحديدي . ولقد قدر أن الخط حتى ببخيرة فكتوريا سوف يكون طوله ٧٠٠ ميل ، وأن انشاءه يستغرق حوالى أربع سنوات ، وأن التكاليف سوف تبلغ ٢٠٠٠.٠٠٠ ر.٢٤ من الجنيهات . ولكن قبل أن يفعل شيء آخر في هذه المسألة تركت حكومة سولسبرى الحكم . وشكل الوزارة جلادستون ، وكان معه لورد روزبرى Rosbery وزيراً للخارجية . وكان روزبرى استعمارياً كسولسبرى . وكان مقتنعاً بأنه لا بد من الإبقاء على أوغندا . ولا بد من عمل شيء في الحال لأن

---

1 — Harry Johnston : The Uganda Protectorate, vol I p 237 .

2 — Woolf, Leonard: Empire and Commerce in Africa, pp 277-289.

3 — Darcy Jean : Cents Annees de Rivalite Coloniale. Paris, 1904

الأوامر تستغرق شهرا حتى تصل إلى أوغندة من إنجلترا ، وكانت الشركة تضع خطة الانسحاب في ٣١ ديسمبر . وعلى ذلك وزع روزبري في ٢٠ سبتمبر على مجلس الوزراء مذكرة أعدها السير بيرسي أندرسون Percy Anderson الخبير بالشئون الإفريقية في وزارة الخارجية . وكما يقول السير وليم هاركورت Harcourt كانت هذه المذكرة « جريئة تدعو إلى ضم كل البلد حتى بحيرات ألبرت لغرض إعادة فتح السودان عن طريق أعالي النيل <sup>(١)</sup> » .

وبهذه الاقتراحات لم يكن من المحتمل أن ينال روزبري تأثيرا طيبا على مجلس للوزراء كان يرأسه جلادستون ويشرف على ماليته هاركورت . وكان هاركورت قد فعل كل ما في وسعه ليجب اقتراح سولسبري بعمل مسح للخط الحديدي ، وكتب إلى جلادستون قائلا « إذا بدأنا هذه المسألة الميثوس منها فإن تهدينا لنأحال مع الفرنسيين والألمان ، واستطرد قائلا « إنه سوف لا تكون تجارة في البلد ، وإن الهيئات الدينية سوف تدبح بعضها البعض ، وليس هناك دليل على وجود تجارة رقيق في هذه المنطقة ، ولقد عضده جلادستون ومورلي Morley واسكوث Asquith ، ولذلك كتب إلى روزبري قائلا « إن الشركة قد ذهبت إلى أوغندة لمجرد الغيرة من الألمان واطمعمها الذي لا حده في اكتساب أرض ، فأجاب روزبري « ومع هذا على إنجلترا في هذا الوقت أن تبدأ في إعادة فتح حوض أعالي النيل كله . لماذا ؟ لخوفها من الألمان والفرنسيين والبلجيكيين في الكونغو ، وعلينا أن نراقب النيل وعلى فرقنا الموسيقية أن تضرب هناك . ويجب أن يكون النيل منطقة حرة من منبعه إلى مصبه ، وأوغندة هي النقطة التي يدور حولها ، . ولكي يزيد من الإقناع في مناقشته أشار إلى مذكرة أعدها في إبريل سنة ١٨٩٢ سير ريجنولد ونجت ضابط المخابرات بالجيش المصري الذي أكد فيها آثار الانسحاب من مصر وحث بشدة على استرداد السودان <sup>(٢)</sup> . ورجع سير فريدريك

---

1— Gárdiner A. G.: The Life of Sir William Harcourt , London 1923 , Vol 2 P 192 .

2 — Ibid, pp. 192-197.



لجارد إلى إنجلترا ، وأخذ يقوم بحملة لا تهدأ في الجرائد اليومية والشهرية وعلى منصات الخطابة . وكانت الدولة وخاصة الهيئات الدينية تطالب بحل سريع ، فكانت هناك صيحة من قلب الدولة ومن رئيس أساقفة كانتربوري نفسه تطالب بمساعدة الشركة حتى تستطيع البقاء<sup>(١)</sup> . وكان لابد من عمل شيء ما . وفي ٣٠ سبتمبر وافق هاركورت — حفظا على تماسك مجلس الوزراء — على أن تتحمل الحكومة تكاليف الاحتلال حتى ٣١ مارس سنة ١٨٩٣ كي تتمكن الحكومة من الحصول على معلومات جديدة<sup>(٢)</sup> .

وفي نفس هذا اليوم ظهر حل جديد للمشكلة ، إذ كتب الملك ليوبولد ملك دولة الكونغو ، الذي كان دائما على استعداد لأن ينتهز مثل هذه الفرص لتوسيع منطقته ، إلى جلادستون مقترحا أن يقوم هو بإدارة أوغندا وأونيورو تحت إشراف بريطانيا . ولقد بدت الفكرة إلى جلادستون جديدة وغريبة ، ولكن الماسكة فكتوريا اعتقدت أنه عمل عظيم إذا هم تعاونوا مع ملك البلجيك . ولقد قرر مجلس الوزراء بينما كانت هناك مؤامرات ، أن لاتتخذ أية خطوة عملية في تلك اللحظة ، وكتب جلادستون إلى الملك بترك المسألة للنقاش . وبمجرد أن أرسل هذا الخطاب قدم اقتراح أكثر قبولا : في أكتوبر سنة ١٨٩٢ وصل سيسل رودس إلى لندن وكان إذ ذاك رئيس الوزراء في مدينة الكاب ، وذا نفوذ وعلاقات طيبة في مدينة لندن . وبما أنه كان يتزعم مستعمري عصره ، فكان من الطبيعي أن يعارض في جلاء البريطانيين من أوغندا . وكانت للمنطقة قيمة كبيرة بالنسبة له لاهتمامه اهتماما كبيرا بمشروع خط التلغراف من جنوب إفريقيا إلى مصر . وحتى مع كون أوغندا تحت النفوذ البريطاني فقد كان من الضروري أن يسير الخط التلغرافي عبر جزء من الأراضي الألمانية .

---

1—Lugard , Frederick D. : The Rise of our East African Empire  
London 1893 , Vol 2 , PP 547 ff .

2—Gardiner , A . G . : The Life of Sir William Harcourt, London  
1923 Vol 2 , PP 196 - 197 .

لذلك كتب رودس إلى وزارة الخارجية بأن تتخذ خطوات لتحصل على موافقة عاجلة من الحكومة الألمانية ، ومعبرا عن أمله في أن يمتد الخط نهائيا حتى وادى حلقا . وفي الوقت نفسه قدم رودس عرضا بأن يأخذ أوغندة نفسها من الشركة البريطانية لشرق إفريقية ، ويديرها مع منحه إعانة قدرها عشرون ألف جنيه في السنة . وقد تباحث طويلا مع هاركورت في الموضوع ، ونال اقتراح رودس ماناله اقتراح الملك ليوبولد . وظهر المشروع بأنه غير عملي . وانهمك مجلس الوزراء في دراسة اقتراح بأن توضع هذه المنطقة تحت حكم سلطان زنجبار الذي كان تحت الحماية البريطانية . والظاهر أن هذا الاقتراح قد قدمته الشركة البريطانية لشرق إفريقية في يولية سنة ١٨٩٢ . والواضح أن روزبري لم يرض به ، لأنه خلال شهر نوفمبر بذلت بجهودات بواسطة وزارة الخارجية لاقتناع الشركة بأن تستمر في احتلال المنطقة لوقت ما بإعانة من الحكومة . ومع هذا كانت الشركة غير راغبة في أن تبقى أقل من ثلاث سنوات ، وطلبت إعانة قدرها خمسون ألف جنيه في السنة . وبناء على ذلك صممت الحكومة على إرسال مستر جرال د بورتال Gerald Portal الوكيل في زنجبار ليجت المسألة . وكانت لديه تعليمات بأن يقدم تقريرا عن أفضل الوسائل لمعالجة هذا البلد ، سواء عن طريق زنجبار أو غير ذلك . . ومن الواضح أنه قبل ذلك الوقت كان الجميع ، حتى هاركورت ، مقتنعين بأن احتفاظ بريطانيا العظمى بهذه المنطقة أمر لا بد منه . وعلى أي حال ترك بورتال زنجبار قاصدا إلى أوغندة في أول يناير ١٨٩٣ ، وكان برفقته الصاغ أوين Owen وبيركلي Berkeley قنصل صاحبة الجلالة ومدير ممتلكات الشركة في ممبسة ، ومائتا رجل مسلح من زنجبار . وعندما وصل بورتال إلى أوغندة أنزل في الحال علم الشركة ورفع العلم البريطاني . وكان ذلك في أول أبريل سنة ١٨٩٣ .

وفي خلال ربيع سنة ١٨٩٣ أرسل بورتال تقارير مفصلة عن الأحوال هناك . وكانت المشاريع التجارية تبشر بالخير . فقد كتب الكولونيل فرانك رودس في خطاب أرسله بواسطة بورتال يقول : « إنى أعتبر شرق إفريقية سوقا باهرة في المستقبل للصناعات الأوربية ، ويطالب الواجندا Waganda بأحذية وجوارب ونظارات

وخلافه ، وفي كل يوم تظهر طلبات جديدة. أما عن الموقف الديني فقد وجد بورنال سيئاً ، فإذا انسحب البريطانيون فسوف تنشأ حرب إبادة . وفي ٢٩ مايو ١٨٩٣ عقد موانجا ملك أوغندة اتفاقاً مع السير جيرالد بورنال نص فيه على أن الشركة البريطانية لشرق إفريقيا قد انسحبت تماماً من أوغندة ، وأنه إلى أن تصدر الحكومة البريطانية قرارها بشأن مسألة أوغندة كلها ، فإن موانجا قد ألزم نفسه ببعض الشروط ودخل في ارتباطات الغرض منها الحصول على حماية بريطانيا ومساعدتها وإرشادها . ومن هذه الارتباطات أنه تعهد ألا يعقد أية معاهدات أو اتفاقات مع أى أوروبي مهما كانت جنسيته بدون موافقة مندوب الحكومة البريطانية <sup>(١)</sup> . وفي أول نوفمبر سنة ١٨٩٣ لخص بورنال آراءه في تقرير أرسله من زنجبار . ولفت فيه النظر إلى موقع أوغندة ، ووصفه بأنه « موقع استراتيجي ذو أهمية طبيعية كبيرة ، يسيطر على الشواطئ الشمالية والغربية لبحيرة فكتوريا وعلى الطريق الوحيد إلى بحيرتي ألبرت وألبرت ادوارد ، وعلى مياه أعالي النيل ، وكانت كما يقول « المفتاح الطبيعي لكل وادي النيل وأغنى مناطق وسط إفريقيا . فإذا انسحبت بريطانيا فإن دولة ما ، ربما ألمانيا ، سوف تستولى عليها ، فتفقد بريطانيا كل تلك المنطقة الشاسعة التي أبقته المعاهدة الإنجليزية الألمانية لكي تكون ميداناً للنفوذ البريطانى . إن سيطرة دولة أخرى سوف تمتد حتماً لا على أوغندة وملحقاتها فحسب ، بل ستضم أيضاً كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى ، ووادي النيل والمرتفعات الطبيعية في الداخل : إن السيطرة على أوغندة تعنى في خلال سنوات قلائل طغيان النفوذ والتجارة في أغنى وأكثر منطقة ازدهاراً بالسكان في وسط إفريقيا » .

وهذا التقرير مع بعض الاعتبارات الأخرى جعل السير وليم هاركورت يغير رأيه تماماً . وفي ١٨ يولية ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغندة ، وفي ٢٧ أغسطس من السنة نفسها عقدت معاهدة في كيبالابين موانجا ملك أوغندة والسير هنرى كولفيل القائم بأعمال المندوب البريطانى ، تعهد فيها الملك بأنه وورثته وخلفاؤه سوف يتمسكون بالشروط

---

1— E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty, vol 1 pp 393-395

الواردة في اتفاقية سنة ١٨٩٣ . وفي ٤ يناير سنة ١٨٩٥ وافقت الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة . وفي ٣٠ يونية ١٨٩٦ امتدت الحماية حتى شملت أو نيورو . وعقدت اتفاقات في سنتي ١٩٠٠ ، ١٩٠١ مع ملوك أوغندة وتورو وأنكولى بشأن إدارة بلادهم، وفي هذه الاتفاقات خطت الحدود بين هذه البلاد (١) .

وعلى ذلك أصبح النيل محيا من ناحية أوغندة وشرق إفريقيا ، أى لم يكن هناك خطر عليه من هذه المناطق . وحتى حكومة الأحرار التي كانت تبحث دائما إمكان الجلاء عن مصر ، لم تستطع أن تتجنب المسؤولية في هذا الموضوع .

وكانت مسألة أوغندة ذات أهمية كبيرة في تطور الاستعمار البريطاني . وقد كانت اعلانا لبداية الانشقاق في حزب الأحرار . ذلك الانشقاق الذي كان ذا عواقب سيئة فيما بعد . ولقد كسب روزبري والأحرار الاستعماريون نصرهم الأول في الشهور الأولى بالذات من مدة وزارة جلادستون الأخيرة . ومن الواضح أن كلا من رئيس الوزراء وصديقه الحميم جون مورلي كان يرغب في الجلاء عن مصر . وكان لدى الفرنسيين آمال سخيفة بأنه لا بد من عمل شيء ما . ولكن السفير الفرنسي مسيو وادنجتون Waddington ، علما منه بأن روزبري سوف لا يكون عطوفا ، أخطأ خطأ فاحشا بأن تكلم مع جلادستون شخصا . وعندما علم وزير الخارجية بهذه المناورات التي من وراء الستار كان من الطبيعي أن يغضب ، وجعل المسألة المصرية تأخذ صفة المشكلة ونفذ فكرته . وأصبح موقف السفير الفرنسي لا يطاق ، ولهذا استقال من وظيفته . وكانت النتيجة الواضحة لهذا هي أن الانجليز صمموا على البقاء في مصر مؤقتا ، ولم يمض غير وقت قليل حتى تقرر الاحتفاظ بأوغندة . وكان من الطبيعي أن يتبع القرار الأول القرار الثاني . إذ لو أردت أن تحتفظ بمصر فلا بد من حماية النيل . وكان قد نشر كتاب ملتر المشهور « إنجلترا في مصر England in Egypt » ، في سنة ١٨٩٢ . ولقد أثر تمجيده لأعمال البريطانيين في مصر في الرأي العام ، وجعله يميل



إلى فكرة البقاء . وكان التحذير من خطر التدخل في إمداد مصر بالمياه تأثير على تسوية مشكلة أوغندا <sup>(١)</sup> . وفي كتيب صغير عن هذه المسألة نقرأ ما يأتي بصدد تعضيد الحكومة في مسألة الاستيلاء على أوغندا :

« إن ترك أوغندا إلى أى دولة متمدينة يعرض مصر في الحال للخطر، إذ أن تحويل أوسد مجارى المياه فى النيل يمنع عنها المياه ويهلك أهلها من الجوع .

«The relinquishment of Uganda to a civilised power immediately imperiles the safety of Egypt , as the diversion or blocking of the headwaters of the Nile could stop her water supply and starve her population » (2) .

---

1—William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism 1890-1902  
pp. 120 - 124 .

2—Ernest L. Bentley : Handbook to the Uganda Question  
( London , 1892 ) p. 8 .

## الفصل الخامس

الكونغو ما بين بلجيكا وانجلترا وفرنسا

ومعاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

كان لمسألة أوغندة مظهر دولي أوسع مما ذكرنا ، إذ كانت الأمور تتطور بسرعة عجيبة في حوض النيل .. وكان ليوبولد يظهر نشاطا غير مرغوب فيه ، وكانت في جيبه معاهدة ما كينون التي عقدت في سنة ١٨٩٠ ، والتي تركت له الحرية في أن يمد مستعمراته إلى نهر السملكي وبحيرة البرت والنيل الأعلى . وقد حثه أقدر وأجراً ضباطه وهو فان كركهوفن Van Kerckhoven على أن ينتهز هذه الفرص ، ولذلك أرسله ليوبولد في سبتمبر ١٨٩٠ بقوة كبيرة . وسارت حملته متقدمة خلال المنطقة بين خط تقسيم مياه الكونغو والنيل ، وسلح الوطنيون بالبنادق ليحاربوا بها الدراويش . وكان يبدو أنه لا توجد هناك أية عقبة في سبيل هذه القوة البلجيكية ، ووصل جزء منها بالفعل إلى النيل عند وادلای في أكتوبر سنة ١٨٩٢ . وكان لورد سولسبرى يشعر بخطورة نشاط ليوبولد على إنجلترا . فأرسل احتجاجا إلى بروكسل ، ولفت النظر إلى الاتفاقيات التي بين إنجلترا وألمانيا وإيطاليا ، والتي تعترف بأن هذه المنطقة ضمن النفوذ البريطاني . وأجاب الملك بأن دولة الكونغو لم تخبر رسميا بهذه الاتفاقيات ، ولا تعترف بها . وتمسك بمعاهدة ما كينون ، وتجاهل حجة سولسبرى بأن هذه الاتفاقية لم ترسل إلى الحكومة البريطانية ولم تحز موافقتها .

ولم ينزعج ليوبولد من احتجاجات بريطانيا بقدر انزعاجه من تهديد فرنسا . ومنذ مغامرة فرى Ferry الفاشلة في تونكين Tonkin طرأ على الرأي العام الفرنسي تغير ملحوظ بالنسبة للشاريع الاستعمارية . ولقد كان لعمل الكاشفين الفرنسيين المثير في إفريقيا تأثير كبير على الرأي العام ، الذي بدأ يهتم ويدرك أن فرنسا يجب

ألا تتخلف في السباق على الحصول على أراض في القارة السوداء . وكانت الغرف التجارية تحت على زيادة النشاط ، كما تحمس كثير من المخاطرين . وأصبح كثير من المنظمات كالجمعية الجغرافية *La Societe de Geographie* في باريس ، والجمعية الجغرافية التجارية *La Societe de Geographie Commerciale* والجمعية الإفريقية *La Societe Africaine* ، وجمعية فرنسا لمحاربة الرقيق *La Societe Antiesclavagiste de France* ، مراكز للدعاية الاستعمارية . وفي سنة ١٨٩٠ أسست أكثر هذه الجمعيات نشاطا ، ألا وهي جمعية إفريقية الفرنسية *Comite de L'Afrique Francaise* ، وكان من مؤسسيها الكثير من العسكريين والنواب والكتاب والتجار ورجال السياسة<sup>(١)</sup> ، وبعد سنة ١٨٨٩ زادت الحركة نشاطا حتى أن فكرة الحصول على منطقة من الأرض تمتد من غرب إفريقيا إلى ساحلها الشرق أصبحت فكرة مقبولة . ويخبر نامسيو هانوتو ، أحد كبار الاستعماريين ، أن كل الكشوف الفرنسية في إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر كانت تسير إلى هذه الغاية . وكان نشاط الفرنسيين ذا أهمية من الناحية الدولية ، لأن آمالهم كانت تتعارض مع آمال البريطانيين منذ البداية وفي كل ناحية .

وكان دي برازا *De Brazza* ، الكاشف الفرنسي المشهور ، في ذلك الوقت حاكما على الكونغو الفرنسية ، التي تقع شمال دولة الكونغو ، ولو لم يكن لها حدود واضحة . وفي اتفاق مع حكومة الكونغو وقع في بروكسل في ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٧ نص على أن تكون الحدود عند نهر أوبانجي *Ubanghi* وخط عرض ٤° بحيث اعتبرت كل المنطقة التي تقع شمال هذا الخط منطقة فرنسية والتي في جنوبه تابعة لدولة الكونغو<sup>(٢)</sup> ، وبذلت مجهودات كبيرة لتدعيم مركز الفرنسيين حول بحيرة تشاد وإلى ما بعدها شرقا .

---

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le Monde : Tome 1V pp. 435 - 439 .

2—Ibid . p. 428.

وفي أبريل سنة ١٨٩٠ أرسل دي برازا اداريا قديرا يدعى فكتور ليوتارد Victor Liotard ، وكان صيدليا في البحرية يبلغ من العمر ٣٢ سنة ، وكان قد قام بكشوف في جابون . أرسله دي برازا لاحتلال الأراضي التي للفرنسيين الحق في دخولها احتلالا تدريجيا ولا سيما أعالي الأوبانجي ، ولجعل هذه الأراضي منطقة فرنسية تشرف على النيل<sup>(١)</sup> . وفي ٥ فبراير سنة ١٨٩١ كتب برازا إلى ليوتارد يقول : أما عن عملنا تجاه الشمال الشرقي فإن مجرد الاندفاع بكشوفنا في هذا الاتجاه حتى فروع أعالي النيل له أهمية معتبرة<sup>(٢)</sup> .

ولم يكن مع ليوتارد غير قوة صغيرة تعدادها مائة سنغالي ، فلم تستطع أن تفعل كثيرا . ولذلك كان الفرنسيون قلقين لتقدم حملة فان كركهوفن التي وصل جزء منها إلى وادلای في سنة ١٨٩٢ ، وكانت ترسل فرقا صغيرة إلى الشمال وإلى الشمال الغربي حتى أن كل اتصال للفرنسيين بالنيل الأعلى سوف يقطع . وكانت كل العمليات — في نظر الفرنسيين — لا تتفق مع اتفاقية سنة ١٨٨٧ ، ولذلك بدأت المفاوضات مع ليوبولد . وبدأ الفرنسيون بالإصرار على الأوبانجي كحد ، ولكن البلجيكيين ناقشوا هذه المسألة بذكاء . سائلين عما إذا كان هذا يعني نهر ولي Welle أو الموبومو M'Bomu وهما الفرعان اللذان يتفرع إليهما الأوبانجي في أعاليه . وفي النهاية عقدت اتفاقية اعترف فيها بأن يكون الحد هو نهر تشنكو Chinko وخط عرض ٧° شمالا . وفي مقابل هذا الامتياز يبدو أن ليوبولد كان موافقا على أن يقسم مع الفرنسيين المنطقة التي تقع على الجانب الغربي من النيل الأعلى ، بحيث تأخذ دولة الكونغو المنطقة التي في الشمال حتى لادو وتترك الباقي للفرنسيين . ويظهر أن مسيو ريبو Ribot وزير خارجية فرنسا كان موافقا على هذه التسوية في بادئ الأمر ، ولكنه رفضها بعد ذلك تحت ضغط الفريق الاستعماري في مجلس النواب . ومع هذا فقد كانت لدى ليوبولد

---

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau: Histoire Des Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le monde : Tome IV, pp 503 — 504

2— Ibid., p. 507



وثيقة موقع عليها ، ولذلك تمسك بها . وفي ديسمبر سنة ١٨٩٢ انتهت المناقشات .

وهنا ظهر عامل جديد في السياسة الفرنسية . ففي ٢٠ يناير ١٨٩٣ خطب مهندس فرنسي بارز ، كان يعمل في خدمة الحكومة المصرية ، وهو ميسو فكتور برمبت Victor Prompt ، خطب في المعهد المصري عن بعض مشاكل هيدروغرافية Hydrography النيل . وكان منهما منذ ستين في بحث مسألة خزن المياه لاستعمالها في الصيف ، واقترح في بادئ الأمر تشييد خزان عند أسوان . وفي محاضرته ذهب أبعد من ذلك ، إذ ناقش موضوع إمكانية إنشاء خزانات كبيرة عند مخارج بحيرتي فكتوريا والبرت ، أو عند التقاء السوبات بالنيل الأبيض . وقدر تصريف الفيضان بحوالى ٧٥ بليون متر مكعب في مدة خمسة أو ستة شهور ، وأوضح قائلاً إنه ببناء الخزانات يمكن خزن كمية أكثر من المياه لاستعمالها في الصيف ، ولم يعترض أحد على خطابه هذا . ولكن ميسو برمبت ذهب إلى استنتاجات غير معقولة ، فلاحظ إنه لو لم تصرف المياه من خزانات البحيرات في الوقت المناسب ، فإن الإمداد الصيفي لمصر سوف يضيع نصفه . ولو فتحت الخزانات فجأة ونشأ الفيضان فإن مدينة النيل تفرق في كارثة واحدة . وفي النهاية بين أن هذه الخزانات التي يفكر فيها سوف لا تكلف كثيراً في بنائها ، فستبلغ تكاليف الخزان الواحد حوالى نصف مليون فرنك .

وكان لخطاب ميسو برمبت تأثير كبير على السياسة الفرنسية ، وربما على السياسة الإنجليزية أيضاً . فسامويل بيكر الذي كان يشعر دائماً بخاطر التدخل في مياه الفيضان الآتية من الحبشة ، لا بد وأنه كان يفكر في خطاب برمبت عندما كتب إلى صديق إنجليزي له في أول مايو سنة ١٨٩٣ يقول : « إذا استقر بنا الحال في أعالي النيل ، فيمكننا أن نسيطر على مصر ، وخزان عند عمر ضيق حيث يخترق النيل منطقة صخرية عرضها ٨٠ ياردة خلف مخرجه من بحيرة البرت نيازرا ، يرفع منسوب الخزان العظيم على النيل بمقدار خمسين قدماً وسيطر سيطرة كاملة على إمداد مصر بالمياه . » وأثرت آراء برمبت تأثيراً ظاهراً في خطابات وكتابات الآخرين أمثال سكوت

مونكريف Scott Moncrieff . ومنذ ذلك الوقت أصبحت نظرية هذا المهندس الفرنسي نوعاً من الكابوس للإنجليز .

وكان تأثير الخطاب على السياسة الفرنسية مؤكداً ، فمن قبيل المصادفة أن كارنو Carnot ، رئيس الجمهورية الفرنسية ، كان صديقاً من أيام البلدة لمسيو برمبت ، ويظهر أنه حصل على نسخة من الخطاب في الحال . ففي ٥ مايو سنة ١٨٩٣<sup>(١)</sup> دعا إلى قصر الاليزيه Elysée Palace مسيو دلأكاسيه M. Delacassé وكيل الوزارة لشئون المستعمرات ، والكاشف الفرنسي ميجر مونتيل Major Monteil ، الذي كان يحرّضه دلأكاسيه للقيام ببعثته إلى النيل وقال لهما : إنني أود أن أعيد فتح الكلام في المسألة المصرية . إن السودان المصري مشاع الآن res nullius ، وتحتاج فرنسا إلى منفذ على النيل من أجل ممتلكاتها على نهر الأوبانجي . ثم قدم لها تقريراً عن خطاب برمبت ، ورسم لها خطة للتقدم إلى فاشودة ، التي لم تكن تبعد عن التقاء السوبات بالنيل . وباحتلال هذا المركز يززع الفرنسيون مركز البلجيكيين ، وفي الوقت ذاته يزعمجون البريطانيون حتى يضطروهم إلى الجلاء عن مصر بتهديدهم بقطع إمداد المياه . وكان على مونتيل أن يتقدم إلى أعلى الأوبانجي في الحال بقوة كبيرة ، ثم يتقدم إلى النيل ويحتل فاشودة . ووضع ليوتارد تحت إمرته . وأخذوا يعدون العدة بكل نشاط ، فأرسل الملازم دي كازس Decazes إلى الكونغو في الحال<sup>(٢)</sup> ، وكان على مونتيل أن يتبعه في أكتوبر سنة ١٨٩٣ . ولكن في ذلك الوقت ، وفي ليلة رحيله بالذات ، وصلهم خبر من دي برازا بأن البلجيكيين يهددون باستعمال القوة لإيقاف الحملة . ولقد عاملوا في ذلك الوقت الوكلاء الفرنسيين معاملة غير مرضية ، وبذلت

---

1 — Mekki Shibeika: British Policy in the Sudan ( 1882 - 1902 )  
London 1952, p 334.

2 — Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau: Histoire Des Colonies  
Francaises, Ton e IV -p. 508

مجهودات في باريس للوصول إلى اتفاق معهم، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى شيء، واتخذ دي برازا نفسه سبيل الحذر ونصح بتأجيل الحملة . وفي هذه الأثناء كانت العلاقات متوترة بين فرنسا وإيطاليا ، ولذلك رأت الحكومة الفرنسية أن توقف استعداداتها للتقدم إلى النيل ، بدلا من أن تدخل نفسها في مشكلات أكثر من اللازم <sup>(١)</sup> . وفي شتاء ١٨٩٣/١٨٩٤ تبودلت المفاوضات والمحادثات ، وبحث وزير خارجية فرنسا ميسو دي فيل M. Develle الموقف مع وزير خارجية دولة الكونغو في أكتوبر ، وكان هوميل إلى منح الكونغو حذا يسير إزاء نهر الموبو مو وإزاء خط عرض ٣° ٥٠ شمالا . وكان هذا العرض أقل من ذلك الذي وافق عليه الفرنسيون منذ سنة مضت ، ولذلك رفضه البلجيكيون . وكانت النتيجة لفشل المباحثات أن خطة الحملة بدأت تبرز مرة أخرى . ولسبب غير معروف لم يعد مونثيل قائدا للحملة . وفي ديسمبر أرسل إلى برلين ليفافوض في اتفاق سوف نبخته فيما بعد . ولكن في أكتوبر اتصل ميسو فرانسوا دي لونكل M. Francois Deloncle أحد الاستعماريين الفرنسيين النشطاء في مجلس النواب الفرنسي ، بالكولونيل شايه لونج Chaillé-long ، وهو رجل أمريكي من أصل إنجليزي ، كان دائما مرتبطا بجمهورية ومروفا بكراميته للحكم البريطاني في مصر . واقترح عليه دي لونكل أن يتولى حملة إلى النيل عن طريق الأوبانجي ، ولكن شايه لونج كان يعتقد أن هذه الفكرة سخيفة . ومنذ عهد بعيد كان قد اقترح على رئيس الوزراء الفرنسي جولز فرى Jules Ferry أن يقنع الفرنسيون الأحباش بأن يهاجموا المهدي ويهزموه ، وبعد ذلك يعلن ملك الملوك سلطانا على السودان تحت الحماية الفرنسية . وأعاد الآن الكلام في هذا الرأي مع دي لونكل الذي تأثر بالفكرة . وعلى أي حال عقد اجتماع مع رئيس وزراء فرنسا ميسو كازمير بيريه M. Casimir Perier وبحث الموقف بحثا تاما في ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ ، ولكن رئيس الوزراء قرر نهائيا أن المشروع جرى جدا ، ومن المحتمل أن يؤدي إلى نزاع مع إيطاليا :

---

(١) Jules Cocheris : La Situation Internationale de l'Egypte (Paris, 1903) pp. 393-394.

وعندما عاد مونتيل من برلين في مارس أخذ يبحث حكومته على ضرورة العمل ،  
وبين في خطاب إلى مكتب المستعمرات في ٧ مارس أن الحملة كانت قد قررت في  
الأصل ، نظرا لأعمال الانجليز في أوغندا ولجهوداتهم الواضحة للسيطرة على النيل من  
الجنوب ، « وإذا ما سيطر الانجليز على أعالي وأواسط حوض النيل فانهم عندما يشاءون  
يمكنهم أن ينجسوا أو يجذبوا البلاد التي تقع في النيل الأسفل ببناء قليل من القناطر ،  
وختم خطابه قائلا إن فاشودة ذات أهمية كبيرة لأنها تسيطر على النيل وبحر الغزال  
ونهر السوبات ، ولأنها سبيل للاتصال بالحشة ، وإن والعقبة الوحيدة للشروع  
كله هي معارضة حكومة الكونغو ويمكن إزالتها بالمفاوضات .

وبناء على آراء مونتيل أعادت الحكومة الفرنسية فتح باب المباحثات مع  
ليوبولد ، وأرسلت مفاوضات قديرين هما مسيو هانوتو ومسيو هاوسمان Haussman  
إلى بروكسل في ١٦ ابريل . ولمدة عشرة أيام تبودلت المناقشات والحجج بدون تقدم  
ملحوظ . وأصر ليوبولد على ألا يأخذ أقل مما عرض عليه في سنة ١٨٩٢ ، ولم يكن  
الفرنسيون في مركز يمكنهم من عرض هذا في سنة ١٨٩٤ . وفي ٢٥ ابريل أوقفت  
المفاوضات ، ورجع المندوبان الفرنسيان إلى باريس<sup>(١)</sup> .

ولم يكن الإنجليز غير مهتمين بما يحدث بين ليوبولد وفرنسا ، ويبدو ذلك واضحا  
من الفصول الأخيرة لكتاب لجارد الذي نشر في خريف سنة ١٨٩٣ وجاء فيه : « أما  
عن فرنسا فلم يكن هناك التزام يمنعها من أن تعتدى على السودان ، وقال إن مصر  
قد تركت كل مطالبها هناك ، ولم تعترف فرنسا بالاتفاقات المعقودة بين بريطانيا من  
جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى . ولقد أظهرت حملة فان كركهوفن أغراض  
البلجيكيين ، وكان يخشى ان تكون فرنسا وليوبولد قد اتفقا على ترك لادو لفرنسا ،  
« إذا سيطرت فرنسا على حوض النيل ، فإنها بدون شك سوف تحتاج إلى الحصول على  
منفذ إلى البحر الأحمر حيث كان لها في ذلك الوقت قدم في أوبك Obok ، ومن



الممكن أن تفعل ذلك عن طريق تسوية مع إيطاليا أو الحبشة . وكان الروس في ذلك الوقت يبدون نشاطا في الحبشة مستغلين الروابط الدينية المزعومة . وإذا ما ثبتت فرنسا مركزها في النيل الأعلى، فمن السهل أن تشيد خزانا على البحيرات وتقطع عن مصر امداد المياه في فترة الصيف <sup>(١)</sup> .

قدم لجارد هذه الحجج معضدا ضم أوغندة التي ستدعم مركز الإنجليز بالتدريب، وسوف تجبر فرنسا ودولة الكونغو على الاعتراف بنفوذهم الوحيد في وادي النيل . وبعد تردد كبير أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على أوغندة ، ولكن هذا لم يعتبر كافيا ، إذ كان تهديد وادي النيل كبيرا جدا .

وفي الحبشة كان الفرنسيون والروس نشيطين حقا ، فالفرنسيون هم الذين افتوا نظر منليك في ١٨٩٠ إلى التفسير الإيطالي لمعاهدة اتشالي ، ودفعوه إلى احتجاج أهميته بريطانيا بهدوء في اتفاقاتها مع إيطاليا سنة ١٨٩١ . والفرنسيون أيضا هم الذين جعلوا منليك يرسل مذكرة دورية في ١٠ ابريل سنة ١٨٩١، يردد فيها أحقيته في كل المنطقة حتى شاطئ النيل الأيمن، ويعبر عن غرضه في أن يمد دولته إلى حدود الحبشة القديمة ، إلى الخرطوم وبحيرة نيانزا ، . وليؤكد منليك غرضه هذا منح في فبراير سنة ١٨٩٣ الفرد النج Alfred Ilg ، وهو مهندس سويسري كان يعمل كمستشار خاص إذنا بأن ينظم شركة ويدرس مشكلة الخط الحديدي الذي يبدأ من الميناء الفرنسي جيوتي ويعبر مناطق هرر وانتوتو Entotto وكافا Kaffa حتى النيل الأبيض .

وكان من الضروري أن يعزز البريطانيون قوتهم على الحدود الحبشية ، وكان مسيو تشفنو Chefneux ، وهو زميل لالج وشخصية خطيرة في الشؤون الحبشية ، قد نجح في أن يحصل على وعد في باريس بإمداده بالمال . وفي ٩ مارس ١٨٩٤ منح الامتياز بواسطة منليك لإنشاء الطريق الحديدي إلى هرر ، وسيكون هذا أول مد للخط إلى أديس أبابا والنيل الأبيض . ولم يكن واضحا أن الإنجليز يعرفون ذلك أو أثر في أعمالهم، ولكن

---

1— Lugard , Fredrick D. : The Rise of our East African Empire, London 1893 . vol . 2, pp 566 - 584 .

اتفاقياتهم السابقة مع إيطاليا كانت قد أظهرت من غير شك أن الإنجليز كانوا يدركون أنه « يجب على مصر دائما — على سبيل الدفاع عن النفس — أن تكون في مركز تسيطر فيه على الحبشة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ». ومنذ فبراير كانت كتشير، وكان في ذلك الوقت في خدمة الحكومة المصرية، يقترح القيام بمفاوضات مع إيطاليا للتعاون ضد قوات الدراويش المركزة حول كسلا. وكان الإيطاليون شغوفين بأن يسهموا في هذا، آمليين دائما أن اتفاقا من هذا النوع سوف يؤدي إلى زمالة في القتال واتفاق أكثر مع بريطانيا<sup>(١)</sup>. وفي ٥ مايو سنة ١٨٩٤ وقعت معاهدة جديدة، وكانت في الأصل تخص تخطيط الحدود بين الصومال البريطاني والمناطق التي يطالب بها الإيطاليون. ولكن كانت هناك مذكرة رسمية منضمة إلى البرتوكول اعترف فيها بترك حرر إلى إيطاليا، وذلك بالرغم من المعاهدة الإنجليزية الفرنسية التي عقدت في سنة ١٨٨٨ بشأن هذه المنطقة. بينما كان هناك في نفس الوقت تصريح سري سمح لإنجلترا بالعمل هناك، وباعتبار هذه المنطقة ضمن نفوذها حتى تكون إيطاليا مستعدة لتسليمها. وكانت حرر الطريق الأساسي إلى الحبشة، والتسوية الجديدة مع إيطاليا تقف حائلا دون أية محاولة من فرنسا لتسيطر على هذه النقطة الاستراتيجية.

وفي الغرب، كما في الشرق، بدأت الحكومة البريطانية تتخذ احتياطات لحماية وادي النيل من الاعتداء. ولم تكن بعثة مونتيل الفرنسية سرا، وكان معلوما في لندن أن دي كازس Decazes قد وصل بتقدمة قوته قبل نهاية سنة ١٨٩٣ إلى أبيراس Abiras عند التقاء نهري ولي Welle وموبومو M'Bomu. وكان لجارد وكتاب آخرون يحذرون الحكومة باستمرار من مشروع الفرنسيين لضم ممتلكاتهم في الشرق والغرب، ومن نشاطهم في الحبشة وخطر تقدمهم في حوض النيل من الكونغو الفرنسية ومن أوبك. وبلغ التنافس بين فرنسا وإنجلترا في نيجيريا درجة التوتر. ولهذا الأسباب فتحت الحكومة الإنجليزية باب المفاوضات مع برلين. وفي ١٥ نوفمبر

سنة ١٨٩٣ وقعت معاهدة تحدد الحد الغربي<sup>(١)</sup> للكرون، وتسمح للممتلكات الألمانية بأن تمتد شمالا حتى بحيرة تشاد . وكان الحد الجنوبي للكرون قد قرر بواسطة اتفاق فرنسي ألماني في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥<sup>(٢)</sup>، ولكن الحد الشرقي كان مفتوحا، ومن الممكن مده حتى حدود دولة الكونغو . فاذا كان الألمان قد رغبوا في التوسع شرقا، كما كان يأمل الانجليز، لقطعوا الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى النيل، ولكن لم يكن في استطاعتهم التدخل في مطالب الانجليز، لأن المادة الرابعة تقول : « إن نفوذ ألمانيا سوف لا يمتد شرقا أبعد من حوض نهر شاري Shari، وستكون دارفور وكردفان وبحر الغزال خارجة عن نفوذها، حتى ولو وقعت أفرع نهر شاري ضمن هذه المناطق . »

وأدرك الفرنسيون مرأى هذه التسوية واحتجوا عليها . وكان وكلاؤهم ووكلاء الألمان في تناقض حاد في الأراضي الداخلية للكرون . وكانوا شديدي الرغبة في تسوية ما، وقد حث مونتيل وآخرون على إبرام هذه التسوية . وكانت الحكومة الألمانية التي هدأتها تماما مظاهر طولون، رغبة في أن تسوى مشاكلها مع فرنسا وروسيا . ولذلك أرسل مونتيل وهاوسمان إلى برلين للتفاوض . وسارت المحادثات في جو ودي، وفي ٤ فبراير وصل إلى اتفاق وقع في ١٥ مارس ١٨٩٤<sup>(٣)</sup> . وكان هذا نصرا كبيرا لفرنسا، إذ أنه في مقابل بعض الامتيازات البسيطة للألمان وافقوا على تحديد الحد الشرقي للكرون، الذي ترك لفرنسا الحرية في التوسع شمالا حتى بحيرة تشاد وشرقاً كما يريدون . وأكثر من هذا بذل الامبراطور وليم وكابريفي Caprivi ما في وسعها لتدعيم الاتفاق بين فرنسا وألمانيا . وإذا ما صدقنا تقرير مونتيل عن ذلك، فإن كابريفي ذهب إلى حد أنه ذكر الأزمات واللورين، ووصف ضمهما بقوله : « إنه عمل غير سياسي، وأضاف قائلا إن الامبراطور الألماني، لا يمكنه بطبيعة الحال

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 3, p 912,

2 — Ibid, vol. 2, p 653.

3 — Ibid, P 657.

أن يتنازل عن أى قطعة ورثها ، ولا يمكن هذا دون تعويض على الأقل ، كما قال :  
« عليكم أن تبحثوا لنا عن الوسائل التى يمكننا بها أن نعيد اليكم المناطق المفقودة » .  
وطبعا نظر فى باريس إلى هذه الاقتراحات برية غير عادية . وبالرغم من ذلك ، ففى  
يختص بإفريقية فإن الفرنسيين قد حصلوا على كل ما يهملهم <sup>(١)</sup> .

ولا داعى لتوضيح عدم رضا الانجليز عن نتائج المفاوضات الفرنسية الألمانية . فما  
أعطوه الألمان فى نوفمبر أعطاه الألمان بدورهم للفرنسيين فى فبراير . وزادت متاعب  
حكومة الأحرار أيضا من جراء ادعاءات حكومة الكونغو . وقد مثلت أسئلة تدل على  
قلق مجلس العموم البريطانى من التقدم البلجيكي ، ولكن الحكومة لم تكن تعرف شيئا  
محددا ، وكان الكولونيل كولفل Colville المندوب السامى فى أوغندا فى ذلك الوقت  
يقوم بحرب غير معروفة السبب مع كباريجا Kabarega ملك أونورو . وقد أرسلت  
إليه تعليمات بأن يرسل أحد اتباعه وهو الصاغ أوين Owen بلقب « مساعد  
المندوب السامى لوادى النيل Assistant-Commissioner for the Nile Valley »  
وبتعليمات « ليتأكد من صحة هذه الاشاعات ... بأن بعثة أرسلتها حكومة الكونغو  
الحرّة تحت إمرة المرحوم كابتن فان كركهوفن ، قد ثبتت مراكزها داخل مناطق  
النفوذ البريطانى المبينة فى المعاهدة الانجليزية الألمانية التى عقدت فى ١٨٩٠ . وبالفعل  
سار أوين إلى وادلاى ، ووصلها فى ٤ فبراير ووجدها قد أخليت ، فرفع العلم البريطانى  
على جانبي النيل ، وعقد معاهدات مع رؤساء القبائل المحليين وترك حامية هناك .

ولكن هذه الحقائق لم تكن معروفة فى أوروبا حتى مايو . وقبل ذلك الوقت كانت  
الحكومة البريطانية تشعر شعورا خفيا بالمفاوضات بين ليوبولد وفرنسا . وكان  
لابد لها من أن تعمل شيئا ما ، ولذلك استقر رأيها على تسوية المسألة مع ليوبولد ،  
وهو الجانب الأقل صلابة . وفى أواخر مارس أسرع رينل رود Rennell Rodd

---

1. Darcy, Jean : Cents Années de Rivalité Coloniale. Paris, 1904, p 267.



الذى كان وكيل الحكومة البريطانية في زنجبار إلى بروكسل . ولكى يخفى الغرض من بعثته ذهب أولا إلى برلين، وفي فترة وجيزة وصل إلى اتفاق مع ليوبولد . وفي ١٢ ابريل كان من الواضح أن أهم المسائل في المعاهدة كانت قد سويت ، لأنه في ذلك التاريخ أبقى اللورد كمبرلى Kimberley إلى الوكيل في زنجبار قائلاً : اكتب إلى الكولونيل كولفل Colville أننا وصلنا إلى اتفاق ودى، سوف يبقى البلجيكيون بمقتضاه في الضفة اليسرى للنيل من بحيرة ألبرت إلى فاشودة كستأجرين تحت إشراف بريطانيا العظمى . وإذا ما اتصل بهم فيجب أن تكون علاقاته معهم ودية .

ويبدو من هذه الوثيقة أن المعاهدة التي وقعت في ١٢ مايو كانت ببساطة عبارة عن إعادة كتابة وقبول اتفاق ما كينون الذى عقد في ١٨٩٠ مع بعض التعديلات ، إذ أعطت ليوبولد كل ما كان يريده من بريطانيا تقريباً . وبكل تأكيد أكثر مما كان سيمنحه له الفرنسيون . ولهذا السبب لم تكن هناك أية متاعب في عقد هذه الصفقة مع ليوبولد . وكانت المعارضة الوحيدة من أحد أعضاء الحكومة البريطانية وهو السير ولیم هاركورت ، الذى كان متعصباً بجلادستون نفسه . ولم يخبر بادیء الأمر بالمفاوضات ، وربما لم يعلم بها حتى سويت كل الشروط . وقد تبين أنه قيل له إن هذه المعاهدة سوف تخفف عن بريطانيا بعض مسؤولياتها . ولكن هاركورت كان أذكى من أن يخدع بهذا القول لمدة طويلة . وعندما أدرك مرامى المعاهدة احتج بشدة ، وحاول كل جهده أن ينقض هذه المسألة . وفي ٢٣ ابريل أرسل سير برسى أندرسون Sir Percy Anderson ، الخبير في الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية ، إلى بروكسل في بعثة خاصة ليرى ما يمكن عمله . والظاهر أن ليوبولد رفض أن يتقهقر أو يرجع عن شيء . وجدير بالذكر أن هذا السياسى الماكر العجوز أبقى باب المفاوضات مع فرنسا مفتوحاً لغاية ٢٥ ابريل، حتى يتأكد من أن كل العقبات التي تعترض المعاهدة مع بريطانيا قد أزيلت . ووقعت المعاهدة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ في بروكسل . وتتألف من ست مواد . وتنص المادة الثانية على أن تؤجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد الثانى ، ملك



بلجيكا ودولة الكونغو الحرة مناطق غرب بحيرة البرت ، وتتبع خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط طول ٢٥° شرق جرينتش ، وتبلغ هذه المناطق نقطة شمال فاشودة. وتنص المادة الثالثة على أن دولة الكونغو الحرة توجر لبريطانيا العظمى ، لتحتل وتدير بالشروط والمدة المحددة ، محرا من الأرض عرضه ٢٥ كيلو مترا ، ويمتد من الميناء الذى يقع فى أقصى شمال بحيرة تنجانيقا ، والذي يقع هو نفسه فى هذا الممر ، إلى نقطة تقع فى أقصى جنوب بحيرة البرت ادوارد . ومدة هذا الإيجار هى نفس مدة إيجار المناطق التى تقع غرب خط ٣٠° شرق جرينتش (١) . وعرضت المعاهدة على البرلمان البريطانى فى ٢١ مايو . وحتى قبل ذلك الوقت كانت أخبارها قد تسربت إلى باريس . وإذا تذكرنا أن الفرنسيين كانوا يتفاوضون مع ليوبولد ، وأنهم لم يفقدوا الأمل فى عقد اتفاق معه ، فإننا ندرك عاصفة الغضب التى قامت فى العاصمة الفرنسية . ومن سوء حظ فرنسا أنها وجدت نفسها فى هذه اللحظة وسط إحدى أزماتها الوزارية المتكررة . وربما نشرت المعاهدة فى تلك اللحظة على أمل ألا تسترعى نظر الفرنسيين ولكن الحال كانت خلاف ذلك ، إذ فى فترة ستة أيام ( من ٢٢ إلى ٢٧ مايو ) شكلت وزارة جديدة يرأسها مسيو ديپوى M. Dupuy ، وفى أثنائها أيضا كان الفريق الاستعمارى فى مجلس النواب الفرنسى يخطط خطوات واسعة ويقدم حججه . وزاد من اشتعال النيران نشر الاتفاقية البريطانية الإيطالية المعقودة فى ٥ مايو . واستعرضت فى مجلس النواب الفرنسى اتفاقات فرنسا السابقة ومطالبها ضد الكونغو. ورددت على منبره حقوق المصريين والآتراك فى السودان ، كما بينت سياسة بريطانيا ذات الوجهين فى مسألة هرر .

وفى ٢٧ يونية حدثت مناقشة هامة فى مجلس النواب الفرنسى ، وبدأ مسيو ايتيين Etienne زعيم الفريق الاستعمارى فى المجلس باستعراض تاريخى مطول عن نشاط إنجلترا فى إفريقيا ، ملقيا اللوم بشدة على الإنجليز لوضعهم العراقيل فى طريق الفرنسيين .

---

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty. Third Edition, London 1909, vol 2, pp 579 — 280

وتبع لإيتين استعماري متطرف آخر، هو ميسور فرانسوا دي لونكل Francois Deloncle . ولم يتناول دي لونكل تفاصيل معاهدة الكونغو والاتفاقية البريطانية الإيطالية . ولكنه ركز كلامه في الأهم من ذلك ، إذ بين أن السياسة البريطانية كرست نفسها لسنين عديدة لحماية حوض النيل . ومن ثم كانت هذه السلسلة من الاتفاقيات التي ترجع إلى سنة ١٨٩٠ . لماذا كان البريطانيون يتبعون هذه السياسة ؟ كان السبب واضحاً . ثم أخذ دي لونكل يناقش تقرير المهندس الفرنسي ميسور برميت الذي أدخله في حسابه ، وأشار إلى خطط برميت في تشييد الخزانات الكبيرة عند مصب السوبات وفي البحيرات . وقال إن هذه مشاريع عظيمة جدية بالعقيرة الفرنسية ، ولكنه أضاف أن برميت كان أصرح بما يجب أن يكون عليه المهندسون ، فلم يخف أنه من الممكن خزن مياه كافية في بحيرة ألبرت لمحو المدنية المصرية إذا ما أطلقت في وقت الفيضان ، وذكر دي لونكل أن رغبة بريطانيا في السيطرة على حوض النيل ووضع مصر تحت رحمتها زادت بلا شك منذ توضيحات برميت هذه . كما بين أن تقرير برميت كانت له أهمية كبيرة في تشكيل السياسة الفرنسية ، ومن المحتمل أيضاً السياسة البريطانية .

وعلى الرغم من ذلك فإن ميسور هانوتو ، وزير الخارجية الجديد ، الذي كان يتفاوض قبل ذلك بستة أسابيع في بروكسل في وقت كان البلجيكيون قد اتفقوا فيه مع البريطانيين ، لم يكن متردداً في الإفصاح عن رأيه بصراحة . فذكر المجهودات الفرنسية الضائعة للوصول إلى تفاهم مع الملك ليوبولد ، واهتم بالاتفاقات السابقة عن حدود دولة الكونغو ، وأخيراً دخل في مناقشة طويلة عن حقوق تركيا ومصر ، التي كانت قد وضعت منذ وقت قريب في سنة ١٨٩٢ في فرمان تولية الخديوى الجديد ، وهو فرمان كانت قد وافقت عليه كل أوروبا ، وبين أن بريطانيا تتنازل عن مناطق لم يكن لها فيها أى حق ، وأن فرنسا لا تستطيع أن تسمح بتمزيق المعاهدات المقدسة لإرباباً إرباً بهذه الكيفية <sup>(١)</sup> .

---

1. ( Memorandum Appendix no 2 ( 1898 ) . Egypt No 2 — 1 communicated by M. Decrais . August 8 , 1894 )



كانت كلمات الفرنسيين جريئة . وعلى الأقل يرجع موقفهم الصلب ، إلى حد ما ، إلى احتجاجات الحكومة الألمانية ضد المعاهدة نفسها . وهنا تحدث قصة طريفة وغير عادية : كانت الحكومة البريطانية بطبيعة الحال تشعر عندما وقعت معاهدة الكونغو أن الفرنسيين سوف يفضون . ولهذا السبب بذلت مجهودات ، في أثناء الأسابيع التي تلت توقيع الوثيقة ، للتفاهم مع الألمان بشكل ما . وتناهى الإنجليز موضوع المعاهدة الفرنسية الألمانية التي وقعت في ١٥ مارس سنة ١٨٩٤ بشأن الكونغو . واقترح اللورد كمبرلي Kimberley إمكان العمل المشترك لإيقاف تقدم الفرنسيين ولكن صيحاته لم تأت بنتيجة ما . ولو أن الإنجليز كانوا مستعدين لتنفيذ رغبات الألمان بشأن ساموا لكان من المحتمل أن يتم شيء ، ولكن حيث أن كمبرلي لم يتقدم بشيء ما في هذا الاتجاه ، فإن الألمان كانوا يعززون أنفسهم بالتفكير في أن الإنجليز يقلقهم شبح اتفاق فرنسي ألماني في الشؤون الإفريقية (١)

ومع ذلك فلم يبد الألمان اعتراضات على معاهدة الكونغو لهذا السبب ، ولكن الذي أثارهم وأعطى لهم سبباً منطقياً للاعراض هو المادة الثالثة من المعاهدة ذاتها . تلك المادة التي بمقتضاها كان على دولة الكونغو أن توجر إلى بريطانيا العظمى منطقة من الأرض اتساعها ١٦ ميلاً وطولها ١٨٨ ميلاً من الشاطئ الجنوبي لبحيرة إدوارد إلى الحد الشمالي لبحيرة تنجانيقا . ولا تزال الطريقة التي أدخلت بها هذه المادة في المعاهدة سرا غامضا إلى الآن . وكانت هذه المنطقة لازمة لإنشاء خط تلغراف وربما لإنشاء خط حديدي بعد ذلك ، وقد تكون هذه المنطقة حلقة اتصال هامة في المشروع المشهور بالخط الحديدي من الكاب إلى القاهرة . ولقد ظن الكثيرون أن رودس كان مسئولاً عن كل ذلك ، ويبدو أن هذا هو الواقع . إذ كان راغباً في الحصول على امتيازات من أجل خط التلغراف المذكور ، وبين سبتمبر ١٨٩٢ — ١٨٩٥ تناوض مع الحكومة الألمانية في الموضوع . ولم ينتج شيء

عن المحادثات ، لأن الألمان كانوا يخشون أن يؤدي هذا إلى أن يستأذهم الإنجليز في تشييد مراكز محمسة أو التنازل عن بعض المناطق . وأوحى رودس ، الذي كانت له اتصالات ودية بروزبري ، إلى الحكومة لكي تحصل على المنطقة اللازمة من دولة الكونغو . وكان روزبري ، الذي اضطر لأن يؤجر بحر الغزال إلى ليوبولد مسروراً لإرضائه المتحمسين لمشروع الكاب القاهرة . وقد تكلم سير فردريك لجارد عن المشروع بأنه مجرد مسألة عاطفية سخيفة ، ولكن شخصاً كتشارلس ديلاك Charles Dilke أعرب عن أسفه علانية ، بأنه في سنة ١٨٩٠ لم يتمكن سولسبري من الحصول من الألمان على المنطقة اللازمة لهذا الخط . وعلى أي حال لم يبد معقولا أو مصدقا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن تعرف شيئا عن مجهودات سولسبري الضائعة في سنة ١٨٩٠ وعن المعارضة التي لاتلين من الألمان . ولكن هكذا دارت المناقشة .

ومهما كان الأمر فإن المادة الثالثة من الاتفاقية كانت خطيرة جداً بالنسبة للبريطانيين، وكان الألمان بطيئين في تدعيم مركزهم . فعندما نشرت الاتفاقية في الصحف أرسلت تعليمات إلى وزيرهم في بروكسل ليحصل من حكومة الكونغو على تصريح بأن المنطقة المؤجرة سوف لا تقل عن عشرين كيلو مترا من حدود شرق إفريقية الألمانية . ولم يعارض ليوبولد هذا الترتيب<sup>(١)</sup> . ولكن في ٢٧ مايو أرسلت الحكومة الألمانية احتجاجا شديدا للامجة ضد المادة الثالثة من الاتفاقية . وفي نفس اليوم أعلنت فرنسا اعتراضاتها . ولم يكن هناك اتفاق على العمل المشترك بين القوتين المعارضتين ولكن نعلم من رسالة إلى هاتزفيلدت Hatzfeldt في ٢٨ مايو أن الحكومة الألمانية فكرت في استخدام معاهدة الكونغو كوسيلة مناسبة للتقارب من فرنسا ، أملا في أن مثل هذا الاتفاق سوف يجعل إنجلترا تمنح امتيازات في ساموا Samoa<sup>(٢)</sup> .

---

1— Die Grosse Politik, VII nos. 2032, 2033

2— Ibid, VIII nos. 2034, 2035 .

وكان تأثير الاعتراضات الألمانية في وزارة الخارجية البريطانية ضئيلاً ، إذ لم تكن هذه المعارضة متوقعة من جانبهم ، وعندما أتت لم يهتم بها الانجليز . وفي هذه الظروف كان الانجليز يتوقعون وجهة نظر فرنسا ، ولذا قابلوها بهدوء . وكما بين مسيو هانوتو في مجلس النواب الفرنسي في ٧ يونية ، لم يظهر الانجليز في بادئ الأمر أية رغبة للدخول في محادثات . وكانت وجهة نظرهم كما يأتي : بما أن المناطق المؤجرة إلى ليوبولد أيا كان صاحبها لا تتبع فرنسا ، فإن الحكومة الفرنسية ليس لها وجه حق . أما عن حقوق تركيا ومصر ، فإن مذكرة ملحقة بالمعاهدة تذكر أن الطرفين المتعاقدين لا يتجاهلان هذه المطالب<sup>(١)</sup> .

وعندما بذلت محاولة في مجلس العموم لتوضيح تلك الحقوق التي لم يتجاهلوها تهرب وكيل وزارة الخارجية من الإجابة ، ولكنه أخيراً ذكر أن تلك المطالب محفوظة مهما كانت ، ولقد أثارت هذه الملاحظة روح الفكاهة في المجلس .

وعلى أي حال ، فإن البريطانيين لم يكونوا مستعدين للاعتراف بأي حق لفرنسا في التدخل ، وأصر البلجيكيون أيضاً على أن بحر الغزال لا شأن له بمشكلة الاوبانجي — موبومو ، وهي مشكلة صادفوها في محادثات سابقة . ولا نعرف شيئاً عن تفاصيل المفاوضات الانجليزية الفرنسية في هذه الأيام ، حيث أن الكتاب الأزرق الخاص بها لم يعرض مطلقاً على البرلمان . ولكن كما يبدو كان يسودها جو من المرارة والشدة . وادعى مسيو هانوتو أن السفير البريطاني اللورد دوفرين ذهب إلى حد أنه تكلم عن انذار قال إنه يضعه في جيب معطفه .

وقد أدت هذه الأزمة في العلاقات الانجليزية الفرنسية إلى نقد في مجلس الوزراء البريطاني لسياسة وزارة الخارجية . واعترض السير وليم هاركورت ، الذي كان

---

1— Egypt No 2 (1898), Appendix No .2 (The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin. August 14; 1894 ) .

معارضاً من أول الأمر للمعاهدة ، بشدة على أى إثارة لفرنسا . وقال روزبرى إن الفرنسيين كانوا مضطربين ، لأنهم فشلوا فى محاولتهم عمل نفس الشيء . ولكن وجهة النظر هذه لم تكن مقنعة .

وبما زاد الطين بله أن الألمان كانوا فى ذلك الوقت لا يزالون مصرين على إلغاء المادة الثالثة من الاتفاقية ، وكانوا يستعملون الضغط الشديد فى بروكسل . وازدادت مذكراتهم شدة ، حتى أن روزبرى وصفهم إلى السفير النمساوى بأنهم غير محتملين . وفى الوقت نفسه بين رئيس الوزراء أنه إذا كانت ألمانيا ستتحاز إلى فرنسا أو تتظاهر بأخذ جانبها فى هذا الأمر أو فى أية مسائل إفريقية أخرى ، فيجب علينا أن نبحت موقفنا العام فى أوروبا ، وعلى الأخص فى منطقة البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق . وقال أيضاً إن المذكرة الألمانية تصلح للمفاوضات مع موناكو ، وليس مع إنجلترا . وفكرت الملكة فعلاً فى كتابة توجيه لوم إلى الإمبراطور . ولكن سفيرها فى برلين نصحها بعدم فعل ذلك ، وقال إن شعور الألمان هذا طبعى ، وإن الإمبراطور قد جرفه تيار الرأى العام ، وإن المنطقة المتنازع عليها تكون ذات قيمة كبيرة إذا كانت جزءاً لا يتجزأ من المنطقة البريطانية ، ولا تكون ذات قيمة إذا كانت تعترضها التزامات دولة الكونغو وحيادها . وأعرب عن قلقه الشديد من أن تقف ألمانيا ضد إنجلترا فى المسألة المصرية ، حيث يودى اتحاد فرنسا وألمانيا بالأمور إلى أزمة ، (١) .

وفى نفس الوقت انزعج ليوبولد من المذكرات التى انهمرت عليه من برلين . وأخيراً خولت له وزارة الخارجية البريطانية أن يطلب عدم العمل بالمادة الثالثة المعارض عليها ، وتم ذلك بتصريح فى ٢٢ يونيو ١٨٩٤ ، وهذا نصه : نظراً للالتباس المقدم من صاحب الجلالة ملك البلجيك ، وملك دولة الكونغو الحرة بأن توافق حكومة جلالة ملكة بريطانيا على سحب المادة الثالثة من معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، يوافق الموقعان أدناه والموكلان من حكومتيهما على سحب هذه المادة :

حرر فى بروكسل من نسختين فى ٢٢ يونية ١٨٩٤ . امضاءات

(٢) « F. R. Plunkett & Edmond Van Eatvelde .

1 — Die Grosse politik, vol VIII, nos. 2034-62

2 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, Vol 2, op. 584

(م ١٢ — المناقشة الدولية)



وكانت فكرة روزبرى أنه إذا أرضى الألمان فإنهم سوف يكونون راغبين فى التعاون معهم لإحباط عمل فرنسا . وفى مذكرة بتاريخ ١٧ يونية أكد هذه الحقيقة :

« إن النيل هو مصر ، ومصر هي النيل ، وإنما باعتبارها الدولة المحتلة فإن ههنا الأول هو الحصول على اعتراف من الدول العظمى بهذا المبدأ . وأقترح وجوب عقد مؤتمر نحدد فيه منطقة نفوذنا بمساعدة ألمانيا . ويضاف بروتوكول ينص على أنه عندما تكون مصر فى مركز يمكنها من إعادته احتلالها، فيجب علينا بكل سرور أن نسلم لها هذا الجزء الذى تحت سيطرتنا فى الوقت الحاضر .

«that the Nile is Egypt and Egypt is the Nile, and that as the occupying power our first interest was to obtain a recognition of this principle by the Great Powers .

A conference should be proposed in which with the support of Germany we should get our sphere of influence defined. A protocol to be added that whenever Egypt is in a position to reoccupy it we should with pleasure hand over to her that part which is at present under our control »

وهكذا سوف يحقق الغرض من معاهدة الكونغو الانجليزية . وكان هذا التقدير فيه شيء من البساطة أكثر من اللازم . فإن التعاون بين فرنسا وألمانيا كان أهم مما يدرك روزبرى فبعض المؤرخين تكلموا عنه كأنه تدخل مشترك ، واتهم آخرون الألمان بنقض الاتفاق وترك فرنسا عندما ألغيت المادة الثالثة من المعاهدة . ولم يكن هذا الاتهام عادلا إذ أن التعاون الفرنسى الألمانى كان منظما دقيقا وفعالا ، والذى حدث هو الآتى :

فى ١٣ يونية تكلم وزير خارجية ألمانيا مع السفير الفرنسى عن مجهودات الإنجليز فى إثارة الفتنة بين فرنسا وألمانيا وعما يجب عمله لإحباط ذلك . وبين أن المصالح الفرنسية والألمانية ليست متشابهة، ولو أن للدولتين مصلحة مشتركة فى الموقف الخاص بوسط إفريقية كما نظمت المعاهدات . وأخذت الحكومة الفرنسية بهذا الاقتراح

وحاولت توسيع نطاق التعاون . واقترح أنه من الواجب أن ترتبط الدولتان بتسوية معينة حتى ينالا ما يبغيانه . وبين مارتشال Marschall أن هذه السياسة ذهبت إلى حد بعيد . واقترح أن يحاول كل فريق إبقاء الآخر في مركزه ، وأنه قبل الموافقة على تسوية ما يجب على كل أن يخبر الآخر بغرضه وعما يقبله في المستقبل . واتبع هذا الإجراء بالفعل ، وليس هناك دليل في الوثائق المعاصرة على أن الحكومة الفرنسية كانت تذكره عمل ألمانيا على إلغاء المادة الثالثة . وعلى العكس فإن مسيو هانوتو نفسه صرح بأنه راض عن ذلك ، وأنه يأمل أن تتحسن العلاقات بين الدولتين .

وعلى الرغم من إلغاء المادة الثالثة، فإن باب المطالب الفرنسية بقي مفتوحاً . وكان من الممكن أن تنال الحكومة الفرنسية تقدماً ما مع الإنجليز ، ولكن ليوبولد كان في موقف أكثر تعارضاً منهم . وكانت الحكومة الفرنسية مصرة على وقف التقدم البلجيكي مهما كلفها ذلك ، وتقرر إرسال مونتييل في الحال لطرده البلجيكيين من المنطقة شمال خط عرض ٤٠° وليسير نحو النيل . وكان على بعثة أخرى آتية من الحبشة أن تجلب المؤن من اتجاه السو باط . وفي ٩ يونية اعتمد مجلس النواب الفرنسي مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك من أجل الدفاع عن المصالح الفرنسية في إفريقيا ، وعين مونتييل مندوباً سامياً في منطقة أعالي الأوبانجي ، ووضع كل الوكلاء الآخرين تحت إمرته . وفي ١٦ يولية أبحر من مرسيليا . وبينما كانت هذه الاستعدادات على قدم وساق بذل كل مجهود لكي يسلم ليوبولد بالامر . ولقد قال دبلوماسي بريطاني إن الحكومة الفرنسية تمادت ، حتى أنها أوعزت إلى ليوبولد بأنه إذا أصر على سياسته هذه فإن ذلك قد يكلفه عرشه . قد يكون ذلك مبالغاً فيه . ولكن الحقيقة أن ليوبولد أرغم على الاتساق الذي وقعه مع فرنسا في ١٤ أغسطس . وقد ذكرت هذه الكلمات في مذكرة بلجيكية كتبت بعد ذلك وفيها لوم للإنجليز على تخليهم عن الملك ليوبولد في هذه الظروف .

وكانت الاتفاقية في الحقيقة حلاً وسطاً ، إذ أعطى ليوبولد حد الموبومو وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط الطول ٣٠° شرقاً . ومن ناحية أخرى عاهد نفسه ألا يقوم بأي احتلال أو بأي نفوذ سياسي في المستقبل غرب أو شمال خط محدد هكذا : ٣٠° طولاً شرق جرينتش . بادئاً من خط تقسيم المياه بين

حوض الكونغو والنيل حتى نقطة يلتقي فيها بخط عرض ٣٠° ٥٠' ، وبعد ذلك يحاذي خط العرض هذا حتى النيل<sup>(١)</sup>. وبعبارة أخرى تنازل عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال وبقى الطريق مفتوحاً أمام الفرنسيين إلى النيل . ومن جهة أخرى تركت فرنسا إلى دولة الكونغو استئجار منطقة اللادر، واعترفت بأحققتها في توسيع حدودها. وهكذا تنازلت عن جزء من المفروض أنه أرض مصرية ، وكان كل هذا معارضاً لموقف الفرنسيين قبل ذلك<sup>(٢)</sup> .

ولم يبد البريطانيون أى اعتراض على الاتفاق بين فرنسا وليوبولد، وشعر روزبرى أن إنجلترا لا يمكنها أن ترغب ليوبولد على احتلال المنطقة المؤجرة له . وبالإضافة إلى ذلك فإن الملك قد حصل على حد لم يكن يأمل فيه . وعندما بحث رئيس الوزارة البريطانية الأمر من الناحية المالية ، اعترف بأن تاريخ معاهدة الكونغو لم يكن سعيد الحظ، ولكن بريطانيا حصلت - على الأقل - على اعتراف بمنطقة نفوذها من ليوبولد وتخلصت من معاهدة ماكينون .

وكان هذا حقاً ، ولكنها من ناحية أخرى فشلت في الحصول على المنطقة التي تكمل بها خط حديد الكاب القاهرة ، كما فشلت في إيقاف تقدم الفرنسيين . ولقد انتقد سير توماس باركلي Thomas Barclay وكتاب آخرون هذه الاتفاقية ، قائلين إنها « إحدى الخدع الدبلوماسية » ، ولم يكف المحافظون عن نقد روزبرى . وكان من السهل عقد موازنة بين هذه الاتفاقية والاتفاقية التي كانت مع البرتغال في سنة ١٨٨٤ وكان مصيرها الفشل أيضاً . ففي الحالتين لم يؤد إهمال الأحرار إلا إلى تعاون أوثق بين فرنسا وألمانيا . ولم يكن من المعقول أن الحكومة كانت تجهل في سنة ١٨٩٤ ماتم في سنة ١٨٩٠ . وعلى أى حال كان من الواجب أخذ رأى ألمانيا قبل عمل الاتفاق، وعدم فعل ذلك أقنع الإمبراطور الألماني ومستشاريه بأن روزبرى لا يريد خيراً

---

1— Documents Diplomatiques Francais, (1871 - 1914) 1 er. serie  
( 1871 - 1900 ) Tome XI. P. 318, - 319

2— Cocheris, Jules: La Situation Internationale de L' Egypte et  
du Sudan. Paris 1903, p. 411.

للألمان، وأنه لا يوافق على إعطاء أية امتيازات في المسائل الاستعمارية ، وسوف ينزعج إذا انضم الألمان إلى الفرنسيين ضد البريطانيين. ولم يكن الألمان في قرارة نفوسهم يريدون قطع العلاقات مع بريطانيا ، ولكن الحادث كله زاد من شعور عدم الثقة والريبة . واهتمت الحكومتان الإيطالية والنمساوية بهذه التطورات ولكنهما لم تفعل شيئا لتحسين الأمور ، إذ أن الإمبراطور كان غير شديد الرغبة في ذلك، كما أن الإنجليز كانوا غير مباليين، واقتنعوا بأن الألمان قد زادوا من قوة الفرنسيين وأنهم يتعاونون مع أعداء بريطانيا في القاهرة ، وفي القسطنطينية ، وفي مدريد ، وأينما يوجد تنازع على السلطة بين فرنسا وإنجلترا<sup>(١)</sup> .

وهكذا انتهى الدور الأول من ملحمة المنافسة الدولية في أعالي النيل ، ولكنه ترك آثارا بعيدة الغور والعمق في التحالف الأوربي .

---

1— William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism, 1890 1902  
New York 1951, PP. 125- 141





## الباب الثالث

---

### استرداد السودان

---

#### الفصل الأول :

العلاقات الانجليزية الفرنسية

#### الفصل الثاني :

الموقف في الكونغو

#### الفصل الثالث :

التوسع الاستعماري الايطالي في الحبشة

#### الفصل الرابع :

استرداد السودان

## الفصل الأول

### العلاقات الإنجليزية الفرنسية

ذكرت سابقاً أن فرنسا وألمانيا حطمتا المعاهدة التي أبرمت بين الإنجليز والملك ليوبولد في مايو سنة ١٨٩٤ . وقد سبب هذا التعاون بين الدولتين حركة في إنجلترا، وأدى إلى محاولات للوصول إلى تفاهم مع فرنسا وأوروسيا . ولقد اعترض بعض الوزراء البريطانيين من أول الأمر على سياسة روزبرى ، وكمبرلى . وعارضوا بشدة أى مسلك قد يؤدي إلى احتكاك آخر مع فرنسا ، ويحتمل أنهم ألحوا على إجراء مباحثات ودية مع باريس . وإجراء المباحثات التي من هذا النوع كان أمراً حتمياً في الواقع ، لأن مشروع إيجاد دولة بلجيكية حاضرة Belgian Buffer State على الشاطئ الأيسر لأعلى النيل قد فشل ، فلا بد من إيجاد وسيلة أخرى لمنع تقدم الفرنسيين من الغرب .

والظاهر أن المناقشات فتح بابها باقتراح من اللورد دوفرين السفير البريطاني في باريس في ذلك الوقت ، وأن الخطة كانت تهدف إلى عقد تسوية عامة للمشكلات الاستعمارية كلها دون استثناء مصر نفسها . وقبل هانوتو هذا الاقتراح بارتياح وشارك مشاركة جدية في المحادثات ، فكان هو وهوسمان Haussmann وزير المستعمرات يمثلان فرنسا ، وكان يمثل الجانب البريطاني في هذه المحادثات السير كونستانتين فبس Sir Constantine Phipps وزير بريطانيا في باريس<sup>(١)</sup> . ويبدو أن البريطانيين طالبوا صراحة بالاعتراف بمناطق النفوذ البريطاني كما هي

---

I—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises : Tome IV . P. 515 .

محددة في اتفاقهم مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ . وهنا وجه هانوتو السؤال الآتي :  
ما هي مناطق النفوذ البريطاني ؟ كانت لها حدود جنوبية وشرقية وغربية فما حدها  
الشمالى ؟ وأين ينتهى حدى مصر ويبدأ حد منطقة النفوذ البريطانى ؟ . وردا على  
كل هذه الأسئلة أجاب فبس — والظاهر أن إجابته كانت بدون تعليمات من  
حكومته — بأن الخط الذى يحدد النفوذ البريطانى هو ذلك الخط الذى رسم  
في الإيجارة البريطانية البلجيكية ، وهو خط العرض ١٠° شمالا . وفي مقابل اعتراف  
فرنسا بهذا النفوذ كان على إنجلترا أن تستعد لتحمل تعويض عن ذلك ، ربما  
بالتنازل عن بعض الجزر في المحيط الهادى أو عن منطقة في إقليم غينيا . وعلى  
أى حال هذا ما كان يجب حدوثه ، ويظهر أنه وضع في يناير ١٨٩٥ مشروع  
اتفاق حددت فيه الممتلكات المصرية بالخرطوم جنوبا . وبعبارة أخرى كان  
الإنجليز مستعدين لأن يتركوا للمصريين المنطقة التى تمتد من حدود مصر جنوبا  
حتى نقطة اتصال النيلين الأبيض والأزرق فقط . وكانوا يرغبون في أن يحتفظوا  
لأنفسهم لا بأوغندة فحسب ، بل بكل المناطق التى تقع في شمالها على طول نهر النيل  
حتى فاشودة على خط عرض ١٠° شمالا . ومعنى هذا أن المنطقة التى تقع بين  
فاشودة والخرطوم سوف تترك ميدانا حرا لتنافس الدولتين .

وتبدو شروط هذه التسوية لأول وهلة أنها غريبة ، لأنها تبين أن الإنجليز  
في وقت ما كانوا مستعدين لأن يأخذوا شيئا أقل من السودان كله لمصر التى تقع  
تحت حكمهم . ومع ذلك فالكتابات المعاصرة ذهبت هذا المذهب . فناقش ملر في  
كتابه المشهور « إنجلترا في مصر » موضوع استرداد السودان حتى فاشودة على  
النيل الأبيض وسنار على النيل الأزرق فقط قائلا « هذا ، بالإضافة إلى كسلا ،  
هو كل ما نحتاج لأن نفكر فيه في الوقت الحاضر ، وربما يكون هذا هو كل  
ما تحتاجه مصر على الدوام » <sup>(١)</sup> .



وشك ملر في أنه من الحكمة لمصر أن تحاول استرداد كردفان ، أو تقول شيئاً عن دارفور أو بحر الغزال أو منطقة خط الاستواء ، فيقول : حتى ولو كانت مصر أقوى بكثير مما هي عليه الآن ، فإننا نشك في أنه من الحكمة أن تحاول إعادة تدعيم إمبراطورية شاسعة تشمل مناطق كردفان البعيدة ، ولا تقول شيئاً عن دارفور وبحر الغزال ومنطقة خط الاستواء . إني أعلم إنه قد تكون هناك معارضة قوية لاسترداد أى جزء من السودان . قد يقال ، إنه إذا كان هذا البلد في الأزمان القديمة لا يعوض نفقات حكمه ، فإن مصر بكل تأكيد لم تعد تستطيع الانفاق على بلد تابع لها ويكلفها كثيراً . ولكن الأسباب التي جعلت السودان خراباً على مصر فيما مضى هي : أولاً أنها حاولت أن تمتلك جزءاً كبيراً منه ، وثانياً أنها ملأته بأعداد وفيرة غير لازمة من الموظفين المدنيين والعسكريين ، وثالثاً لأن هؤلاء الموظفين كانوا مثال السوء والفساد<sup>(١)</sup> .

توجد إذن بعض الأسس للفكرة القائلة إن الإنجليز عندما فسكروا أو تحدثوا عن استرداد مصر للسودان ، تصوروا حملة تصل إلى الخرطوم فقط . وبما لاشك فيه ، مهما قال الإنجليز بعد ذلك ، أنهم شعروا بحرية مطلقة . على الأقل حتى سنة ١٨٩٦ ، في الإجهاز على المنطقة المصرية التي لم تكن تحت حكم الدراويش ويتضح ذلك من اتفاقات الإنجليز مع ألمانيا ومن سياستهم في أوغندة وأنيورو ومن إيجارتهم لليوبولد . فقد ادعوا أن إفريقية الشرقية البريطانية تمتد من المحيط الهندي إلى بحيرة فكتوريا ، ومن ثم إلى أوغندة ، وأنيورو على طول النيل حتى فاشودة .

ولهذه المسألة أهميتها لصلاتها الوثيقة بادعاءات البريطانيين في أوقات مختلفة، ولكن لم تكن لها علاقة بمجرى الحوادث في سنة ١٨٩٤/١٨٩٥ ، لأن مشروع معاهدة يناير ١٨٩٥ لم يؤد إلى نتيجة ما . فقد رفضته الحكومتان الإنجليزية والفرنسية لأسباب غير معروفة ، فمن ناحية الفرنسيين ربما لأنه لم يمس موضوع الجلاء عن مصر ولأن الوزارة الفرنسية لم تكن مهتمة كثيراً بمشكلة النيل في ذلك الوقت ، ومن ناحية

الإنجليز ربما لأن روزبري كان لا يريد مواجهة مسألة الجلاء عن مصر . وظن هاركورت أن المباحثات كانت حكاية مضحكة منذ البداية مهما كان للحكومة البريطانية دخل فيها ، ولكننا لانستطيع القول إن ظنه بلغ مبلغ الحقيقة . وفي خطابات الملكة فكتوريا وجدت إشارات مقنعة عن مفاوضات مع السلطان العثماني في خريف سنة ١٨٩٤ . ويبدو أن الأنراك اقترحوا عقد مؤتمر لانعرف شروط عقده ، ولكننا نعلم أن روزبري لم يتحمس لهذا الأمر . وإذا كان روزبري قد اهتم بالمسألة عموما ووافق على إجراء مفاوضات مع فرنسا ، فذلك لإلحاح هاركورت من جهة ، والقلق الذي أثير من جراء تعاون ألمانيا وفرنسا من جهة أخرى . ولكن هذا الخطر الأخير قد زال في الشهور الأولى من سنة ١٨٩٥ ، إذ عاد الألمان لسياستهم التقليدية في تأييد السياسة البريطانية في مصر <sup>(١)</sup> .

ذكرت في الباب السابق أن الحملة التي كانت بقيادة مونتيل Monteil قد فشلت ، فبعد عقد الاتفاق بين فرنسا وملكة الكونغو في أغسطس ١٨٩٤ ، أمر الكاشف الشهير بأن يوجه نشاطه لقمع الثورة التي شبت في ساحل العاج . وعلى أي حال خيل للبعض أن رغبات الفرنسيين وأطباعهم قد نسيت في ذلك الوقت . ولكن الحالة كانت بخلاف ذلك . والظاهر أن هانوتو كان مهتما بإخلاص لإيجاد تسوية . وفشل مشروع الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا ، ذلك المشروع الذي أشرنا إليه ، مهما كانت أسباب هذا الفشل ، أدى إلى تحمس كبير من جانب الإمبرياليين الفرنسيين . وأصبح كثير من الفرنسيين يحملون — أكثر من أي وقت مضى — ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطاني الذي يهدف إلى وصل الكاب بالقاهرة في خط غير منفصم من الأراضي البريطانية قام مشروع وصل الأطلسي بالبحر الأحمر في خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكثرى الإفريقية بالعرض قبل أن تقطعها إنجلترا بالطول <sup>(٢)</sup> .

---

1—Die Grosse Politik, VII.1. nos-1859-61

2—Velay Et: Les Rivalites Franco — Anglaise en Egypte, 1876.  
1904 . Nimes, 1904, P. 159 .

وفي ١٢ فبراير ١٨٩٥ صرح مسيو دي برازا De Brazza ، حاكم الكونغو الفرنسية ، بأن اتفاق فرنسا ودولة الكونغو بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ ضمن لفرنسا دخول وادي النيل ، وأن على فرنسا أن تتقدم من هذه الناحية . والوصول إلى وادي النيل من الجنوب هو الوسيلة الوحيدة التي ستتمكننا في يوم ما من حل المسألة المصرية وفق مصالحنا . وبعد ذلك بمدة قصيرة في ٢٨ فبراير صرح مسيو دي لونكل M. De Loncle في مجلس النواب الفرنسي بأن السياسة الفرنسية في التقدم نحو بحيرة تشاد وأعلى الأوبانجي وأعلى النيل لم تكن مبنية على فرص إنشاء مستعمرات دائمة في هذه المناطق غير الصحية ، وإنما هدف السياسة الفرنسية هو الضغط على الإنجليز لجعلهم يحترمون وعودهم بشأن الجلاء عن مصر ، وأن فرنسا وقد ضمنت الآن الوصول إلى أعلى النيل تستطيع مهاجمة إنجلترا من الخلف ، وأن السياسة الفرنسية زودت في ذلك الوقت ببراهين وحجج جديدة لاستعمالها في المفاوضات ، وأن فرنسا حصلت على كثير من الضمانات .

هذه الثروة أحدثت دويماً في بريطانيا ، وخصوصاً أن الأخبار التي تسربت إلى إنجلترا تفيد بأن لفرنسا نشاطاً كبيراً في أعلى الأوبانجي . حقاً أرسل مونتيل إلى ساحل العاج ، ولكن ديكازس Decazes كان قد أخذ نصف القوات التي خصصت لجلته . وفي سبتمبر عين ليوتارد ، الذي وصفه السير فردريك لجار د بأنه ضابط مشهور مقدم ، حاكماً عاماً على أعلى الأوبانجي ، وأعطى تعليمات بأن يوسع النفوذ الفرنسي حتى النيل . وبالفعل شرع في ترتيب احتلال المنطقة في اتجاه خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو .

وفي ٥ مارس ١٨٩٥ نهت جريدة التيمس إلى الخطر ، إذ قالت هذه الجريدة الواسعة الانتشار وذات النفوذ : يظهر تماماً من تصريح دي لونكل أن الإمبرياليين الفرنسيين سوف لا يستريحون حتى يروا العلم الفرنسي مرفوعاً على أعلى النيل . وماذا ستعمل الحكومة البريطانية ؟ لقد سارت قوة فرنسية بتكم منذ ثمانية شهور ، ولا بد أن تكون الآن في ترحيب من النيل . ويبدو أن فرنسا والملك ليوبولد على وفاق تام فإن دولة الكونغو أمرت بإنشاء معسكرات تدريب لأربعين ألف رجل من أجل

العمليات في أعالي النيل . حتى في الحبشة كان الفرنسيون والروس على جانب كبير من النشاط . فركز بريطانيا مهدد من كل الجهات .

ولقد أدت هذه المقالة في جريدة التيمس إلى التصريح الشهير الهام الذي قاله السير ادوارد جراي Sir Edward Gray ، وكيل الخارجية البريطانية ، في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ . ففي ١١ مارس استجوب السير إليس أشميد بارتلت Sir Ellis Ashmead Bartlett الحكومة في البرلمان عن أقوال دى برازا ودى لونكل ، فسأل : هل تستطيع الحكومة أن تذكر الآن بوضوح أن كل الطريق المائى لنهر النيل داخل تحت النفوذ البريطانى ، وأن بريطانيا سوف لا تسمح بأى احتلال أجنبى للنيل ؟ وهل تأكيدات مسيودى برازا التى زعم فيها أن معاهدة فرنسا والكونغو بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الدخول إلى وادى النيل والوسائل التى تجعل المسألة المصرية في وضع جديد صحيحة ؟ وهل صحيح أيضاً تفسير مسيودى لونكل النائب الفرنسى لتلك المعاهدة التى اعتبر بموجبها أن الطريق من الكاب إلى القاهرة أصبح مقطوعاً؟<sup>(١)</sup> . فأجاب السير ادوارد جراي ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، بأن اتساع النفوذ البريطانى في وادى النيل محدد بالاتفاقات التى أبرمت مع ألمانيا وإيطاليا في سنة ١٨٩٠ ، وأنه لا يستطيع الإضافة إلى البيان الذى قيل رقت ذاك . وعندما ألح بارتلت في أن يصرح عما إذا كان هذا التحديد يتضمن أن كل الطريق المائى لنهر النيل داخل تحت النفوذ البريطانى ، أجاب جراي : لا ، ولكن مناطق النفوذ المصرى والبريطانى معاً تشمل كل الطريق المائى للنيل .

كان هذا الاستفهام بادرة حملة على الحكومة . ففي ٢٨ مارس ألقى السير إليس بارتلت في مجلس العموم بياناً مفصلاً عن الموقف ، وأكد أن تأمين أعالي النيل كان أحد المسائل الرئيسية في السياسة الخارجية . كما أكد التهديد الناتج عن طموح الفرنسيين لأن يمدوا نفوذهم من غرب إفريقيا إلى البحر الأحمر . وإذا تحقق ذلك فإن كل شمال

---

1— Cocheris . Jules : La Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan . Paris , 1903 , p 415 .



إفريقية بما فيه مصر سيصبح ممتلكات فرنسية ، وسيصير البحر المتوسط بحيرة فرنسية . وسوف تكون المسألة خطيرة جداً إذا أقامت فرنسا نفسها في أعالي النيل . فقد قال السير سامويل بيكر إن أية قوة أوروبية تقبض على أعالي النيل تجعل مصر تحت رحمتها . وقال أحد العسكريين إنه لو كان هو المهدي لجعل مصر تدفع ثمن كل ربيع جالون من الماء يجرى إليها في النيل . وقبل ذلك بقليل ذكر السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott Moncrieff الخبير في المسائل المائية الخاصة بمصر وإن المالك المتمدن لأعالي النيل يقبض على مصر في قبضته . إن أمة متحضرة في أعالي النيل يمكنها أن تبني أكيداً قناطر منتظمة عند مخرج بحيرة فيكتوريا نيانزا .. ستكون هذه عماية سهلة . وإذا عملت فإن تغذية النيل ستكون في أيديهم ، وإذا كان حظ مصر الصغيرة المسكنة سيئاً واشتبكت في حرب مع هؤلاء القوم الذين في أعالي النيل ، فإنهم يستطيعون إغراقها أو قطع مدد المياه عنها وفق إرادتهم ، . توجد الآن إشاعات عن تقدم الفرنسيين في هذه المنطقة وستجد الحكومة البريطانية نفسها أمام الأمر الواقع . إن تصريحات دي برازا ودي لونكل لاتدع مجالاً للشك في أهداف المستعمرين الفرنسيين .

وكانت إجابة السير إدوارد جراي على جانب كبير من الأهمية والشهرة ، فناقش أولاً الوضع بصفة عامة ، وخاصة التهمة التي وجهت إلى الحكومة بأنها أظهرت الجبن في موضوع معاهدة الكونغو ، ثم قال : إن الاتفاقات التي عقدناها في سنة ١٨٩٠ مع ألمانيا وفي سنة ١٨٩١ مع إيطاليا للحصول من هاتين الدولتين الكبيرتين على الاعتراف بمنطقة النفوذ البريطاني لا يجعلها أحد ، ومع أن هذا النفوذ لم تعترف به رسمياً غير الدولتين المتعاقبتين ، فقد علمت به دول أخرى منذ خمس سنوات . وأصل إلى مسألة مطالبنا فيما يتعلق بمصر . إن إنجلترا تحتل مركزاً خاصاً كوصية على الدفاع عن مصالح مصر . ولم تقبل مطالب مصر وحدنا بل قبلتها وأكدها حكومة فرنسا<sup>(١)</sup> .

---

(١) يقول فيليب ايتلين في ص ١٧٢ من كتابه السابق الذكر « في جلسة مجلس النواب الفرنسي بتاريخ ٧ يونيو ١٨٩٤ ، بعد أن احتج مسيو هانوتو وزير الخارجية على اتفاقية إنجلترا والكونغو بتاريخ ١٢ مايو ١٨٩٤ مستنداً إلى احترام سيادة الإمبراطورية العثمانية ، أضاف أن فرنسا تعتبرها مخالفة للقانون ولاغية ولا قيمة لها في نظره » .

لقد قلت من قبل على أثر مطالب مصر أن منطقة النفوذ البريطاني تمتد على طول مجرى النيل<sup>(١)</sup> . وهذه النظرية ترجع إلى منطق الحوادث في السنوات الأخيرة ولا سيما الحوادث التي عرفها العالم جميعه منذ سنتين . وأسأل عما إذا كانت هناك بعثة فرنسية ستوجه من غرب إفريقيا إلى وادي النيل للتوغل حتى ضفة هذا النهر اليسرى . وأنا بدوري أطلب من المجلس ألا يعير هذه الإشاعات اهتماما . . ليس لدى وزارة الخارجية سبب يحملنا على الاعتقاد بأن بعثة فرنسية تلقت الأوامر بأن تدخل ، أو لديها نية دخول وادي النيل . واني لأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إنه استنادا إلى مطالبنا القائمة على الاتفاقيات التي وقعناها ، وعلى مطالب مصر في وادي النيل ، وهذه المطالب وآراء الحكومة في هذا الموضوع معروفة من الحكومة الفرنسية معرفة كاملة وواضحة ، فلا أعتقد أن هذه الإشاعات تستحق التصديق ، لأن تقدم تجريدة فرنسية بناء على أوامر سرية من جانب إفريقية الآخر إلى أراض مسلم بحقوقنا فيها منذ زمن طويل ، لا يمكن أن يعتبر عملا متناقضا وغير منظر فقط بل يجب أن تعرف الحكومة الفرنسية حق المعرفة أن هذا عمل غير ودي ، وهكذا ستعتبره إنجلترا<sup>(٢)</sup> .

(١) يعلق فيليب ايتين على هذه العبارة بقوله « لقد خان كلام السير إدوارد جراي تفكيره لأنه في رسالة صحیح فيها هذا الكلام وأرسلها إلى مدير التيس كان قد أكد أن النفوذ الانجائزي والنفوذ المصري يمتدان معا على طول مجرى النيل . ( التايمز في أول ابريل سنة ١٨٩٥ ) ، ولكن التصحيح قلما يفيد لأن الكلام الرسمي هو الذي يعتمد عليه . فيليب ايتين : المرجع السابق ص ١٧٢ .

ولكن السير إدوارد جراي يقول في مذكراته في هذا الشأن أن لفظة « مصر » سقطت بانصدفة عند نقل أقواله في محضر مجلس العموم .

(٢) . 3 . Appendix No . 2 ( 1898 ) Egypt No . 2 وكوشري : المرجع السابق السابق ص ٤١٦ و ٤١٧ — وولف : المرجع السابق ص ١٨٨ — لانجر : المرجع السابق ص ٢٦٥ وفيليب ايتين : المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٣ — وهانوتو ومارتينو : المرجع السابق ص ٥١٦ .

هذا التصريح ، مع استعمال التعبير القوي «عمل غير ودي» ، خلق هياجا شديدا ، فقد وصفه هنري لا بوشير Henry Labouchere — وهو عدو لدود للاستعمار — بأنه كإنداز حرب ضد فرنسا . ووجد المؤرخون أنه من الصعب معرفة الفائدة من مثل هذه اللهجة القوية حيث لا توجد ضرورة واضحة لها . ويروى السير ادوارد جراى فى مذكراته عن هذه المسألة ما يأتى :

«ولم تكن سيام هى المسألة الوحيدة التى تنازعنا عليها مع فرنسا ، فقد كانت ثمة منازعات وحوادث لا نهاية لها فى غربى إفريقيا .. ثم ان احتلال بريطانيا لمصر كان دائما ماثرا لسخط الفرنسيين . وقد كان موقفهم إزاء ذلك الاحتلال من أسباب مضايقتنا باستمرار .

وكانت إفريقية الغربية هى المرعى الخصب لوقوع الحوادث . فقد كان الموظفون البريطانيون يجوبون البلاد ، ويعقدون مع الحكام الوطنيين معاهدات جعلناها أساسا لما لنا من الحقوق . وكان الموظفون الفرنسيون يقومون من ناحيتهم برحلات كرحلاتنا ، ويعقدون معاهدات كمعاهداتنا . وكثيرا ما كانت معاهداتهم تناقض معاهداتنا ، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى حدوث الفوضى . فلقد كان من المستطاع أن يقال فى أى وقت إن إحدى المعاهدات لم تعقد مع حاكم وطنى ، بل مع تابع غير مستقل ، فتكون بناء عليه المعاهدة المعقودة معه لا قيمة لها . وكثيرا ما تصادف أن الحاكم المستقل كان ميالا إلى عقد معاهدة مع الموظف البريطانى على أن يعقد معاهدة مشابهة لها مع الموظف الفرنسى بشرط أن تأتى الواحدة بعد الأخرى . وعلى كل فقد جاءت إلى وزارة الخارجية فى صباح أحد الأيام فى مارس ١٨٩٥ أنباء بوقوع تعد لا مسوغ له مقرون بشيء من التحرش . وقد استمر هذا التعدى منذ وقت طويل . وكان من المحتمل أن يوجه إلى عضو فى مجلس العموم سؤال فى هذا الصدد . نعم كان زعماء المعارضة يؤيدون وزارة الأحرار بصفة عامة فى الشؤون الخارجية ، ولكن كان يوجد دائما بعض أعضاء مستقلين جعلوا ديدنهم التذرع بأى إشاعة عن وقوع اعتداء أجنبى للحملة على حكومة الأحرار . ثم لا تنس الأعضاء أنصار الاستعمار الإمبراطورى وخاصة فى إفريقية ، فقد كانوا شديدى القلق لهذا التعدى الفرنسى المتواصل . وكان من المقرر أن يجرى الاقتراع فى مجلس العموم على اعتمادات وزارة الخارجية بعد

ظهر ذلك اليوم وفي مساءه . فذهبت إلى اللورد كمبرلى الذى عين وزيرا للخارجية بعد أن صار لورد روزبرى رئيسا للوزارة فى سنة ١٨٩٤، فأخبرته أن البحث فى المجلس قد يودى إلى المناقشة فى أعمال الفرنسيين فى غرب إفريقيا، وسألته رأيه فيما ينبغى أن أقوله بمناسبة الأنباء المقلقة الأخيرة . . فكان جوابه « افعل كل ما تستطيع، ولكن لا تنس أن تكون لهجتك حازمة » . ولم تكن غربى إفريقيا بين جدول أعمال ذلك المساء، ولكن كان سيل الأسئلة شديدا فيما يختص بوادى النيل وما رب فرنسا فيه . . . . وكانت الألسن قد رددت أن تجريدة فرنسية فى طريقها إلى تلك الأقطار . وهذه هى النقطة التى طلب إلى إيضاها . وقد كنا واثقين من أنه ليست هناك تجريدة ذاهبة إلى وادى النيل . ولم تكن ثقتنا هذه على غير أساس، لأن تجريدة مارشان — كما تبين فيما بعد — لم تغادر مكانها فى أثناء وجودنا فى وزارة الخارجية . وعلى ذلك فقد كان ثمة متسع من الوقت للفت نظر فرنسا إلى ما نريد لفتها إليه ، دون أن نضطرها إلى التقهر أو العدول عن شيء تكون قد قامت به . وقد كان من المستحيل أن يحدث حادث فى ذات المكان، لأنه لم يكن ثمة جنود فرنسية أو انجليزية فى السودان . وقد تراحت كل هذه المسائل فى ذهنى وأنا جالس فى مقاعد الوزارة افكر فيما سأقوله . ولا شك فى أن الفرنسيين يكونون قد ركبوا متن الشطط فعلا إذا هم اخترقوا إفريقيا كلها ليصلوا إلى أعالي النيل . وقد شعرت بشيء من التحمس عندما أشار أحد الأعضاء فى سياق المناقشة إلى احتمال وصول الفرنسيين إلى وادى النيل . ومهما كانت اللهجة التى أردت استعمالها فيما يختص بإفريقية الغربية، حيث المصالح متعارضة والأعمال متباينة والموظفون البريطانيون والفرنسيون فى نشاط دائم ، فإنها لم تكن ملائمة بحال ما لمسألة وادى النيل . فرأيت أن أستعمل فى موضوع النيل ما سمح لى باستعماله من الحزم والشدة . ثم أطلت التفكير فيما ينبغى استعماله من الكلمات بقدر ما يسمح به ما لدى من الوقت القصير الذى كنت ملزما فيه بالإصغاء إلى ما يلقيه أعضاء المجلس من الخطب . ثم نهضت للخطابة وقلت كل ما استطعت أن أقوله، مع احتراسى بأن أضمر اسم مصر إلى اسم بريطانيا العظمى فى كل ماله علاقة بالمطالبة بالسودان .



وفي اليوم التالي حدثت ضجة في باريس وأخرى في دوننج ستريت على ما فهمت . فإن فريقاً من الوزراء عارض في أى توسع في إفريقية مهما كان نوعه، واعتبر احتلال مصر نفسها تورطاً داعياً إلى الأسف ، وأظهر استياءه من الخطبة التي ألقيتها في المجلس . هذا بينا الفريق الآخر ، ومنهم — كما استنتجت — لورد روزبرى رئيس الوزراء واللورد كمبرلى ، كان يرى أن ما قلته كان ضوياً ومفيداً . وبما يرجع إليه الفضل في إزالة الخلاف بين الفريقين أن لفظة « مصر » التي احتطت في أن أقرنها مع بريطانيا العظمى سقطت لحسن الحظ بالصدفة عند نقل أقوالى في محضر مجلس العموم . وقد استنتجت أن الفريق الموافق على الخطبة تشبث بحذف هذه اللفظة . وهكذا فتح الباب لإيجاد حل وسط ، فالفريق الذى كان من رأيه الموافقة على الخطبة وافق على ذكر لفظة « مصر » ، وفي مقابل ذلك الشرط أعلن الفريق الآخر موافقته على الخطبة وعدم الاعتراض عليها . وليس يخفى أن مسألة الحقوق السياسية في السودان كانت وقتئذ موضع نزاع شديد فيما بين إنجلترا ومصر . وأبلغ إلى قرار الوزراء هذا بواسطة رسول خاص جاء إلى منزلى الرينى في إقليم هامبشير، حيث كنت ذهبت إليه في عطلة نهاية الأسبوع لتشذيب أشجار الورد في الحديقة ، فلم أتردد في ذكر اللفظة التي كنت قد عانيت باستعمالها .

ولقد رأيت بعد مرور عدة سنوات — أى عندما استولى سير هربرت كتشنر على الخرطوم والتقى بتجريدة مارشان والعلم الفرنسى — أن خطبتي هذه قد وضعت كوثيقة من وثائق الدولة بين الوثائق المهمة التي نشرت لإبان النزاع الذى قام بسبب تلك الحملة ، ويستدل من سير الحوادث أن الوزارة — وزارة لورد روزبرى — لا بد أن تكون قد استفادت أعظم فائدة من تلك الخطبة بعد خروجى من وزارة الخارجية . على أن نظرة إلى الحوادث الماضية تجعلنى أتساءل أكانت تلك الخطبة سبباً في إرسال تجريدة مارشان . وهل كان الفرنسيون يرسلون تجريدة ما لو لم تدر أى مناقشة في مجلس العموم في ذلك الصدد ؟ ، فإن كان ذلك كذلك فليتنى لم ألق تلك الخطبة مطلقاً . أما إذا كان الأمر بالعكس، وكانت تجريدة مارشان من الأمور التي يت فيها في باريس من قبل ، فلا تعتبر الخطبة إذاً في محلها فقط ، بل كانت نافعة

لا بل وضرورة لتعيين الموقف الذى تقفه الحكومة البريطانية سلفاً وتحتفظ به كائناً ما كانت العواقب إذا نازعها فيه منازع . إذ لا بد للمرء عند وقوع حادث أن يكون له رأى خاص لإزائه . فيعمل ما يظنه صواباً ، حتى إذا ما مر الحادث وانتهى دور المرء لإزائه ، صح للإنسان أن يلتفت إلى الماضى ويتساءل هل أخطأ أم أصاب فى الدور الذى لعبه ويستعرضه وينتقده بينه وبين نفسه ، لا أن يكتفى بمجرد الموافقة عليه كأنه لم يتعلم شيئاً مما ترتب على ذلك الحادث من العواقب (١) .

ولأنه لمن الصعب على الإنسان أن يوافق على هذه الرواية دون تحفظ . حقاً إن كمبرلى كما اعترف هو نفسه — أعطى السير ادوارد جراى بعض تعليمات عامة . ولكن مشروع البيان عن مشكلات النيجر كان قد عرض على هاركورت ، الذى حذف كل الكلمات التى تدل على مهاجمته لفرنسا . وفى مجلس العموم فى ٢٨ مارس سأل السير إليس أشميد بارتلت بعض الأسئلة من مسألة النيجر قبل مناقشة الوضع الخاص بأعلى النيل ، فليس هناك سبب يجعل جراى لا يعطى الجواب كما عدله هاركورت . أما إذا كانت وزارة الخارجية البريطانية جاهلة حقاً بالتجريدة الفرنسية ، فهذا دليل على إهمالها وقصورها ، لأن خبر هذه التجريدة لم يكتفى فى الصحافة الفرنسية . وتأكيده جراى بأن شكه فى قيام تجريدة فرنسية أتى بعد ذلك وأن بعثة مارشان لم تقم إلا أخيراً مضلل تماماً ، إذ لم يكن هناك سؤال فى ذلك اليوم ( ٢٨ مارس ١٨٩٥ ) عن حملة مارشان ، وإنما كانت هناك أسئلة موجهة عن نشاط ليوتارد خليفة مونثيل . وعندما يقال كل هذا يصعب على الإنسان أن يجد مبرراً لتصريح جراى . ماذا يقال عن سياسى يعد بياناً عن موضوع ما ، ثم يحوله ببساطة لموضوع آخر ، وينهى بقول تهديدى وإنذار ضد ما يعتبره هو نفسه مجرد احتمال ؟ فلا عجب إذاً أن يؤدى هذا التصريح إلى عاصفة فى مجلس العموم . فلم يجد هاركورت أى عذر لهذا القذف المتعمد . أما روزبرى فكان على أى حال أقل جهلاً بموضوع التجريدة الفرنسية من وزارة

---

(١) اللورد جراى . مذكرات لورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى ، تعريب الأستاذ على أحمد شكرى ط ١٩٣٢ ص ٢١٧ — ٢٢٢ .

الخارجية . فمن مكاتباته مع الملكة يظهر أنه كان قلقاً من نشاط الفرنسيين في اتجاه النيل ، إذ كتب لها يقول إن نشاطهم مربك وغير لائق ، « وإيقاد حملة لزعزعتهم سيكون عملاً خطيراً وكثير النفقات » ، وذكر أن الفرنسيين لم يعترفوا مطلقاً بالنفوذ البريطاني ، « وسوف لانكون في مركزتين إذا عولنا على العمل الدبلوماسي فقط » ، واعترف بأن تصريح جرای « كان قوياً لإرضاء بعض أعضاء البرلمان » . ولكنه أخيراً حمل كل زملائه على الموافقة عليه ، ما عدا واحداً فقط والظاهر انه هاركورت .

وبخلاف المناقشة التي أثبتت نتيجة تصريح جرای في الدوائر البريطانية ، كان هناك بطبيعة الحال فزع جلي في باريس . ولتصور الإنسان مبلغ دهشة هانوتو وحكومة فرنسا عندما سمعوا فجأة بهذه القنبلة في منتصف المفاوضات التي كانت لاتزال معلقة في لندن . واحتج البارون دي كورسيل السفير الفرنسي في لندن . وأشار إلى أن تصريح جرای معناه أن الإنجليز سوف لا يقبلون أي سؤال عن حقوقهم في نفس المنطقة التي كانت موضوع المفاوضات مع فرنسا . وأنه في الواقع « وضع يد لامتلاك *Prise de Possession* » كل حوض أعالي النيل . وأجاب كمبرلي وزير الخارجية البريطانية على ذلك بأن ترديد مطلب لا يمكن أن ينظر إليه كأنه « وضع يد لامتلاك » . وذكر في خطاب أرسله بتاريخ أول ابريل سنة ١٨٩٥ إلى دو فرين السفير البريطاني في باريس ، بشأن محادثاته مع دي كورسيل السفير الفرنسي في لندن ما يأتي : « قال البارون دي كورسيل أنه لا يمكنه إلا أن يعتبر التصريح الذي قيل في مجلس العموم كأنه ( وضع يد لامتلاك ) على الجزء الخاص بنا في حوض النيل الأعلى ، وأجبت بأن لا أرى أن ترديد مطلب خاص بمنطقة نفوذ في حوض النيل ، قد أحطنا به سابقاً الحكومة الفرنسية علماً ، في الإمكان اعتباره ( وضع يد لامتلاك ) ، وسوف أذكره أيضاً بأننا ذكرنا بعبارة واضحة أننا لاتجاهل مطالب مصر ، وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه « إذا حاولت مصر في المستقبل استرداد المناطق التي كانت تحتها سلفاً ، فإننا سوف نعترف بحقوقها في امتلاكها » (١) وحسب الرواية

---

(1) Egypt ,No. 2 (1898), Appendix No. 4.

الفرنسية ذهب كبرلى إلى أبعد من ذلك، واعترف بأن مسألة أعالي النيل لا تزال باقية للنقاش والبحث<sup>(١)</sup>.

وكان لهذه الرواية المخففة عن وجهة النظر البريطانية أثرها فى باريس فى ترضية الخواطر لحدما، ولكن معنى هذه الحادثة فى الواقع نهاية المفاوضات الطويلة العقيمة التى كانت جارية وترك الموقف أكثر غموضا مما سبق. لقد بدأ الفرنسيون المباحثات فى خريف ١٨٩٤ بالاستعلام عن مناطق النفوذ البريطانى، وفى مشروع اتفاقية يناير ١٨٩٥، كما هو مبين فى خرائط ذلك الوقت، طالب البريطانيون لأنفسهم بشواطئ النيل حتى فاشودة شمالا، ولمصر بالمنطقة الممتدة من حدودها حتى الخرطوم جنوبا، على أن تترك المنطقة ما بين الخرطوم وفاشودة مفتوحة لمن يستولى عليها أولا. ولم توقع المعاهدة، ولكن يظهر أن الفرنسيين قد شعروا بأنهم كونوا رأيا ثابتا عن حدود المطالب البريطانية المصرية. غير أن جراى قال لجأة بيانه التهديدى، مصرحا فى الوقت نفسه بأن مناطق النفوذ المصرى والبريطانى تغطى معا كل الطريق المائى لنهر النيل. فما معنى هذا؟، لا يستطيع الإنسان تفسيره، كان هناك قول عن وادى النيل، والآن عن الطريق المائى للنيل، وفى وقت آخر عن حوض النيل. وعندما سئل جراى عن المقصود بالطريق المائى، أجاب بأنه استعمل هذه الكلمة بقصد نهر النيل عموما The River Nile generally، ولكنه أضاف بأنه لا يمكن أن يقصد بها بطبيعة الحال تحديد معين للمنطقة،. ويستطيع الإنسان أن يبنى استنتاجه، ولكن يصعب عليه إخفاء الحقيقة بأن البريطانيين قد تحولوا لجأة عن موقفهم السابق، وأنهم وضعوا الآن جانبا كل حوض نهر النيل على أنه منطقة نفوذ مصر وإنجلترا، دون تحديد أى جزء يخص كلا منهما.

كل هذا أشار إليه هانوتو فى بيانه الذى ألقاه بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٩٥<sup>(٢)</sup>،

---

I—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau ; Histoire des Colonies Françaises : Tome IV , p. 517 — 518.

2 — Egypt, No. 2 (1898) , Appendix No. 5 .



والذى ختمه معبرا عن أملة في أنه عندما يتضح مصير تلك الأقاليم النائية تستطيع الدولتان ، مع تأكيد احترام حقوق السلطان والخديوى ومع احتفاظ كل دولة بالقسم التابع لها بحق الاستيلاء ، الوصول إلى تسوية مرضية بشأن الأقاليم الباقية . ويجب أن يؤخذ هذا على أنه رجوع مقنع إلى الموقف قبل تصريح جرای . ولم تستطع الحكومة الفرنسية إصدار بيان رسمى عما قيل في البرلمان . واقترح هانوتو أنه عندما تحين الفرصة يجب أن تأخذ مصر نصيبها وتأخذ إنجلترا نصيبها كذلك ( حتى فاشودة شمالا ) ، وأن يأخذ الآخرون ( مثل فرنسا ) القسم الذى يستحقونه بحق الكشف والاحتلال ( ربما من فاشودة إلى الخرطوم ) .

ويتحدث فيلي ايتين عن الناحية القانونية لتصريح السير إدوارد جرای فيقول : أما عن الناحية القانونية فلا شك في أن تصريح السير إدوارد جرای لاقية له . لقد عقدت اتفاقيات بين بريطانيا العظمى وبعض الدول حددت بموجبها مناطق نفوذ . ولم تشترك فرنسا في إحداها ، ولم تعترف بها حتى أنها تجاهلتها رسميا . فبوسع فرنسا العمل وكأن هذه الاتفاقيات لم توجد . ولقد أجمعت الآراء على ذلك ، إذ قال الأستاذ جون وستلاكي M. John Westlake ، أستاذ القانون الدولى فى جامعة كمبرج ، فى هذا الصدد : اتفقت إنجلترا وألمانيا على ألا تعارض إحداها توسع الأخرى فى بعض الحدود الجغرافية ، فإذا وجدت إحداها — فى المنطقة التى احتفظت بها — متعارضة مع دولة ثالثة ، فإن صفتها الدولية فى البقاء فى تلك المنطقة واستبعاد الدولة الثالثة لا يكون لهما أى مفعول فى الاتفاقية المعقودة بين إنجلترا وألمانيا ، فعليا أن تبحث عن أساس حقا فى مبادئ القانون الدولى .. وقصارى القول إن مناطق النفوذ لا تتفق مع القانون الدولى ، وذهب هذا المذهب الأساتذة سكوت M. M. Scott وكلتى دسبانييه Kellie - Despagne وبول فوشل Paul Fauchille . فالاتفاقيتان الانجليزية الألمانية والإنجليزية الإيطالية لاقية لهما بالنسبة لفرنسا . أضف إلى ذلك أن تصريح وكيل الوزارة الإنجليزية مبهم ، وأن مسيو هانوتو عندما رد عليه أخذ عليه الجمع فى جملة واحدة بين منطقتى النفوذ المصرى والنفوذ الإنجليزى

دون أن يعين حدود مصر وبدء منطقة النفوذ الإنجليزي . أما من الناحية القانونية فلا قيمة لذلك . وتصريح السير ادوارد جراي كان خطيرا من الناحية السياسية، إذ وضع فرنسا أمام أمرين : التسليم أمام الفيتو البريطاني والتخلي عن كل توغل في النيل، أو تحقيق مشروعها والاستعداد للحرب<sup>(١)</sup>.

وعلى كل حال أخذ كل من الفريقين ، فرنسا وإنجلترا ، بعد تصريح جراي في الاستعداد للعمل الجدى . ففي ١٠ أبريل اتخذت الغرفة التجارية في لندن قرارا طالبت فيه باتخاذ إجراءات « تؤكد السيطرة على وادى النيل من أوغندة حتى فاشودة ، وبعمل سريع فى إنشاء خط حديد ممبسة . وفى الوقت نفسه أبلغ الكولونيل كولفيل Colonel Colville ، المندوب السامى فى أوغندة ، بأن يقول إنه لا يوجد شيء يستطيع إيقاف التقدم البريطانى فى وادى النيل . وكانت هذه أوامر حكومية فقط . وإذا كانت إنجلترا تريد الوادى فكل ما تعمله هو أن تأخذه . فالمعاهدات لا أهمية لها مهما كانت عديدة . وفى الوقت نفسه كتب اللورد روزبرى رأساً إلى القاهرة يسأل كرومر عما إذا كانت الحكومة المصرية قلقة لتقدم الفرنسيين ، وهل أبدت أخيراً رغبة فى التقدم حتى دنقلة ؟ ، وهل من الصعب على الفرنسيين أن يتوغلوا فى بحر الغزال . وأجاب كرومر بأن حكومة القاهرة قلقة جدا لنشاط الفرنسيين ، وأن خبراء الحكومة العسكريين يعتقدون أن فرنسا سوف لا تجد عناء كبيرا فى الاستيلاء على بحر الغزال ، وأن رأى العام المصرى يؤيد استرداد السودان بوجه عام<sup>(٢)</sup> . أما كرومر نفسه فقد كان يعارض دائما مثل هذه السياسة ، ظنا منه أن السودان لا يعادل النفقات الطائلة التى تنفقها مصر فى سبيله . ولكنه اعترف بأن نشاط فرنسا غير الموقوف ، واعتقد أن الحرب « ليست حلا بعيد الاحتمال للمشكلة كلها » . من الواضح أن أية قوة متمدينة تسيطر على مياه أعالي النيل تكون فى النهاية فى مركز يمكنها من

---

1— Velay , Et : Les Rivalites Franco— Anglaise en Egypte  
1876 - 1904 Nimes; 1904 , pp 173 - 174 ,

2— Mekki Shibeika : British Policy in The Sudan (1882 — 1902)  
London 1952 ,p 345

فرض سيادتها على مستقبل مصر . واستعدادا لكل الطوارئ اتخذ الترتيبات لمدا الخط الحديدي جنوباً إلى السودان والخط التلغرافي عبر الصحراء من كورسكو إلى أبو حمد .

وكان إنشاء الخط الحديدي من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا جزءاً هاماً من برنامج البريطانيين . وكان السير جيرالد بورتال Gerald Portal قد حث على اتخاذ عمل سريع في هذه المسألة . ولكن معارضة هاركورت كانت قد أجبرت روزبري على أن يحدد الحماية البريطانية على أوغندة ، ومنعت اتخاذ أية خطوات أخرى بشأن الخط الحديدي . ولكنه أنشئ بشكل ما طريق ضيق من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا ، وأخيراً في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٥ أخبر روزبري الملكة أن مجلس الوزراء عزم على إنشاء خط حديد أوغندة سريعاً . ولكن وزارة روزبري استقالت في يونيو قبل عمل أي شيء . وأتى بعده لورد سولسبري وكان متحمساً لهذا الخط ومن أنصار إنشائه فلم يهمل المشروع . وفي ٣٠ أغسطس اعتمد البرلمان مبلغ عشرين ألف جنيه لإنشاء الخط الحديدي من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا .

وكان هناك من جانب الفرنسيين نشاط أيضاً . فقد عرفنا أن الحكومة الفرنسية اعتمدت مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك في يونيو ١٨٩٤ لتمويل بعثة مونتيل وللإنفاق على حملة أخرى تتقدم إلى النيل عن طريق الحبشة ، وأن مونتيل قد ذهب إلى ساحل العاج بعد توقيع الاتفاق الفرنسي مع الكونغو في أغسطس ١٨٩٤ ، وأن ليوتارد قد حل محله ، ولكن فكرة التقدم السريع إلى النيل قد أهملت مؤقتاً أثناء المفاوضات مع إنجلترا . كما أن الحملة القادمة عن طريق الحبشة ألغيت أيضاً<sup>(١)</sup> . ولكن الآن في ربيع ١٨٩٥ كانت فرص التفاهم مع إنجلترا في طريق الزوال تدريجياً . وفي مايو ظهر مونتيل وبعض ضباطه في باريس . وكان أحدهم وهو الكابتن مارشان ، قد تأثر لدرجة كبيرة بالأفكار والخطط التي أوحى إليه بهارثيسه مونتيل ، فأخذ يقوم

---

1 — Cocheris, Jules : La Situation Internationale de L'Egypte et du Sudan . Paris, 1903: pp. 430 — 431.

بدعاية واسعة بين السياسيين ويستحث الحكومة بالمذكرات . واشخصيته القوية وقدرته على الإقناع استطاع أن يكسب بسرعة مسيو هانوتو وزير الخارجية . ولكن يبدو أن هذا المشروع الجريء ، مشروع التقدم السريع إلى أعلى النيل ، الذي أعد مرات ومرات قد رفض<sup>(١)</sup> :

وهنا يتبادر إلى ذهن السؤال الآتي . هل كانت فرنسا مخطئة في عدم إقدامها على تنفيذ مشروعها في ذلك الوقت ؟ ، وبمعنى آخر هل كانت الفرصة سانحة لها لإرسال حملاتها إلى أعلى النيل ؟ . والجواب على ذلك أن فرصة نجاح خطة فرنسا كانت كبيرة في ذلك الوقت ، وخصوصا بعد أن كشف امبراطور الحبشة نيات بريطانيا وإيطاليا وارتكن إلى مساعدة فرنسا فدته بالذخيرة ، كما أعطى امتياز خط حديد الحبشة إلى شركة فرنسية ، وقام ضباط فرنسيون بتدريب الجيش الحبشي ، ولم تكن حملات الفرنسيين الكشفية تثير شكوك الامبراطور . كما أن إيطاليا كانت في نزاع مع الحبشة في ذلك الوقت . وبريطانيا لاتزال بعيدة نسبياً عن أعلى النيل لأن السودان لم يكن قد أعيد فتحه بعد . فتردد فرنسا ، نتيجة لتصريح السير إدوارد جراي وعدم إقدامها على تنفيذ مشروعها أفقدها فرصة لاتعوض . ولا شك أنها كانت مخطئة في ذلك، فنلاحظ هنا بعض التناقض الذي يشاهد عادة لدى الدول الاستعمارية، لأن الوقت الذي كان يتطلب الحركة والتنفيذ أهمل ، ولما تغيرت الظروف وكان التريث مرغوباً فيه اندفعت فرنسا وأرسلت حملة مارشان، ولم يأت اندفاعها بنتيجة كما سيتضح ذلك فيما بعد .



## الفصل الثاني

### الموقف في الكونغو

وعلى العموم ظهر على المسرح في هذه الاثناء عامل جديد ، فليوبولد الثاني ، وقد فشلت خطته في التقدم في السودان ، لم يكن بالرجل الذي يسمح للقضية بأن تهدأ . ترك من جانب البريطانيين ، فأخذ في إيجاد علاقة بالفرنسيين الذين بين أنهم قوة يعتمد عليها . وفي يناير ١٨٩٥ تولى رئاسة الوزارة الفرنسية فلوكس فور Félix Faure عقب كازمير بيريه Casimir-Périer ، الذي كانت خبرته قليلة بالمغامرات الامبريالية . وكان فور صديقا قديما لليوبولد ، وما كاد يستقر في منصبه حتى وصل ملك البلجيك إلى باريس . وفي سبتمبر ١٨٩٥ قضى أحد عشر يوما في زيارة المسارح والمتاحف ، ولكنه أيضاً تداول بأسهاب ، وتبادل الرأي مع فور وهانوتو وريبو Ribot وليبون Lébon وبعض السياسيين الفرنسيين الآخرين . ولم تتضح نتيجة هذه المباحثات ، ولكن من الواضح أنه قد وضعت خطة عمل مشترك . إذ ابتداء ليوبولد على الفور استعداداته لحملة كبيرة بقيادة البارون دانس Baron Dhanis . وكان على هذه الحملة أن تسير إلى النيل وتحتل ما يسمى حاجز لادو Lado Enclave ، وهو الجزء الوحيد في الايجارة البريطانية الذي لم يستبعد في اتفاق فرنسا والكونغو بتاريخ أغسطس ١٨٩٤ . وكان واضحاً أن تتعاون الحملة بقدر الإمكان مع بعثة مارشان التي ستقدم أبعد من ذلك نحو الشمال . ولم يذكر شيء في التعليمات التي أعطيت إلى دانس عن الحد الذي وضع في أغسطس ١٨٩٤ ، وقيل له أن يذهب بعيدا إلى الشمال بقدر ما يستطيع . وأعطى تعليمات مختومة لا يفتحها إلا عندما يصل فاشودة ! ومن الصعب أن نقول متى صمم بالضبط على إرسال بعثة مارشان . أرخت الأوامر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ ، ولكن من الواضح تماماً أنه منذ أوائل نوفمبر ١٨٩٥ كانت البعثة مسألة مقررة في كل الأصول .

ويبدو أن بعثة مارشان اعتبرت في باريس كوسيلة أخيرة ، وكان لا يزال هناك تيار قوى في الدوائر الحكومية نحو الشعور بالرغبة في اتفاق مع إنجلترا . وعلى أى حال تخيل ليوبولد أن يأخذ على عاتقه القيام بدور وسيط الصلح . وفى أكتوبر سنة ١٨٩٥ ظهر في لندن ، وتداول مع سولسبرى . واجتهد في اقناع رئيس الوزراء بأن يحمل خديوى مصر على أن يمنحه بصفة إيجار كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا . "to make over to him on

lease the whole of the Valley of The Nile from Khartoum up towards the Nyanza Lake.

وبطبيعة الحال لم يشجع سولسبرى هذا الاقتراح الغريب ، خوفا من أن يثير أى عمل في هذا الشأن فرنسا ، وربما يثير أيضاً الدول الأخرى ، ويجعلها تتجهد في توطيد أنفسها في وادى النيل . ولكن ليوبولد عاد ثانيا إلى العاصمة البريطانية في الأيام الأولى من ديسمبر ١٨٩٥ . وفى هذه المرة ضرب على وتر علاقته الوثيقة بالفرنسيين ، الذين زعم أنهم تعاملوا معه دون تحفظ . وبعبارات غامضة أشار إلى أن هذه أزمة فريدة لا نظير لها ، وإلى أن هذه الفرصة لا تعوض مطلقا . وأراد أن تلقى إنجلترا بنفسها بين ذراعى فرنسا ، وأن تحدد تاريخا للجلاء عن مصر ، وأن تطالب الخديوى بمنح السودان — ما فوق الخرطوم جنوبا — إلى شخص خبير بشئون إفريقية . وفى مقابل ذلك كله سوف تكون لإنجلترا الحرية في ضم مانشاء في الصين . وإذا قسمت الامبراطورية العثمانية إلى أجزاء فيجب أن تسترجع إنجلترا مصر ثانية . استمع سولسبرى الى هذه المشروعات الخيالية ، ولم يصدق مطلقا أن المقصود أخذها بجد أو الاهتمام بها . وشعر على أى حال بأن ليوبولد كان مشتاقا لإثارة بعض المناقشات عن وادى النيل ، وأن يكون لفرنسا ضلع في هذه المناقشات . وشعر رئيس الوزراء ، أكثر من أى وقت مضى ، بالحاجة الى جعل الحالة هادئة حتى تستعد إنجلترا كما يجب . وكتب الى الماسكة يقول : فرصتنا الوحيدة هي جعل الجاهل هادئة حتى يمد

خطنا الحديدي الى أوغندة مسافة كافية تمكنا من إرسال الفرق العسكرية بواسطته ، (١) .

والمشكلة الكبرى هي هل سترك منافسو الإنجليز بريطانيا وقتنا طويلا ؟ ، وكان في الجو شيء محتمل الحدوث . وفي منتصف يناير ظهر ليوبولد للمرة الثالثة في لندن وألح مرة أخرى على اقتراحه بشأن تأجير السودان جنوبي الخرطوم . وقال إنه عندما يتغلب على السودانين سوف يضعهم تحت أمر وتصرف بريطانيا ، ومن الممكن استخدامهم في غزو واحتلال أرمينيا . وكان هذا شيئا كثيرا على اللورد سولسبرى ، فكتب إلى الملكة يقول إن الفكرة غريبة وأذهلته لدرجة كبيرة ، حتى أنه أسرع وحول مجرى الحديث خشية أن ينزلق لسانه إلى تعبير شائن ، ، ووافقت الملكة على أن تقدير زيارة الملك كان بعيداً عن الصواب تماما ، وأن مقترحاته سخيفة وسقيمة وغير معقولة ، وأضافت ، ويظهر حقاً أنه قد فقد توازنه العقلي ، .

ربما يكون هذا صحيحاً ، ولكن أوروبا كانت تعرف كثيراً عن مناورات ليوبولد الماكرة ، ولذلك كانت تنظر إلى نشاطه باستخفاف . وكان الوقت حرجاً بالنسبة لإنجلترا ، وخصوصاً بعد برقية الإمبراطور الألماني إلى كروجر (٢) Kruger ، رئيس جمهورية ترانسفال في جنوبي إفريقيا ، تلك البرقية التي أثارت إنجلترا حكومة وشعباً

---

( ١ ) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism , 1890-1902, New York 1951 pp. 269-270.

(٢) يعتبر كروجر أشهر قواد البوير وزعيم ترانسفال أثناء المارك المريعة التي شنها الأحرار الإفريقيون ضد استعمار إنجلترا ووحشيتها . ولد في عام ١٨٢٥ من أبوين إفريقيين في مدينة الرأس . وعندما بلغ العاشرة هاجر مع والديه إلى أرض مستقلة في شمال نهر الأورانج . وكان لتلك الهجرة الإيجابية أثرها في نفسه إذ زرعت فيها كرها مريرا للإنجليز . ولم يتلق كروجر من العلم إلا بعض مبادئ القراءة والكتابة ، ولكنه كان على الرغم من ذلك وطنيا من الطراز الأول . وعندما بلغ التاسعة والثلاثين عين قائدا عاما لجيش ترانسفال فقاده خير قيادة ، وفي سنة ١٨٧٧ اهتز على ضم ترانسفال إلى الممتلكات البريطانية ، فكانت النتيجة قيام حرب ترانسفال =

ضد ألمانيا لمعاودة الإمبراطور لكروجر ضد بريطانيا<sup>(١)</sup> .

وفي أوائل يناير سنة ١٨٩٦ تقدمت الحكومة البريطانية ببعض العروض إلى فرنسا . ولسوء الحظ أن خبر هذه العروض كتم تماماً حتى أصبحت سرّاً خفياً كالمفاوضات التي كانت في عهد روزبري . وقال الفرنسيون إنه في أواخر ديسمبر سنة ١٨٩٥ أخبر سولسبري البارون دي كورسيل بأن المصريين يدبرون حملة تتقدم إلى دنقلة . وذكر أن هذه الحملة سوف لا تذهب أبعد من هذه النقطة بدون إجراء

---

= الأول التي قادها كروجر واستغرقت عامي ١٨٨٠ و ١٨٨١ . وفي عام ١٨٨٢ انتخب كروجر رئيساً للترنسفال، واضطرت إنجلترا إلى الاعتراف باستقلال جمهورية الترنسفال تحت رئاسته ولم تحتفظ لنفسها إلا بالإشراف على سياستها الخارجية . ورضى كروجر بهذا الموقف مضطراً ولكنه عندما رأى أفواجا من الانجليز يتوافدون على الترانسفال بحثا عن الذهب احتج على هذا الوضع . فدخلت إنجلترا معه في مفاوضات لم تؤد إلى نتيجة ما ، فتجددت الحرب بين الشعب الراغب في استقلاله وامتلاك موارده وأراضيه وبين الغاصب المعتدى ، وكانت حملة جيمسون التي كلفت الانجليز ثلثا غالبا من الأرواح ، وأدت تلك الحملة إلى نشوب حرب جنوب إفريقيا التي انتهت بفقدان الترنسفال استقلالها .

(١) كتب السير ادوارد جراي في مذكراته عن هذه البرقية ما يأتي « لقد شن جيمسون العارة على الترنسفال في الشهور الأولى لقيام وزارة لورد سولسبري التي كان مسترجوزيف تشمبرلين وزيرا للمستعمرات فيها . ولما عرفت الحقائق ثار سخط الشعب في إنجلترا وغضب غضبا عظيما لارتكاب مثل ذلك العدوان الشنيع على أيدي أشخاص انجليز . . . لذلك لم قدحش لأن الرأي العام في الخارج استهجنه وضجعا لم يكن لنا أي حق في التذمر من ذلك الاستهجان ، ولكن لماذا انفراد الإمبراطور الألماني بالتظاهر بأنه صديق كروجر ونصيره ؟ ولاشك في أن البرقية التي أرسلها إلى كروجر أحدثت دهشة واستياء في بريطانيا العظمى . وحسبنا أن نقول فقط أن برقية الإمبراطور ولو أنها صرت دون أن يترتب عليها « حادث » سيء، فإنها قد تركت أثرها في نفس الشعب البريطاني . فلقد ازدادت الوسائس فيما بعد بأن ألمانيا تشجع الرئيس كروجر على خلق المشاكل لبريطانيا العظمى في جنوبي إفريقيا » ( السير ادوارد جراي — المرجع السابق ص ٢٣٧ — ٢٣٨ ) .



تسويات مقدماً مع فرنسا . وكان دى كورسيل يعمل طول الوقت على عقد اتفاق مع إنجلترا ، ولكن الرواية الفرنسية تقول إن مجلس الوزراء الفرنسى عارض ذلك بحجة أن أى اتفاق سوف يتضمن الاعتراف بمركز بريطانيا في مصر .

وهذه الرواية تبدو بعيدة الاحتمال تماماً . فمن ناحية إذا كان موضوع إرسال حملة إلى دنقلة قد نوقش في ذلك الوقت فلم يكن قد بت فيه ، ولذلك لا يمكن أن يكون كورسيل قد أخبر به . زد على ذلك أنه من الصعب على الإنسان أن يفهم كيف يستطيع سولسبرى أن يربط نفسه بأن يحدد تقدم الحملة إلى دنقلة فقط ، ويلزم نفسه بأنه يكفل الاتفاق مع فرنسا قبل أن تستأنف الحملة سيرها جنوباً بعد دنقلة . والحقيقة المحتملة هي أن كورسيل كان مهتماً جداً ، وأن سولسبرى الذى كان ميالاً إلى إرضاء شعور فرنسا في ذلك الوقت ، ناقش المسألة المصرية السودانية بصفة عامة . وأن كورسيل صرح لسولسبرى في أوائل يناير ١٨٩٦ بأن فرنسا لا ترغب في أن ترى حكومة خارجية أو حكماً مشتركاً في مصر . والواقع أن كورسيل شك في أن الحكومة الفرنسية رغبت حقاً في أن تترك إنجلترا مصر ، وذلك للاستثمار الفرنسى الهائل فيها . وبطريق مبهم اقترح أن كل ما ترغبه فرنسا هو المحافظة على كرامتها ، بأن تسحب إنجلترا جيش الاحتلال من مصر ، وتوظف عدداً أكثر من الفرنسيين في المراكز الحكومية ، وأن تستشير فرنسا دائماً في كل الشؤون المصرية . وهانوتو أيضاً ، ولو أنه كان خارج الحكم في ذلك الوقت ، أخبر سولسبرى عن طريق صديق له بأن ما تطلبه فرنسا قليل جداً . وكان سولسبرى مسروراً ولكنه مرتاباً ، أما كرومر فقد كان مرتاباً أكثر وعارض موضوع الجلاء . وخشى كل فكرة ترمى إلى إعطاء فرنسا امتيازات جديدة أو استشارتها ، إلا إذا وافقت مقدماً على أن تعطى إنجلترا تمام الحرية في إدارة الشؤون المالية المصرية<sup>(١)</sup> . وكتب بذلك إلى سولسبرى في خطاب بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٦ .

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى

ولا يستطيع الإنسان تقدير مدى أهمية هذه المحادثات ، ولكن الأمر المحتمل هو أن سولسبرى كان مسروراً بتمطيط المفاوضات ، ومد أجلها طوال الأسابيع العvisبة فى يناير وفبرابر ١٨٩٦ ، وذلك بقصد تثبيط هممة الفرنسيين من الانضمام إلى أى عمل عدائى ضد إنجلترا . ولم يكن مستعداً أبداً لإعطاء فرنسا امتيازات حقيقية فى المسألة المصرية، بل كان هدفه تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعداد إنجلترا لها فتعمل فيها بقوة .

ولكن لم تتمح للإنجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم ، فلقد انقلب الموقف السياسى ، وزاده تعقيداً تأزم الأمور فى الحبشة . وعندما انفجرت فقاعة المشروع الاستعمارى الإيطالى ، وانهزم الإيطاليون فى عدوة ، كان على حكومة لندن أن تتخذ قراراً حاسماً .

## الفصل الثالث

### التوسع الاستعماري الإيطالي في الحبشة

ذكرت في الفصل الثاني من الباب الثاني أن إيطاليا عقدت مع منليك، امبراطور الحبشة، معاهدة أوتشالي الشهيرة في سنة ١٨٨٩، وذكرت الاختلاف بين النصين الإيطالي والأمري حول المادة ١٧ من هذه المعاهدة، وهي المادة المختصة بعلاقات الحبشة الخارجية والتي تنص، وفق النص الإيطالي، على إقرار ملك الملوك، بأن تقوم إيطاليا بدلا منه بتيسير علاقات الحبشة بسائر الدول. وقلت إن إيطاليا صممت على اتباع النص الإيطالي. وكانت موافقة بريطانيا في نظرها أهم من موافقة امبراطور الحبشة، ولهذا وقعت إيطاليا مع بريطانيا اتفاقيتين في سنة ١٨٩١ واتفاقية ثالثة في سنة ١٨٩٤. ونصت هذه الاتفاقيات على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا، وتشمل جميع الحبشة، وتنتهي على ساحل المحيط الهندي بالصومال الإيطالي. وقد روعى في رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة نوعا ما عن وادي النيل، وفي الوقت نفسه تقف سدا منيعاً ضد أي محاولة للفرنسيين للتوغل غرباً من الصومال الفرنسي. وبينت احتجاج فرنسا الشديد على هذه المعاهدات، ورد الحكومة البريطانية المراوغ على احتجاج فرنسا.

والمهم أن هذا الوضع وانتباه امبراطور الحبشة له جعله يصمم على مقاومة الإيطاليين، فلا يمكنهم من تكوين امبراطورية على أساس الخطأ في ترجمة معاهدة. وبناء على ذلك نبذ الامبراطور معاهدة أوتشالي، وأخذ يستعد للحرب ويمد الطرق ويبني مخازن الذخيرة في المواقع الاستراتيجية الهامة، ويجمع حوله الرؤوس والزعماء، ويفرض الاتاوات على القرى والساكنين لدرء خطر الإيطاليين، فانضم إليه القادة الذين كانوا من قبل قد أعلنوا العصيان وكانت النتيجة أن التهب الروح الوطنية

وتأججت النار في القلوب ، وأصبح الأحباش كتلة متراصة في وجه الإيطاليين .  
ووجد الامبراطور تشجيعاً كبيراً من الفرنسيين ، إذ فتحت ميناء جيبوتي وكذلك  
نغر أوبك Oeock لاستيراد الأسلحة الفرنسية وتوصيلها إليه ، وبعض هذه الأسلحة  
كان بشكل هدايا والبعض الآخر كان عن طريق التجارة<sup>(١)</sup> .

وعلى العموم بدأت إيطاليا تنفذ فكرتها الاستعمارية بالقوة ، ففي أواخر ١٨٩٥  
أعدت حملة لإخضاع الحبشة . ولكن نظراً للخلاف الذي دب بين أريموندي  
Arimondi القائد الإيطالي الأعلى وباراتيري Paratieri حاكم إريتريا ، إذ كان  
كل منهما يريد إملاء إرادته على الآخر ، فاضطر كرئيسي رئيس الوزراء للتدخل بينهما  
حسباً للنزاع ، وركز السلطتين المدنية والعسكرية في يد باراتيري مما أثار ثائرة أريموندي .  
نظراً لذلك وللحالة المادية والمعنوية السيئة التي كان فيها الجنود الإيطاليون ،  
وللاستعدادات العسكرية التي قام بها الأحباش على نطاق واسع ، فقد حلت الكارثة  
بإيطاليا .

بدأت النكبات تحمل بالجيش الإيطالي في ٧ ديسمبر ١٨٩٥ عندما احتشدت  
قوات من الأحباش قوامها ٣٠ ألف جندي على رأسهم الرأس ماكونن  
Ras Makonen ببلدة أمبا آلاجي Amba Alagi ، فأوفد الجنرال أريموندي ثلاث  
أورط قوامها ٢٤٥٠ رجلاً بقيادة المايجور توسيلي Toselli على جناح السرعة ،  
والتحم الجيشان وأعمل الأحباش سيوفهم في رقاب الإيطاليين ، فلم ينج من المذبحة  
إلا ٣٠٠ جندي وثلاثة ضباط ، سرعان ما لحقوا بقوات أريموندي التي انسحبت إلى  
مدينة أديجرات Adigrat حيث كان مقر القيادة العليا .

ووصلت أنباء الهزيمة إلى روما مع برقية بعث بها باراتيري يقول فيها إن ما حدث  
يعتبر خطيراً حقاً . ولكن لكل شيء علاج ، هذا إلى أن العدو لم يحتل شبراً واحداً  
من الممتلكات الإيطالية . فإرد كريسي مجدداً الثقة في باراتيري ومسدياً إليه النصيح

---

1. Woolf, Leonard: Empire and Commerce in Africa. New York, 1920, pp 172 — 173 .

(م ١٢ — المنافسة الدولية)



بالتزام جانب الحذر، وينعقد مجلس النواب فيسود الوجوم ولا يجرؤ أحد على الكلام أو مطالبة الحكومة بإيضاح الموقف .

أما خارج حدود إيطاليا فقد أعربت ألمانيا والنمسا عن مشاعر العطف على الإيطاليين في هذه المحنة ، في حين فاض شعور الشماتة بإيطاليا في كل من فرنسا وروسيا . وهلل الرأي العام في البلدين لانتصار الأحباش .

وبعد عدة أيام واجه كريسي أعضاء المجلس ليبري الحكومة من التبعة ، قائلا إنها لبت جميع طلبات باراتيري ، والحقيقة أن باراتيري لم يكن قبيل الهزيمة قد طلب مالا ولا منجذات . وتقدم رئيس الحكومة بالاشتراك مع وزيرى الحرب والبحرية يطالبون المجلس بفتح اعتماد قدره ٢٠ مليوناً من الليرات لمواجهة الموقف ، فيرتفع صوت من أقصى اليسار يقول : فلتقع الدماء التى أريقَت في آمبا آلاجى على رأس من كان السبب في إراقتها ! ، وكأن هذا الصوت كان نذيراً بكارثة عدوة .

والواقع أن كريسي، وإن كان قد وضع نصب عينيه سياسة تهدف إلى التوسع، فإن وسائل تحقيق هذه السياسة لم تكن في متناول يده ، فلا الاعتمادات المالية كان البرلمان يقرها بسهولة ، وما كان في مقدوره أن يثير الحماسة في نفوس الشعب ، ولكن لإقرار البرلمان لاعتمادات هذه الحملة التى وصفها كريسي بأنها تأديبية ، كان بمثابة الموافقة على احتلال ولاية ( تيجرى ) . واشتدت حملة المعارضة على رئيس الحكومة متهمة إياه فى الصحف وفى البرلمان بأنه سبب الكوارث التى تحيق بإيطاليا ، فيواجه العاصفة الهوجاء بمغالطاته المعهودة قائلا إنه كان فى الأصل من خصوم التوسع الاستعماري ولكنه عندما تولى الحكم فوجئ بالأمر الواقع ، فعمل على الإصلاح بقدر المستطاع ! ويمضى قائلا إنه لم يعين باراتيري قائدا عاما ( مع ما بينهما من صداقة وطيدة ) ، ثم يقول : إنكم تضعون أكاليل الغار على رأس القائد الظافر ، فإذا ما أصابته الهزيمة ولا ذنب لى فيها ، أنزلتم اللعنة على رأسى . وقد توقف زحف الأحباش بعد أن طالت خطوط تموينهم ، وظن إذ ذاك أن باراتيري سوف ينظم فلول جيشه على خط ( آدى كاجى — أسمره ) ، ولكن تفكيره المنحرف بأن معنى هذا القرار التخلي للعدو عن

مساحة كبيرة من الأراضي ، وإشاعة اليأس في قلوب السكان المدنيين والنزول عن مراكز استراتيجية هامة — حمله على أن يركز المقاومة عند بلدة أديجرات ، حيث كان ينتظر النجدة الموعودة التي لم تصل طلائعها إلا بعد شهر كامل من حصار المدينة، ومعها كتاب بعث به كريسبي إلى القائد يرميه فيه بالاضطراب الذهني والخوف من الأحباش ، وبالمبالغة في طلب النجدة والمال . ولو استعرضنا البرقيات التي تبودلت بين قائد الحملة ووزير حربية إيطاليا ، ثم بين هذا الأخير ورئيس الوزراء كريسبي ، لا تضح جليا أن أحدا منهم لم يكن يعرف أهذه حرب هجومية أم دفاعية . فهناك سوء تقدير للأمور ، ثم تخاذل وتردد يليه رعونة وهرج واستهانة بالعدو وقوته ، ويتبين أيضا أن تدريب الجنود كان دون المتوسط ، وأن وسائل النقل كانت غير متوفرة ، وأن الأدوية تكاد تكون معدومة . ولقد أراد باراتيري أن يمحو أثر الهزيمة المنكرة التي لحقت به في آمبا آلاجي ، ولكنه لم يلق تأييدا كافيا من حكومته، بل انتهى الأمر بتعيين الجنرال (بالديسيرا) خلفا له .

وكان الخلاف قد دب بين باراتيري وأريموندى قائد الحملة، وبين رئيس أركان الحرب ونائبه ، فضرب الرأس ما كوزن الحصار حول بلدة ما كالى Makalle فلم تلبث أن سقطت في أيدي الأحباش في ٢١ يناير . وكانت بقية النجادات قد وصلت ، وتلقى باراتيري، حاكم المستعمرة برقية، من وزير المالية يقول له فيها : « إن الحكومة لا تنوى المضى في سياسة التوسع، كما لا تزمع تجريد حملة عسكرية على الحبشة ، وإنما ستوجه الى البرلمان مطالبة بما يكفي من المال للإنفاق على المستعمرة بعد صد العدو عنها ، فما عليك إلا أن تبرق إلى الحكومة إذا كنت في حاجة إلى بلوغ هذه الأهداف فقط . » ويكتب كريسبي إلى الحاكم قائلا : « إنى لأسدى إليك نصحا لأنك أدرى بالظروف المحيطة بك ، على أننى أدرك أن الحرب الهجومية تقتضى وجود قوات عسكرية أضخم مما لدينا في الوقت الحاضر، وبما أننا لا نعلم مدى قوة الأحباش إلا عن طريق التكهن ، فلا تتوان ولا تتردد لأن الوقت كلما مر كان ذلك في مصلحة العدو . » وبعد عدة أيام يتلقى باراتيري برقية حاسمة أخرى من رئيس الوزراء يقول فيها

« لقد أرسلت لك الحكومة كل طلباتك من رجال ومال ، وبلاذك تنتظر نصرا ، أريده أنا حاسماً ، حتى يمكن تسوية المشكلة الجبشية بصفة نهائية ، فكن يقظاً أريبا لأن الأمر يتعلق بسمعتك الشخصية ويتس كرامة بلادك . »

وفي الوقت الذى وصلت فيه برقية رئيس الوزراء إلى باريتيرى ، كانت أولى طلائع الإيطاليين قد وصلت إلى بلدة أديجرات ، وعندئذ عرض منليك شروطا للصلح ، فأرسلت إلى روما في ١٨ يناير ، ودارت حولها مناقشات عنيفة في مجلس الوزراء . وفي ٨ فبراير بعث كريسبي إلى باريتيرى الشروط التى يجب أن يستوحىها الملاجور سالزا في المفاوضات مع الأحباش ، على أن يكون حدها الأدنى الاعتراف لإيطاليا بملكية الأراضى التى كانت تحتلها في أغسطس ١٨٩٥ ، أى أن يكون خط الحدود ممتدا من أديجرات إلى عدوة ، ثم توكيد معاهدة أوتشبالى ، واحتلال ما كالى وآمبا آلاجى بصفة مؤقتة ، ولكن المفاوضات مالمبت أن انقطعت بسبب إصرار منليك على تخلى إيطاليا عن الأراضى التى وقعت أخيرا في أيدي الأحباش وضرورة صياغة معاهدة أنشبالى من جديد . وفي هذه الفترة اجتمع حول منليك نحو ١٥ ألف مقاتل ، رأى أن فيهم الكفاية للتخلص من الإيطاليين بصفة نهائية ، في حين بلغ الاستهتار بالقيادة الإيطالية حد الاعتقاد بأن في مقدورها تنظيم المقاومة بما لديها من قوات ناقصة التدريب لا يتجاوز عددها ١٠ آلاف ، على نحو ما كانت تفعل من قبل حينما كانت تقاتل عصابات مانجاشيا ورموس ولاية تيجرى .

ثم ما هذا المنطق الذى تذرعت به حكومة روما في إملائها شروط الصلح قبل أن تعرف نتيجة الحرب وما سوف تتمخض عنه معاركها؟ ، ومهما يكن من أمر فقد أعلنت إيطاليا الحرب في ٢٦ يناير ، وأوفدت إلى إريتريا الجنرال إلينا Ellena ليحمل إلى بارانيرى مشروعات الحكومة الإيطالية ويروى له الأقاويل التى تلوث سمعته في روما من أنه يخشى بأس الأحباش ولذلك لايجرؤ على مهاجمتهم .

وفي ٢٢ فبراير قررت الحكومة الإيطالية ، كما سبق أن ذكرت ، تعيين

الجنرال بالديسيرا خلفا لباراتيرى ، وكان الأحباش قد قاموا بحركة انسحاب نحو تنوة (عدوة) ، فأدرك باراتيرى أنها خدعة يقصدون بها سحب قواته إلى المكان الذى يريدون فيه أن تقوم المعركة ، فلم يحرك ساكنا ، وكانت الروح المعنوية مفقودة ، أو كالمفقودة بين الجنود الإيطاليين ، والقائد نفسه يعانى الحمى ويقع فى خيمته ، فتصل إليه من كريسي برقية لها مثل وقع السوط على الظهر جاء فيها : أهذه حرب أم شلل حربى ؟ إننا لا نسمع إلا أخبار اشتباكات ومناوشات تقل فيها قواتنا عن جنود الأحباش ، ولا تجدى فى نتائجها أعمال البطولة الرائعة . وانى لأحس بالارتجال فى هذه الحملة ، فلماذا لا نوضع لها خطة محكمة محدودة الأهداف ؟ إن الحكومة على استعداد لبذل كل مرتخص وغال فى سبيل شرف الجيش وكرامة الملك .

هذه برقية يقع عبء مسئوليتها على عاتق كريسي ، فقد كانت البرلمان فى عطلة ، ولم يدع إلى دورة غير عادية إلا فى ٥ مارس ١٨٩٦ ، ولم يكن رئيس الوزراء ليعبأ بالرأى العام الذى كان يطالب فى الصحف ملحا بالكف عن المغامرات العسكرية التى لا طائل من ورائها ، كما شهدت مقاطعة لومبارديا مظاهرات ضخمة تناهض سياسة التوسع فى إفريقيا ، فأمر كريسي بقمعها دون رحمة . ولم يكن كريسي لينتصح بآراء القادة العسكريين الذين ما فتئوا يؤكدون أن الجيش الإيطالى ليس بكفء للأحباش فى أراضيهم الوعرة ، فكانت النتيجة أن أمر بإحالة أحد عشر قائداً على المعاش !

وعلى كل حال يمكننا القول إن هذه البرقية كانت السبب الرئيسى فى كارثة عدوة ، فقد عقد باراتيرى مجلسا عسكريا فى ٢٨ فبراير أشار فيه الجنرال ألبرت تونى Albertone بالانسحاب ، ولكن دابورميديا Dabormida قال إنه يؤثر الموت على التراجع ، وينصح بالهجوم مع مراعاة ضمان وسائل تموين الجيش ، كما نصح الجنرال أريموندى بالهجوم على عدوة ، وانضم الجنرال إلينا Ellena لرأيه ، غير أن باراتيرى أعلن بين أركان حربه أنه ينتظر معلومات عن قوة الأحباش ، فساد الاعتقاد وقتئذ بأن قرار الهجوم لن يتخذ فوراً . إلا أن باراتيرى مالبث فى أول مارس أن أصدر الأمر بالهجوم ، وكان قوام الجيش الإيطالى ٢٠١٢٠ رجلا نصفهم تقريباً من الجماعات الوطنية ،



مجهزين بمدفعية عددها ٥٢ مدفعاً ، بينما كانت عدد الأحباش يزيد على ثمانين ألفاً  
مجهزين باثنين وأربعين مدفعاً وثمانية آلاف حصان .

وكان الطابور الذى يقوده الجنرال دابورميديا عاملاً رئيسياً فى الهزيمة ، فقد كان  
الاتصال مقطوعاً بينه وبين سائر العناصر الإيطالية ، فلما هاجمه الأحباش من نتوء  
( عدوة ) اضطر للانسحاب وجرح معه بقية الطوابير ، فكان اندحاراً لا مثيل له ، اذ  
لاحق الأحباش قلوب الجيش ، فبلغ عدد القتلى فى هذه المعركة ٣١٢٥ إيطاليا و ٥٠٠  
من الوطنيين الإفريقيين . كما مات ثلاثة آلاف آخرون لعدم إسعافهم بالعلاج  
وتضמיד جروحهم أو أعضائهم التى أعمل الأحباش فيها البتر ، وبلغ عدد الأسرى  
الإيطاليين نحو أربعة آلاف ، كما وقعت جميع قطع المدفعية ونحو ١١ ألف بندقية فى  
أيدى الأحباش . أما قواد المعركة فقد مات اثنان منهم هما دابورميديا وأريموندى  
وجرح واحد هو إلينا ، ووقع الأخير وهو ألبير تونى فى الأسر . وقتل وجرح من  
الأحباش نحو ١٥ ألفاً . وعلى العموم كانت الموقعة مذبحة كبيرة .

وكان لهزيمة الإيطاليين فى روما وقع الصاعقة . إذ أصبح مركز كريسبي السياسى  
فى أشد الحرج ، وكانت المظاهرات فى روما تهتف بحياة منليك ، عدو إيطاليا اللدود ،  
وقدم لامبريى لمجلس النواب عريضة تحمل توقعات ١٩٠ ألف شخص يطالبون فيها  
بالتخلى عن إفريقيا ، ويعلنون فى صراحة أن هزيمة النجاشى مستحيلة فى أراضى بلده  
الوعرة . أما القادة العسكريون فكان من رأيهم أنه لا بد من تجريد حملة قوامها ١٥٠  
ألف جندي وفتح اعتماد لا يقل عن ستين مليون جنيه .

فسقط كريسبي تحت ضربات خصومه السياسيين المناهضين لفكرة التوسع  
الاستعماري ، وخلفه دى رودينى الذى أسند وزارة الحرية للجنرال ريكوتى بعد كارثة  
عدوة بخمسة عشر يوماً<sup>(١)</sup> . وعلى العموم استلم مجلس الوزراء الجديد ، الذى ألغى الماركيز

---

1 — William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism (1890 -  
1902) . New York 1951, pp 280-281 .

دى روديني Marchese di Rudini في ١٠ مارس زمام مفاوضات الصلح مع منليك. تلك المفاوضات التي كانت قد ابتدأت بإيعاز من كريسبي. وكان روديني دائماً معارضا للبشروع الحبشي، فإذا نظرنا إلى الورا نجد أنه اعترف في السنوات الأخيرة بأن الإيطاليين، في رأيه، قد ذهبوا إلى مصوع من غير هدف خطير يدفعهم إلى ذلك وبدون إدراك للشاكل والمعضلات. وأنهم ذهبوا بكل بساطة مسائرة لتوسع الدول الأخرى، بروح التقليد، وبرغبة التسلية، ولأجل التعاضم فقط « in a spirit of imitation, a desire for sport, and for pure snobism » . .

وشك روديني فيما إذا كانت الحكومة نفسها في ذلك الوقت تعرف الهدف من كل هذا، وحسب رأيه الشخصى في ١٨٩٦ ربما كان قد انسحب حتى من إريتريا. وحقيقة كان هناك بعض الإيطاليين المتحمسين ضد الاستعمار، إلا أنه كانت هناك مجموعة قوية، تتألف غالبيتها من العسكريين، لا توافق مطلقا على مثل هذا الاقتراح. أما عن الملك نفسه فكان مشتاقا لإرسال حملة جديدة ضد منليك لكي يغطي هزيمة الإيطاليين. هذا ما كان عن الموقف، ولكن الحكومة عازمت على أن تأخذ إريتريا وتعرض على منليك التنازل عن جميع حقوقها، حتى إقليم تيجرى، وأن تلغى معاهدة أتشبالى كلها. وسارت المفاوضات لهذه الغاية طول الربيع والصيف، وأدت في النهاية إلى عقد الصلح في أكتوبر ١٨٩٦<sup>(١)</sup>.

واقعد كانت فجعة عدوة صدمة عنيفة لدول التحالف الثلاثى، وهى ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وكان التباعد الإنجليزي الألماني، بسبب برقية كروجر، التي أشرت إليها سابقاً، قد أثر على حلفاء ألمانيا. إذ لم يكتم الإيطاليون استهجانهم، كما أن وزير خارجية النمسا الكونت جولتشويسكى Count Goluchowski ثار عندما ثبت أن محاولاته لتجنيد المعونة الإنجليزية في الشرق الأدنى عقيمة تماما. وكان أجل معاهدة التحالف الثلاثى ينتهى في الربيع، إذا لم تجدد فترة أخرى من السنين، كما احتيط لذلك

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol 2 , pp 458-459 .

في سنة ١٨٩١ . وطلب الإيطاليون أن تتسع حقوق النمسا في شرق البحر المتوسط وأن توافق ألمانيا على أن تقدم لإيطاليا معاونة أكثر في الجزء الغربي من هذا البحر . وفي الوقت نفسه غضب النمساويون من ميل ألمانيا الواضح للتقارب مع روسيا ، وكان هناك نقاش حاد حول التحالف الألماني النمساوي والإشارات المقنعة المتفرقة إلى عدم كل هذه الاتفاقات <sup>(١)</sup> .

ولم يظهر أن رئيس وزراء ألمانيا أو وزير خارجيتها أبدى تبرمه تماما . وكان لهما تعليلهما الخاص عن الخلاف الإنجليزي الألماني ، وشعرا بغرور زائد في علاقتهما الودية مع روسيا . ولكن من ناحية أخرى كان الإمبراطور غير مسرور تماما . ويبدو أنه قدم على برقية كروجر ، وأدرك أن تقدمه في أزمة مثل أزمة يناير سنة ١٨٩٦ نحو روسيا وفرنسا لا قيمة له كثيرا .

وعندما وصلت أخبار عدوة المفزعة من إفريقية في ٣ مارس ، انتهر فرصة وصول الملاحق العسكري الإنجليزي الجديد الكولنيل جريرسون Colonel Grierson لينقل إلى لندن آراءه الخاصة عن الموقف . ناقش الإمبراطور موقف بريطانيا كعارضة لتوحيد قوى القارة الأوروبية ، وأنكر فكرة أن الاتحاد الثلاثي خصم لها بأي حال من الأحوال . وأكد مراراً أن روسيا كانت هي العدو اللدود لـ إنجلترا ، وأن فرنسا ألقت بنفسها بين ذراعي روسيا ، وأن الجيش الفرنسي آلة فقط للأغراض الروسية ، وتستخدمه روسيا كإستخدام الإنسان كلب الصيد المسلسل ، يحرضه لبعض شخصاً ما . . وكانت سياسة ألمانيا أن تكون علاقاتها طيبة مع الجبهتين . ولكنها لا تستطيع رؤية أوروبا وقد اكتسحها السلاف . ومن ثم رغب الإمبراطور في تعزيز الصلات الودية مع بريطانيا ، بحجة أنها هي وألمانيا كانتا القوتين البروتستانتيتين اللتين تقفان في صدر المدنية وترتبطان بروابط الدم والعقيدة والمنفعة المتبادلة . ثم حاول شرح مشكلة جنوب إفريقية ، وانتقل إلى مناقشة الموقف في البحر الأبيض المتوسط والنكبة في الحبشة . وعندما ترك جريرسون حضرة الإمبراطور كان مقتنعاً

---

1. Die Grosse Politik, XI. Chaps. lxV and lxVI, Passim.

« بأنه على الرغم من المظاهر ، كان الإمبراطور غير متردد في صداقته لبريطانيا العظمى ورغبته في التحالف معها ، وأن رغبته الأكيدة في ذلك الوقت هي إرجاع الأمور إلى أصولها السلمية التي كانت تتركز عليها قبل أن يحل النفور الحال الذي يؤسف له (١) . ولم يكتف الإمبراطور بحديثه مع جريسون . فبعد مفاوضات مع السفير الإيطالي عزم على أن يعمل عملاً قوياً يستحق الذكر . ففي وقت متأخر من مساء ٣ مارس ذهب إلى السفارة البريطانية ، ولم يغادرها قبل الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل . وفي أثناء وجوده بها تداول مع السير فرانك لاسكليس Sir Frank Lascelles مدة لا تقل عن ساعتين . ومدار مناقشته أن الموقف الدولي كان حرجاً ، ففرنسا في الواقع شنت الحرب ضد إيطاليا في الحبشة ، وفرنسا وروسيا كانتا متحدتين على الأقل بتحالف عسكري . والقوات الفرنسية كانت تحت تصرف روسيا . ومن ناحية أخرى ، كانت روسيا مصممة على إبادة عدوتها إنجلترا والنمسا . وكان هدف انقيصرية هو ضم بلغاريا والولايات البلقانية مثلاً ضمت المقاطعات السلافية في النمسا ، وأن تمنح ألمانيا كنعويض المقاطعات الألمانية في إمبراطورية هابسبورج . وبعد إبعاد الإيطاليين سوف يوطد الروس أقدامهم في مصوع وأماكن أخرى ويستحوذون على سلطة في الطريق البحري إلى الهند . وسوف تثار المسألة المصرية مرة أخرى . ولجعل الأحوال سيئة ، اجتهدت فرنسا في أن تشتري جزر كناري من أسبانيا ، وإذا وقعت هذه في يد فرنسا فحتى طريق الكاب إلى الهند سوف يتعرض للخطر . وهاجمت الصحافة الانجليزية الإمبراطور ، وكذلك هاجمه بعض السياسيين الانجليز لشكهم فيه ، ولكنه اعتبر أن واجبه يقضي بتحذير الانجليز . وكان مسروراً من زيادتهم لقوتهم البحرية ، وتوقع أن إنجلترا سوف تنخرط في سلك التحالف الثلاثي ، أو على أي حال تأتي لمساعدة الإيطاليين في مركزهم الصعب (٢) .

وكانت الصورة التي لدى الإمبراطور عن الموقف الدولي أنه مكفر جداً ومنذر

---

1. D. S. Macdiarmid : The Life of Lieutenant General Sir James Moncrieff Grierson . London . 1923 pp 117—119

2. Die Grosse Politik. XI, ros 2770, 2771.



بالخطر، وليس بغريب أن السفيرين الإيطالي والبريطاني كانا يجتهدان تماماً في معرفة مقصده، ولم تكن وزارة الخارجية الألمانية مسرورة مطلقاً من عمل جلالته المستقل. فلم يكن مارشال Marschall وزير الخارجية ولا هولشتين Holstein مستعداً لأن يزحف على ركبتيه للحصول على مساعدة بريطانيا. وقالوا إن هذه الاستغاثة غير لائقة بالكرامة، وسوف تفهم في بريطانيا على غير حقيقتها وعلى أنها علامة الضعف. وحرص هوهنلو Hohenlohe على أن يحتج لدى الإمبراطور على محادثاته المستقلة مع السفراء. ورفض رئيس الوزراء أن يتدخل. ويبدو أنه شعر بوجوب لوم وزارة الخارجية على تباعد بريطانيا نتيجة للسياسة الألمانية التي اتبعت في جنوب إفريقية، وأنه كان يستعد تماماً لإصلاح الأمور بقدر الإمكان.

وفي أثناء ذلك سارت وزارة الخارجية في طريقها الخاص. فلا زال مارشال في الأسابيع الأخيرة يحاول إقناع السفير الفرنسي بأن لفرنسا وألمانيا منفعة متماثلة في الإبقاء على الحالة الراهنة في جنوب إفريقية، وشدد في أنه يجب على فرنسا وألمانيا، طوعاً أو كرهاً. الاتفاق في كل الأمور — ما عدا اثشون المصرية — ضد إنجلترا المغتصبة في كل مكان.

ولا بد من أنه عرف شيء في لندن عن أغراض الألمان المتشعبة. وعلى أي حال ليس من المحتمل أن تأثر لورد سولسبرى بأقوال الإمبراطور. ومن رأيه أن الإمبراطور أخطأ في محادثته مع لاسكلز لإقناع الحكومة البريطانية باتخاذ إجراء ما، حتى ولو أن الإمبراطور نفسه اعتمد على هذه المحادثة. واضطر الكونت هاتسفلت Count Hatzfeldt سفير ألمانيا في لندن أن يكتب تقريراً بأن الطريق ليس واضحاً أمام اللورد سولسبرى ليقدم المساعدة الإيطاليين. وأخيراً في ٨ مارس اعترف السفير الإيطالي في لندن بأنه لم ينل شيئاً. ورفض سولسبرى العرض المتكرر حتى الخاص بكسلا، التي كان الإيطاليون يخشون الجلاء عنها، واعتقد مارشال أن إنجلترا سوف لا تنضم إلى أية دولة أخرى، ولكنها تعمل جاهدة على أن يكون هناك قتال في القارة لتخلص نفسها من مشاكل عديدة.

## الفصل الرابع

### استرداد السودان

مع كل ما أوضحت في ختام الفصل السابق استطاع سولسبرى أن يقول للكونت هاتسفلت سفير ألمانيا في لندن في ١٢ مارس ١٨٩٦ إن مجلس الوزراء البريطانى عزم على أن يسمح للحكومة المصرية بالقيام بحملة عسكرية تتقدم حتى دنقلة . أى مسافة مائتى ميل تقريبا من الحدود عند وادى حلفا . ماذا حدث في هذه الفترة ؟ هذا سؤال من الصعب الإجابة عليه بالدقة التامة ، فبعض الكتاب من رجال السياسة فيما بعد مثل ونستون تشرشل Winston Churchill يجعلنا نعتقد أن الحكومة تحت تأثير رأى العام رأى وجوب الأخذ بشأرجوردون، إذ قال ، كانت هناك رغبة جدية من قبل أمة متدينة في أن تفصل اسمه عن السقوط ، والروايات المؤثرة عن حكم الدراويش التى أحضرها الاب أهروالدر Father Ohrwalder وسلاتين باشا قد افزعت الأمة . بؤس السودان أثار ذلك الشعور الإنسانى الكريم الهائل الذى يتسلط على أمتنا المتدينة<sup>(١)</sup> . ويعتقد الكتاب الآخرون أن اللورد سولسبرى أكره على ذلك بواسطة تشمبرلين Chamberlain ، الذى استنكر محاولات رئيس الوزراء للوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشأن المسائل المتعلقة بمصر والنيل . وعندما استغاث الإيطاليون وطالبوا بالمساعدة، ارتأى تشمبرلين أن ينال فوزا فى مجلس الوزراء بالاقتراح ، دعنا نذهب إلى دنقلة .

ولإيضاح القرار البريطانى الذى كانت له نتائج خطيرة كثيرة ، يجب بحثه بقدر الإمكان من النواحي الأخرى . فقد اقتنع اللورد سولسبرى بأن وادى النيل يجب

---

1 — Winston Churchill : The River War ( London 1899) pp. 167-9.

استرداده في النهاية . ولكنه كان يأمل إرجاء هذا العمل حتى الانتهاء من خط حديد أوغندة ليتمكن اتمام التقدم من مصر بتقديم آخر من الجنوب . كما أن اللورد كرومر أيد أيضا استرداد السودان ، ولكنه كان يرغب في إرجاء ذلك حتى تستعد مصر ماليا وحربيا ، واعتقد أن هذا الاستعداد سوف لا يتحقق إلا بعد مضي سنوات عديدة . وكانت هناك حماسة شديدة في بريطانيا للبدء في العمل . وهذه الحماسة ناتجة عن الخطط الواضحة لفرنسا ودولة الكونغو . وكان الأشخاص الذين لهم نفوذ مثل السير سامويل بيكر والسير فريدريك لجارد يعلقون دائما أهمية كبيرة على الأخطار الناجمة عن التأخير في استرداد السودان ، فيقول الثاني « من المحتمل التقدم من أوغندة واحتلال وادي النيل حتى فاشودة ، بما في ذلك منطقة بحر الغزال كلها . . في الوقت الذي يكون فيه التقدم من الجنوب من الأوفق عمل حركة تقدم من مصر <sup>(١)</sup> » .

ومع ذلك لم تفعل الحكومة شيئا . يقول كرومر « ابتداء البحث في استرداد السودان قبل سنة ١٨٩٥ كمشروع يمكن تحقيقه في زمن قريب . وفي أكتوبر سنة ١٨٩٥ أثبتت المسألة بالشكل التالي : ولمدة قصيرة كان مشروع حجز مياه النيل في خزان كبير موضع البحث ، وقبل خريف ١٨٩٥ تقدمت المناقشات الخاصة بالنواحي الفنية للمشروع لدرجة تبرر بأنه سوف يبدأ العمل فيه قريبا . ورؤى في ذلك الوقت أن الخزانة المصرية لا تستطيع معالجة مسألة الخزان والسودان في وقت واحد . وبدون مساعدة مالية من إنجلترا ، فإن أفضل طريقة هي تشييد الخزان وتأجيل مسألة استرداد السودان . وتبعاً لذلك فإن الدخل الزائد نتيجة لتشييد الخزان — وقد اعتقد ذلك — سوف يمد مصر بالأموال التي تمكنها من استرداد السودان ، ولذلك طلبت رأى الحكومة البريطانية في هذا الموضوع . وأجبت في ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ بأن الحكومة البريطانية لا تفكر الآن في الموافقة على إرسال حملة عسكرية إلى السودان ، وأن توضع

---

1— Sir Frederick Lugard: "England and France in the Nile Valley," (National Review, July, 1895, pp. 609-22) .

ميزانية الحكومة المصرية بدون الإشارة إلى تكاليف هذه الحملة<sup>(١)</sup>، . والشئ الوحيد الذى أجبر على إعادة بحث القرار فى يناير ١٨٩٦ هو حالة الإيطاليين العصبية فى الحبشة. ولم يكن الانجليز ، مستعدين لأن يسمحوا للإيطاليين باحتلال زيلع وعمل هجوم على هرر ، وربما لم يقلقوا كثيرا نتيجة للوقوف الحبشى الإيطالى مهما كان حال هذا الموقف فى ذلك الوقت. والذى أزعمهم حقا هو النشاط الذى استأنفه الدراويش. وفى ٥ يناير قرر السفير الإيطالى فى بطرسبرج أن هناك اتفاقا بين منليك والخليفة على عمل هجوم مزدوج على مركز الإيطاليين فى وقت واحد. ولقد نوه الفرد الج Alfred Ilg ، مستشار منليك فى مناسبة ما بعد ذلك ، أنه فى الواقع كان هناك تفاهم من هذا النوع. ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأنه لم يكن هناك اتفاق مبرم بين منليك والخليفة. ويستنتج ذلك من المكاتبات المتبادلة بينهما بصدد الصلح والمنشورة فى كتاب الأستاذ نعوم شقير<sup>(٢)</sup>. وعلى أى حال ابتداء الدراويش يحشدون فى أعداد كبيرة بالقرب من كسلا، وهى أبعد نقطة أمامية لإيطاليا فى السودان، وأهم مركز تجارى واستراتيجى يقع فى منتصف الطريق بين الخرطوم ومصوع ، وكانت قد احتلها الإيطاليون فى يولية ١٨٩٤ طبقا للاتفاقات الانجليزية الإيطالية فى سنة ١٨٩١ .

وسقوط كسلا سوف يكون مسألة خطيرة بالنسبة للبريطانيين وللحكومة الإيطالية. وحدث أن كان اللورد كرومر فى لندن وبحثت المسألة بإسهاب. ويظهر أن رجال الحرب البريطانيين وافقوا على التقدم على طول بحرى النيل ، بينما ذكر كرومر أن الحملة من سواكن تكون أقل تكاليف. ومنها يمكن الوثوب على كسلا نفسها. وأخيرا صمم على الانتظار وترقب بدء الدراويش فعلا فى عملياتهم. وظل الإيطاليون يطلبون المساعدة حتى أنهم عرضوا إعادة كسلا إلى الانجليز ، ولكن سولسبرى طرح كل هذه

---

1 — Cromer : Modern Egypt ( London. 1908) II, pp. 31-82.

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ط ١٩٠٣ ج ٣



العروض والمسائل لتجرى مجراها<sup>(١)</sup> . وحتى الأيام الأخيرة من فبراير سنة ١٨٩٦ لم يصل نبأ يوثق به فيما يختص بتجمع قوات الدراويش أمام كسلا . ووقعت كارثة عدوة عقب ذلك مباشرة . وأصبحت استغاثات الإيطاليين من أجل المساعدة أكثر إصرارا وأهمية . ولكن كما رأينا لم يلتفت اللورد سولسبرى إليهم كثيرا . وفي أثناء ذلك كانت المباحثات جارية في القاهرة بين كرومر وكتشنر والملحق العسكري البريطاني في روما الذي كان قد أرسل إلى مصر في مهمة خاصة . ووافق هؤلاء الرجال على عمل شيء ما ، وصمموا على إرسال قوة من طوكر إلى كسلا لتضطلع بالدفاع عنها بدلا من الإيطاليين ، وأرسل هذا القرار برقيا إلى اللورد سولسبرى دون أمل كبير في موافقة حكومة لندن عليه . ولم يسمع شيء أكثر من ذلك حتى كانت الساعة الثالثة من صباح ١٣ مارس ، إذ تلقى كتشنر برقية تنبئه بقرار التقدم من وادي حلفا إلى عكاشة ودنقاة .

ومن الصعب معرفة كيف وصلت الوزارة البريطانية إلى قرارها هذا . وكل ما هو معروف أن مجلس الوزراء اجتمع عدة مرات ، وأن اللورد وولسلي Wolseley والجنرال جرانفل Grenfell حضرا بعض هذه الاجتماعات . واقتنع كل من سولسبرى وتشمبرلين بأن تقدما من هذا النوع أصبح ضروريا . ولكنهما وافقا على برنامج معتدل ، وكانا صدأى عمليات تكلف الحكومة المصرية أكثر من طاقتها . ولم يشق كل من تشمبرلين وسولسبرى في كتشنر وفي الموظفين الرسميين البريطانيين في القاهرة ، وكتب سولسبرى في ١٢ مارس يقول إنه كان متحمسا عندما ضغط على لاندون Lansdowne بأن يكون مستعدا لجزر مستشاريه الحربيين وزجر كتشنر . ولكن قرارا بلغ عندما أفادت برقية إيطالية في ١٠ مارس بأن هناك عشرة آلاف من الدراويش أمام كسلا ، وأنهم قاموا بهجوم في صباح ٨ مارس ، وأن المواصلات قد قطعت . وكان السؤال هو ما يأتي : هل يكون التقدم من سواكن أو طوكر كما كان

---

1— Cromer : Modern Egypt (London, 1908) vol .2 p 83.

يريد كرومر وكتشنر ، أم يكون من وادى حلقا ؟ . وعلى الأرجح يبدو أن كلا من  
هرواسلى وجرانفل فضل طريق النيل ، مع أن طريق سواكن سوف يمد كسلا بالمعاونة  
على الفور . والشئ الرئيسى هو أن سولسبرى نفسه ساعد على التقدم نحو دنقلة . ولقد  
شرح ذلك فى خطاب أرسله إلى كرومر فى ١٣ مارس ، وصرح فيه بأن عمل مجلس  
الوزراء « كان موعزا به رغبة فى مساعدة الإيطاليين فى كسلا ، وفى منع الدراويش  
من كسب نجاح ظاهر تكون له نتائج بعيدة المدى . وبالإضافة إلى ذلك رغبتنا فى  
اصطياد عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتثبيت قدم  
مصر أبعد من ذلك على النيل . ولهذا السبب فضلناه ( أى التقدم نحو دنقلة ) عن أى  
حركة من سواكن أو فى اتجاه كسلا ، لأنه سوف لا تكون هناك منفعة أخيرة فى هذه  
الحركات (١) . »

ولقد أوضح خطاب سولسبرى أنه فى الحقيقة كان هناك قلق من أجل السودان .  
ولا نعرف إذا كان قد علم بحملة مارشان أم لا ، ولكن فى تلك الأثناء أصبحت  
خطط الفرنسيين - مهما كانت مشروعاتهم - معروفة إلى حد كبير . . وقصارى القول ،  
كان رئيس الوزراء حينئذ عازماً على استعمار النهر العظيم . ولقد عرض أحد الكتاب  
المطلعين على الشؤون المصرية ، وهو الأستاذ تريل H. D. Traill ، هذا الجانب من الموضوع  
فى عبارة مختصرة لها دلالتها عندما ذكر فى مقال له معاصر لتلك الأحداث ما يأتى :  
« قوام مصر ذاته مستمد من منابع التى هى الآن لأول مرة فى عصور تاريخها الطويلة  
أصبحت فى متناول يد الدول الأوربية القوية ، ويجب أن تمر تحت سيطرة دولة عظمى  
تستطيع وضع إصبع قابض على نبضها كما تريد ، وسوف لا يبذل مجهود  
كبير من قبل علم الهندسة الحديث ، إذا كان فى يد عدو ، لنشر القحط والموت فى  
كل وادى النيل . . . مصر لا تستطيع أن تستغنى عن حماية دولة عظمى فى الشمال  
عندما تدنو منها فى يوم ما من جهة الجنوب دولة عظمى أخرى وتتسلط على

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism ( 1890 —  
1902 New York 1951 . p 286 .

مقر حياتها ذاته<sup>(١)</sup> .

ووجدت الحكومة البريطانية بعض الصعوبة في تفسير أسباب التقدم المفاجيء على النيل أمام البرلمان ، ولكن بالمصادفة نشر في ١٣ مارس ، وهو نفس اليوم الذي أذيعت فيه أنباء التقدم تقرير كرومر السنوى عن عام ١٨٩٥ ، وقد ورد فيه ما يأتى : « لا يوجد شيء ذو أهمية يستحق التسجيل بصدد الإدارة الحربية في غضون السنة الماضية . وفيما عدا غارة بسيطة على قرية في منطقة وادى حلفا ، ومجوم لا يعتد به في دلتا طوكر ، فإن قوات الدراويش التى قرب المراكز المصرية الأمامية مباشرة لا يستهان بها . وقد احتفظت بموقف دفاعى دقيق . وأتوقع من وقت لآخر أن تتكرر مثل هذه الغارات التى حدثت في العام الماضى . وأنوه بأنه قد أنشئ اتصال تلغرافى بين كورسكو وآبار مراد الواقعة في منتصف الطريق إلى أبو حمد<sup>(٢)</sup> . وهذا جعل من الصعب على الحكومة بحث القضية ، خصوصا عندما اقترح إزالة تهديد الدراويش عند كسلا بالتقدم من وادى حلفا . وبناء على ذلك تكلم كيرزون Curzon بإشفاق على الإيطاليين وأنهم « أمة جنودها شهمة وحلفاء أوفياء » ، وأكد أن « قضية الحضارة في إفريقيا كانت على كف عفريت » . ومع ذلك فلم يقتنع حزب المعارضة ، فهزأ لابوشير Labouchere بحكاية تهديد الدراويش ، وقال للحكومة فى مواجهتها إن السبب الحقيقى لهذا العمل هو الرغبة فى الاستحواذ على السودان . وهكذا يكون لديها عذر آخر فى البقاء فى مصر . وأشار السير تشارلس ذلك Sir Charles Dilke إلى أن

---

(1) H. D. Traill : « The Burden of Egypt » ( Nineteenth Century, April, 1896, pp. 544 — 56) p. 556. See also his book : England, Egypt and the Sudan ( London, 1900 ) p. 149

2 — Crömer : Report on the finances , administration, and condition of Egypt, and the progress of reforms. March 1896 . pp. 19 . 20.

التقدم إلى دنقلة لا أمل منه في مساعدة الإيطاليين في كسلا التي كانت تبعد خمسمائة ميل .

ولقد شك الإيطاليون أيضاً في مفعول المساعدة البريطانية ، ولكنهم كانوا معترفين بالجميل حتى لمجرد مظهر الصداقة . فقد كانت ، مخالفة ، البريطانيون ذات قيمة كبيرة لهم ، ولهذا السبب ، عندما نجحت الحامية الإيطالية في كسلا في صد هجوم للدراويش في ١٢ أبريل صمم على الاحتفاظ بالمكان حتى الخريف على الأقل ، رغم معارضة وزير الخارجية والحاكم الجديد لإريتريا<sup>(١)</sup> .

واستخدم الإمبراطور وليم كل نفوذه لتحقيق إقرار التقدم من وادي حلفا . وكان راضياً للغاية عن التطورات الجديدة التي عزاها إلى وحي المحادثة مع لاسكاز Lascelles ، ولم يشك مطلقاً في أن الجيش المصري سيدحر تماماً أمام الدراويش ، وأن الانجليز أنفسهم سوف يتدخلون ويصطدمون . وعلق على ذلك بقوله : « لقد حقق غرضي ، فانجلترا تقدمت للحرب ، وعرضت نفسها للخطر ، وانتهت المداعبة مع روسيا وفرنسا ، وهذا هو كل ما أردته » . وقال أيضاً ومع كل ذلك سيحضر إلينا الانجليز زاحفين على ركبهم إذا نحن تركناهم فقط يناضلون طويلاً<sup>(٢)</sup> . وبينما كانت الحالة واضحة من تلقاء نفسها في منتصف مارس ، أعلن السير سيسل سبرنج ريس Sir Cecil Spring Rice الملقب بسفارة برلين في ذلك الوقت الملاحظة المذكورة الآتية : « لقد أخذت ألمانيا ، بواسطة مصر ، ذيلنا بين أسنانها وتستطيع أن تعضه عندما لا نفعل نحن ما تريده هي Germany has, through Egypt, our tail between her teeth and can give it a bite whenever we don't do what she wants.»

وهذا القول على جانب كبير من الصدق، إذ أن بسمارك كان كثيراً ما يقوم بمظاهرة

---

(1) Die Grosse Politik , X] ,nos 2780 - 2785 .

(2) Ibid . ,nos 2713



في كل مناسبة . وعلى العموم أيد الإمبراطور الألماني وزارة سولسبرى في مسألة استرداد السودان ، لأنه كان يعمل على إزالة الأثر السيء الذى أحدثته برقية كروجر في إنجلترا ، هذه البرقية التى أثارت الحكومة الإنجليزية والرأى العام الإنجليزي ضد ألمانيا ، ولذا فقد كان يخشى أنه إذا لم تؤيد الحكومة الألمانية إنجلترا في مسألة السودان ، ربما دعا ذلك الموقف إنجلترا إلى التفكير في تغيير سياستها نحو ألمانيا وتعزيد الفريق الإنجليزي القائل بضرورة إصلاح العلاقات الفرنسية الإنجليزية والانضمام إلى الوفاق الثنائى الفرنسى الروسى ، لاسيما وأن الإمبراطور الألماني كان يعلم تماما أن لورد سولسبرى ، ولو أنه يميل إلى مجاملة ألمانيا وإلى تأييد سياستها الأوروبية والاستعمارية ، إلا أنه لا يميل إلى تجديد اتفاقية البحر الأبيض مع صديقة ألمانيا وهى إيطاليا التى عقدت في سنة ١٨٨٧ . هذه الاتفاقية التى كانت ضمانا كبيرا لتنفيذ دول التحالف الثلاثى في البحر المتوسط . كما كان يعلم أن سولسبرى يود لو استطاع تحسين علاقات إنجلترا بفرنسا والاتفاق معها على المسائل المختلف عليها بينهما . ومن ناحية أخرى كان تأييد ألمانيا لإنجلترا في نظر الإمبراطور الألماني أمراً ضروريا من ناحية أخرى ، وذلك لخدمة أصدقائه الإيطاليين الذين انهزموا انهزاما منكراً أمام الأحباش في موقعة عدوة . فقد كان الإمبراطور دائم الاتصال بإنجلترا يحاول إقناعها بضرورة إغاثة الإيطاليين حلفائه . ولذا حاولت وزارة سولسبرى تبرير الحملة المصرية إلى السودان أمام دول التحالف الثلاثى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، برغبة إنجلترا في نصرة الإيطاليين المدحورين (١) .

وكان تأييد ألمانيا أمراً لا غنى عنه مطلقا بالنسبة لبريطانيا ، لأن النية كانت متجهة إلى أن تدفع نفقات حملة دنقلة من سندات ديون الحكومة المصرية . وكانت السندات التى يمكن الدفع منها هى التى تحت إدارة صندوق الدين ، وهذه السندات لا يمكن استخدامها إلا بموافقة الدول الكبرى . وظهر أن إيطاليا سوف تؤيد طلب بريطانيا

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه :

وأن فرنسا وروسيا ستعارضانه ، وعلى الأرجح كانت وجهة نظر النمسا تتوقف لحدا على وجهة نظر ألمانيا . ولذلك كان تأييد ألمانيا ضرورياً لضمان أغلبية الأصوات . ورتب رئيس الوزراء البريطاني القروض الضرورية . وفي ١٣ مارس أجاب على المسائل التي أثارها الإمبراطور في محادثاته مع لاسكز ، وقال : « أرغب في استمرار الصداقة مع ألمانيا كما كانت في الماضي . وسوف تميل إنجلترا إلى الاتحاد الثلاثي ، ولكن بدون أن تعتمد أو تربط نفسها على الدوام بعمل حرب في بعض الطوارئ المستقبلية <sup>(١)</sup> » .

وبعد ذلك بيومين التجأت الحكومة البريطانية إلى الدول الكبرى كي تحصل على موافقتها على تخصيص مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي لصندوق الدين ، وبعد أيام قليلة بعد رجاء خاص من الحكومة الإيطالية ، أبدت الحكومة الألمانية موافقتها بينما رفضت الحكومة الروسية في الوقت نفسه الموافقة . وكان الأمير لوبانوف Lobanov وزير الخارجية ، وقد زال وهمه بالاتفاق الأرمني وأصبح الآن يرتاب لدرجة كبيرة في الخطط البريطانية ضد الإمبراطورية التركية ، مصمماً بصراحة على إحباط السياسة البريطانية في مصر . أما فرنسا فكانت الأمور أكثر تعقيداً بالنسبة لها لحدا ما . وبطبيعة الحال كان الإعلان عن حملة دنقلا صدمة هائلة لها ، خصوصاً للبارون كورسيل Baron Courcel ، الذي كان مستمراً في مباحثات مع سولسبري وهتما بإيجاد تسوية للسألة المصرية كلها . وفي بادئ الأمر أعلن أنه سيقوم بإجازة عادية طويلة ، ولكنه في أيام قليلة كان ثانياً في لندن . والظاهر أن كورسيل كان مدافعاً بحماسة واقتناع عن الاتفاق مع إنجلترا ، وأن وزير الخارجية برتلو Berthelot ارتد إلى وجهة النظر هذه . ولكن على ما يظهر كان الرئيس فور Faure والمسيو بورجوا Bourgeois رئيس الوزراء في شك من أمرهما . وكان الأخير بالاتفاق مع السفير الألماني ، هو الذي أعد خبراً ليذرج في صحيفة الطان Temps في ١٨ مارس مؤداه أن برتلو ، في محادثة مع اللورد دوفرين Dufferin ، قدلفت نظر السفير إلى « خطورة

تتأج حملة دنقلة ، . وأنكر برتلو سراً أنه لم يستخدم مثل هذه اللغة التهديدية . ويظهر أنه كان عاجزاً عن الرد على الخبر . ولقد أراد بورجوا أن يثير الشعور العام ليحصل على تأييد لسياسته في مدغشقر وبرنابجه الداخلي . والواقع أن السفير الروسي هو الذي كان يضغط على بورجوا ، وبالتالي كان هو الذي يضغط على برتلو . وفي ١٩ مارس تحدث وزير الخارجية البريطانية في مجلس النواب عن مشروع دنقلة على أنه هجوم ضروري ، وأشار إلى أن فرنسا ربما ترفض التصديق على تمويله من احتياطي صندوق الدين ، وقال بوجوب استهلاك كل ما يمكن الحصول عليه من المال ومد أجل الاخلال البريطاني لمصر على أي حال . ومع ذلك يظهر كورسيل ليقوم بمحادثة أخرى مع سولسبري ، وليحاول استخلاص تصريحات في موضوع الجلاء عن مصر مقابل تصديق فرنسا على استخدام رأس المال الاحتياطي ، ولم ينجح في شيء من هذا . وفي ٢١ مارس أجبر برتلو على الاستقالة ، وقيل إنها كانت بسبب إلحاح من السفير الروسي .

وحتى ٢٩ مارس كانت الحكومة الفرنسية رافضة نهائياً التصديق على استخدام رأس المال الاحتياطي في تمويل حملة دنقلة . وبطبيعة الحال ، بتأييد ممثلي ألمانيا والنمسا وإيطاليا حصل الإنجليز على أغلبية في الأصوات كانت كافية لهم . ولكن حسب رأي فرنسا وروسيا ، لم يكن هذا كافياً فمن الضروري إجماع الآراء . ونظر الموضوع أمام المحاكم المختلطة ، التي حكمت في ٨ يونيو لصالح الفرنسيين والروس . فاستأنف البريطانيون الحكم ، ولكن في ديسمبر ١٨٩٦ فصل القضاء ثانياً ضدهم . وعلى أي حال كانت الحكومة البريطانية مستعدة في ذلك الوقت ، فأقرضت الأموال اللازمة للحكومة المصرية<sup>(١)</sup> .

ويقول فيلي إيتين : . . . ثم قامت صعوبة أخرى في وجه دفع نفقات الحملة وقيل يومئذ إنها كانت في صالح مصر . وأبلغت حكومات النمسا وهنغاريا وفرنسا

---

1. Cromer: Modern Egypt (London 1908) vol 2, p 85, fi.

وألمانيا وإيطاليا وروسيا رسمياً بأن الغاية من الحملة قمع فتنة الدراويش، وأن نفقاتها تفوق القدر الذى خصصته مصر فى ميزانيتها. ومن أجل هذا تقترح حكومة صاحبة الجلالة بأن يؤذن لصندوق الدين بدفع نفقات قدرها ٥٠٠ ألف جنيه استرليني من احتياطيه البالغ قدره ٦٢,٥ مليوناً من الجنيهات كنفقات إضافية.

وفى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ وافق صندوق الدين بأربعة أصوات من ستة على الخمسمائة ألف جنيه التى طلبتها بريطانيا العظمى. فهل كانت الأغلبية كافية أم أن الإجماع كان ضرورياً؟ إن فرنسا ترى ضرورة الحصول على جميع الأصوات، فى حين أن إنجلترا ترى عكس هذا رأى. واستعصت المشكلة على الحل لأنه لم يكن بيد الفريقين نص صريح يفصل فى الخلاف. وكان من الممكن الاعتماد على المادة الثامنة من مرسوم بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ فيها « ليس بوسع الحكومة إلا بموافقة ( المفوضين ) بالإجماع إدخال أى تعديل على الضرائب العائدة إلى الدين تعديلاً قد ينشأ عنه تقليل فى دخل هذه الضريبة، وعكس ذلك فإن جميع المسائل الأخرى يجب أن تكون الموافقة عليها بالإجماع. فى الواقع إن الاعتراف بالأغلبية معناه التضحية بمصالح قسم من الدائنين، ومنع الدول التى لم يشترك مندوبوها فى تصويت الأغلبية من التدخل، وهذا يخالف الاتفاقيات الدولية. ورفعت نقابة حاملى الأسهم القضية إلى المحكمة المختلطة فى القاهرة. وفى ٨ يونية سنة ١٨٩٦ حكم على الحكومة بأن تعيد الأموال التى تلقتها كاملة. وصدقت محكمة الأسكندرية على هذا الحكم بقرار بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦.

وهكذا انتصرت فرنسا من الناحية القانونية، وغلبت إنجلترا على أمرها، فتقدمت بتاريخ ١ فبراير سنة ١٨٩٧ إلى حكومة الحديوى طالبة إعطاءها قرضاً بفائدة ٢,٥٪ قيمته ٢٥ مليون فرنك. وفى اليوم التالى احتجت فرنسا وروسيا على ذلك معتمدتين على مرسوم بتاريخ ٢ مايو ١٨٧٦ وقانون التصفية بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٨٨٠، وهما يمنعان مصر من التعاقد على أى قرض دون موافقة صندوق الدين موافقة سابقة. فأجابت الحكومة المصرية بأن لها مع بريطانيا العظمى حساباً جارياً مما لا يتعارض مع القانون.



لقد وضعنا أمام عجلة بريطانيا عراقيل كثيرة كعادتنا دائماً دون أن نعيق سيرها كثيراً. وفي الواقع إن هذه الألاعيب لمضايقة الإنجليز قد استفزت الرأي العام البريطانى فكتبت التيمس تقول : «لئن دفعنا نحن نفقات حملة دنقلة سيصبح لنا وحدنا جميع الحقوق على الأراضى المحتلة دون مصر، ولا يمكنهم إخراجنا من مصر عن طريق الاستفزاز وإن الانتصار القضائى الذى نالته فرنسا لا ينفع إلا بإعطائنا مصر رهنا ، فألف شكر»<sup>١</sup>.

وفي أثناء المقاضاة لم يقف الفرنسيون والروس ، وخاصة الفرنسيين ، مكتوفى الأيدى . ففي آخر إبريل ١٨٩٦ سقطت وزارة بورجوا وأعقبتها وزارة ثانية برئاسة ميلين Méline ، وكان فيها هانوتو مرة أخرى وزيراً للخارجية . وكان ينظر إليه عادة على أنه بطل التحالف مع روسيا . ولكن الشواهد تشير إلى أنه وضع حدوداً معينة للاتفاق ولالتزامات فرنسا تحت شروطها . ويبدو أنه بذلت بعض المساعي فى إبريل ومايو لحل الحكومة التركية على إعادة فتح موضوع الجلاء عن مصر ، ولاتخاذ إجراء أكثر تأثيراً بإرسال فرق عسكرية تركية إلى سواكن . ولكن لم ينتج شيء عن هذه الجهود ليربك البريطانيين .

وكانت السياسة التى اتبعها البرنس لوبانوف Prince Lobanov وزير خارجية روسيا ، أكثر قوة وخطورة . وكان لوبانوف مؤمناً كل الإيمان بمهمة روسيا فى الشرق الأقصى ، ومشغولاً تماماً بفكرة التوسع فى الصين . وكان غرضه ، كما أظهرت الأزمة الأرمينية ، ألا يفعل شيئاً فى الشرق الأدنى أكثر من المراقبة والتيقظ لخطط البريطانيين ضد السلطان . ومشكلة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى كانت غالباً فى ذلك الوقت مشكلة مواصلات . وكان الخط الحديدى عبر سيبيريا لا يزال فى طريق الإنشاء ، ولكنه سوف يستغرق سنوات حتى قبل تسير خط منفرد . وحتى وقتئذ سوف يتوقف كل شيء على الطريق البحرى الطويل ، بواسطة بحر البلطيق وبحر الشمال

---

١ — Velay, Et: Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte (1876-1904)  
Nimes, 1904. pp 176-178.

فالبحر المتوسط فقناة السويس والبحر الأحمر إلى داخل المحيط الهندي . رحلة طويلة جدا حقا ، يمكن اختصارها خاصة إذا استطاعت روسيا فتح بوغازي البسفور والدردنيل لمراكبها الحربية وناقلات جندها، وضمنت بحراً حراً عبر قناة السويس في كل الأوقات.

هذا يوضح أساس سياسة لوبانوف في سنة ١٨٩٦ . فبالنسبة إلى البوغازات كان هناك أمل كبير في إدراك رغبات الروس طالما كانت علاقات روسيا وتركيا طيبة ، ودائماً بشرط موافقة الدول الأخرى على برنامج روسيا . وكان القلق دائماً من أن الروس أرادوا أن تكون البوغازات مفتوحة لمراكبهم الحربية فقط ، بينما تظل مغلقة أمام مراكب أعداء روسيا . ويستدل من الوثائق المعاصرة على أن لوبانوف تخيل ، قبل وفاته فقط في أغسطس ١٨٩٦ ، أنه يجب عقد اتفاق لأمم ألمانيا وحدها ولكن مع إنجلترا أيضاً ، على أساس فتح البوغازات للمراكب الحربية لكل الدول في أوقات السلم . ولكن مثل هذا المشروع في نظر معظم رجال السياسة الروس يتضمن التنازل عن المبدأ القائل إن البحر الأسود بحر مغلق *Mare clausum* ، ولا يعني إلا تعريض روسيا إلى المهاجمة . والهدف الحقيقي هو وجوب فتح البوغازات لروسيا وحدها ، ولكن هذا في الغالب يلقى معارضة تامة من قبل الدول الأخرى ، حتى من فرنسا حليفة روسيا . وناقش لوبانوف الموضوع مرات كثيرة مع مسيو هانوتو ، ولكن كان يجده دائماً ميالاً إلى المعارضة عند إثارة هذه القضية المسكدة . ولم تكن فرنسا راغبة في أن يصل الروس إلى البحر المتوسط ، الذي أرادت أن تفكر فيه كبحيرة فرنسية .

أما بالنسبة لقناة السويس فكان الموقف يختلف بعض الشيء . كثيراً ما نواتش مركز القناة من ناحية القانون الدولي ، وكانت للدول مصالح في ضمان حرية الملاحة في القناة لجميع السفن في مختلف الظروف والأوقات . وكانت بريطانيا صاحبة أكثر من أية دولة أخرى في تنفيذ مثل هذه المبادئ ، وذلك بالنظر إلى أهمية قناة السويس لمواصلاتها مع آسيا . وفي الحقيقة كانت مصلحتها كبيرة حتى إنها نادراً ما استأمنت أية دولة أخرى على تنفيذ مثل هذه التنظيمات . ولا شك في أن

احتلال مصر سنة ١٨٨٢ كان لحد ما بسبب القلق من تحكم أية قوة على القناة . وعلى أى حال اعتبرت الحكومات الأخرى الإشراف البريطانى على الممر تدبيراً غير مرض وغير مباح . وحشت دائماً على أن تكون الرقابة على القناة دولية لضمان حريتها . وفى سنة ١٨٨٥ عقد مؤتمر لبحث الموضوع فى باريس ، ووضع على الفور الاختلاف الجوهرى فى رأى . ووضع مشروع اتفاق ، ولكن المندوب البريطانى السير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote أبطل فى الواقع قيمته بالنسبة للدول الأخرى ، وذلك بإضافة تحفظ بهذا الخصوص مؤداه أن الاتفاق لا يحد حرية إنجلترا فى العمل طالما تكون محتلة مصر . وفى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧ أرسل اللورد سولسبرى مشروع اتفاق جديد إلى السفير البريطانى فى باريس ليسلمه إلى الحكومة الفرنسية . وقد تضمن هذا المشروع تحفظ بريطانيا بشأن حريتها فى العمل بمصر أثناء فترة الاحتلال الذى سمته مؤقتاً . وفى ٤ نوفمبر أرسل مشروع الاتفاق رسمياً إلى الدول . فطلبت الحكومة الهولندية تفسير التحفظ البريطانى ، وأجابت إنجلترا بأن المقصود بذلك هو ألا تتعارض المعاهدة المقترحة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال . وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ <sup>(١)</sup> . وقعتها بريطانيا وألمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وهولندا وروسيا وإيطاليا وتركيا . وفى هذه الاتفاقية نفذت إنجلترا فكرتها فيما يختص بحرية المرور ، فكان أول شيء اتفق عليه مندوبو الدول جميعاً هو حرية المرور فى القناة لسفن جميع الدول التجارية والحربية فى وقت السلم والحرب . كذلك أكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية فى الدفاع عن القناة فهى جزء من الأراضى المصرية . أكدت إنجلترا حقوق الحكومة المصرية لما وجدت من محاولات مندوب الدولة العثمانية تسجيل حقوق العثمانيين ونفوذ السلطان العثمانى .

---

1. British Documents on the Origins of the War(1898-1914) , vol I  
London 1927 : Document No . 380 «Memorandum by Mr.  
Oakes, on the 28th June, 1898».

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية قد قررت مبدأ المساواة بين الدول وأكده ، كما أقرت عدم انفراد أية دولة بنفوذ متفوق في منطقة القناة ، إلا أن إنجلترا بحكم احتلالها العسكرى للبلاد ومركزها الممتاز فيها ، قد أصبح لها بالفعل من الناحية العملية نفوذ متفوق في القناة<sup>(١)</sup> . واستمر هذا النفوذ حتى تم جلائها نهائيا في عام

١٩٥٦ .

وعلى العموم بما أن لوبانوف كان عازماً على تأمين المواصلات مع الشرق الأقصى ، فقد صمم على وضع نهاية لهذه الحالة الشاذة من الأمور . واستغل الباعث الدينى الأرثوذكسى فى الحبشة لدرجة كبيرة. وظن الكثيرون أنه تصور إنشاء قاعدة روسية على البحر الأحمر . وبخصوص قناة السويس فكر فى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى سوف يستبدل بالكفيل البريطانى للبحر الحمر إشراف من كل الدول التى يهمها الأمر . واستطاع أن يعتمد على تأييد فرنسا ، ولا سيما أنها كانت إلى الآن الدولة التى لها مصلحة . ولكن تأييد فرنسا وحدها كان ذا قيمة قليلة ، وكان من الضرورى استمالة ألمانيا لتحقيق النجاح . وبذلت أعظم الجهود فى هذا الاتجاه طوال ربيع وصيف سنة ١٨٩٦ . وللتغلب على شكوك ألمانيا فى فرنسا أعطى الروس معظم التأكيدات القاطعة . وفى أحيان كثيرة أخرى أظهر للألمان أنهم أيضاً لهم مصلحة كبرى فى قناة السويس ، وأنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لأن يتعاونوا ضد إنجلترا فى الشئون المصرية . وكذلك سار الفرنسيون خطوات فى هذا السيل . فكان البارون كورسيل باستمرار يضغط على هاتسفلت برغبة الاتفاق على مسائل خاصة ، وظهر أن هانوتو نفسه يدير مفاوضات جدية بواسطة الصحفيين الفرنسيين والألمان البارزين . ولكن لم يكن ثمة أمل فى موقف ألمانيا ، وكان رد وزارة الخارجية البريطانية عما يقوله الروس والفرنسيون نفس الجواب . ولقد تبين من حادثة ترانسفال Transval أن فرنسا ما زالت تسيطر عليها فكرة

---

( ١ ) الدكتور محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ( ١٨٥٤ — ١٩٥١ )



الانتقام ، وكانت لذلك غير جديرة بالثقة . ولم يكن الموقف يبرر تغييرا أساسيا في سياسة ألمانيا .

وقد استفاد الإمبراطور وليم من المشاريع الروسية في اتصالاته مع الممثلين البريطانيين في برلين ، وتدل الظواهر على أن لندن كانت تنظر لهذه الأمور بعين القلق . وكان سولسبرى يأمل في أن الروس سوف لا يتحدون إلى حد عقد مؤتمر ، ولكنه قال للسفير الألماني إنه واثق من أن النمسا وإيطاليا في جانب بريطانيا ، ويأمل أن تكون ألمانيا أيضاً في صفها . ومع ذلك فإنه بذل مجهودات منظمة للتفاهم مع الفرنسيين والروس ، ففي يونيو أرسل الأمير باتنبرج Battenberg إلى بطر سبرج بدافع ظاهري ، هو لفت نظر القيصر إلى سياسة لوبانوف والاضطراب التي تنطوي عليها هذه السياسة . ولكنه لم يفعل شيئاً ، بل أخبره لوبانوف نفسه أن مصالح روسيا تستدعي حرية الملاحة في قناة السويس والبحر الأحمر . عند ذلك اتصل سولسبرى بالسفير الفرنسي ، مشيراً إلى أنه من الممكن تعديل أو سحب التحفظ البريطاني الخاص باتفاق قناة السويس الذي عقد في سنة ١٨٨٨ ، لم يكن في الاتصال في نيتنا أو بالأحرى لا نريد الآن استخدام هذا الاتفاق من أجل تعريض حياة القتال للخطر ، . ولكن كانت هذه الاقتراحات وهذه الاتصالات من غير جدوى . وكان من حسن حظ البريطانيين أن لوبانوف ، زعيم الجبهة المعادية لبريطانيا ، مات فجأة في أواخر أغسطس . وكان من المقرر أن يزور القيصر الملكة زيارة عائلية في قصر بالمورال Balmoral في اسكتلندا في أواخر سبتمبر . وبذلت كل المجهودات الممكنة لتفخيم أمر هذه الزيارة ، وذلك لتحسين العلاقات الإنجليزية الروسية . وذهب لورد سولسبرى بنفسه إلى بالمورال وتحادث طويلاً مع القيصر الشاب ، ولكن نيقولا Nicholas رفض أن يذهب أكثر من تعبيره عن النية الحسنة . وبذلت الملكة فكتوريا محاولات لإغرائه ببعض الامتيازات في مسألة المضائق ، ولكن القيصر كان يتجنب مناقشة حتى هذا الموضوع الهام . وفي أثناء ذلك بدأ سولسبرى محادثاته مع ميسو دستال De Staal السفير الروسي . وظن أن في مقدوره أن يستنتج من محادثاته مع القيصر ، كما يقول ، أن مصلحة

روسيا تتركز في مشكلة المضائق . وبدون شك أن أى حل للمشكلة طبقا لرغبات روسيا سيلقى معارضة من أوروبا ولكن سوف لا تعارضه بريطانيا ، لأن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة للتفاوض . وبعد شهر في منتصف نوفمبر ، عاد سولسبرى إلى المهاجمة ، وصرح بأن بريطانيا مستعدة لإلغاء التحفظ في اتفاقية قناة السويس ولبحث رغبة الروس في ضمانات لحرية المرور في القناة في كل الأوقات ، على شرط ألا تناقش مسألة الجلاء عن مصر (١) .

ولم يحدث شيء نتيجة محاولات سولسبرى للتقارب من روسيا . ويبدو أن تعليل ذلك ، هو أن الروس كانوا يخشون مشروعات البريطانيين في الشرق الأدنى ويشكون في مجهوداتهم . وزيادة على ذلك فكان عليهم أن يتذكروا تحالفهم مع فرنسا ، والنتائج التي يمكن حدوثها نتيجة اتفاق بشأن مصر . وبجانب ذلك فإن مصلحة الحكومة الروسية كانت قد اتجهت إلى الشرق الأقصى ، وكان الرأي الأساسى في بترسبرج هو الإبقاء على الوضع القائم في الإمبراطورية العثمانية . ولكن كل هذا لا يقلل من أهمية هذه المفاوضات التي لم يعرف عنها الكثير ، إذ أنها تبين، بدون شك ، أن سولسبرى لو تمكن لعقد اتفاقا مع روسيا حتى في سنة ١٨٩٦ .

واقعد كانت كارثة عدوة والإعلان السريع عن حملة دنقلة صدمة كبيرة لأوروبا . وأثرت تأثيراً عميقاً على الوضع الدولى . فبريطانيا ، لمصلحتها الخاصة ، وجدت أنها مضطرة لمساعدة إيطاليا ، وكان هذا العمل ينطوى على قطع المحادثات مع فرنسا ، وأعطى الروس فرصة عظيمة للضغط على الحكومة الفرنسية لتتجه سياسة أكثر عدواة لبريطانيا مما كان يرغب هانوتو أو كورسيل . وكان واضحا إلى حد ما أن الفرنسيين كانوا يشعرون بخيبة أمل نتيجة للتحالف الروسى الفرنسى ، الذى لم ينتظروا منه

فائدة كبيرة وعرض فرنسا لخطر جرّها للحرب ضد بريطانيا . ومع ذلك فإنهم كانوا معتمدين ، أكثر من ذي قبل ، على الاتفاق مع روسيا خاصة وأن الأمل في التسوية مع بريطانيا قد ضعف . ولقد احتفلت باريس احتفالا كبيرا بتتويج القيصر ، الذي أقيمت حفلات تتويجه في موسكو في مايو ١٨٩٦ . وبلغت روعة احتفال باريس حدا كبيرا حتى أن السفير الألماني أبدى ملاحظة في أن الفرنسيين احتفلوا بالتتويج كما لو كانت فرنسا منضمة لروسيا في اتحاد تحت حكم إمبراطور واحد <sup>(١)</sup> . وقوبلت زيارة القيصر الأولى لباريس في أكتوبر من نفس السنة بمقابلة حماسية ، وصرحت مدام آدم إحدى المتحمسات للتحالف : بأنه ارتباط سماوى يعلو على الارتباطات البشرية العادية . وبالطبع انتهر المتطرفون الفرصة ليدكروا القيصر بأن فرنسا تأمل في مساعدتها للحصول على مناطقها المفقودة . ولقد شكى كليمنصو بأن : سلام الأمر الواقع الذى بنى عليه التحالف هو سلام بالنسبة لنا يتضمن نزع أجزاء منا — بل إنه سلم ألماني . ولكن الروس لم تكن لديهم نية تشجيع فرنسا بأن تقوم بحرب انتقامية ، وكانت المقالات الموحى بها إلى الصحف تحت على الاعتدال والحيلة ، وكان الكتاب الأكثر اتزاناً يصرحون بأن التحالف ، زيادة على أنه بعيد عن أن يعنى الحرب ، فإنه يضطر فرنسا إلى أن تحسن علاقاتها مع ألمانيا . وكما يقول مسيو ليروى بيليو M . Leroy-Beaulieu إن زيارة القيصر كانت وعدا بالسلام المبني على الاستسلام للعاهدات ، سواء رغبت فرنسا هذا أو لم ترغب . ولا فائدة من ترديد القول بأن فرنسا قد انضمت لخدمة القيصر ، وبأنه مطلوب منها أن تضع جانبا كل أفكار انتقامية وبأنها منعت من الاستفادة التامة بفرص الاتفاق مع إنجلترا ، وبأنها أرغمت على الأقل على أن تظهر بعض الجهود لتحسين العلاقات مع ألمانيا .

وبينما دفعت تطورات مارس فرنسا أكثر فأكثر في أحضان روسيا ، إلا أنها ساعدت على تقوية الحلف الثلاثى الآيل للسقوط . وقد أدت حادثة تلغراف كروجر إلى تبادل اتهامات حادة بين عواصم الدول الكبرى . وكان المؤكد أن التحالف

لا يمكن أن يتحمل أكثر من هذا قطيعة دائمة بين ألمانيا وإنجلترا . وإعلان حملة دنقلة كان على الأقل مصدر عزاء ، حتى لو اعتبر مجرد مساعدة شكلية للإيطاليين . ولقد أسرع الإمبراطور ولیم إلى إيطاليا، وأقنع الملك همبرت Humbert بأن يقلع عن أى أفكار للانتقام لكارثة عدوة . وحضر الكونت جلوتشوسكى Goluchowski إلى برلين وأعلن عن رضاه عن تقارب إنجلترا وألمانيا ثانياً . . ولم يعد هناك خطر كبير على الحلف الثلاثى . وصرح رودينى Rudini عن عزمه على الاستمرار فى هذا التحالف . ولقد بذل جهداً ليجدد الفقرة التى تنص على أن الاتفاق غير موجه ضد بريطانيا . ولكن الألمان رفضوا بحث هذا ، بحجة أن هذه الفقرة ليست ضرورية وغير مرغوب فيها، وأن الحالة الوحيدة التى تنص عليها الاتفاقية للعمل فيها ضد إنجلترا تنشأ عندما تهجم بريطانيا بالاشتراك مع قوة أخرى . كما أن تحالفاً فرنسياً إنجليزياً أو تحالفاً إنجليزياً روسياً كان بعيد الاحتمال . وعلاوة على ذلك فإن النص على هذه الفقرة يعطى التحالف مظهراً عدائياً لفرنسا وروسيا . ولقد قبل رودينى أخيراً هذا المنطق، ولكنه اهتم بالتصريح على الملأ أن الاتفاق مع بريطانيا هو حجر الزاوية لكل اتفاقات أخرى تعقدها إيطاليا ، وأن العلاقات الودية مع إنجلترا هى التكملة الطبيعية للتحالف الثلاثى . .

وبالرغم من أن التحالف الثلاثى استمر ست سنوات أخرى فإن هذا لا يعنى أنه كان كحالته الأولى فى أيام بسمرك وكريسي . ووزارة الخارجية الألمانية ، إن لم يكن الإمبراطور ، كان يملؤها الشك من بريطانيا ، وكانت لهذا رغبة فى تقوية علاقتها مع روسيا . والحقيقة أن الألمان لم يوافقوا على اقتراحات روسيا للعمل ضد إنجلترا فى قناة السويس والمسألة المصرية، ولكن مع هذا كانت العلاقات ودية . وفى سبتمبر ، قبل الذهاب إلى بالمورال وباريس تفاوض القيصر نيقولا ووزرائه مع الإمبراطور ولیم وهو هنلوه Hohenlohe فى سيليزيا ، وذهب لوبانوف إلى فيينا . وكانت نتيجة هذه المباحثات مرضية . ولقد ذهب القيصر بعيداً، حتى أنه وعد بالموافقة على رأى الحكومة الفرنسية بشأن عمل اتحاد قارى لمقاومة غزو الأطمعة الأمريكية . وعند رجوعه من باريس توقف فى طريقه عند أقاربه فى دارمستاد



Darmstadt حيث زاره الإمبراطور وليم ثانيا . ولقد ذكر القيصر أنه كان من الممكن الاستغناء عن هذه المقابلة ، ولكن مناقشة بعض المسائل بصفة عامة أوضحت العلاقات الودية بين الحاكين وحكومتيهما . وبينما كان الألمان يتجنبون أية تعهدات أو التزامات ومستمرين في مساعدتهم لبريطانيا في المسألة المصرية ، إلا أنهم كانوا محافظين على سلامة اتصالهم ببطرسبرج<sup>(١)</sup>.

ولم يكن الإيطاليون أكثر استعدادا من الألمان لأن يعتمدوا اعتمادا كلياً على الحلف الثلاثي . وكان ضغط الفرنسيين والروس في المسألة الحبشية ظاهراً تماماً . وكانت نية بريطانيا غير واضحة ، وتعتمد إلى حد كبير على العلاقات ما بين ألمانيا وإنجلترا التي لا يمكن تفسيرها ورأى روديني بوضوح ، كما فعل في سنة ١٨٩١ ، بأن إيطاليا لا يمكنها أن تستمر في عدائها ضد فرنسا ، وأن المشاحنات الجمركية التي استمرت منذ سنين كانت تسبب خراباً كبيراً . ولقد أخبر السفير الألماني في ١٧ مارس بأن التسوية الجمركية مسألة حياة أو موت . وكانت المسألة الحبشية في هذا الوقت تستغرق كل وقت الوزير ، ولكن عند مخاطبته مجلس النواب في ٢٥ مايو أوضح بجلاء أن التحالف الثلاثي لا يمنع تدعيم العلاقات الودية مع فرنسا وروسيا ، وأنه ينوى تكريس نفسه لهذا الغرض للنهاية<sup>(٢)</sup> .

وكان تصريح روديني هذا فاتحة مفاوضات في باريس في أوائل يونية . وكانت الحكومة الفرنسية ، التي سبق في سنة ١٨٩١ أن رفضت عروض روديني حتى تترك إيطاليا الحلف الثلاثي ، قد فكرت طويلاً في الموضوع ، وأصبحت مستعدة لبحث المقترحات بروح أكثر ودية . ولقد أخبر السفير الإيطالي الكونت تورنييلي Torielli بصراحة أن الوقت لم يحن بعد لتسوية جمركية . وجعلت موجة التحفظ والحذر ، التي أتت بوزارة ميلين Méline للحكم ، أية تسوية شيئاً غير عملي في ذلك الوقت . ولكن الفرنسيين كانوا راغبين في تسوية بشأن الحقوق الإيطالية في تونس

---

1. Die Grosse Politik , XI ' nos , 286I .

2. Ibid , nos 2819 .

وأن تشمل هذه التسوية بعض الامتيازات بخصوص الملاحة . وكان الإيطاليون قد عقدوا معاهدة تجارية مع باي تونس في سنة ١٨٦٨ أعطتهم مركزاً ممتازاً هناك . وتمتد هذه المعاهدة لفترة ٢٤ سنة وتستمر إلا إذا ألغيت قبل الانتهاء بسنة واحدة . وكان تاريخ إلغائها هو ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩٥ وتاريخ انتهائها سنة بعد ذلك . وفي أغسطس سنة ١٨٩٥ أعطت الحكومة الفرنسية إنذاراً في الوقت المناسب بصفتها ممثلة للحكومة التونسية . وكان من رأى كريسي أن هذا العمل غير صحيح في حد ذاته ، وأنه باي حال من الأحوال ، إذا انتهت مدة المعاهدة فإن إيطاليا سوف تحي حقوقها وفق اتفاقيات سابقة .

وكانت قانونية هذا الرأى عرضة للنقاش . فمن الوجهة السياسية كان من العبث اقتراحه ، لأن إيطاليا لا تأمل في أن تجد مساعدة من الدول الأخرى . فأنجلترا التي كان بينها وبين تونس معاهدة أبدية والتي كانت في مركز أقوى ، أوضحت في يناير سنة ١٨٩٦ استعدادها لعقد تسويات جديدة مع فرنسا . وكانت ألمانيا لا تهتم كثيراً بهذا الموضوع ، ولذلك رفضت أن تنحاز إلى المنطق الإيطالي . أما النمساويون الذين كانوا دائماً راغبين في الإبقاء على العلاقات الودية مع فرنسا فبدأوا يتفاوضون سرا ، وفي أغسطس سنة ١٨٩٦ عقدوا اتفاقاً تعترف النمسا بمقتضاه بتونس كحمية لفرنسا . وفي هذه الظروف كان روديني حكماً في أن طرح جانباً الرأى المتطرف لكريسي وأن يعمل جهده للاستفادة قدر الإمكان من مركز الإيطاليين الضعيف . وفتحت المفاوضات كما ذكرنا سابقاً في أوائل يونية . وأحرزت هذه المفاوضات قليلاً من التقدم حتى عندما خلف في يولية الماركيز فسكنتي فينستا Visconti Venosta ، وهو معروف بصداقته لفرنسا ، الدوق دي سيرمونيتا Duke di Sermoneta في وزارة الخارجية الإيطالية . وليس من الضروري تتبع هذه المباحثات بالتفصيل ، خاصة وأن الأوراق الرسمية عن الموضوع لم تنشر بعد . ويكفي القول إنه في آخر لحظة ، قبل انتهاء المعاهدة في ٢٩ سبتمبر ، وصل إلى اتفاق اعترفت إيطاليا بمقتضاه بتونس كحمية لفرنسا ، وقبلت لنفسها مركز الدولة المفضلة في تونس . وخففت الاتفاقية الجديدة

بشأن الملاحة بعض القيود التي كانت قد وضعتها الدولتان على التجارة بين ثفورهما، ونظر الإيطاليون إلى المعاهدة كفاتحة لتسوية أعم للشئون الجركية .

وبينما كانت إيطاليا وفرنسا تتناسيان تدريجيا أحقادهما القديمة بذلت جهودات للتقرب بين روسيا وإيطاليا أيضا . وتفصيل هذا غير معروف . وبما يمكن استنتاجه رغم ضآلة ما لدينا من المادة ، يبدو أنه بعد فشل المحاولات الإيطالية الأولى لعقد صلح من منليك ، أرسل إمبراطور الحبشة الوكيل الروسي الخطير ليونتيف Leontiev إلى بطرسبرج ملتصقا توسط روسيا . ولا نعرف شيئا عن الرد الإيطالي . ولكن ليونتيف نفسه أتى إلى إيطاليا في الصيف وقابله روديني . ورافق لوبانوف عندما زار الأخير فينا في أغسطس ، وتحادث كثيرا مع السفير الإيطالي الكونت نيجرا Nigra . ويبدو أن فسكنتي فينستا وزير الخارجية الإيطالية كان يأمل ويرغب في زيارة القصر نيقولا لإيطاليا ، أسوة بعواصم الدول الأوروبية في رحلته في الخريف ، وحتى عند ما فشل هذا كان يأمل في زيارة القصر لإيطاليا في الربيع . والاتصال الجديد بين روسيا وإيطاليا لم يكن بعيد المدى، ولكنه جدير بالذكر .

ولقد تكلم البروفسور سلفيميني Salvemini ، المؤرخ الإيطالي البارز، عن هذه الفترة مشيرا إلى « تشابك المحالفات Intérpenetration of alliances »، والعبارة دقيقة التعبير . فالمصالح الجديدة للدول الأوروبية قد أدت إلى تداعى نظام التحالف القديم الذى وضعه بسمارك . كما أفلقت الارتباط الفرنسى الروسى . ولم يعد التقارب الأوروبى كافيا لحاجيات السياسة العالمية الكبرى . ولقد حاول أعضاء كل مجموعة تجنب المنازعات الخطيرة في أوربا، والحصول على مساعدة في مشروعاتهم الإفريقية . وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعى أن تشعر إنجلترا بحدة الموقف أكثر من غيرها، لأن مصالحها العالمية تعادل مصالح الدول الأخرى بأجمعها . ولهذا فإن المرحلة الثانية للنزاع على أعالي النيل ، وهى مرحلة استرداد السودان ، زادت في اتساع الشقة بين إنجلترا من جانب وفرنسا وروسيا من جانب آخر . وبالرغم من حادثة كروجر

إلا أن بريطانيا اضطرت إلى زيادة تقاربها من الحلف الثلاثي . ولكن الود القديم قد ضاع . وفي كل النواحي أصبح مفهوما أنه لن يكون هناك أى تعاطف . إذ أصبحت الحالة تدعو بأن تلتفت كل دولة لمصلحتها الخاصة وتترك الباقي للشيطان . وفي ضباب هذا الشك كان الألمان أحسنهم مركزاً . ولم يكن هذا نتيجة عمل جليل من جانبهم ولكن نتيجة الحظ أنهم تمكنوا من أن يتبعوا سياسة الود مع الجانبين . فكانت إنجلترا في حاجة إلى ألمانيا لإحباط عمل التحالف الفرنسي الروسي بشأن مصر ومسألة قناة السويس . وكانت روسيا في حاجة إلى الألمان ليرجحوا كفتها ضد إنجلترا . وساعد موقف ألمانيا مع بريطانيا في أن يظل الإيطاليون والنمساويون مخلصين لبعضهم البعض، وجلب ود روسيا معه علاقات أحسن مع فرنسا . وتحت كل هذا شك . حتى في العلاقات الانجليزية الألمانية . ولكن في الظاهر كانت ألمانيا لاتزال، كما كانت في أيام بسمارك وقبل عقد التحالف الفرنسي الروسي، الحكم في مشاكل أوروبا<sup>(١)</sup> .

قررت الحكومة البريطانية استرداد السودان ، فأوعزت إلى الحكومة المصرية تجريد حملة بقيادة اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى ، ولم تكن الحكومة المصرية إلا منفذة لإرادة الحكومة البريطانية . وقد بلغ بها الخضوع والاستسلام أن رئيس الوزارة لم يعلم شيئاً عن أمر هذه الحملة إلا في اليوم الذى ذهب فى مسائه إلى الخديوى وأخبره بأن اللورد كرومر أفضى إليه بأن الحكومة الإنجليزية قررت إرسال حملة إلى السودان ، فلم يكن من الحكومة المصرية إلا أن قررت فى اليوم التالى تجريد هذه الحملة .

أقرت الحكومة المصرية فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ الحملة على دنقلة ، وكانت حملة جديدة منظمة ، إذ حشدت على الحدود جيشاً يبلغ ١٦٦٨ مقاتلاً، منهم سبعمائة ضابط، وهو مجموع الجيش المصرى إذ ذاك ، وأمدته بكل وسائل الزحف والتكوين والنقل،

---

1) William L. Langer: The Diplomacy of Imperialism (1890—1902) New York 1951 , pp 291—297 .



ولسكها حصرت الأعمال الرئيسية في القواد والضباط الإنجليز . فكان منهم قائد عموم الحملة (اللورد كتشنر) ورئيس أركان الحرب ، ومدير قلم المخابرات ، وحكيمباشى التجريدة ، والحكيمباشى البيطرى، ومدير المهمات، ومدير حملة النقل ، وأركان حرب التلغراف، وقواد الفرسان والطوبجية والهجانة والمشاة، وقواد اللووات جميعاً .

وكان إسناد القيادة العليا والأعمال الرئيسية على النحو المتقدم الى الإنجليز من الأسباب التى أفقدت الحملة حماسة الشعب، إذ رأوا فيها مظهراً من مظاهر السيطرة البريطانية، فقوبلت الحملة بالفتور ، وعدوها حلقة من سلسلة التدابير الإنجليزية ، بدأت بالاحتلال العسكرى سنة ١٨٨٢، ثم إلغاء الجيش المصرى سنة ١٨٨٣ وتغلغل الإنجليز فى شئون الحكومة ، ثم إجبارها على إخلاء السودان فى سنة ١٨٨٤ وترك الثورة تستفحل فى نواحيه، ثم اعتزام فتحه سنة ١٨٩٦ لحساب إنجلترا بالاشتراك مع مصر . وكان معروفاً أن إنجلترا لم توغز إلى الحكومة المصرية بتجريد الحملة على السودان فى تلك السنة إلا لتقاوم مشروع الفرنسيين فى الوصول إلى أعلى النيل .

وقد أبدى الجيش المصرى فى وقائع استعادة السودان من الشجاعة والكفاية والصبر واحتمال المشاق ما جعل تاريخ هذه الوقائع صفحة مشرفة لمصر ، وإن كانت ثمرتها قد استأثر بها الإنجليز .

وأول عمل منهك قام به الجنود، هو مد الخط الحديدى فى صحراء النوبة ليتسى للجيش أن يزحف ويحتفظ باتصاله بقواعده العسكرية . وقد عانى الجنود المصريون ضروب المشاق والأهوال فى اشتغالهم بإنشاء الخط الحديدى فى تلك الصحراء المقفرة إذ كانوا يعملون إبان القيظ الشديد ، وكثيراً ما كان يعوزهم الماء فى شدة الحر، فسقط منهم العشرات موتى من وطأة الحر وشدة ما عانوه من التعب فى الشمس المحرقة . ولم يكن لهذا الخط آثار عمرانية، إذ روعى أن يكون اتساعه أقل من اتساع الخط الحديدى المصرى حتى لا ترتبط مصر بالسودان تماماً .

وكان أول عمل تمهيدى للحملة مد الخط الحديدى إلى آبار ( امبقول ) بصحراء النوبة. وقد كانت شراذم الدراويش تصل إلى تلك الآبار وتحاول عرقلة العمل فى مد

الخط ، فاعتزم السردار إقصاءهم عن ( فرقة ) وهي بين وادي حلفا ودنقلة ، فزحف الجيش من ( عكاشة ) في ٦ يونية وهاجم معسكر الدراويش في ( فرقة ) فجر اليوم التالي أي ٧ يونية ، ودار قتال شديد انتهى باستيلاء الجيش على المعسكر ، وفر الدراويش جنوباً .

وقد لاقى الجيش المصري في هذه الحملة عناء كبيراً من شدة الحر وهبوب الأعاصير في الصحراء ، وقطع المراحل الشاسعة ، ثم ظهور السكوليرا والحمى التيفودية في الجيش ولكنه غنم في هذه الموقعة ( فرقة ) شيئاً كثيراً من الأسلحة والدروع والخيول والجمال والحمير والحبوب والخبث ، وكان بينها خوزة نقش عليها هذا البيت :

ومن تكن برسول الله نصرته إن تلقه الأسد في آجامها تجم

واعلمنا من خوذ ملوك سنار ، لأن هذا البيت كان شعارهم الذي يكتب على أختامهم<sup>(١)</sup> . وزحف الجيش برأ وبطريق النيل حتى بلغ ( الحفير ) حيث كان الدراويش مجتمعين فأجلاهم عنها ، وعبر النيل في فجر يوم ٢٠ سبتمبر ، واحتل دنقلة عاصمة المديرية يوم ٢٣ من هذا الشهر ، وتقدم الجيش فاحتل ( الدبة ) ثم ( مروى ) على النيل ، ودانت مديرية دنقلة كلها للجيش المصري ، وكان الأهليون يستقبلونه أينما حل بالترحيب والتهليل ، إذا رأوا من مظالم التعايش وفساد حكومته ما جعلهم يتوقفون إلى رجوع الحكم المصري .

وبالرغم مما لاقاه الجيش المصري من عناء في هذه الحملة فيقول اللورد كرومر في تقريره السنوي عن سنة ١٨٩٦ : « إن تقدم الحملة كان ناجحاً وإنه بضحايا قليلة في الأرواح وتكاليف بسيطة لم تكن متوقعة قد أعيدت السلطة المصرية جنوباً حتى ( مروى ) »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٥٨٠ - ٥٨٦ . وأيضاً الاستاذ عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحرية الوطنية ط ١٩٥٠ ص ٣٢٨ - ٣٣٠

( 2 ) Cromer : Report on the finances , administration , and condition of Egypt, and the progress of reforms. February 1897, p 16

استقرت الحملة في دنقلة حتى تم الخط الحديدي ويتم تنظيم الحكم في مديرية دنقلة. وقد عمل الجند في الخط الحديدي إلى ( الكريمة ) شمال دنقلة ليتفادى الجيش شلالات ( المحس ) و ( سكوت )، ثم مد الجيش خطاً حديدياً آخر من حلفا إلى أبي حمد رأساً مخترقاً صحراء النوبة . وفي غضون ذلك استأنف الزحف ، فالتقى بال دراويش في ( المتمة ) يوم أول يونية سنة ١٨٩٧ ، إذ نشبت المعركة بينهما وانتهت بهزيمة الدراويش . وهزم الدراويش أيضاً في موقعة ( أبي حمد ) ، واحتلها المصريون يوم ٧ أغسطس ١٨٩٧ ، كما استرجع الجيش المصري بربر في ٦ سبتمبر ، ثم شندى في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٨ .

وواصل الجيش المصري الزحف ، فالتقى بجموع الدراويش في عطبرة قريباً من ملتقى نهر عطبرة بالنيل في يوم ٨ أبريل سنة ١٨٩٨ ، فهزمهم وأسرقائدهم الأمير محمود وقتل منهم في هذه الموقعة نحو ثلاثة آلاف قتيل وأسروهم ألفان ، وكانت هذه المعركة إيذاناً بسقوط دولة الدراويش (١) .

ثم شرع الجيش المصري بعد واقعة عطبرة يستعد للزحف على الخرطوم ، فزاد السردار عمال الخط الحديدي ، ومد من أبي حمد إلى عطبرة ، وجاء مدد من الجند زاد به عدد الجيش فبلغ نحو ٢٥ ألف مقاتل ، ضم إليه نحو ألفي مقاتل من العربان الموالين للحكومة ، وبدأ الزحف في أغسطس سنة ١٨٩٨ . وما أن علم التعايشي بهذا الزحف حتى أخذ يستعد للقتال ، وحشد الجموع والمقاتلة في أم درمان ، وأقام الطوابي للدفاع عنها ، فضلاً عن الطوابي القديمة . وكان عنده من المدافع التي غنمها الثوار من الجيش المصري في وقائع الثورة ٦٣ مدفعاً ، وأمر بصنع الألغام لمقاومة وابورات الجيش في النيل .

وفي فجر أول سبتمبر سنة ١٨٩٨ زحف الجيش المصري تصحبه البواخر النيلية على أم درمان ، فتجاوز جبل ( كررى ) ظهر ذلك اليوم ، ووقف بمكان يدعى ( العجيبة ) على بعد نحو ثمانية أميال من أم درمان ، ثم تقدمت البواخر والعربان الموالية

---

(١) نعم شقير : المرجع السابق ص ٥٨٦ - ٦٠٠ . وعبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٢١

للحكومة واستولوا على بعض الطوابي الامامية للخرطوم ، وسارت البواخر حتى وصلت الخرطوم فاستولت عليها عصر ذلك اليوم . وكان التعايشي ممتعاً في أم درمان ، فأخذت بطاريات المدافع ترميها بالقنابل ، وخرج التعايشي بجميع جيوشه من أم درمان لملاقاة المصريين غربى المدينة . وكان معه من المقاتلة ٥١٧٨٩ ، منهم ٨٦ أميراً ( قائداً ) و ٥٤٩٥ فارساً و ١٤٣٠٠ رجلاً مسلحين ببنادق الرمتون التى غنموها فى المعارك السابقة والباقيون مسلحون بالسيوف والخرايب . زحف بهذه الجموع لملاقاة الجيش المصرى يوم الجمعة ٢ سبتمبر ، ف وقعت المعركة المعروفة بواقعة أم درمان ، إذ هجمت جموع الخليفة فى هيئة هلال على معسكر الجيش المصرى على شاطئ النيل ، فكانت المدافع تحصدهم حصداً وهم لا يهابون الموت ، وانتهت الواقعة بهزيمة الخليفة ، فتقدم الجيش المصرى واحتل أم درمان ظهر يوم ٢ سبتمبر . وبلغت خسائر الدراويش فى هذه الموقعة عشرة آلاف قتيل ، والجرجى والأسرى مثل هذا العدد . أما خسائر الجيش المصرى فبلغت ٤٩٠ قتيلًا وجريحاً . وقد فر التعايشي جنوباً بعد الواقعة واستقر فى جبل أبى قدير ، فسارت إليه حملة بقيادة السير ونجت باشا وكيل السردار وانتهت بقتله فى واقعة ( جديد ) فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وبموته سلم البقية من أتباعه ، وانتهت الثورة المهدية فى السودان .

وفى يوم الأحد ٤ سبتمبر ، بعد واقعة أم درمان بيومين ، عبر السردار النيل إلى الخرطوم ، ورفع الرايتين المصرية والإنجليزية على أطلال سراى الحاكم العام ، فقبول رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم بالدهشة والسخط فى مصر ومن الضباط المصريين فى السودان ، إذ كان المفهوم أن استرداد السودان كان لحساب مصر وبجنىودها وأموالها وجهودها ، ولكن ولاء وزارة مصطفى باشا فهمى للاحتلال واستسلامها للغاصب جعل الإنجليز يمعنون فى الاعتداء على حقوق مصر ، فإن رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم كان إيذاناً بوضع السودان تحت الحماية البريطانية ، ولم تحرك الوزارة ساكناً أمام هذا الحادث الجلل ، بل مر كأنه حادث عادى (١) !

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٣٣-٦٤٦ ، وعبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق





## الباب الرابع

فاشودة سنة ١٨٩٨

---

### الفصل الاول :

التوسع الفرنسي في وسط إفريقيا وغربها — الحملات الفرنسية والحبشية  
الموجهة من الصومال والحبشة للتقدم إلى أعالي النيل — حملة ماكدونالد من  
أوغندا .

### الفصل الثاني :

أزمة فاشودة وأهميتها .

## الفصل الأول

التوسع الفرنسي في وسط إفريقيا وغربها - الحملات الفرنسية  
والحبشية الموجهة من الصومال والحبشة للتقدم إلى  
أعلى النيل - حملة ماكدونالد من أوغندا

### التوسع الفرنسي في وسط إفريقيا وغربها :

في ربيع سنة ١٨٩٨ ، عندما كانت أزمة الشرق الأقصى على أشدها ، وفي وقت  
كانت فيه سياسة اللورد سولسبرى تنقذ انتقادا مرا ، قال أحد وكلاء وزارة الخارجية  
البريطانية لصحفي مشهور : هناك أشياء يمكننا عملها وأخرى لا يمكننا عملها . صدقي  
القول ، لسوف نسترجع مكانتنا تماما في السودان <sup>(١)</sup> .

وفي الحقيقة عندما تم النصر على الفرنسيين في مسألة فاشودة في خريف ١٨٩٨ زادت  
شهرة رئيس الوزراء ، واعتقد كثير من الناس أن كل سياسته منذ سنة ١٨٩٥ كانت  
موجهة إلى المشكلة الإفريقية الكبرى . ولقد منحت امتيازات لكل من الروس والألمان  
ولم تبرز مشكلة الشرق الأقصى ، وذلك لأن كل تفكير وعزم وزارة الخارجية كان  
مركزا في النضال من أجل النيل ، نضال كان يزداد على مر السنين حتى بلغ أشده بعد  
موقعة عدوة وتقدم الانجليز إلى دنقلة .

وقد تكلمت في الباب السابق عن الدوافع التي دعت للرحلة الأولى من استرداد

---

1 — Diplomaticus , psend : « Fashoda and Lord Salisbury's  
Vindication » ( Fortnightly Review 64, December,  
1898, pp. 1002-14). P. 1002.

السودان إذ صمم الانجليز على السير إلى دنقلة ليس فقط لتخفيف الضغط عن الإيطاليين بل أيضا كانوا متوقعين عملا من الفرنسيين في أعالي النيل . ولقد احتلت القوات المصرية دنقلة في خريف ١٨٩٦ ولكن هذا لم يقرر شيئا . ومن أول الأمر أدرك اللورد سولسبرى أن المصريين ربما بمساعدة بعض القوات الانجليزية ، سوف يتقدمون حتى الخرطوم على الأقل . وفي يونيو قال في مجلس اللوردات « سوف لانسترجع لمصر المكانة التي وجدناها فيها ، وسوف لانضمن سلامة مصر التي تستحقها حتى يرفع العلم المصرى على الخرطوم ، . ولكن كانت هناك عقبات كثيرة في سبيل تحقيق هذا الغرض .

فالحكومة المصرية لم يكن لديها المليون أو المليونين من الجنيهات اللازمة لمثل هذه الحملة ولا يمكنها أن تستدينها . كما أن البرلمان الإنجليزي كان ولا بد أن يرفض الاتفاق على مثل هذا المشروع . وبجانب ذلك كان سولسبرى دائما يفكر في تقدم من الجنوب ليقابل التقدم السريع من الشمال . ولكن العمليات الحربية من أوغندة كانت مستحيلة قبل أن يتم الخط الحديدي إلى بحيرة فكتوريا . إذ كان على الجنود لكي يقطعوا المسافة من الساحل إلى الداخل أن يقضوا تسعين يوما ، فالخط الحديدي إذن ضرورى جدا ، ولكن كان يلزمه سنتان ليصل إلى البحيرة .

ومن أجل هذه الاعتبارات أوقفت العمليات الحربية بعض الوقت ، ماعدا تشييد الخط الحديدي من وادى حلفا عبر الصحراء التي تملأ ثنية النيل أسفل دأبو حمد . وقد احتلت القوات المصرية مدينة دأبو حمد ، في أغسطس سنة ١٨٩٧ . وفي الوقت نفسه كانت هناك تطورات تحدث لترغم الحكومة الانجليزية على الإسراع في العمليات والضغط على الخرطوم قبل أن تكون مستعدة حقا . ولنتجه الآن إلى بيان الحوادث في داخل إفريقيا وفي الحبشة ، حوادث تكون قصة شيقة وغريبة .

كانت الحكومة الفرنسية لسنين عديدة تريد جلاء الانجليز من مصر . وعندما فشلت في هذا الأمر قررت الاندفاع إلى أعالي النيل لترغم الحكومة الانجليزية



على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، مهددة بالتدخل والتحكم في منطقة أعالي النيل .

ولقد بددت فرنسا بجهود الإنجليز في سد الطريق لمنع التقدم من ناحية الكونغو الفرنسية ، بأن جعلت ليوبولد كستاجر لمنطقة أعالي النيل حتى فاشودة شمالا . وبعد الاتفاق بين فرنسا وملكة الكونغو في أغسطس سنة ١٨٩٤ استدعيت حقا الحملة التي كانت بقيادة مونتيل Monteil ولكن أخذ مكانه ليوتارد Liotard الذي أعطيت إليه التعليمات بأن يحتل احتلالا تاما المناطق التي على طول نهر مبومو M'Bomu وعلى الجانب الآخر من خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو . وفي فبراير سنة ١٨٩٦ تحت تأثير مونتيل ، زميل الكابتن مارشان ، قررت الحكومة الفرنسية أن تستأنف خططها السابقة وترسل حملة إلى أعالي النيل . وعند ما ترك مارشان <sup>(١)</sup> فرنسا في مايو سنة ١٨٩٦ كان يخضع لإرشاد وتوجيه ليوتارد ، وكان قد أمر بأن يتجنب التصادم ، خاصة مع الدراويش ، وأن يتذكر بأن قوته كانت من الصغر بحيث لا تمكنه من الغزو . وبعبارة أخرى ، كان الغرض من بعثة مارشان ، مهما قيل بعد ذلك عنها ، هو أن تضع فرنسا قدماً في أعالي النيل لتساوم به في مفاوضاتها المقبلة مع بريطانيا بشأن مصر . ويؤيد هذا ما ذكره الجنرال مانجان Mangin الذي كان أحد أعضاء حملة مارشان ، إذ قال إن الغرض هو « إزالة أى ادعاء للإنجليز لاحتلالهم لمصر ، ولنضع حداً لحلم أصدقائنا الأعزاء الذين يريدون

---

( ١ ) اسمه جان بابتيست مارشان Machand, Jean Baptiste ، ولد في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٣ . وبعد خدمة أربع سنوات في رتب الجيش عين في سنة ١٨٨٧ مساعداً ملازم ، وفي سنة ١٨٨٩ حارب في السنغال وجرح مرتين فعين فارساً في فرقة الشرف . وفي سنة ١٨٩٨ قام ببعثته المشهورة إلى فاشودة ، ولذا رقي قائداً لفرقة الشرف . ثم رقي إلى درجة « كلونل » في سنة ١٩٠٢ . واشترك في الحرب العالمية الأولى ، وجرح في سبتمبر سنة ١٩١٥ ، وفي سنة ١٩١٧ رقي إلى رتبة « جنرال » فرقة ، وأحيل على المعاش في سنة ١٩١٩ . وفي سنة ١٩٢٠ منح الصليب الأكبر لوسام الشرف ، وتوفي في ١٤ يناير سنة ١٩٣٤ .

أن يربطوا مصر برأس الرجاء ويمتلكاتهم في شرق إفريقيا بمتلكات شركة النيجر الملكية .

ولقد قال هانوتو نفسه لمارشان عند ما ترك الأخير باريس : اذهب إلى فاشودة ، ستطلق فرنسا مسدسها <sup>(١)</sup> .

ولا يمكننا أن نخوض الآن في تفاصيل بعثة مارشان . ففي ٢٤ يولية سنة ١٨٩٦ اكتمل عدد البعثة في لوانجو Loango وكانت تضم مائة وخمسين جندياً سنغاليا جمعهم الضابط مانجان من السنغال والسودان . وكان الطريق شاقاً عسيراً من لوانجو حتى برازافيل . وكان مارشان يتوقع كل ذلك . إلا أن أولى العقبات التي صادفته ولم تكن تخطر له على بال ، هي قيام ثورة وطنية في مناطق الكنفو السفلى ، مما أدى إلى تأخر البعثة ، فلم تبلغ برازافيل على الكنفو إلا في نوفمبر سنة ١٨٩٦ . وصعدت البعثة في نهر الأوبانجي ، ووصلت بعدتها وموتها إلى أبيراس Abiras في مارس سنة ١٨٩٧ . ثم أخذت تستعد للصعود في نهر الموبومو عبر سلطنات بنجاسو Bangassou ورفاي Rafai وسميو Semio التي حالفت الفرنسيين بفضل سياسة ليوتارد ، ولتتبع فيما بعد الطريق الذي حدده منهج مارشان . إلا أن عقبة جديدة اعترضت البعثة ، فكان مارشان قد عول على اتباع

---

I— Gènéral Mangin, «Lettres de la Mission Marchand» ( Revue de Deux Mondes. September 15 , 1931 pp. 241 - 83).

وأيضاً كوشري : المرجع السابق ص ٤٩٢ . أما عن مانجان فاسمه شارل عمانويل مانجان Mangin : Charles Emmanuel ، ولد في ٦ يولية سنة ١٨٩٦ وترك مانجان المدرسة الحربية في سانت سير Saint Cyr في سنة ١٨٨٨ إلى إفريقيا ، وباستثناء ثلاث سنوات قضاها مانجان في تونج كنج Tong king وعشرة أشهر في فرنسا بقي مانجان مدة ست وعشرين سنة في أماكن مختلفة من إفريقيا ، وكان عضواً في بعثة مارشان . وألف كتاباً في ١٩١٠ اسمه القوة السوداء La Force Noire وضع فيه للفرنسيين موارد إمبراطوريتهم التي لا حد لها . وقام بمجهود كبير في الحرب العالمية الأولى وتوفي في ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ .

الطريق البرى فى شمال موبومو والذى يمر بديم زوبير لبلوغ بحر العرب عن طريق البر وتجنب مستنقعات بحر الغزال . فلما بلغ مارشان موبى Mobaye فى إبريل تلقى رسالة من ليو تارد يبلغه فيها أنه يفاوض فى ذلك الوقت بشأن احتلال ديم زوبير ، ويرجوه أن يتخلى عن سلوك الطريق البرى ، وأن يتخذ الطريق النهري من مركز تامبورا Tamboura . فامثل مارشان للأمر وقرر نقل البعثة وأسطولها الصغير من الأوبانجى إلى النيل .

وبلغت البعثة فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٧ رافد ميرى Méré ، فأصبحت على بعد ٣٥ كيلو مترا من خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو وثمانين كيلو مترا

من تامبورا . وفى ٥ أغسطس أراد مارشان استطلاع أحوال البلجيكين فى لادو والإنجليز فى وادلای ، واستطاع فى خلال ثلاثة أيام أن يكشف ٣٥٠ كيلو مترا ويعود مقتنعا بأن فى وسع أسطوله الصغير عبورها . وقطعت البعثة المسافة من آخر مرسى على الأوبانجى إلى مرسى كودجىلى Kodjili على نهر السويح Soueh فى مدة أقل من شهر . واحتل مارشان فى نفس الوقت فورديزيه Fort-Desaix وانتظر ارتفاع مياه النيل حتى يستأنف المسير . وقضى هذا الوقت فى كشف البلاد وإنشاء مراكز ثانوية . وأخيرا غادر مارشان فورديزيه فى ٤ يونية وسار فى الطريق التى كشفها براتيه Baratier ولاندورا Landerooin ولارجو Largeau ثم نزل فى السويح واجتاز المستنقعات الشاسعة التى تكون مصبه فى بحر الغزال . وبعد ذلك سارت البعثة فى النهر حتى النيل الأبيض وفاشودة التى بلغت فى الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ١٠ يولية سنة ١٨٩٨ <sup>(١)</sup> . ورفع العلم الفرنسى على أنقاض القلعة المصرية القديمة . وكانت البعثة فى ذلك الوقت تتألف من مارشان وستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين (٢) .

---

1—Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises et de L'expansion de la France dans le Monde . Paris 1931 . Tome IV .pp 521-524.

2—Général Mangin „ Lettres de la Mission Marchand » ( Revue de Deux Mondes, September 15, 1931 pp 241-283.

وبلاحظ أن الموظفين الرسميين لحكومة الكنفو كانوا يقدمون كل معاونة ممكنة لبعثة مارشان في أثناء تقدمها في الكنفو والأوبانجي Ubanghi ، بل إن البعثة انتقلت في إحدى السفن التابعة للكنفو وتسمى « فيل دي بروج Ville de Bruges » ، وكان هذا التعاون مجرد مظهر للتحالف بين فرنسا والبلجيك . ولقد حاول ليوبولد مرارا أن يقنع اللورد سولسرى لكي يؤيده في طلبه الخاص بمنحه — بصفة إيجار — كل السودان جنوب الخرطوم . وعندما لم يهتم الإنجليز بمقترحاته بدأ هو في تغيير أساليبه . وكان ذهنه لا يزال يدبر أشياء واسعة النطاق . ولم يكن كافيا أن يضمن لنفسه منطقة النيل العليا المعروفة بحاجز لادو Lado Enclave ، بل كان يحلم بمد نفوذ دولة الكنفو الحرة إلى الجانب الشرقي من النيل . وبعد موقعة عدوة عندما كانت الحكومة الإيطالية تفكر تفكيراً جدياً في ترك ممتلكاتها في البحر الأحمر ، ظهر أحد وكلاء ليوبولد في روما ، وأخذ يفاوض طويلًا مع الجنرال دالفرم Dal Verme . ولقد وضع مشروع اتفاقية يجعل إيطاليا تحتفظ بمصوع ، وتترك بقية إريتريا وكل منطقة النفوذ الحبشي كما هي محددة في المعاهدة الإنجليزية الإيطالية في سنة ١٨٩١ إلى « جمعية الكنفو للاستعمار والاستغلال Societe Congolaise de Colonisation et d'Exploitation » وسيكون نصف موظفي هذه الجمعية من الإيطاليين ، وستأخذ الحكومة الإيطالية نصف الدخل .

وكان من الواضح أن يستدرج إمبراطور ألمانيا للدخول في المشروع لاستغلاله في الحصول على موافقة إنجلترا وفرنسا . ويبدو أن الحكومة الإيطالية فكرت باهتمام في الموضوع . وفي نوفمبر سنة ١٨٩٦ أشار الجنرال دالفرم لإشارات خفية للمشروع في البرلمان ، فاعترض عليه . ويبدو أن وزير الخارجية فسكتي فنستا Visconti Venosta كان يعارض التوسع في بحث الموضوع أكثر من هذا . وعلى أي حال ، لم يسمع أي شيء بعد ذلك عن المشروع .

ولم تكن هناك صلة لفشل آمال ليوبولد في الحبشة بنشاطه في النيل . ففي سنة ١٨٩٦ نظمت بعثتان عظيمتان في الكنفو ، إحداهما برياسة البارون دانس



Baron Dhanis ومعه أكثر من ألف جندي من المواطنين، والآخرى برياسة ضابط يسمى شلتان Chaltin. وكان دانس رئيس القيادة، وعليه أن يتقدم تجاه النيل إلى لادو وأبعد منها، وذلك لمساعدة مارشان إن أمكن ضد أي هجوم من الدراويش وليحمي مؤخرته. وقيل إن دانس كانت لديه تعليمات سرية لا تفتح إلا عند الوصول إلى فاشودة. وفي الحقيقة لم يصل حتى إلى لادو. وفي فبراير سنة ١٨٩٧ ثارت القوة التي كانت معه من باتتلا Batetela وذبحت ضباطها. ولهذا ابتدأت في الرجوع إلى استانلي فيل، وتبع ذلك ثورة وطنية واسعة النطاق لم تخمد نهائيا إلا في سنة ١٨٩٩. ومع ذلك تقدم شلتان في الوقت نفسه إلى النيل، فوصل بالقرب من الرجاف Rejaf في فبراير سنة ١٨٩٧. وكان هناك قتال مع بعض وحدات متفرقة من الدراويش انتصر عليها البلجيكيون. وبالتدريج شق شلتان طريقه إلى لادو، محصنا عدة مواقع ومزيذا عدد رجال الحاميات التي على النيل حتى بلغ عددها ثلاثة آلاف رجل. وفي الوقت الذي وصل فيه مارشان فاشودة كان البلجيكيون قد ثبتوا مراكزهم على الضفة اليسرى من أعالي النيل<sup>(١)</sup>.

### الحملة الفرنسية والمجيشية الموجهة من الصومال والمجيشة للانقراض إلى

#### أعالي النيل

لقد كانت بعثة مارشان أهم مظهر لنشاط الفرنسيين في أعالي النيل في سنتي ١٨٩٨/٩٧. وفي الوقت نفسه بذلوا بعض المحاولات للاتصال بالخليفة في أم درمان لينالوا رضاه في مقابل مساعدته ضد الإنجليز المتقدمين من الشمال. وعلى أي حال لم تثمر هذه العروض التي تكلمت عنها الصحف الفرنسية في خريف سنة ١٨٩٨، ووصفها كاتب إنجليزي بأنها مخزية وشيطانية لا تلائم مع فروسية الفرنسيين، ولا يفكر فيها حتى جماعات الهونتوت.

وفي الحاشية، لم تعترض الفرنسيين عقبات جدية. وكانوا من البداية يفكرون في

---

(1) William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism ( 1890  
1902 ) New York 1951 . pp 539 — 540 .

إرسال حملة من الشرق لتقابل تلك التي تأتي من الغرب . ولقد حازوا صداقة منليك بتعصيده ضد الإيطاليين . فاذا اقنع ملك الملوك بأن يطالب بكل الضفة اليمنى من أعالي النيل ، كما طالب في نشرته للدول في سنة ١٨٩١ ، فإن الانجليز لن يجدوا أمامهم حفنة من الرجال فحسب ، بل عشرات من آلاف الأحباش المسلحين الشجعان . والواضح أن هدف الفرنسيين كان استغلال الفرصة الحبشية للنهاية وفي ديسمبر سنة ١٨٩٦ قررت الحكومة الفرنسية أن ترسل مسيو لاجارد M. Lagarde حاكم الصومال الفرنسي لمهمة خاصة في أديس أبابا . وكان عليه أن يأخذ مبالغ كبيرة من المال ليقوى النفوذ الفرنسي في الحبشة . وكهدية خاصة لمنليك أعطى مائة ألف بندقية ومليوناً طائفة من الذخيرة . وكانت البعثة على نطاق واسع ، وكانت بالفعل ٦٠٠ ألف فرنك . وكانت عند لاجارد تعليمات لبذل كل جهده ليمهد الطريق لملتين إلى النيل : إحداهما تحت رئاسة مسيو كلوشت Clochette الذي كان وقتئذ في الحبشة ، والأخرى برئاسة مسيو بونفالو M. Bonvalot الذي كان سيتبعه بعد ذلك<sup>(١)</sup> .

ووصل المندوب الفرنسي العاصمة الحبشية في أوائل مارس ١٨٩٧ . ويقال إن استقباله كان فاتراً ، لأن منليك كان يشك في أنه كانت له صلة بالإيطاليين في الفترة التي سبقت موقعة عدوة . ومع ذلك فإن لاجارد كان قد سجل نجاحاً قبل رجوعه إلى الساحل . إذ مهد لإعادة سريان معاهدة الصداقة الفرنسية الحبشية المعقودة سنة ١٨٤٣ كما مهد للاتفاق على تعيين حدود الصومال الفرنسي . فالأسباب السياسية ، وهدية الأسلحة ورغبة الفرنسيين في قبول شروط الأحباش الخاصة بتحديد بعض المناطق . كل هذه العوامل لطفت من معاملة منليك ، فجعل لاجارد دوقاً لإنتوتو Entoto . وجعل الفريد إيج Alfred Iig المستشار السويسري لملك الملوك ، مستشاراً للدولة ، ووجه إيج نفوذه لخدمة الفرنسيين . وعين مسيو كامى مندون Camille Mondon

---

١— Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises Paris, 1931. Tome IV. pp 585—586.

مراسل جريدة الطان Temps الفرنسية في أديس أبابا مستشارا للتعليم العام والوظائف، وعين مسيوليون شفهنيه Leon Chefneux ، وهو القوة الفعالة وراء مشروع الخط الحديدي الحبشى ، مستشارا للسكة الحديد وقنصلا عاما لإثيوبيا في أوروبا . ولذلك فتحت الأبواب للتجارة الفرنسية . وبدأ أن كل شيء كان يسير على مايرام .

أما فيما يختص بمنطقة النيل ، فإن لاجارد وجد منليك شغوقا بأن يتبع مقترحات الفرنسيين ، فكان مصرا على المطالبة بالاضفة النيني من النيل بين خطى عرض ١٤° ، ١٥° شمالا . أعنى من قرب لادو إلى نقطة تبعد عن الخرطوم جنوباً بحوالى ١٥٠ ميلا تقريباً . وكان راغباً في أن يسهل لبعثى كلوشت وبونفالو حرية المرور ويساعدهما بكل طريقة ممكنة .

وبمجرد أن رجع لاجارد إلى جيبوتى سارت بعثتا كلوشت وبونفالو إلى العاصمة الحبشية . وهناك فريق ثالث بقيادة الأمير هنرى دى أورليانز Henri d' Orleans اتبع الطريق نفسه . ولم يكن لهذا المسافر العظيم صفة رسمية ، نظراً لأن الحكومة الفرنسية لم تكن لديها الشجاعة الكافية بأن تستخدم عضوا من سلالة هذه الأسرة التى أبعدت عن الحكم من قبل . ولكنه كان دائماً على استعداد للعمل من أجل فرنسا ، ولعب دورا هاما فى الحوادث المقبلة . ولسوء الحظ لم تتعاون البعثات الفرنسية الثلاث ، وذلك لأسباب لانزال مجهولة . ويعتقد فريق بونفالو أن لاجارد كان يضع العراقيل فى طريقهم ولم يساعدهم إغلاقا . ولقد اتهم الحاكم الفرنسى بتعزيد كلوشت على حساب البعثة الأخرى . وعلى أى حال فإن كلوشت اتجه إلى الغرب ، بينما عاد بونفالو إلى الساحل لياتى بالقوارب اللازمة للملاحة فى الأنهر المؤدية إلى النيل . ولم يرجع أبدا بل ترك قيادة فريقه إلى بونشاب Bonchamps . ولقد حاول بونشاب أن يبتعد عن العاصمة ، ولكن المرشدين الأحباش قادوه فى جولات طويلة . ويبدو أنه كانت لديهم تعليمات بأن يماطلوه على قدر الإمكان . وفى النهاية تقابل بونشاب وكلوشت عند جوريه Gore فى غرب الحبشة . وهناك ظلا منتظرين الحضور على تصريح بالمرور من أديس أبابا . وفى تلك الأثناء مات كلوشت واضطرب بونشاب إلى الرجوع

إلى العاصمة ليدلل العقبة التي عطلته طويلا . وفي أديس أبابا وجد بونشاب لاجارد مع بعثة ثانية من الساحل . لقد فشل الحاكم في أن يحضر القارب الضروري . وكانت هناك اتهامات وتعبيرات قاسية ، ولكن أخيرا أمر لاجارد بضم فريق كلوشت وبونشاب . وكان على بونشاب أن يسير إلى جانب الضفة اليسرى لنهر السوبات حتى النيل وهناك كان عليه أن يشيد قلعة حبشية على الضفة اليمنى ، وقلعة فرنسية على الضفة اليسرى (١) .

وفي النهاية تمكن بونشاب من أن يبدأ ، ففي أثناء اشتاء سار هو وزملاؤه في الطريق الذي رسمه لاجارد ، موقعين محالفات مع الزعماء الوطنيين على طول الطريق ، ليس باسم فرنسا ولكن باسم منليك . وكان الطريق شاقا للغاية ، إذ عندما ترك المسافرون مرتفعات الحبشة وجدوا أنفسهم في سهل النيل المنبسط ، حيث يقل عدد السكان وتكثر الفيلة والتماسيح . وكان الطعام نادرا والحرارة مرتفعة جدا والحي منتشرة . وبدون قوارب كان من المستحيل عليهم عبور المستنقعات والأنهار الضحلة التي تدفقت وسط الحشائش . ووصلت البعثة إلى ملتقى السوبات والاجوبا Ajuba في أواخر ديسمبر سنة ١٨٩٧ . ولم تمكن لديها وسائل عبور هذه الأنهار الكبيرة ، وكانت على وشك الهلاك من الجوع . لذلك لم يكن هناك بد من الرجوع ، ولو أن الحملة كانت لا تبعد عن فاشودة بأكثر من مائة ميل .

وعند الحدود الحبشية قابلت البعثة في طريقها قوة كبيرة من جنود منليك تحت إمرة ددجارتساما Dedjaz Tessama ، وكان هذا الجيش يضم عشرة آلاف جندي وبرفقتهم مغامر رئيسي ، كان موظفا بالمفوضية الروسية في أديس أبابا ويسمى ارتمانوف Artamanov . وكان غرض هذه القوة هو انقاذ بعثة بونشاب وتثبيت النفوذ الحبشي في وادي نهر السوبات حتى النيل . ولم يرجع بونشاب ثانية إلى فاشودة ، ولكن اثنين من رفقاته ، هما الفنان بوتر Potter وضابط اسمه فيفر Faivre ، عادا ثانية مع القوة الحبشية تجاه فاشودة . بدأ الجيش الحبشي مسيره في مارس سنة ١٨٩٨

---

1—Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan ,Paris 1903 - pp 457 - 458.

( م ١٧ — المنافسة الدولية )



وتقدم قدر استطاعته. ولكن الصعوبات كانت كثيرة، فالطعام قليل، ولم يتحمل الجنود الأحباش، الذين تعودوا الحياة على المرتفعات، جو السهل الحار المشبع بالرطوبة. فتفشيت بينهم الحمى. ومع ذلك فإن مجموعة منهم تبلغ نحو ٨٠٠ رجل، متضمنة الأوروبيين، جاهدوا حتى وصلوا إلى النيل في ٢٢ يولية سنة ١٨٩٨ قبل أن يصل مارشان إلى فاشودة بثلاثة أسابيع. ولقد بحث الفرنسيون وزميلهم الروسي بدون جدوى عن آثار الحملة الآتية من الغرب، ولم يستطيعوا الانتظار في المستنقعات، ولذا اضطروا للرجوع. ولكن قبل رحيلهم أرادوا رفع العلم الفرنسي على جزيرة في النيل، ومن سوء الحظ كان « فيفر »، لا يعرف السباحة و« بوتر »، مريضاً بالحمى وعلى وشك الموت. وأخيراً وافق أحد الأحباش على أن يجازف مع التماسيح ويأخذ العلم في مقابل مكافأة خيالية. ولكن عندما نزل الماء رأى « ارتمانوف »، أن الأمر غير لائق، فغطس في الفيضان الخطير وحمل العلم إلى الجزيرة.

وكانت بعثة تساما إلى السوبات جزءاً من عملية واسعة النطاق، قام بها منليك ليحتفظ بمطالبه الخاصة بالحدود المبينة في مذكرة سنة ١٨٩١. وفي خريف وشتاء ١٨٩٨/٩٧ قامت ثلاثة جيوش أخرى. قام الأول في يولية سنة ١٨٩٧، وكان مكوناً من ١٥ ألف جندي بقيادة هبتاجيورجس Hapta Giorgis، ورافق هذا الجيش فرنسي يسمى ليون دارجو Léon Larragon، ووصل هذا الجيش واكتسح كل المنطقة حتى شمال بحيرة رودلف. وعند رجوعه أرسلت بعثة أخرى تحت إمرة الرأس ودجيورجس Ras Wedda Giorgis، الذي أخذ أيضاً معه عدداً من الفرنسيين وقوة من السنغاليين وروسيا يسمى بولاتوفك Bulatovic. أما الحملة الحبشية الرابعة، وهي أهم هذه الحملات، فقد أرسلت بقيادة القائد المشهور الرأس ماكونن Ras Makonen، وتقدمت في منطقة النيل الأزرق في ربيع سنة ١٨٩٨<sup>(١)</sup>.

ويجب أن نذكر شيئاً عن النشاط الغامض للأمير هنري دي أورليانز والكونت ليونتيف Leontiev في ذلك الوقت. بقي أورليانز في أديس أبابا طول ربيع ١٨٩٧

1 — Woolf (Leonard) : *Empire and Commerce in Africa*. p 197 ff.



ورحل إلى أوروبا في يونية معتزما الرجوع إلى الحبشة في أقرب فرصة . وكانت لديه مشروعات عديدة وكبيرة ، ولم تكن هذه المشروعات سرا . ولقد أعلن ملك الملوك أنه عين ليونتيف حاكما على المناطق الإثيوبية الاستوائية ، وأن الأمير هنري سيرافقه في فتح هذه المناطق . وفي شتاء ١٨٩٨/٩٧ كون الأمير هنري شركة رأس مالها ١.٨٠٠.٠٠٠ فرنك لأغراض تقديمية ، وكانت هذه الشركة تحت إشراف البلجيكيين ، واهتم الملك ليوبولد نفسه بها كل الاهتمام كعادته دائما في أن يكون له إصبع في كل شيء استعماري . وكان هذا جزءا من خطته في مد منطقة الكونغو إلى الحبشة والبحر الأحمر .

وفي ربيع ١٨٩٨ رجع أورليانز إلى جيوتي ، ومعه قوة لا بأس بها من السنغاليين ، وأخذ معه هدية لمنليك شحنة كبيرة من البنادق والذخيرة . وكان التفاهم تاما بينه وبين الحاكم الحبشي ، لأنه قد أعدت العدة لأن يمد أورليانز وليونتيف الحدود الحبشية غربا إلى النيل وجنوبا إلى بحيرة فكتوريا . ولكن في النهاية لم يتحقق المشروع ، وعلم أن ليونتيف أصيب خطأ بالرصاص في رجله عند هزر . ولكن هناك دليل على أن بعض نشاطه المريب حرمه من المساعدة المالية التي كانت تدفعها له الحكومة البلجيكية . ولا شك أن منليك فقد اهتمامه بالموضوع عندما عجلت أزمة فاشودة بانسحاب الفرنسيين .

كما سبق ذكره يتضح أن الفرنسيين ، بمساعدة البلجيكيين ، كانوا نشطين جدا في الحبشة في سنتي ١٨٩٧/١٨٩٨ ، وأن الروس كذلك كانوا يعملون للغرض نفسه ، وأن النفوذ الفرنسي كان عظيما في البلاط الحبشي . ولسوء الحظ لم تكن مجهوداتهم منظمة ، فالدور الذي لعبه لاجارد لم يكن واضحا ، بل هناك شك في مساعدته بعثة بونشاب بمساعدة جدية . وكان بونشاب معينا سابقا من قبل الملك ليوبولد في الكونغو ، ويبدو أنه قد ذهب إلى الحبشة لسبب أساسي وهو أن يطلب ، بصفته مندوب الملك ، مساعدة منليك ضد الدراويش . ومن المحتمل أن لاجارد ورجال الحكومة الفرنسية كانوا يرتابون فيه ولا يثقون به . وعلى أي حال فلا ريب أن بونشاب لم

ينل إلا مساعدة رسمية قليلة . وعندما وصل إلى جيوتى فى طريق عودته إلى فرنسا وجد هناك القارب المعد ، الذى كان يتوقف عليه نجاح الحملة ، راسيا فى الميناء منذ مدة . ومع ذلك يجب أن نقرر أن الفرنسيين قد أثاروا منليك ونهبوه لخطر تقدم الإنجليز ضد الدراويش . وعلى الأقل أقنعوه بإرسال أربع حملات . ولو أن الجنود الأحباش لا يهتمون طبيعة المنطقة المتنازع عليها وقتنا طويلا فعلى الأقل أصبح واضحا أنه لابد من عمل حساب ملك الملوك فى أية تسوية مقبلة .

والنقطة المهمة عن هذا النشاط الفرنسى هى أنه كان كله ، دون استثناء ، معروفا جدا . فلقد تبعت الجرائد الإنجليزية الحملات البلجيكية بالتفصيل ، ومن سبتمبر سنة ١٨٩٧ فصاعدا كانت هناك تقارير من وقت إلى آخر عن فرق مارشان وبونشاب . وكان معروفا قبل خريف ١٨٩٧ أن مارشان قد وصل إلى منطقة بحر الغزال . وظن البعض أنه وصل فعلا إلى فاشودة ، وأن بونشاب قد انضم إليه هناك . ثم فى ديسمبر سنة ١٨٩٧ أشيع أن البعثة لاقت مصيرا محزنا . ولمدة شهرين كان الموقف محل بحث الصحف الفرنسية والإنجليزية بالتفصيل . وكانت الجرائد الإنجليزية الكبيرة ، مثل التيمس تحذر فرنسا من نتيجة إصرارها على مشروعاتها هذه . كما كانت هناك تقارير وافية عن كل الحملات الحبشية . وحقيقة أنه عندما حارب كتشير فى موقعة أم درمان فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ لم يكن معروفا بوجه التأكيد فى أوروبا إذا كان مارشان قد وصل إلى فاشودة أم لا ، كما لم يكن معروفا إذا كانت الحملة الحبشية قد شقت طريقها إلى النيل أم لا . ولكن ما عرف من الحقائق كان كافيا ليسبب غبطة فى باريس وقلقا شديدا فى لندن .

ولم تكن الحكومة الإنجليزية أقل اهتماما من الرأى العام بالمشاريع الفرنسية ، خاصة تلك التى تتصل بالحبشة . ولم يتمتع الإنجليز بأية حظوة فى بلاط منليك منذ عرفت صداقتهم للإيطاليين ، ولأنه كان من المعتقد أنهم ساعدوهم بالأموال فى معركة عدوة ، ولذا روى إرسال بعثة إلى أديس أبابا فى أوائل سنة ١٨٩٧ . وتقرر أن يرأس هذه البعثة مستر رنل رود Rennell Rodd أحد مساعدى اللورد كرومر



الأكفاء في مصر . وكانت هذه البعثة تتألف من ضباط انجليز ومصريين ذوي هبة جسدية ووضخامة في الحجم (سماه السيرتشارلس ذلك Charles Dilk العالقة المحبوبون) . ولقد أخبرنا « رود » ، في مذكراته أن الحكومة الإنجليزية قلقت جدا نتيجة الإشاعات عن الاتحاد بين الأحباش والدرأويش ، ومن التقارير التي كانت تصل عن بعثة بونشاب . ولذلك كان الغرض من رحلته هو « التأكد من أنه ليس هناك تعاون مع الخليفة ، وليحصل على معلومات دقيقة عن الأحوال الداخلية »<sup>(١)</sup> .

وعندما وصلت البعثة إلى نهاية المرحلة الأولى علت في هرب أن لا جارد وبونفالو قد سبقاها منذ شهرين . وعند وصول البعثة إلى أديس أبابا وجدت هناك أيضا الأمير هنري دي أورليانز وليونتييف . ولم يخف الفرنسيون خططهم ولو أن الجو كان غير ملائم . ومع ذلك دخل « رود » بكل جرأة في مفاوضات مع منليك . ويبدو أنه أقنعه بأن الدراويش سوف يكونون في المستقبل كما كانوا في الماضي ، جيرانا خطيرين للأحباش كما كانوا للمصريين . وعلى أي حال وعد ملك الملوك ألا يسمح بأن تصل أية شحنة من الأسلحة إلى الدراويش عن طريق الحبشة . كما أنه وافق على بعض ترتيبات تجارية تضع البضائع الإنجليزية على قدم المساواة مع المستورد من البلاد الأخرى . ولكن ما كان مهتما به منليك لدرجة كبيرة هو مسألة تسوية الحدود ، وكان « رود » راغبا أيضا في مناقشة مسألة حدود الصومال . ولذا عقدت اتفاقية في ١٤ مايو سنة ١٨٩٧ تعين الحدود الشرقية بين الحبشة والصومال البريطاني<sup>(٢)</sup> ، ويترك الإنجليز بمقتضاها حوالي ١٥ ألف ميل مربع في هذه المنطقة للأحباش . أما عن المشكلة المهمة ، وهي مشكلة الحدود الجنوبية والغربية للحبشة ، فلم يحدث فيها أي تقدم ، إذ أصر منليك على طلبه من ناحية حدود النيل ،

---

1— Sir J. Rennell Rodd : Social and Diplomatic Memories ,  
( Second Series ) 1894-1901 . Egypt and Abyssinia . London 1923.  
pp 112-114 .

2— Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. p 197.

ولذلك قرر «رود» أنه من المستحسن ترك هذا الموضوع حتى يكون الإنجليز والمصريون في الخرطوم . وحتى بعد ٢٥ سنة ، رفض «رود» ، عندما كان يكتب مذكراته ، أن يكشف عن مجرى ونتائج مباحثاته مع منليك بشأن المشاكل الإفريقية الكبرى . ولقد تأثر «رود» ، بذلك الحاكم الحبشى الحاد ، واعتقد أنه نجح في تدعيم العلاقات الودية بإزالة مخاوف منليك . ومن الصعب أن نقول إذا كان «رود» قد أضعف مكانة الفرنسيين أم لا ، فإن المظاهر كانت ضد هذا . وعلى أى حال فإن المعاهدة التى وقعها «رود» فى ١٤ مايو سنة ١٨٩٧ لم تساعد على أى تقدم فى تسوية مسألة الحدود . كما أن الحملات الأربع ، التى أرسلها منليك بعد رحيل «رود» ، لم تكن تشير إلى تبادل الثقة بين ملك الملوك وحكومة جلالة الملكة . وفى الحقيقة عندما رجع «ماكونن» Makonen من النيل الأزرق فى ربيع سنة ١٨٩٨ أحضر معه مبعوثين من الدراويش أعطاهم منليك بعض الهدايا . ومن هذا يتبين أن الإنجليز لم يحصلوا على أى ضمان حتى ضد اتحاد حبشى درويشى . ولذلك لم يكن من المستغرب أن تنتقد المعاهدة التى وقعها «رود» ، فى البرلمان الإنجليزى <sup>(١)</sup> .

### حملة ماك دونالد من أوغندة:

عندما رجع «رود» إلى إنجلترا فى يونية سنة ١٨٩٨ تباحت طويلا مع سولسبرى . وبين رئيس الوزراء بوضوح أنه لا يهتم بالتضحية ببعض الأراضى فى الصومال للأحباش ، ولكن ما يعنيه هو خطر وصول الفرنسيين إلى النيل . وأيده «رود» فى مخاوفه ، وحشه على سرعة إرسال حملة من أوغندة تسير بجوار النيل إلى فاشودة ، أملا فى الوصول قبل مارشان . ولم تكن هذه الفكرة جديدة بالنسبة لسولسبرى ، فكان قد تقرر فعلا إرسال قوة كبيرة تحت إمرة الكولونيل جيمس ماك دونالد James MacDonald ، الذى كانت له خبرة كبيرة بأوغندة ، إذ كان قد خدم فيها أكثر من ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٨٩١ ، وعين مندوبا لها وللحقائق فى سنة

---

1 — Sir J. Rennell Rodd : Social and Diplomatic Memories. 11 pp 114 ff .

١٨٩٣ . وترك ماكدونالد انجلترا في أوائل يونية سنة ١٨٩٧ ولديه تعليمات د بأن يكشف المناطق المجاورة للنفوذ الإيطالي، والتي كان من المعتقد أن نهر جوبا Juba ينبع منها، ولتهد لعلاقات ودية مع القبائل التي كانت تقيم في الجزء الخاضع للنفوذ البريطاني .

ولم تكن بعثة ماكدونالد أكثر حظاً من بعثة البارون د دانس ، في الكنفو ، فبمجرد أن بدأ رحلته في سبتمبر سنة ١٨٩٧ ثار عليه جنوده السودانيون، لأنهم كانوا مرهقين بالتعب ولمفارقة زوجاتهم باستمرار ، مع شدة تعلقهم بهن ، وكانوا لا يحسنون الظن بنزاهة الإدارة بسبب عدم دفع المتأخر لهم من مرتباتهم<sup>(١)</sup> . وتبع ذلك ثورة خطيرة بين الواجندا Waganda في أوغندا مما اضطر ماكدونالد نتيجة لذلك أن يقضى معظم الشتاء معسكراً في منطقة كانت فعلاً تحت النفوذ البريطاني . وقبل أن تستأنف البعثة تنفيذ خططها الأصلية تسرب سر المكان الذي كانت ذاهبة إليه . وتبين أنه كان من بين التعليمات التي لدى ماكدونالد أن على السلطات الأوغندية أن تدمر بعدد من الدنكا والشلوك . ويسكن هؤلاء الناس الآن في منطقة من النيل حول فاشودة، ومن الصعب أن نرى سبباً لاحتياجهم في حملة موجهة لمنابع نهر الجوبا . ولقد اتهم سير تشارلس ذلك ، بصراحة، الحكومة بأنها ضللت الشعب . وكان يعتقد أن على بعثة ماكدونالد أن تسبق بعثة مارشان ، ويبدو أن منابع نهر جوبا، التي كان على ماكدونالد البحث عنها، لم تكن منابع نهر جوبا العظيم الذي يصب في المحيط الهندي ، ولكن كانت منابع نهر آخر يسمى جوبا ( ويسمى أيضاً جوبا Juba وأدجوبا Adjuba ) ويتصل بالسوبات ، واعتقد أنه سوف يكون طريقاً سهلاً من قرب بحيرة رودلف إلى النيل عند فاشودة وأخيراً عندما قام ماكدونالد فعلاً برحلته في صيف سنة ١٨٩٨ كان هذا هو الطريق الذي سلكه . ولو أنه لم يصل إلى النيل إلا أنه وصل إلى مسافة مائة ميل من لادو . وقاد مساعده ، الصاغ أوستن Austin طابورا آخر إلى الطرف الشمالي من بحيرة رودلف . وقال كاتب فرنسي أن الأحباش،

---

1— H. Johnston: The Uganda Protectorate (vol 1, pp. 239—243.)

الآتين من الشمال، قابلوا بعض هذه الطواير، وأن الإنجليز انسحبوا تاركين أمتعتهم. ولكن من المحتمل أن تكون هذه مبالغة. فلم يذكر ماكدونالد أو أوستن أى شيء عن مقابلتهم بالأحباش، ولو أنهما ذكرا أن الأحباش نهبوا المنطقة تماماً، وأنهم اضطروا إلى الرجوع لحاجتهم إلى الطعام. ويقال إن الأحباش قابلوا حملة بقيادة مستر كفنديش Cavendish، الذى لم تكن لحملة صبغة رسمية ولكنها أثارت اهتماماً كبيراً في فرنسا<sup>(١)</sup>.

وكانت هناك حملة أخرى من أوغندة أيضاً، بقيادة الكولونيل «مارتير» Martyr، إذ عند قيام السردار لفتح أم درمان أمرت الحكومة الإنجليزية الكولونيل مارتير بالقيام بحملته من أوغندة لمقابلة السردار ومساعدته. فخرج مارتير بسرية من العساكر متجهاً نحو الشمال على طول مجرى النيل. ولما أتى السردار إلى سبت في سبتمبر ١٨٩٨ أرسل إليه كتاباً بما حدث، فرد مارتير من الدفلاى يقول إنه أوصل قطع الوابور إلى «الابورة»، وسيتقدم شمالاً إلى أن يلتقى بالسردار. ولكن بعثته وصلت فقط إلى لادو<sup>(٢)</sup>.

---

I — Herbert H. Austin : With Mac Donald in Uganda (London, 1903 ) .

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . ط ١٩٥٣ ج ٣ ص ٦٦٠



## الفصل الثاني

### أزمة فاشودة وأهميتها

لقد أشلت الثورة في أوغندة حركة بعثة ماكدونالد في شتاء ١٨٩٧/١٨٩٨ . ولذلك كان على الحكومة البريطانية أن تقرر ما يجب عمله لتعطيل المشاريع الفرنسية في أعالي النيل . ودعا اللورد وولسلي Lord Wolseley القائد العام للقوات البريطانية بحرارة في أكتوبر ١٨٩٧ إلى وجوب تقدم قوات كتشنر من « أبو حمد » إلى الخرطوم ، وأنه يجب أن يعطى فرقتين إنجليزيتين من المشاة لتساعد القوات المصرية . وهذه الطريقة يمكن القضاء على جيش الخليفة واحتلال الخرطوم والنيل الأبيض قبل أن يؤسس الفرنسيون مراكز هناك . وكتب وولسلي إلى لانسدون Lansdowne وزير الحربية يقول : « أعلم أن الفرنسيين يعملون جادين ليحلوا محلنا في أعالي النيل ، وإذا فعلوا ذلك فسنلاقي تعقيدات جدية معهم عندما نحاول نفس المسألة في خريف ١٨٩٨ » . ومع هذا اعترض لانسدون على مشروع القائد العام ، إذ أنه كان من المعتقد أن أى تقدم آخر سيكون صعباً على الجنود ، كما أن الناحية المالية ستكون من الصعب تسويتها . وعضد اللورد سولسبرى لانسدون ، لأنه كان يرى أن بريطانيا ، التي كانت تواجه حرباً جدية على الحدود الهندية ومشتبكة في أجزاء أخرى من العالم ، يجب عليها أن تتجنب أية تعقيدات أخرى . وكان يقدر أن الفرنسيين قد يصلون إلى النيل قبل أن تسترد القوات المصرية الخرطوم ، ولكنه كتب إلى لانسدون في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧ قائلاً : « أنا لست مهتما كثيراً بهذا الخطر لأننا سوف نقابله على أى حال . وإذا حالت بريطانيا تطبيق المعاهدة الإنجليزية الألمانية المعقودة سنة ١٨٩٠ ، والتي تحدد نفوذها في أعالي النيل ، فإن هذا يعنى مشادة مع الفرنسيين سواء وصلوا النيل أم لا . » وأضاف سولسبرى أيضاً : « ويجب ألا يغيب عنا أننا بقضائنا على قوة

الدراويش نقتل بأيدينا المدافع الذي يحتفظ لنا الآن بالوادي<sup>(١)</sup> .

وكتب أيضاً بنفس المعنى إلى اللورد كرومر يقول « إذا وصلنا إلى قاشودة فإن  
الآزمة الدبلوماسية ستكون شيئاً جديراً بالذكر ، وما بعد هذا يكون مسألة  
شيقة للغاية » .

ولذا تقرر أن تترك الأمور تجري مجراها . وكان التقدم إلى الخرطوم سيستأنف  
عند الفيضان التالي للنيل ، أى في سبتمبر سنة ١٨٩٨ . ومع ذلك كانت العلاقات  
الإنجليزية الفرنسية على وشك الانقطاع في أثناء الشتاء نتيجة للنزاع الذي نشأ بشأن  
الحدود التي تخص فرنسا وإنجلترا عند أعالي النيجر . ولا داعي لذكر تفاصيل هذه  
المشكلة المعقدة الآن بالرغم من أنها شيقة ، ويكفي القول إنه كانت هناك مناقشات  
من كلا الطرفين . وحاولت كل من فرنسا وإنجلترا أن ترسل بعثات إلى المنطقة المتنازع  
عليها ، وأن تسيطر على أكبر مساحة ممكنة ، بينما كانت المفاوضات سائرة . وفي لحظة ما  
اصطدم الإنجليز والفرنسيون فعلاً نتيجة سوء تفاهم . ولم تكن الحرب بعيدة الوقوع  
في فبراير ومارس ١٨٩٨ ، ولكن في النهاية سويت المسألة بحل وسط ووقعت اتفاقية  
في باريس في ١٤ يولية سنة ١٨٩٨ ، وقعها عن فرنسا مسيو هانوتو ، وعن إنجلترا  
سفيرها في باريس ، السير إدموند مونسن Edmund Monson<sup>(٢)</sup> .

وفي أثناء النزاع حول منطقة النيجر ، كان الرأي العام البريطاني ، كما تعبر عنه  
الصحف والكتابات المعاصرة ، صلباً لدرجة كبيرة . ويبدو أن تشمبرلين  
Chamberlain وزير المستعمرات ، لم يكن أقل صلابته . ولقد شك سولسبرى إلى  
المملكة من أن وزير المستعمرات « يميل إلى الحرب أكثر من اللازم ، ولا يرى الجانب  
الآخر من الموضوع » . ومع ذلك فإن سولسبرى نفسه كان يرى أنه من الضروري

---

(1) Lord Newton · Lord Lansdowne, A Biography (London, 1929)  
pp. 147—8 .

(2) British Documents on the Origins of the War, 1, vol 1: Document  
No, 182, (Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury ) .

الصمود ورفض أية امتيازات ذات أهمية كبيرة . ومن ناحية أخرى يظهر أن الحكومة الفرنسية كانت تريد تجنب المتاعب والوصول إلى اتفاق . وكان كل من هانوتو وليبون Lebon يعبر عن أمانيه بأن الاتفاق بالنسبة لإفريقية الغربية سوف يؤدي إلى اتفاق مشابه بالنسبة لوادي النيل . ولعنا الظروف وسوء الحظ لأن مباحثات النيجر طالت حتى سقطت وزارة ميلين Méline قبل بحث المشكلة الأخرى . واتهما دلكاسيه Delcassé خليفة هانوتو في الخارجية بفشله في فتح مفاوضات مباشرة ، وإهماله في الوصول إلى تسوية قبل استرداد كتشنر للخرطوم <sup>(١)</sup> .

ومن الصعب أن نفهم كيف أن الساسة الفرنسيين كانوا يخذعون أنفسهم بهذه الطريقة ، إذ أنهم أنفسهم قد أثاروا مسألة تسوية عامة في مباحثاتهم مع السفير البريطاني السير إدموندنسون Sir Edmund Monson في ديسمبر ١٨٩٧ . ورد عليهم بإجابة واضحة في هذا الصدد ، فقال لهم : يجب أن يفهم أن إنجلترا لا تعترف لاية دولة أوروبية غير بريطانيا بأى حق في احتلال جزء من وادي النيل . وقد ذكرت آراء الحكومة البريطانية في هذا الموضوع بكل وضوح في البرلمان بواسطة السير إدوارد جراي منذ بضع سنين في أثناء وزارة الإيرل روزبري ، وأرسلت رسميا إلى الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت . وحكومة جلالة الملكة الحالية تتمسك تماما بالعبارات التي قالتها الحكومة السالفة في هذا الصدد <sup>(٢)</sup> ، . وحقيقة أن مسيو هانوتو عبر في الحال عن تحفظات بالنسبة للطالب البريطانية ، ولكن مع هذا من الصعب أن ندرك كيف أنه خدع نفسه آملا في أن إنجلترا ستكون راغبة في المفاوضات بشأن هذه المسألة .

وفي الواقع صممت الحكومة البريطانية في الحال على أن تستأنف التقدم إلى أعلى

---

1— Hanotaux : Fachoda , ( Paris, 1909) pp, 144—5 .

2— Egypt. No. 2 (1898), Inclosure in No.1 (Sir E. Monson to M. Hanotaux) ; Documents Diplomatiques Francais : Affaires du Haut-Nil, 1897-1898, No. 1.

النيل . وقيل إن تهديد الدراويش بالهجوم على بربر اضطر الانجليز لتغيير قرارهم الذى اتخذوه فى أكتوبر ، ولكن قليلا من الناس قد يخدمهم هذا التعليل .

ذكرت فى الفصل الأخير من الباب السابق حوادث القتال بين حملة استرداد السودان وقوات الخليفة التعايشى ، فلا داعى لتكرارها الآن . وقبل استئناف القتال ضد الدراويش كان هناك اجتماع هام لمجلس الوزراء فى لندن . حضره اللورد كرومر . وقرر فى هذا الاجتماع أنه عند استرداد الخرطوم ، يجب أن يخفق العلبان المصرى والانجليزى جنبا إلى جنب فى السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتبع مشورة بريطانيا فى كل ما يتعلق بأمور السودان . وزيادة على ذلك تقرر إرسال أوامر لكثشنر بأن يرسل بعض القوارب الحربية فى النيل الأزرق ، ويتقدم هو بقوة صغيرة فى النيل الأبيض حتى فاشودة أو أبعد من ذلك إذا أمكن . كما أن عليه ألا يعترف بأية مطالب فرنسية أو حبشية فى أى جزء من وادى النيل ، وأن يتجنب الاصطدام بقوات منليك مهما كان الأمر<sup>(١)</sup> .

ورأى كثشنر أنه من الضرورى تنفيذ هذه الأوامر فى الحال بعد هزيمة الخليفة ، لأنه فى ٧ سبتمبر كانت هناك باخرة نيلية تابعة للبهديين ، آتية من أعالى النيل ، وأوقفت بالقرب من الخرطوم . وعند استجواب البحارة قرروا أن باخرتهم كانت قد أرسلت إلى النيل الأبيض منذ مدة ، ولكن أطلق عليهم بعض البيض النار عند فاشودة واضطروهم للرجوع . ودعم فخص الرصاص الذى استقر فى خشب الباخرة الحقيقة القائلة بأن هناك أوروبيين فى فاشودة . ولم تبذل السلطات فى الخرطوم أى جهد . لمعرفة من هم هؤلاء ، إذ بعد ذلك بثلاثة أيام رحل كثشنر بخمس بواخر وقوة من السودانيين قوامها ١٨٠٠ جندي ، يساعدها عدد قليل من الجنود البريطانيين . ورافقه أيضا الكولونيل ونجت Wingate مدير المخابرات العام ، وسار حتى أقبل على الرنك

---

1— Egypt No . 2 ( 1898 ) , No 3 (The Marquess of Salisbury to Lord Cromer, August 2, 1898) ; British Documents on the Origins of the War I, vol. 1 : Document No. 18٦



في ١٥ سبتمبر، فتلقاء بعض الدراويش فشقت شملهم بعد أن قارموه مقاومة شديدة وغنم منهم باخرتهم وأحد عشر زورقا<sup>(١)</sup>. وعند اقترابه من فاشودة في ١٨ سبتمبر أرسل خطابا إلى مارشان ، وأجاب عليه القائد الفرنسي قائلا إنه احتل المنطقة منذ ١٠ يولية ولا يمكنه تركها بدون تعليمات من حكومته . وفي اليوم التالي تقابل الرجلان . ورفض مارشان أن ينسحب ، بالرغم من احتجاجات كتشنر . واستمرت المباحثات بينهما حتى سوى الموضوع بطريقة ودية ، لأن مارشان لم يعترض على رفع العلم المصرى على الطرف الجنوبي لمركز فاشودة ، وعلى وضع أورطة من العساكر السودانية هناك . أما عن بقية التسوية للموضوع فترك أمرها للحكومتين الإنجليزية والفرنسية .

ويصف كتشنر مقابله مع مارشان في رسالة أرسلها من الخرطوم في أواخر سبتمبر ١٨٩٨ إلى السفارة البريطانية بالقاهرة ، يقول فيها « رجعت الآن من فاشودة وقد لقيت فيها المسيو مارشان وثمانية ضباط و ١٢٠ عسكريا ، وكانوا قد رفعوا الراية الفرنسية على دار الحكومة القديمة وسكنوا فيها ، فكتبت إليه كتابا قبل وصولي يوم أخبره فيه أنى قادم إلى فاشودة . وفي الصباح التالي ، أى في ١٩ سبتمبر جاءنى زورق صغير ، رافعا الراية الفرنسية بجواب من مرشان ، وفيه يقول إنه وصل إلى فاشودة في ١٠ يولية بعد أن أمرته حكومته باحتلال بحر الغزال حتى ملتقاء ببحر الجبل ، وأيضاً بلاد الشلك على الضفة اليسرى للنيل الأبيض إلى فاشودة . وأنه عقد معاهدة مع مشايخ الشلك مقتضاها بسط حماية فرنسا على بلادهم ، وأرسل المعاهدة إلى حكومته لتصدق عليها عن طريق الحبشة وطريق بحر الغزال أيضاً ثم وصف القتال الذى جرى بينه وبين الدراويش في ٢٥ أغسطس . وقال إنه كان ينتظر هجومهم

---

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٥١

عليه هجمة أعظم من الأولى . فتداركا لذلك أرسل باخرته جنوبا في طلب المدد . ولكن وصولنا منهم من إعادة الكرة عليه . فلما وصلنا إلى فاشودة جاء المسيو مارشان والمسيو جرمان إلى باخرتنا . فأخبرتهما من فوري أن وجود قوم من الفرنسيين في فاشودة ووادي النيل يعتبر تعديا على حقوق مصر والحكومة الانجليزية . واعترضت على احتلالهم لفاشودة ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديوى أشد الاعتراض . فأجابني المسيو مارشان أن الأوامر صدرت إليه صريحة باحتلال تلك البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة في فاشودة . وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته وهو ينتظر الا تبطل أوامرها . فسألته عما إذا كان يقاومنا في رفع الراية المصرية على فاشودة، وهو يعلم أن معنى قوة أعظم من قوته . فتردد ثم قال إنه لا يستطيع المقاومة، فرفعت الراية المصرية حينئذ جنوبى الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة على ركن متهدم من أركان الحصون المصرية القديمة المشرفة على الطريق الوحيد بين مكان الفرنسيين وبين داخلية البلاد ، لأن المستنقعات تحيط بمكان الفرنسيين من الشمال وهى سباح لا تعبر . وقبل سفرى من فاشودة جنوبا أعطيت المسيو مارشان كتابا اعترضت فيه اعتراضا رسميا ، بالنيابة عن الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية، على احتلال فرنسا لجزء من وادي النيل، لأن ذلك يكون تعديا على حقوق الحكومتين . وقلت إنى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادي النيل . وتركت في فاشودة حامية ، وهى عبارة عن أورطة سودانية وأربعة مدافع وباخرة مدفعية تحت أمر المايجور جاكسون، وعينته قومندانا لمركز فاشودة . ثم سرت إلى سبت ورفعت الراية عليها . وأقيمت نقطة فيها في ٢٠ سبتمبر، ولم أر للأحباش أثرا على نهر السوبات . ولكن أنبئت أن أقرب نقطة لهم تبعد ٣٥٠ ميلا عن ذلك النهر . ووجدت بحر الجبل غاصا بالطحالب والأعشاب ، فأمرت مدفعية أن تسير في بحر الغزال للاستطلاع متوجة ناحية مشرع الرق . وعدت فلما مررت بفاشودة في رجوعى شمالا أرسلت إلى المسيو مارشان كتابا أقول فيه إن نقل المواد الحربية ممنوع، لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية . وجاء شيخ قبيلة

الشك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون، وأنكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع إلى طاعتنا . هذا والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمثونة ، وكل ما يرسل إليه لا يصله إلا بعد أشهر . ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد . ووسائل النقل في الماء عنده لا تنقضي بالمراد . وليس له أتباع في هذه البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن قطع دابر الخليفة لأفنى الدراويش حملته ولم ينجها أحد من أيديهم .

وأدرك السكابتين مارشان بنفسه تماما عبث بمجوداتهم ، ويبدو أن رغبته في العودة كانت تعادل رغبتنا في تسهيل رحيله . ففي موقفه الراهن كان لا حول له ولا قوة ، ولكن أرجو أن تتخذ حكومة جلالة الملكة التدابير اللازمة لإبعاده بأسرع وقت ممكن ، لأن وجود قوة فرنسية وعلم فرنسي في النيل غير مرغوب فيه للغاية . وقد خسر مارشان في رحلته أربعة من المواطنين ، وكانت حملته على خير ما يرام ، ولما مرسل رسالة كاملة <sup>(١)</sup> مع اللورد إدوارد سيسل الذي سيحملها معه على الفور إلى القاهرة <sup>(٢)</sup> .

ولقد أثار النصر في أم درمان سرورا عظيما في إنجلترا . واستولى هذا السرور على الإنجليز كما قال تشرشل لدرجة أن الناس حمدوا الله وحكومتهم وجنرالهم . وإذا حكمنا على شعورهم بما يكتب في الصحف نجد أن الناس قد جنوا بفرحة النصر . ثم في مدى أسبوع أتت إشاعات بظهور الفرنسيين في أعالي النيل . وبالرغم من مجودات كثر في إخفاء تحركاته ، فإن مراسلي الصحف الإنجليزية في الخرطوم أرسلوا

---

(١) هذه الرسالة الكاملة هي ملحق رقم ١ لوثيقة رقم ٢ في الكتاب الأزرق : مصر رقم ٢ (١٨٩٨) .

(2) British Documents on the Origins of the War , 1 , vol 1 : Document No. 193 . ( Mr. Rodd to the Marquess of Salisbury , Sept. 25 , 1898 ) .

وفيلبي ليتين : المرجع السابق ص ١٨٠ ونعوم شقير : المرجع السابق ص ٦٥١-٦٥٢ واسماعيل سرهناك : المرجع السابق ص ٥٥١-٥٥٢

أخبار مقابله لمارشان . وقبل نهاية سبتمبر أصبحت المسألة شائعة في إنجلترا . وهنا أيضاً يصف تشرشل رد الفعل في إنجلترا وصفا حيا، إذ أن حادثة فاشودة عكرت صفو الابتهاج العام . فيقول إن الشعب الإنجليزي ووجه بأن دولة صديقة، بدون أية إثارة لها، قد حاولت أن تسلبه ثمرة انتصاراته . وأدرك الآن أنه بينما هو يكرس نفسه لأعمال حرية عظيمة في وضع النهار وأمام العالم كله، ويجهز مشروعا قد وطد العزم عليه ، كانت هناك عمليات مضللة — تجرى في الخفاء — في وسط إفريقية لغرض دنيء هو حرمانه من نتيجة أعماله . ولقد صمم على أن يقف ضد هذا السلوك<sup>(١)</sup> .

وشنت الصحف البريطانية بأجمعها حملة على الفرنسيين . ومن حين لآخر كانت تنتقد الفرنسيين باعتدال جريدة حرة كالمانشستر جارديان Manchester Guardian ولكن كانت هناك صحف كثيرة لهجت أحادة وعباراتها قاسية . فتصف فريق مارشان بأنه عصابة من المغيرين irregular marauders . وكانت الجرائد لا تطيق المفاوضة أو أى مناقشات معقدة . واعتبر البريطانيون بعثة مارشان مظهرا عدائيا لإنجلترا . واعتبروا مارشان دخيلا ، ويجب طرده ، حتى ولو أدى الأمر إلى إنذار، ثم تجهيز حملة وحرب مع فرنسا .

وكان إجماع الساسة يعادل إجماع الصحف . ووضع الأحرار والاتحاديون والمحافظون أنفسهم تحت تصرف الحكومة ، وطالبوا مجلس الوزراء باتخاذ موقف حاسم . وضرب على هذه النغمة روزبري في خطابه في مدينة إبسم Epsom في ١٢ أكتوبر . وتبع ذلك سيل من الخطابة . ومن الأحرار الذين عضدوا اتخاذ سياسة حازمة أسكوث Asquith وجرای Grey وحتى هاركورت Harcourt . وترأس هذه الحركة من أعضاء الحكومة سيرميخائيل هكس بيتش Sir Michael Hicks Beach ويتبين ذلك من خطاب له في نورث شيلدز North Shields في ١٩ أكتوبر ، إذ صرح بأن الحكومة صممت على الصمود في هذه المسألة ، ولا يمكنها أن تتراجع أمام فرنسا قيد أنملة .

---

1 — Winston Churchill : The River War (London, 1899) 11, pp. 311-2.  
( م ١٨ - المناصة الدولية )



وقد يسأل سائل هل كان اللورد سولسبرى فى حاجة إلى هذا التشجيع من الساسة ومن الصحف ؟. ومهما كان رأيه بالنسبة للسألة ، فإنه منذ وقت طويل كان يرى أن الرأى العام الإنجليزى لا يرضى بسياسة منح امتيازات ما فى مسألة النيل . ولقد أئذرو الفرنسيون مرارا بأن وزارة الخارجية البريطانية لن تبحث أية مطالب فى أى جزء من وادى النيل . وبعد موقعة أم درمان أرسلت تعليقات للسير ، إدموند مونسن ، سفير بريطانيا فى باريس ، بأن يخبر وزارة الخارجية الفرنسية بأن « كل المناطق التى كانت تابعة للخليفة ، قد انتقلت إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية بحق الفتح » ، وأن بريطانيا غير مستعدة للنقاش فى هذا الحق<sup>(١)</sup> . وفى أثناء المجادلة التى أتت بعد أخبار مقابلة كتشنر بمارشان أصر سولسبرى على رأيه ، ورفض التحدث عن المطالب الفرنسية حتى يستدعى مارشان .

وعلىنا أن نبحث الآن الموقف كما ظهر فى باريس . وقبل كل شىء يجب أن نتذكر أن خريف وشتاء ١٨٩٩/٩٨ كان من أخرج الأوقات فى التاريخ الداخلى للجمهورية الثالثة قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد دخلت قضية دريفوس Dreyfus ، هذه القضية المشهورة التى يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٤ ، فى مرحلتها الحاسمة . وكانت مسألة « دريفوس » مأساة ظلت مدة عشر سنوات تقيم الفرنسيين وتقعدهم ، وقصارى القول ، إن « ألفرد دريفوس » أحد ضباط الجيش ، اتهم سنة ١٨٩٤ بالخيانة العظمى ، إذ وجهت إليه تهمة بيع وثائق حربية لحكومة أجنبية . وعقد المجلس العسكرى الذى كلف النظر فى قضية الضابط المشار إليه عدة جلسات سرية ، انتهت بإدائته والحكم عليه بالطرد من الجيش وبالسجن المؤبد ، ونقل إلى جزيرة الشيطان ، على مقربة من « غانة » الفرنسية حيث الجو شديد الحرارة . وكان دريفوس يهودى الديانة ، وقامت فى خلال المحاكمة وبعدها دعاية ضد اليهود ، كان لها أثرها فى سخط الرأى العام الفرنسى على الشعوب السامية . وفى سنة ١٨٩٦ حيث كادت قضية

---

1 — British Documents on the Origins of the War 1, vol. 1 : Document No. 189 ( The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, Sept. 9, 1898 ) .

دريفوس تتوارى عن الأنظار ، ظهر على المسرح الضابط « بيكار Picquart » ، وكان قد عين مديراً لإدارة المخابرات ، ومن اختصاصها حفظ الأسرار الحربية ، وفجأة وقع في يده مستند قيل إنه بخط دريفوس ، وإنه يحوى الأسرار الحربية التي بيعت لدولة أجنبية ، وكان المستند لا يحمل تاريخاً أو توقيعاً أو عنواناً . ولما فحص (بيكار) المستند بدقة ، تبين أنه بخط الضابط « استر هازى Esterhazy » ، وكان معروفاً وسط زملائه بالتبذير وسوء التدبير ، فاتصل « بيكار » برؤسائه وحاول عبثاً إقناعهم ببراءة دريفوس . وكان من أثر ذلك أن « بيكار » اعتقد أن المتهم برى ، راح ضحية مؤامرة في الجيش . ولما أكثر « بيكار » من الاحتجاج فصل من وظيفته . وسرعان ما انقسمت فرنسا شعبتين : أغلبية تقاوم دريفوس ، وكان قوامها حزب المحافظين ورجال الدين الكاثوليك ، وأقلية تطلب إعادة المحاكمة ، وكان قوامها لفيفاً من المصلحين المستنيرين . أشهرهم الروائيان « أناتول فرانس Anatole France » وإميل زولا Emile Zola والسياسى الصحفى « جورج كلنصو Clemenceau » والعالم جوزيف ريناش Reinach . وانضم الاشتراكيون إلى دريفوس ، وكان زعيمهم الخطيب البليغ جاوريس Jaures . وفي الواقع كان « بيكار » أشهر المدافعين عن « دريفوس » ، وقد كانت خطبه الجريئة سبباً في لفت الأنظار إلى المتهم البرى . ويعد من أهم الكتابات البليغة خطاب بقلم « زولا » بعنوان « إني أتهم » ، نشره في يناير سنة ١٨٩٨ ، وفيه اتهم ضابط أركان الحرب بالخيانة العظمى ، واستنكر حكم المحكمة العسكرية . وكانت الرسالة بمثابة قبلة ما لبثت أن انفجرت فأصابت شظاياها خصوم دريفوس . ولما همت الحكومة بالقبض على زولا ، فر من فرنسا للتخلص من الاعتقال . وأخيراً عهدت الحكومة إلى وزير الحرية « كافيناك Cavaignac » ، بمهمة شائكة هي فحص قضية دريفوس ، فقدم تقريراً بين فيه أن الحكم كان عادلاً . كل العدالة ، فسدل الستار على القضية إلى حين ، إلا أن « بيكار » لم تلت قناته ولم تهدأ ثأرته وأثبت في جلاء خطأ « كافيناك » ، وشططه ، وبخاصة بعدما اعترف ضابط يسمى هنرى أنه زور وثيقة من الوثائق التي اعتمد عليها وزير الحرية عند كتابة تقريره . فاتجهت مسألة دريفوس اتجاهاً آخر إذ اتهم الجمهوريون الملكيين بأنهم يدسون للجورمية وينعون أسرار الدولة

للأجانب . وفي ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٨ انتحر الكولونل هنرى ، مزور الوثائق التى استعملت ضد دريفوس . واستقال الجنرال كافيناك وزير الحرية فى ٣ سبتمبر . وفى اليوم نفسه التمت زوج دريفوس من وزير العدل إعادة المحاكمة ، وكانت النتيجة أنه أثناء الأسابيع والشهور التالية بلغت قضية دريفوس ذروتها ، واتخذت طابع حرب أهلية . وامتلاً شهر أكتوبر ١٨٩٨ بالمظاهرات والمنازعات والإشاعات من كل نوع ، وبالخوف الهائل والفرع . ولا داعى للاسترسال فى موضوع قضية دريفوس ويكفى القول أنه قضى ببراءته فى سنة ١٩٠٦ وأعيد إلى الجيش<sup>(١)</sup> .

ويمكن أن نتصور أنه وسط هذه الحالة التى خلقتها قضية دريفوس ، لم يبق للفرنسى العادى ، الذى لم يكن لديه اهتمام كبير بشئون المستعمرات ، أى مجال للتفكير فى مصر والسودان . وأما دعاة التوسع النشيطين ، فبطبيعة الحال ، كانوا يتتبعون سير الحوادث باهتمام بالغ . ويبدو أن هذه الدوائر اعتقدت أن استرداد الخرطوم وإثارة مشكلة السودان عامة ، سوف تنتهى باستئناف المباحثات بين إنجلترا وفرنسا بشأن مصر .

ويظهر أن ذلكاسيه ، وزير الخارجية ، لم يكن يقاسى من مثل هذه الأوهام . أما عن آرائه فى السياسة الخارجية فى الشهور الأولى من حكمه فكانت موضع خلاف . فندبت إليه كثير من المشروعات فى ذلك الوقت ، ولكن فى نظر الممثلين الدبلوماسيين الأجانب فى باريس كان يبدو كشخصية متناقضة ، نهابة للفرص ، ثائرة ، تحب العمل فى الخفاء . واتهمه بعد ذلك مسيو هانوتو وليبون ، بأنه فشل فى القيام بمفاوضات مع إنجلترا بخصوص شرق إفريقيا والنيل ، وذلك بعد أن عقد معها تسوية بشأن إفريقية الغربية وقعت فى يونية سنة ١٨٩٨ . ومع ذلك فإن هذا الاتهام يجب ألا يؤخذ جدياً لأن هانوتو أدرك من مباحثاته مع وزارة الخارجية البريطانية أنها ، وإن كانت على استعداد للاعتراف بتطالب الفرنسيين فى شرق بحيرة تشاد Chad فى مقابل الاعتراف

---

1 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism ( 189٠  
1902 ) New York 1951, p 554.

بالمطالب الإنجليزية في وادي النيل، فإنها لن تبحث ادعاءات الفرنسيين في هذا الوادي. كما عرف هانوتو أيضاً أنه هو نفسه قد رفض هذه العروض<sup>(١)</sup>. ومن الصعب أن نعرف الأساس الذي كان سيفاوض عليه دلكاسيه، إذ كانت المطالب الإنجليزية معروفة جيداً، وعدم رغبة الحكومة الإنجليزية في مناقشة هذه المطالب واضحة تماماً.

وقد يكون هناك بعض الشيء في اتهام هانوتو بأن دلكاسيه فشل في متابعة العروض الألمانية بالنسبة للمستعمرات البرتغالية في يونيو سنة ١٨٩٨. ولقد كان دلكاسيه من أتباع جمبتا Gambetta في السياسة. وفي وقت ما عين سكرتيراً عاماً لمجمع الوطنيين، ولذلك كانت اتصالاته السياسية بالحزب الوطني، ويقال إنه أتى إلى الحكم بفكرة جمع أكبر عدد من الأصدقاء الأوروبيين حول فرنسا، آملاً في تعضيدهم في حالة حرب مع ألمانيا. وقيل إنه كان يأمل في ضم إنجلترا إلى المعسكر الفرنسي الروسي وإنه صرح بأنه لا يريد ترك الحكم حتى يدعم الصداقة والتفاهم مع إنجلترا.

وهذه القصص عن رغبة دلكاسيه في أن يصل إلى اتفاق مع إنجلترا تعززها الوثائق الإنجليزية عن الأزمات التي نشأت في خريف ١٨٩٨. حقاً إن دلكاسيه في سنتي ١٨٩٣ و ١٨٩٤، عندما كان وزيراً للمستعمرات، كان ضمن كبار المؤيدين لإعداد الحملة إلى النيل، ولكن كان ذلك في الأيام السابقة لمعاهدة الكنفوس سنة ١٨٩٤، وقبل تصريح جراي، وقبل حملة دنقلة وفشل المفاوضات التي كانت جارية من وقت لآخر بين لندن وباريس. وليس هناك أي دليل من أي نوع ليبين أن دلكاسيه استمر في تعضيد المشروع بعد ١٨٩٤. وفي ١٨ سبتمبر ١٨٩٨، أي بعد فترة وجيزة من موقعة أم درمان، تكلم دلكاسيه مع السفير البريطاني في باريس قائلاً: «إني لا أعلم مكان المسيو مارشان الآن، ولكن هب أنه في فاشودة، كما تقول الجرائد الإنجليزية، فهل تريد الحكومة الإنجليزية أن تفهم الحكومة الفرنسية أنه لا يحق له أن يكون هناك؟، فأجابه السفير: «لا ريب عندى قط أن الحكومة الإنجليزية ترغب في

---

1 — British Documents on the Origins of the War 1, vol. 1 Document No. 175 (Mr. Balfour to Sir E. Monson, March 28, 1898)



أن تكون على غاية الود والصداقة مع فرنسا، ولكنها تعد فاشودة من البلاد التي كانت تابعة للخليفة وصارت الآن ملكا لبريطانيا العظمى ومصر. وأما من جهة حق المسيو مارشان في أن يكون حيث هو الآن ، فتعلمون ، كما أعلم أنا ، أن الحكومة الإنجليزية أفهمت فرنسا صراحة أنها تعد دخولها إلى أعلى النيل عداوة . فلماذا أرسلتم هذه الحملة وأنتم تعلمون سوء العواقب التي لا بد منها إذا بلغت الحملة المكان الذي بلغته ؟ ،

فأجابه المسيو دللكاسيه : إن فرنسا لم تعترف بمنطقة النفوذ الإنجليزي في وادي النيل الأعلى . بل إن مسيو هانوتو اعترض على ذلك جهارا في مجلس الشيوخ ، وكذلك كتب المسيو كورسيل سفيرنا إلى لورد كبرلي معترضا عندما قال السير إدوارد جراي ما قاله في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٥ . على أنه ليس هناك حملة تسمى حملة مارشان ، بل إن مارشان من الضباط التابعين للمسيو ليوتارد ، وفرنسا قد عينت ليوتارد مندوبا على نهر الأوبانجي الأعلى سنة ١٨٩٢ ، وأمرته بأن يحافظ على مصالحها في الشمال الشرقي . ولما كان مارشان تابعا له ، فقد تلقى كل أوامره منه ، وأعاد دللكاسيه قوله للسفير مرارا إنه ليس هناك حملة لمرشان ورجاله ، حتى رسخ في ذهن السفير من كلامه أن قصده هو أن ليوتارد هو الذي أرسل مارشان ففعل ما فعل ، لا أن فرنسا تصرفت تصرف الأعداء . فسأله السفير عن الزمان الذي أرسله ليوتارد فيه ، فأجابه أن ذلك منذ سنتين . فقال السفير ولكن الحكومة الإنجليزية بينت للفرنسيين قبل ذلك بزمان طويل أنها تعد دخولهم إلى وادي النيل عملا عدائيا لها . فأجابه دللكاسيه بأن مصر كانت قد فقدت السودان سنة ١٨٩٣ ، وأن فرنسا حذت في سيرها إلى النيل حذو إنجلترا في فتح مديرية خط الاستواء . ثم ذكر أسبابا أخرى من هذا القبيل ، وعاد فاستدرك عليها قائلا ولكن لا محل للنقاش بيني وبينك ، قال السفير : فوافقته على ذلك ثم بينت له بصريح العبارة أنه إذا كان المسيو مارشان قد احتل فاشودة ، فقد أصبحت الحالة محفوفة بالآخطار ، لأن الحكومة الإنجليزية لا توافق مطلقا على بقاءه فيها ، ولا ترضى أن تتنازل مصر عن حقها في استرجاع كل البلاد التي كانت خاضعة للخليفة وهي أصلا من أملاكها . ثم قلت له إن الواجب يقضي على أن أتكلم بتام الحرية ، وإنه لا يمكن أن يكون الاتفاق على هذه المسألة بالأخذ والعطاء ، فأصغى إلى بمزيد الانتباه . ثم

أجابني جواباً فخواً أنه إذا كانت الحكومتان تتناقشان في هذه المسألة بالسكينة وكانتا ترغبان بإخلاص في اجتناب النزاع، فلا ريب أنهما يحلانها حلاً سلبياً مرضياً. أما فرنسا فإني أعلم علم اليقين أنها لا تريد الخصام، بل كل زملائي في الوزارة يتمنون مثلي دوام حسن العلاقات بيننا وبين إنجلترا، فإذا كان هذا ما تريدونه أنتم أيضاً (وأنا مرتاب فيه لما يظهر لي من كلام الصحف الإنجليزية) فلا خطر. فأجبت أنه الحكومة الإنجليزية لا تريد مخاصمة فرنسا، ولكن لا أرى فائدة من إخفاء الحقيقة عنه وعدم إظهار أخطارها له، وأن الحكومة الإنجليزية قد عازمت عزمها ثابتاً على ألا ترجع عن الحصول على حقوقها. وقد تحاشيت ذكر كل عبارة تشتم منها رائحة التهديد. وأما في غير ذلك فإني أفرغت جهدي، حتى أظهر له بأجلى بيان وأصرح عبارة أنه يستحيل علينا أن نسمح ببقاء الفرنسيين في فاشودة،<sup>(١)</sup>

ويجب أن نسجل هنا وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بمسألة فاشودة. فقد أرسل بطرس غالى وزير الخارجية المصرية رسالة إلى المعتمد البريطانى بالقاهرة جاء فيها: إن حكومة الخديوى، كما تعرف سيادتكم، لم يغب عن نظرها، في حين من الأحيان، العودة إلى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر. ومصر لم تنسحب من تلك الأقاليم إلا تحت ظروف القوة القاهرة. وأن استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر وادى النيل الذى ضمت مصر فى سبيله الضحايا العظيمة. ولعلم الحكومة المصرية أن مسألة فاشودة فى هذا الأوان هى موضوع مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا، فإنها تكل إلى أن أطلب من سيادتكم أن تفضلوا بحسن الوساطة لدى لورد سولسبرى ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التى لا تقبل نزاعاً، ولكى تعاد إليها الأقاليم التى كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد<sup>(٢)</sup>.

---

(1) British Documents on the Origins of the War 1, vol. 1 :  
Document No 191 ( Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury  
Sept. 18. 1898 )

(٢) اسماعيل سرهنك: المرجع السابق ص ٥٥٥ والدكتور محمد صبرى: المرجع السابق ص ٢٣٨

Abdel - Monaim Omar : The Soudan Question Based on British  
Documents. (Cairo, 1952) p. 48.

والاتجاه الملائم الذى كان يجب على الحكومة الفرنسية الاخذ به فى سنة ١٨٩٨ هو الاتجاه الودى . ففرنسا كانت فى أزمة داخلية عنيفة ، وغير مستعدة تماما لأن تخوض غمار الحرب . وموقف مارشان كان محفوقا بالأخطار . أما مارشان نفسه ، فكان هو وزملاؤه يدعون دائما أن موقفهم فى فاشودة فى غاية القوة . فلقد صدوا هجوما للدراويش ، وكانت علاقتهم ودية مع قبائل الشلوك المجاورة . ومازال لدى الحملة ١٣٠ ألف طلقة و ١٨ ألف كيلو من القمح وزرعوا الحدائق ، ولذلك لم يكن هناك أى خطر نتيجة المجاعة . وكانوا يتوقعون الإمدادات والمؤن من الكنفو الفرنسية والحبشة . ويقول الجنرال مانجان Mangin إنه كان فى استطاعة القوة الفرنسية أن تتعب الانجليز أكثر من الدراويش فى أم درمان ، وإنه بما يساعد على هذا أن الجنود السودانيين فى قوات السردار كانوا يميلون إلى جانب الفرنسيين . ومن ناحية أخرى قرر كتشنر من أول الأمر أن موقف مارشان كان « مستحيلا بقدر ما هو فى غاية السخف » ، وأن النصر فى أم درمان أنقذه من الهلاك المحقق على أيدي المهديين ، وأنه لا يخطر على ذهن أن مارشان كان فى مقدوره الاحتفاظ بموقفه مدة طويلة فى منطقة المستنقعات الموبوءة بالحمى حول فاشودة (١) .

ولم يكن استعداد دلكاسيه للمفاوضة وللوصول إلى تسوية ودية متبادلا فى لندن فى هذه المدة . إذ رفض الانجليز باستمرار تحديد مطالبهم أو بحث مطالب غيرهم . فمن البداية قال سولسبرى إن السودان يتبع بريطانيا العظمى ومصر بحق الفتح ، وإن هذا الحق غير قابل للمناقشة . وكتب سولسبرى للملكة التى وافقت على رأيه يقول « لن يحتمل رأى العام هنا أى عرض بمنح امتيازات إقليمية » ، ونتيجة لعدم رغبة الانجليز هذه فى مناقشة المسألة ، ولتعصب الصحافة البريطانية ، لم يسلم دلكاسيه . وأوضح رأيه قائلا إنه لا يمكن سحب مارشان ما لم توافق الحكومة الانجليزية على

---

1 — Cœcheris, Jules : La Situation Internationale de l' Egypte et du Sudan. Paris, 1903. p 416.

المفاوضة . وردا على هذا رفض سولسبرى رفضا باتا أى بحث حتى يجلو الفرنسيون من مركزهم .

ومن الممل جدا أن نذكر بالتفصيل الحجج والمناقشات ، التى قدمت فى الأسابيع التالية لإثبات أو عدم إثبات حق الفرنسيين فى وجودهم فى فاشودة . إذ أنه منذ حرب القرم لم يخيم على نزاع دولى مثل هذه المناقشات المتناقضة البيزنطية . وذكر ولفرد بلنت Wilfrid Blunt فى مذكراته أن كلا من الجانبين كان مخطئا . ولاحظ مسيو كوشرى ، وهو من أقدر من كتبوا فى الموضوع ، أن حجج الفرنسيين والبريطانيين كانت فى الأصل واحدة . وإنما المتعب أن الحجة نفسها لم تكن تقدم من كل من الجانبين فى وقت واحد . لقد أخلى المصريون السودان تحت ضغط الانجليز وأوامرهم ، فما مركزه بعد ذلك من ناحية القانون الدولى ؟ . كان رأى أعظم المشرعين الفرنسيين مثل دسبانيه Despagne وبونفس Bonills هو أن حقوق المصريين مازالت قائمة ، وأن السودان لا يعد مشاعا أو بلا صاحب . ومن ناحية أخرى كان من رأى بعض الناس أمثال سير سامويل بيكر ، وسير فردريك لجارد Frederick Lugard أن المنطقة قد تركت ، وأنها سوف تتبع أول دولة تستطيع أخذها من المهديين . ولقد ضمت الحكومة البريطانية أجزاء كانت تابعة لمصر على البحر الأحمر ، وفى أوغندة وأنيورو . كما ساعدت الإيطاليين فى الحصول على أجزاء أخرى على البحر الأحمر ، وأجرت مناطق للملك البلجيك . وفى اتفاقها مع ألمانيا سنة ١٨٩٠ طالب الانجليز بجزء كبير من المنطقة الاستوائية ليكون تحت نفوذهم .

وكان للحرية التى تمتع بها الإنجليز فى ضم أجزاء كانت تابعة لمصر أثر فى أن هانوتوفى سنتى ٩٤ ، ١٨٩٥ أصر على رفض نظرية أن السودان مشاع ، وأكد حقوق الخديوى والسلطان . وبالرغم من هذا الموقف فإن هانوتو بارك بعثه مارشان ، وكان هم السياسة الفرنسية فى السنين التى تلت ١٨٩٥ هو الحصول على جزء من الغنائم . وعندما قامت الأزمة فى ١٨٩٨ انعكست موافقة الدولتين المتنافستين . فيقول



الفرنسيون إن السودان مشاع ، وإن لهم الحق هناك كما للإيطاليين على البحر الأحمر ، أو للانجليز في أوغندة ، أو للبيلجيكين في لادو ، بالرغم من صغر قوة مارشان فإنه احتل منطقة بحر الغزال احتلالاً تاماً . وجواباً على هذا قال البريطانيون إن حقوق الخديوى مازالت قائمة ، وإن بريطانيا تعمل من أجل مصر . وعندما لم يقتنع الفرنسيون بهذه الحجة ضرب الانجليز على نعمة أخرى : لنفرض أن المنطقة ضاعت بالنسبة لمصر تماماً ، وأنها تبعت للدراويش ، فإنها الآن استردت منهم وتتبع تماماً الفاتحين المصريين والبريطانيين<sup>(١)</sup> . والحقيقة أنه لا فرنسا ولا انجلترا كان لها أى حق في التحكم في مصر أو السودان أو أى جزء من وادى النيل ، فإذا جردت مناقشتهم من الدبلوماسية والدعاية الصحفية ، فهي لا تنطوى على شيء إلا على روح الاستعمار والاستغلال ، وهذه لا تستند إلى حق بل تؤيدها القوة .

ومن الواضح أن هذه الحجج وغيرها كانت لادخل لها في الوضع النهائي للمسألة . ويتلخص الموقف فيما يأتى : عندما خابت آمال الفرنسيين في أن تنظم حكومة جلادستون في سنة ١٨٩٢ الجلاء عن مصر ، وكتب مسيو برمبت في سنة ١٨٩٣ تقريره الهندسى ، أرسلوا أولاً مونتيل ثم مارشان ليدعم مركزه على النيل عند فاشودة ، حيث تصله الإمدادات من الجيش الحبشى . وبالأحباش من جانب والفرنسيين من الجانب الآخر ستتخطم مشروعات « من القاهرة إلى الكاب » ، الإنجليزية . وفي الوقت نفسه فإن التهديد بتشديد قناطر على الجزء الأسفل من السوبات ، وبقطع إمداد المياه الصيفية عن مصر ، سوف يجبر البريطانيين على التفاوض وإعادة بحث المسألة المصرية . ويمكن البرهنة على ذلك مما قيل في الفصول السابقة عن أغراض وتعليقات البعثة ، ويؤيد ذلك أيضاً نشاط مارشان . ولقد انتقد الكتاب الفرنسيون هانوتو بأنه لم يخصص الرجال والمؤن الكافية للحملة ، وأنه جعل منها « مغامرة فرقة مرتزقة » *une aventure de condottiere* ، أو « فتح لشهوة الاستعمار hors d'œuvre colonial » . ولكن هذه الانتقادات لم يكن لها في الحقيقة أى مبرر ، ففكرة بعثة

مارشان كانت عزيمة وجريئة، فليس هناك أى شيء بالنسبة للخطة نفسها أو للدور الذى لعبه مارشان . ولكن الورطة أتت من فشل المساعدة الحبشية . إذ بمجرد وصول مارشان إلى فاشودة أرسل ملازمه براتيه Baratier ليبحث عن الأحباش ويستطلع أخبارهم . ثم أرسل مانجان Mangin ليسير نحو أعلى السوبات . وفي الحقيقة قابل مانجان الرأس الحبشى ، وسارا معاً إلى فاشودة ولكن الأوان كان قد فات ، إذ أن الأمر بالانسحاب كان قد وصل إلى مارشان . وتوجت خيبة أمل الفرنسيين بأن ظهر أن مسيو برمبت كان مخطئاً في قوله إنه في الإمكان بناء قنطرة عند مصب السوبات . وعندما وصل مارشان إلى القاهرة في أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٨ تباحث طويلاً مع القنصل البلجيكي . وبين له أنه لا يوجد حجر واحد في منطقة مصب السوبات لعدة أميال ، ولهذا لا يمكن تحقيق فكرة برمبت في بناء قنطرة هناك ، وأن النيل عند مصبي السوبات وبحر الغزال يجرى في عدة فروع كان يجب سدّها جميعاً . وشكاً بأنه كان من الخطأ التضحية بالحملة . وقال إنه بالرغم من فشل الأحباش ، فإن الحكومة الفرنسية كان بوسعها في أسابيع قليلة تجهيز مائتي فرقة مشاة من السنغاليين تطرد هم البريطانيين من غرب إفريقيا، وبهذا يخف الضغط على النيل .

ولا يمكن لوم الحكومة الفرنسية على عدم مقدرة الأحباش على الصمود في النيل حتى وصول مارشان . كما أنه لا يمكن للحكومة أن تتنبأ بأخطاء تقدير مسيو برمبت . فالمشاريع الفرنسية إذ لم تسر على مايرام . ولكن بجانب هذا يجب أن نتذكر أنه عندما أرسل مارشان كانت حملة دنقلة قد ابتدأت فقط . وكان الإنجليز مهتمين بمشروعات برمبت ، ويدركون أن الفرنسيين في سبيل تنفيذها ، إذ كان قد حذرهم سامويل بيكر من خطر سيطرة دولة أخرى على أعلى النيل ، كما ذكرهم بهذا الخطر أيضاً رجال أمثال الجارد، وسكوت منكريف Scott Moncrieff . وظهر هذا في المناقشات البرلمانية وقت تصريح جرای في سنة ١٨٩٥ . وكانت مصر تعتمد على مياه النيل الأبيض في الحصول على مياه الصيف اللازمة لمحصول القطن، الذى كان يقدر بعشرة ملايين من الجنيهات . وقبل سنة ١٨٩٨ كانت هناك حاجة ماسة لمياه الصيف ولخزانات أخرى للمياه . وصرح سير إدوارد جرای بالخوف من الخطر الذى ينتج من تحويل مياه

النيل بواسطة دولة معادية في خطابه الذي ألقاه في هدرسفيلد Huddersfeld في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨. وفي ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٩ نوقشت المسألة بالتفصيل في مجلس العموم، وبما قاله جراي ما يأتي : « إن احتمال الخطر على مصالح مصر في وادي النيل، الأمر الذي أصبح ممكناً بواسطة علم الهندسة ، قد ازداد لدرجة لم تكن من قبل ، وتغيرت الظروف تماماً<sup>(١)</sup> » .

عل أنه لاشك في أن الأمم من مصالح مصر في نظر إنجلترا هو إتمام مشروعها الخاص بتأسيس إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح . وعندما وصلت أنباء انتصارات السردار إلى مسامع الإنجليز ، شعروا بأن كتشير قد تسلم زمام الأمور في السودان ، وفتح الطريق بين القاهرة ورأس الرجاء الصالح . وقبل ذلك بخمس سنوات ، عندما أعلن رودس نيته في ربط مدينة كيبنتون بالقاهرة بواسطة خط تلغرافي عبر القارة ، سخر الناس من فكرته . ولكن بعد انتصارات السردار ، أدرك كل إنجليزي أن إمكانية تركيب أسلاك تلغرافية عبر إفريقية لم تعد موضع اعتباره ، بل أصبح جل همه إتمام مشروع تأسيس إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح . ولقد قام بهذا المشروع مستر رودس وكثيرون آخرون من أمثال سير « هري جونسون ، وكابتن « لجارد ، و « هنري كفل » .

ولقد مكن تكوين إفريقية في نصف الكرة الجنوبي مستر رودس من إهداء بلده إمبراطورية من أغنى جواهر التاج البريطاني . وقبل سنة ١٨٩٠ كانت المستعمرات البريطانية جنوب خط الاستواء تتكون من مستعمرة رأس الرجاء وناتال Natal فقط ، ولو أن الحكومة البريطانية كانت تفرض حماية اسمية على بتشوانالاند Bechuanaland . وفي سنة ١٨٩٠ وضع رودس أساس مشروعه الضخم . ولم يحلم سواه بإمبراطورية تشرق إفريقية . إذ كان مجرد ذكر هذا

---

1 — William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism ( 1892 — 1902 ) New York 1951, pp 558 — 559

المشروع يعد نوعاً من الجنون . ولم تمض سوى ثمانى سنوات حتى تحقق حلم رودس .  
ففى هذه السنوات الثمانية استطاع رودس أن يضيف إلى الإمبراطورية البريطانية  
٧٥٠ ألف ميل مربع . وبينما كان رودس يقوم بتنفيذ هذا المشروع جنوب نهر  
الزمبىزى كان إنجليزى آخر هو السير « هرى جونسون » يقوم بمثل هذا العمل فى  
شمال ذلك النهر ، وكان يعتمد فى بادىء الأمر على الإعانات التى كان يمنحه إياها  
رودس ، لكنه بعد ذلك تمكن من موازنة ميزانيته .

وبين الجدول الآتى ما أنجزته بريطانيا بين رأس الرجاء الصالح والقاهرة فى عشر

سنوات من ١٨٨٨ — ١٨٩٨ :

الخطوط الحديدية بالميل	الخطوط التلغرافية بالميل		مناطق أضيفت إلى الإمبراطورية البريطانية
	مدت أعلى وشك المد	خطوط فى طريق المد	
الخطوط المائية (بالميل) التي تسير فيها البواخر	قررت	مدت فعلاً	
زمبىزى ٢٥٠	—	—	روديسيا
شيريه ١٥٠	—	—	وسط إفريقية الإنجليزية
أعلى الشيريه ٤٠٠	—	—	من كبرى إلى بولاوايو
ونياسا	—	—	Bulawayo
تنجانيقا ٣٨٠	—	—	من بولاوايو إلى سولسبرى
	—	—	من بالاباى Palapye
	—	—	إلى سولسبرى
	—	—	من سولسبرى إلى بيرا
	—	—	Beira
	—	—	من سولسبرى إلى تيت
	—	—	Tete
	—	—	من تيت إلى بحيرة نياسا
	—	—	وآخر نقطة



مناطق أضيفت إلى الإمبراطورية البريطانية	الخطوط التلغرافية (بالميل)		الخطوط الحديدية (بالميل)		الخطوط المائية (بالميل) التي تسير فيها البواخر
	خطوط مدت فملا	خطوط في طريق المد	مدت اوعلى وشك المد	قررت	
من تيت إلى شلالات ستانلي حيث شيد الخط .	—	١٣٠٠	—	—	
من بولاوايو إلى تنجانيقا	—	١١٠٠	—	١٠٠٠	
من مولوا Molwa إلى أوغندا وبحيرة البرت	—	٨٠٠	—	—	
إفريقية الإنجليزية الشرقية حماية أوغندا وملحقاتها					فكتوريا نيانزا ٢٥٠
من ممبسة إلى أوغندا	—	١٠٠٠	٨٠٠	—	
<u>السودان</u>					
من القاهرة إلى الخرطوم	١٢٠٠	—	٦٠٠	—	النيل وبحيرة ٢٥٠٠ البرت .
من الخرطوم إلى أوغندا	—	١٥٠٠	—	—	
	٣,٣٠٠	٥,٦٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠	٣٩٣٠ <sup>(١)</sup>

إذن لا بد أن تقاوم إنجلترا كل من يعترض سبيلها في إتمام مشروع تأسيس  
إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة  
والاستيلاء على منطقة أعالي النيل ، فهي حجر الزاوية للقبو العظيم الذي تستند عليه  
الإمبراطورية الإفريقية .

وإذن ليس من المستغرب أن يعمل الانجليز على استرداد السودان ، حتى ولو على

1 — Lionel Decle : « The Fashoda Question » ( The Fortnightly Review, 64 December 1898 ).

نفقتهم الخاصة ، أو أنهم صمموا على إضافة جنود انجليزية إلى القوات المصرية . وبمجرد أن هزم كتشنر الدراويش لم يضيع وقتا في البحث عن مارشان ، أو في بحث الموقف في أعالي النيل . وأرسل قاربا حريباً في بحر الغزال وصل تقريباً إلى المركز الفرنسي عند مشرع الرق ، وأرسل قارباً آخر في بحر الجبل حيث صدته السدود . ثم كشف بحر الغزال ، وأرسلت بعثة إلى السوبات وفرعه البيبور Piber . وشيدت الحصون على طول مجرى نهر السوبات لكي تتصدى لآية قوة حبشية قد تحاول الوصول إلى النيل مرة أخرى .

وبإعادة النظر في هذا الدليل يتبين لنا أن بعثة مارشان لم تكن مجرد رحلة فرنسية للبتعة وأن الحكومة البريطانية لم تكن تعتبرها كذلك . وكان سولسبرى مصمماً على عدم الرضوخ أو بحث أية امتيازات للفرنسيين . وإزاء هذه الحالة أصبحت المسألة مسألة قوة . وكان في الإمكان أن تسحق قوات كتشنر البالغ عددها أربعون ألفاً قوات مارشان . ولكن ذلك معناه حرب بين إنجلترا وفرنسا ، وكانت لندن تدرك هذا جيداً ، ولكن الحكومة لم تكن تخشى مثل هذا العمل .

عندما انتهت أزمة فاشودة تقريباً ، كتبت جريدة التيمس تقول إنه في سنة ١٨٧٨ كان البريطانيون يغنون بحماسة « لدينا الرجال ، لدينا السفن ، ولدينا المال أيضاً . أما في سنة ١٨٩٨ ، قالت هذه الجريدة الكبيرة إنه لم يكن هناك أي غناء . فإن البريطانيين لم يكونوا في حاجة إلى تقوية الرأي العام . إذ كانت هذه هي المرة الأولى التي تواجه إنجلترا فيها أزمة كبيرة دون أدنى خوف <sup>(١)</sup> .

وكانت هذه الثقة العامة لها ما يبررها . فالسنوات الأخيرة شهدت بناء كبيراً للسفن وازدياداً عاماً في الأسطول جعل سيادة بريطانيا في البحر أمراً مؤكداً . فكان لدى إنجلترا من السفن الحربية ، التي عمرها أقل من عشر سنوات وسرعتها ١٦ عقدة على الأقل ، ٣٤ سفينة في مقابل ١٣ لفرنسا و ١٧ لروسيا . وكانت إنجلترا أقل من هاتين الدولتين في الطرادات والنسافات فقط . ولقد تكلم سير توماس بريسي

Sir Thomas Brassey في أحلك أوقات الأزمة قائلاً إن سفن الأسطول البريطاني الحربية تعادل سفن أساطيل فرنسا وروسيا وألمانيا مجتمعة، وأوضح أيضاً أن السفن الحربية البريطانية متجانسة ومتشابهة، ولذلك فهي أكثر انسجاماً. وعبر ناقد فرنسي عن رأيه قائلاً إنه لو تركنا جانباً مسألة إحصاء السفن وعددها، فإن الأسطول البريطاني كان يعادل في القوة أربعة أمثال الأسطول الفرنسي، وأقوى من كل أساطيل أوروبا مجتمعة<sup>(١)</sup>.

وكانت الاستعدادات البحرية البريطانية على قدم وساق طوال شهر أكتوبر. ففي بورتسموث أعدت كل المهمات حتى تتمكن القوات الثقيلة من أن تبحر فوراً وقت اللزوم. ولم تعرف التفاصيل للتكتم الشديد على هذه العمليات، ومع ذلك يبدو أن فرق بحر المانش ذهبت تجاه الساحل الفرنسي استعداداً لحصار السفن الحربية الفرنسية عند برست Brest. وراقبت قوة أخرى مضيق جبل طارق لتمنع الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط من الخروج منه. أما في البحر المتوسط نفسه فوضعت قوة كبيرة بين مالطة وجبل طارق، وكانت على استعداد تام لحصار طولون، أو النزول عند بنزرت Bizerta، وأرسلت قوة أخرى إلى الاسكندرية لحراسة قناة السويس.

وشعر الانجليز بأنهم مستعدون لكل الاحتمالات. أما من الناحية الأخرى، فقد استولى على الفرنسيين ذعر عام. وكان إجماع العالم على أن الأسطول الفرنسي ثاني أسطول في العالم قوة بعد الأسطول الإنجليزي. ولكن السلطات البحرية الفرنسية كانت مشلولة إلى حد ما لمدة طويلة نتيجة للنزاع المتواصل بين أفرادها. وكان للسياسة أيضاً دخل كبير في اضمحلال الاستعدادات البحرية الفرنسية. وعلى أي حال كان يبدو أن الحالة في سنة ١٨٩٨ تدعو تماماً للشفقة، فالقوة البحرية الفرنسية بالنسبة للانجليزية كانت كالقوة الأسبانية بالنسبة للأمريكية. فالأسطول الفرنسي في بحر المانش كان مكوناً من سفن حربية صنعت قبل سنة ١٨٨٥ وغير متجانسة وتصميماتها

---

1— T. A. Brassey : « Can we hold our own at sea ? » (Fortnightly Review, July, 1898, pp. 141-7) .

مختلفة . وكانت الموانئ البحرية في فرنسا نفسها وفي المستعمرات تقاسي نقصاً كبيراً في الرجال، بينما كانت الورش غيرة مجهزة تجهيزاً كافياً . ففي برست Brest وشربورج Cherbourg وطولون Toulon كان يمكن تشغيل ثلث المدافع فقط لنقص الرجال وقلة الذخائر . ويقول فيلي إيتين : « الحرب ! لقد أوشكنا على محاربة إنجلترا لطردها من مصر ، وكانت قد دعتنا منذ سبع عشرة سنة إلى اللحاق بها . فهل كنا واثقين من التوفيق في طردها من شواطئ النيل . في أول مارس سنة ١٨٩٩ قام مسيو لانسان<sup>(١)</sup> M. de Lanessan بموازنة عن حظنا في النجاح أو الإخفاق فكتب : « ... قبل نشوب حادثة فاشودة لم يكن أحد في فرنسا يفكر في موضوع قوة فرنسا البحرية . وقد ساعد جمال الصحافة العام على ذلك ، فمعظم مواطنينا كانوا يظنون أن أسطولنا قوى يستطيع مناضلة أسطول إنجلترا دون خطر . ولم يكن أحد يعرف أننا لو انفقنا على أسطولنا من مائتين إلى ثلاثمائة مليون فرنك ، وهو أكبر مبالغ في السنة ، فإن إنجلترا كانت تخصص كل عام لأسطولها منذ نحو عشر سنوات نحو مليار . ولم يكن أحد يعرف أيضاً أن قواد بحريتنا قد اعتنقوا منذ نصف قرن ، كقاعدة عامة في تنظيم البحرية الفرنسية ، فكرة أن وقوع حرب بين إنجلترا وفرنسا لا مجال له في سياستنا الخارجية ( أي بعيد الاحتمال ) .

وهكذا نتيجة فكرة سابقة وثابتة في السياسة الخارجية ، وأمام مصاعب عملية ليس من اليسير تذليلها ، وجدت البحرية الفرنسية نفسها في مسألة فاشودة أضعف بكثير من بحرية بريطانيا العظمى . . . .

وقد كانت الحال أسوأ مما قاله مسيو لانسان ، وإليك ما كتبه مسيو لوكروي M. Lockroy في كتابه ( الدفاع البحري )<sup>(٢)</sup> : « في سنة ١٨٩٨ لم يكن لبطارياتنا مدربون ولا ذخائر ، ففي شربورج وبرست وفي كل مكان كانت نصف مدافعنا غير

---

(١) تولى « لانسان » وزارة البحرية الفرنسية نحو ثلاث سنوات في وزارة ولدك — روسو

2— Edouard Lockroy: La Defense Navale (Paris, 1900) .

(م ١٩ — المنافسة الدولية)



صالحة لنقص الرجال . وكانت جزيرة كورسكا ضعيفة التحصين . وبنزرت تحت رحمة أى هجوم . وعدد الجيوش فى تونس قليل جدا . وليس لشواطئ الجزائر كشف واحد . ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة . وكانت كلها ماعدا تونكين Tonkin فى حالة يرثى لها .

وتولى مسيو لكروى الوزارة فى ٢٨ يونية سنة ١٨٩٨ ، أى أنه لم يكن مسئولاً عن أى شىء فى حالة البحرية الفرنسية السيئة هذه ، وإنما المسئولية تقع على سلفه وزملائه الذين بذروا الأسباب ولم يفعلوا شيئاً لمواجهة النتائج .

ولا يمكن القول إنهم يستطيعون فى حالة الخطر استكمال الدفاع . فعدا أن الاستعداد للحرب يتطلب جهوداً طويلة ، فإنه يتطلب نفقات باهظة . وطلب اعتمادات من البرلمان فى ذلك الوقت يؤدى إلى خلاف لامناص منه<sup>(١)</sup> .

شعرت الحكومة الفرنسية فى آخر لحظة بخطورة الموقف . فبعد أن أشعلت النار فى برميل فاشودة المملوء بالبارود ، هب الفرنسيون فزعين ، مندهشين وعاجزين<sup>(٢)</sup> . وكانت نعمة الصحف البريطانية تتم عن الروح الحربية . وكان هناك اتجاه عام فى إنجلترا بأن الوقت قد حان لتصفية المسائل مع فرنسا . وفى كل الدوائر كانت فكرة الحرب رائجة حتى بين أعضاء الوزارة أنفسهم ، وكان عدد كبير من الوزراء منهم تشمبرلين يخشى أن يسلم سولسبرى للفرنسيين ، وليس هناك دليل على أنه كان سيفعل ذلك . والحقيقة أنه كان فى قرارة نفسه ، منذ سنين ، يرى عدم منح امتيازات لفرنسا مطلقاً فى هذه المسألة . لكنه كان يرغب فى تجنب الإثارة بقدر الإمكان . وفى ٢٨ أكتوبر قرر مجلس الوزراء تركيز الأسطول . ولقد قلق سولسبرى من هذا القرار ، لأنه كما لاحظ لورد إشر Esher ، كان الآخرون يرون أن النزاع آت لا محالة ، وأنه يستحسن

---

1 — Velay, Et. : Les Rivalités Franco - Anglaise en Egypte (1876-1904) pp. 182-183.

2 — Cocheris, Jules : La Situation Internationale de l'Egypte et du Sudan. Paris. 1903 p 466.

حدوده الآن لا بعد ذلك ، . وفي نفس اليوم أخبر لور روزبرى « إشر ، بأنه يميل  
إلى الاعتقاد بأن الحرب مع فرنسا الآن ستسهل المشاكل فى المستقبل ، . ولم يكن  
هناك أدنى شك فى أن شعور الدوائر الحكومية كان يميل إلى حرب دفاعية  
• Preventive War

ووصلت تقارير بكل ذلك إلى باريس طوال شهر أكتوبر . وفى وزارة البحرية  
كان هناك اتفاق عام فى رأى على أن الإنجليز قد يثيرون حرباً ليتخلصوا من  
الأسطول الفرنسى قبل أن يقوى الأسطول الألمانى الحديث العهد . وكان الضباط  
الفرنسيون يرون أن فرنسا غير قادرة على الحرب فى البحر حتى ولو كانت حرباً تجارية ،  
وظن البعض أن شرف فرنسا يتطلب القتال حتى ولو كانت الهزيمة مؤكدة . ولكن  
كان الناس ينظرون إلى هؤلاء بعين الشك والدهشة . وقد اتهموا بأنهم على  
اتفاق مع هيئة القيادة العامة ، التى لم تكن ضد فكرة الحرب تماماً على  
أن تكون الحرب بالأسطول فقط ، بينما كانت هى تعمل على دكتاتورية  
حربية . وعلى أى حال فإن وزير البحرية كان مقتنعاً بأن الحرب ضرب من اليأس ،  
واتفق معه فى رأى رئيس الوزراء بريسون Brisson ورئيس الجمهورية فوريه<sup>(١)</sup>  
. Fauré

وكانت سياسة دلكاسيه اكتساب الوقت حتى تتمكن فرنسا من عمل شيئين :  
أولهما إتمام الاستعدادات البحرية الهامة ، وثانيهما محاولة ضم روسيا إلى مساعدتها .  
ولذا طلب من الإنجليز إمهاله بعض الوقت حتى يأتيه تقرير من مارشان ، وحتى  
يفرح له الكابتن براتيه الذى استدعى إلى باريس الموقف . وفى الوقت نفسه أخذت  
فرنسا فى تحصين سواحلها حتى تكون فى حالة دفاع على الأقل ، فأرسلت الذخيرة  
والجند على وجه السرعة إلى برست وشربورج ، وأعدت السفن بسرعة للعمل ، وفى  
طولون كان العمل يجرى ليل نهار فى مراسى السفن ، وألغيت كل الإجازات ، وأعد

---

1 — Edouard Lockroy : La Défense Navale (Paris. 1900) pp. 4 ff.,  
19 ff., 187 ff.

كل الأسطول الموجود في البحر المتوسط، ووضع تحت إمرة الأميرال فورنييه Fournier، وهو من أقدر الضباط البحريين. وفي النهاية استطاع رئيس الجمهورية فوريه أن يقنع رئيس اللجنتين الماليتين في مجلس الشيوخ والنواب باعتماد صرف نحو مائة مليون فرنك بدون موافقة البرلمان وبدى في عملية إصلاح واسعة في الأسطول<sup>(١)</sup>. وبينما كانت الأزمة في أوجها أقر وزير خارجية روسيا إلى باريس في ١٥ أكتوبر، وتبعه بعد أيام قلائل مسيو وت Witte، ثم وزير الحرب الجنرال كوروباتكين Kuropatkin، ولم يعرف إلى الآن ما دار في المحادثات التي امتدت أياما عديدة، ولو أنه ليس من الصعب أن نؤمن. فالعلاقات الفرنسية الروسية لم تكن على خير مايرام في ذلك الوقت. وكانت الجماعات السياسية في فرنسا، اليمينية منها واليسارية، تشعر بخيبة أمل بالنسبة للتحالف مع روسيا، وهو تحالف لم يبد أكثر من كونه ترتيباً للاحتفاظ بالوضع الراهن في أوروبا، ولا استدراج فرنسا إلى حظيرة السياسة الألمانية. وفي أغسطس سنة ١٨٩٨ أصدر القيصر، بغير سابق اتفاق مع فرنسا، منشوره الشهير للسلام. وأيقن الفرنسيون أن الروس لا يرغبون في مساعدتهم، ويتلخص رد الفعل العام في الدوائر السياسية في العبارة الآتية. «تخلوا عنا On nous lache».

أما في الجانب الروسي فكان عدم الرضا أيضا ظاهرا. ما فائدة حليف مشلول الحركة بمرض حاد كسالة دريفوس؟، ماذا يستطيع أن يفعل الإنسان بوزارة راديكالية، أي متطرفة في السياسة، مثل وزارة بريسون التي يعضدها رجال أمثال كليمنصو وجوريه Jaurés ورانك Ranc وآخرون ممن يعرفون بعدائهم للتحالف الروسي الفرنسي؟ وأعلنت الصحافة الروسية كراهيتها للحكومة الفرنسية وعزمها على عدم مساعدتها. «عندما يشعر الرجل بأن امرأته لم تعد جميلة يبدأ في الاعتقاد بأن مهرها كان ضئيلا»، كتب هذا مراسل التيمس في باريس في ١٤ أكتوبر مبينا أنه لم يكن هناك في الجهتين الروسية والفرنسية إلا السخط والتراشق بالتهم<sup>(٢)</sup>. وطبقا

---

1 — 1bid., p 130 ff., pp 298-310.

2 — London Times, October 13, 1898.

لتقارير الصحف، فإن الحكومة الفرنسية في أكتوبر سنة ١٨٩٨ أخبرت مسيروت M. Witte بأنه يستحسن الانتظار قبل محاولة عقد أى قرض آخر في باريس . وقد يكون هذا صحيحاً أو غير صحيح . وعلى أى حال لايهمنا هذا أكثر من نتيجة مباحثات مورافيف Muraviev ودلكاسيه . وعلى قدر معرفتنا ، فإن وزير الخارجية الروسى كان مقتنعاً بإخلاص زميله الفرنسى للحالفة . ويظهر أنه أكد لدلكاسيه أن روسيا ستحترم التزاماتها، ولكن تعيئتها العسكرية ستستغرق وقتاً طويلاً، وأسطولها لا يستطيع ترك موانيه في الشتاء لتجمد المياه . ولذلك فهو ينصح فرنسا بأنه من الخير لها بأن تسلم بمطالب إنجلترا، وخاصة لأن مستنقعات فاشودة ليست مسألة حيوية لفرنسا ، وبعد ذلك يمكن لروسيا أن تساعد فرنسا في إثارة المسألة المصرية جميعها مرة أخرى . وأبرق السير إدموند مونسون إلى اللورد سولسبرى في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ يقول : « بالإشارة إلى برقيتكم السرية التي أرسلت مساء أمس فإنني أعلم من مصدر ، أعتقد أنه جدير بالثقة التامة ، أن النصيحة التي تلقاها مسيروت دلكاسيه من الكونت مورافيف نصها تقريباً كالآتي :

( لا تعط لإنجلترا أى مبرر لمهاجتمكم في الوقت الحاضر . وبعد ذلك سوف تمنح الفرصة لروسيا لتفتح المسألة المصرية كلها) . وأعتقد أن هذه النصيحة قد تلقاها دلكاسيه ورفعها إلى مسيوتريسون ورئيس الجمهورية . ورأى الخاص هو أن الكونت مورافيف لم يرفض رفضاً باتاً مساعدة روسيا ، كما لم يعط وعداً صريحاً بذلك (١) . ولم يكن السفير الإنجليزى في باريس ، سير إدموند مونسون ، متأكداً بما إذا كان الروس لا يساعدون الفرنسيين أكثر من مساعدة معنوية في حالة النزاع ، ولكن الحكومة في لندن كانت متنبهة لإمكان حدوث هذا . ومن الصعب أن ندرك كيف يغيب عن بال أى شخص أن يفهم الحقيقة بعد قراءة المقالات في الصحف الفرنسية . فمثلاً كتبت جريدة الشمس Soleil في ١٣ نوفمبر تقول : لقد أرسلنا بحارتنا



إلى كييل Kiel بمناسبة افتتاح قناة البلطيق، وذلك لترضى روسيا . ووافقنا بعد الحرب اليابانية الصينية على أن تستخرج، الكستناء من النار لروسيا ، وبذلك استطاعت أن تكسب منشوريا، وتحصل على مركز ممتاز في بحار الصين بدون إنفاق روبل <sup>(١)</sup> Rouble واحد وبدون المخاطرة بأى قوزاق <sup>(٢)</sup> . وأعطينا روسيا مليارات عديدة من الفرنكات من احتياطينا الذى كان من الممكن أن نفتق به فى الداخل . وفى مسألة فاشودة لم ترفع روسيا إصبعاً للدفاع عنا . وهى من غير شك تعتبر أنها ردت الخدمات التى أدناها لها ببعض البرقيات التى أرضت غرور مسيو فيلكس فوريه ، وبعض النياشين التى أرضت مسيو هانونو <sup>(٣)</sup> .

والمهم أن الحالة فى فرنسا وقتذاك كانت تدل على الحيرة والعجز التام . وفى وسط الاضطراب الداخلى وجدت فرنسا نفسها غير مستعدة عسكرياً وبدون المساعدة التامة من حليفتها . وكان الإنجليز عازمين على السير إلى نهاية الشوط . ولذلك لم يكن هناك أى حل للفرنسيين غير التسليم . ولقد كنا وحدنا ؛ ووحدها لا نستطيع القتال ، فلم يبق أمامنا إلا التسليم <sup>(٤)</sup> .

وبطبيعة الحال لم يكن هناك أحد حتى ولا دلكاسيه نفسه يريد أن يكون عاملاً من عوامل فضيحة فرنسا . ويمكن للإنسان أن يفهم جهود دلكاسيه فى استغلال سقوط وزارة بريسون Brisson فى ٢٥ أكتوبر بتهديده بعدم الانضمام إلى الوزارة الجديدة إذا استمرت إنجلترا فى إهانة فرنسا . ولكن دلكاسيه كان يحب السلطة لدرجة كبيرة . ومن المؤكد أنه أصبح فى ذلك الوقت مقتنعاً بوجوب الانسحاب من فاشودة . إذ أن مجلس الوزراء البريطانى اجتمع فى ٢٨ أكتوبر ، ولم يظهر أى علامة للتسليم . بل بالعكس فإن العمليات الحربية والبحرية كانت تسير بهمة أكثر من

---

١ - الروبل هو ريال روسى ويمادل عشرة قرون

٢ - القوزاق هو الفارس من جنوب روسيا

3—London Times, November 14, 1898

{4 = Velay, Et. ; Les Rivalités Franco - Anglaise en Egypte  
(1876 - 1904) p. 184.

قبل ، وقيل في جهات مختلفة إن إنذارا سيوجه إلى فرنسا . ولهذا احتفظ دالكاسيه في النهاية بمركزه في وزارة دوبوى Dupuy ، وطدا العزم على النصح بالتقهقر في هذا الموقف الذي تمسكوا به مدة طويلة . وشكلت الوزارة الجديدة في ٢٩ أكتوبر . وفي هذا اليوم نفسه بدأت الصحافة الفرنسية تتكلم عن القرار المنتظر . وناقش مجلس الوزراء الفرنسي الموضوع في ٣ نوفمبر . وفي مساء اليوم التالي أذاعت شركة هافاس Havas الفرنسية البلاغ الرسمي الآتي : قررت الحكومة الفرنسية سحب بعثة مارشان من فاشودة . وقد اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار بعد دراسة عميقة للموضوع <sup>(١)</sup> ، . وبذلك عرف العالم أن فرنسا قررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا شرط .

وكان مارشان قد أتى عن طريق النيل إلى القاهرة ، ويظهر بدون تصريح من باريس ، فأمر بأن يعود ثانية إلى فاشودة لينظم رحيل قواته . وكان عليه أن يترك المكان المتنازع عليه ويسافر عن طريق السوبات إلى الحبشة ومنها إلى الممتلكات الفرنسية على البحر الأحمر . وفي ١١ ديسمبر أنزل العلم الفرنسي نهائياً ورحل رجال مارشان . وأخيراً ، بعد مشقة ومحن أخرى وصلوا إلى العاصمة الحبشية . وفي الربيع كانوا في باريس .

وبعد قرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة التي تشميرلين ، وكان بوق الامبرياليزم الاقتصادي والاستغلالي ، خطبة في مانشستر في ١٥ نوفمبر ١٨٩٨ قال فيها إنه يأمل أن يكون الفرنسيون في سحبهم مارشان قد اقتنعوا بالمبدأ الذي كانت بريطانيا تقاومهم من أجله ، وبوجاهة موقف الإنجليز . ثم انتقل إلى أن مسألة فاشودة ماهي إلا رمز ، والمهم ليس المدينة نفسها ، وإنما السيطرة على وادي النيل ، وبريطانيا تطالب بهذا الوادي باسم مصر . وذكر كلاماً كثيراً عن مصر ، وأن بريطانيا ضحت تضحيات عظيمة حتى وصلت مصر إلى درجة من الرفاهية ، وأن المطالبة بوادي النيل ليست مسألة عاطفة أو كرامة ، وإنما هي بالنسبة لمصر مسألة حياة أو موت . وكل التضحيات

التي بذلت تصبح عبثاً إذا وقعت منابع النيل في يد دولة معادية أو دولة يحتمل في أي ظرف من الظروف أن تتحول إلى دولة غير صديقة . ثم يوجه تشمبرلين الكلام للسياسيين الفرنسيين ، فيقول إن على الساسة الفرنسيين أن يقلعوا عن خططهم التي نهجوا عليها سنوات طويلة ، والتي لا غرض لها إلا عرقلة السياسة البريطانية في كل جزء من أجزاء العالم <sup>(١)</sup> .

ويؤخذ على هذه الخطبة أولاً الإشارة إلى التضحيات البريطانية ، ويجوز أن يهضمها المستمع الإنجليزي . ولكن هذه النغمة في الإمكان أن نسمعها من أية دولة استعمارية أخرى ، ففرنسا أو إيطاليا بلا شك كانت ترحب بمثل تضحيات الإنجليز أو أكثر منها نظير السيطرة على مصر و وادي النيل . أما النقطة الثانية المهمة فهي ذكره حق مصر في السيطرة على وادي النيل كله وحيويته بالنسبة إليها ، وأن بريطانيا كانت عازمة على تأييد هذا الحق وإلا فكل تضحياتها تعتبر لا قيمة لها . والواقع أن بريطانيا أبدت حق مصر لا بإعطاء مصر السيطرة على هذه الجهات ، بل بسيطرة بريطانيا نفسها عليها . أبدت بريطانيا ، في تلك الأثناء حق مصر ، لأن هذا كان في مصلحتها ، إذ جنبها عدم الانسحاب من مصر من جهة ، ومن جهة أخرى كان يرد على كل مشروع أوربي للامتداد إلى أعالي النيل بأن هذه الأراضي مصرية ، فكان هذا التأييد كان لإبعاد الفرنسيين والبلجيكيين والأحباش وغيرهم . فلما تم للإنجليز ما أرادوا عارضوا في هذا الحق ، وقالوا إن السودان مختلف عن مصر من جميع الوجوه ، بل إن جنوب السودان مختلف عن شماله . وهكذا يصدق عليهم قول الله سبحانه وتعالى « يحلونہ عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله » .

وقد كان لحادثة فاشودة وقع شديد في نفوس المصريين ، وأثر بالغ في مصير المسألة المصرية وفي الحركة الوطنية في مصر . عرفنا أن الأزمة السياسية اشتدت بين إنجلترا وفرنسا على أثر هذه الحادثة ، وكان ظن المصريين أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح

---

1 — Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, pp 193 — 194.

باب المسألة المصرية وتضطر انجلترا إلى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة . وقد استيقن المصريون أن آمالهم في الجلاء ستتحقق ، إذ كانوا يعتقدون أن فرنسا لا تقدم على هذا التحدى لانجلترا إلا وهي مصرة على المضي في سياستها إلى النهاية . وكاد الخلاف بين الدولتين يصل إلى امتشاق الحسام بينهما ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية ، وقويت آمال المصريين في الاستقلال . ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب ، إذ لم تتقدم حليفها روسيا لمعاونتها ، فسلبت بوجهة نظر انجلترا ، وأمرت مارشان بالجلاء عن فاشودة ، وتم جلاؤه عنها يوم ١١ ديسمبر ١٨٩٨ . فكان هذا التسليم أكبر صدمة سياسية أصابت الحركة الوطنية ، لأنه دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا في احتلال وادى النيل والتصرف فيه كما تشاء ، ودل على نية الإنجليز في دوام احتلالهم لمصر والسودان . فزلزل هذا الحادث أمل المصريين في الاستقلال ، وجنح بعض رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال البريطاني واكتساب رضاه ، إذ رأوا في حادثة فاشودة برهانا جليا على رسوخ أقدامه في البلاد . كتب مصطفى كامل إلى أخيه علي ، وكان وقتئذ من ضباط حملة السودان كتاباً قال فيه : « ... إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة ، وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلاداً أحسنت إليهم بما لا يحلم به غيرهم ، ولكنني ثابت على خطتي حتى الممات ، لأن اعتقادي أن ثمر الدفاع ، وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثاني فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام ، وأننا إذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا في حياتنا ، فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبني بعدنا (١) » .

---

(١) لقد صدقت نبوءة مصطفى كامل . إذ استطاعت مصر ، بعد كفاح طويل مرير ، أن توقي في مساء الثلاثاء الموافق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ اتفاقاً مع بريطانيا ينظم جلاء القوات الإنجليزية جلاء تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ توقيعه . وقد فرح أبناء العروبة بهذا الاتفاق . كما رحبت به أكثر الدول في الشرق والغرب كخطوة لدعم السلام العالمى . وتم الجلاء فعلاً في يونية سنة ١٩٥٦ . إلا أنه بعد تأميم مصر لقناة السويس في يولية سنة ١٩٥٦ حدث اعتداء انجليزى فرنسى اسرائيلى على مصر في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر من العام نفسه . ونتيجة لمقاومة المصريين الباسلة وتدخل هيئة الأمم =



وكتبت مدام آدم كثيرا عن حادثة فاشودة ، ومنه قولها في مقالة لها في فبراير ١٩٠٤ عن أغلاط السياسة الفرنسية : فاشودة ! إنها الضربة القاضية ! لقد قلت في رسائل قبلا أن غير واحد من ساسة فرنسا قد أفهم الخديوى والوطنيين المصريين أن فرنسا ستدخل لصالح مصر سريعا وبصفة حاسمة ، وأبانوا لهم أن بعثة مارشان هي الحاملة لراية استقلال مصر ، فصاروا جميعا يعتقدون أن تحرير وطنهم سيأتى من السودان ، ولكن حادثة فاشودة قضت على آمال الوطنيين المصريين .

وقد كان لحادثة فاشودة كذلك تأثير كبير في موقف الخديوى ، إذ أخذ يذعن للأمر الواقع ، يتوعد إلى الاحتلال . وكان أول مظهر لهذه السياسة الجديدة زيارته للندن سنة ١٩٠٠ . وفي ذلك يقول مصطفى كامل في رسالته إلى مدام جوليت آدم في ٢ يونية سنة ١٩٠٠ : أبعث إليك مع هذا بمقالة تفصح لك عن شعورى والشعور الأهلى نحو سياحة الخديوى فى لندن، تلك السياحة التى آلمتنا كثيرا ، وما ذلك وا أسفاه إلا نتيجة فاشودة .

والواقع أن حادثة فاشودة كانت فوزا كبيرا للاحتلال وصنائعه فى مصر ، وبعثت اليأس فى نفوس بعض الوطنيين ، ولكنها لم تخمد جذوة الوطنية فى نفس مصطفى كامل ، بل ضاعف جهاده وكفاحه بمقدار ما ازدادت العقبات والمصاعب فى طريقه وأخذ يفكر من ذلك الحين فى إنشاء صحيفة يومية تغذى النفوس والعقول بمبادئ الوطنية والكرامة والأمل والجهاد .

وألقي مصطفى كامل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، خطبة وطنية بالنياترو الطليانى بالأزبكية موضوعها ( واجبات المصريين نحو وطنهم العزيز ) ، وكان الإقبال على سماعها عظيما ، والزحام شديدا وظل يخطب نحو ساعة ونصف ، فحمل على اليأس حملة

---

== المتحدة تم انسحاب الإنجليز والفرنسيين من الأراضى المصرية فى أواخر ديسمبر ١٩٥٦ . كما انسحبت إسرائيل من سيناء ثم من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ فى أوائل عام ١٩٥٧ .

صادقة، واستثار في النفوس روح الأمل والواجب. وفي هذه الخطبة قال كلمته المأثورة (لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة). ثم تكلم فيها عن استسلام الوزراء والحكام والكبراء للاحتلال وسكوتهم عن رفع العلم البريطاني في السودان بعد استرداده. ثم دعا في خطبته إلى قيام كل مصري بواجباته الوطنية وإلى نشر التعليم وتربية النشء تربية وطنية دينية. وفي الجملة كانت هذه الخطبة من أقوى خطب مصطفى كامل، ودلت على مبلغ ما كان يعانيه من المتاعب والآلام في بعث الحركة الوطنية وفي سبيل خدمة وطنه المقدس<sup>(١)</sup>.

ولا يفوتنا أن نوضح أن لموضوع فاشودة أهمية كبيرة من الناحية الاستعمارية العامة والتنافس الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا خلال السنوات العشر الأخيرة للقرن التاسع عشر. كما أن له قيمة كبرى من ناحية ارتباطه الوثيق بالمسألة المصرية ومسألة وادي النيل. وأصبح اسم فاشودة، هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض، علما بين وقائع التاريخ العالمي المعاصر، ورمزا المنتهى ما وصلت إليه المنافسة الاستعمارية بين إنجلترا وفرنسا، ودليلا في آخر الأمر على ما تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم في الأمور والازمات الدولية، ونهاية عملية حقيقية لموقف المعارضة القوية الذي وقفه فرنسا بإزاء الاحتلال البريطاني لمصر.

ولذا فالموضوع مهم من حيث التاريخ الدولي العالمي. ولكنه يهم المصريين بصفة خاصة لما كان له من أثر في تحديد مصير مصر السياسي لمدة ربع قرن من الزمن تقريبا، ولما كان له من أثر في تقوية دعائم النفوذ الانجليزي في وادي النيل.

ولقد ظلت دراسة ذلك الموضوع من الناحية السياسية، إلى السنوات القليلة الماضية، قائمة على ما كتبه المعاصرون؛ وما خلفه الذين اشتركوا في مغامرة فاشودة من أمثال مارشان وكنتشنر. ولذا كانت دراسة ذلك الموضوع من الناحية التاريخية العلمية دراسة مشوهة ناقصة، يظهر فيها روح التحيز القومي وتمجيد الوطن، سواء أكانت

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ط ١٩٥٠ س ١١٩-١٢٩

هذه الدراسة انجليزية أم فرنسية ، فهي دائماً تميل إلى ناحية معينة ، وإن كانت كلها لا تستطيع إخفاء النهاية التي انتهت إليها حادثة فاشودة بانتصار السياسة الانجليزية وإذلال فرنسا .

وقد كتب الأستاذ رينوفان Pierre Renouvin ، أستاذ التاريخ الحديث في السوربون وعضو المجمع العلمي الفرنسي ، في المجلة التاريخية Revue Historique ( عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٤٨ ) عن حملة فاشودة ، كيف قامت ، والظروف التي مهدت لقيامها ، والمشاريع التي سبقتها ، منها بوجهة النظر الفرنسية قبل كل شيء . ويرى رينوفان في دراسته القيمة أن الدراسات لموضوع فاشودة حتى سنة ١٩٣٦ غير كاملة ، إذ تنقصها الوثائق التي ظلت إلى هذه السنة سراً في وزارة الخارجية الفرنسية . ويرى أن نشر الوثائق الفرنسية السياسية Documents Diplomatiques Français قد ألقى ضوءاً جديداً على حملة فاشودة : كيف بدأت والظروف التي مهدت لها . وعلى العموم فليبحث رينوفان قيمة كبيرة في كشف اللثام عن كثير من الحقائق والظروف التي أدت إلى حملة فاشودة ، بل ويمكن اعتباره أول بحث جدي علمي من نوعه معتمداً على مظهر إلى الآن من وثائق سياسية فرنسية ، سواء أكانت هذه الوثائق خاصة بوزارة الخارجية الفرنسية أم وزارة المستعمرات <sup>(١)</sup> .

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : أصول حملة فاشودة — تأليف رينوفان ( المجلة التاريخية المصرية ، مايو سنة ١٩٥٠ م ٢١٩ — ٢٢٤ )

## الباب الخامس

### التسويات النهائية

---

#### الفصل الأول :

اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وانجلترا بشأن إدارة السودان .

#### الفصل الثاني :

الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وتعيين الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية .

#### الفصل الثالث :

الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة فى مايو سنة ١٩٠٢ وأهميتها فى تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان — اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة.

#### الفصل الرابع :

الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ .

#### الفصل الخامس :

الاتفاقية بين انجلترا وبلجيكا فى مايو ١٩٠٦ وتسوية الحدود بين السودان ودولة الكونغو .



## الفصل الأول

### اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وإنجلترا بشأن إدارة السودان

ورد في مذكرة رينل رود ، التي أرسلها إلى بطرس غالى باشا وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ما يأتى : إنه بالنظر إلى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وإن هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل ، وإنما يرمى إلى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان وأنها ، تبعاً لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية <sup>(١)</sup> .

ثم وقعت مصر وبريطانيا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ اتفاقية السودان ، تلك الاتفاقية المشهورة التى خولت إنجلترا رسمياً حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم فى السودان ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى فى أرجائه كافة ، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية . ونتيجة ذلك ولاريب هو سلخ السودان فعلاً عن مصر ، واستئثار الحكومة الانجليزية بحكمه وإدارته . وقد جاءت

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء المصرى : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٩٩ إلى ١٢ فبراير ١٩٠٣ (الكتاب الأخضر) ط ١٩٠٣ ص ٥  
Mekki Shibeika : British Policy in the Sudan ( 1882 - 1902) London 1952 p 409.

هذه الاتفاقية منافية للحجج التي كانت إنجلترا تنذر بها أيام أزمة فاشودة ، فإن حجتها الظاهرة في تلك الأزمة أنه لا يحق لفرنسا احتلال فاشودة لأنها أرض مصرية . وهكذا أعلنت الحكومة الانجليزية بين أرجاء العالم أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وصرح اللورد سولسبرى في هذا الصدد ، بأن وادى النيل كان ولا يزال ملكا ثابتا لمصر ، وأن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل ، وإن أخفاها نجاح المهدي ، إلا أنها ليست محلا للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش . وهكذا كانت إنجلترا تنادى باحترامها لحقوق مصر ، وتعلن أن السودان أرض مصرية ، وتنكر على فرنسا احتلالها فاشودة باعتبارها بقعة مصرية . ولكنها ما لبثت أن تنكرت لهذه الحقوق بعد انسحاب فرنسا من أعالي النيل ، فكان أول اعتداء منها على هذه الحقوق إكراهها الحكومة المصرية على توقيع اتفاقية السودان في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قبل أن تمضي أشهر معدودة على انسحاب مارشان من فاشودة . وليس يخفى أن هذه الاتفاقية فيها قسم لعري الارتباط الوثيق بين جزأين لا يتجزآن من أرض الوطن الواحد <sup>(١)</sup> ، ولكن استسلام وزارة مصطفى فهمي باشا جعلها تقبل كل ما أرادته الانجليز .

وفوجئت الأمة المصرية بتوقيع هذه الاتفاقية بعد أن وقع عليها بطرس باشا غالى بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها ، واللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الانجليزية ، ولم يدع أمرها إلا عقب توقيعها . وكانت الصحف تجهل أمرها ولم تنشر شيئا عن مقدماتها ، ولا عن المفاوضات بشأنها ، بل لم تحصل مفاوضات ما في صدها ، وإنما هي إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمي ، فقبلتها بلا مناقشة ولا شعور بالواجب ، وكل ما حصل من المفاوضات بشأنها أن اللورد كرومر

---

(١) أراد الانجليز كذلك محو ذكرى فاشودة من الازمان ، فان هذا الاسم أصبح بعد تلك الأزمة التاريخية التي امتاز لها العالم علما على امتلاك مصر لوادى النيل ، فما زالوا به حتى غيروه ومحوه من خرائطهم ، وأطلقوا على فاشودة اسم ( كودك ) ، وغيروا أيضا اسم ( مديرية فاشودة ) فجعلوها مديرية ( النيل الأعلى ) .

سلم بطرس غالى مشروع الاتفاقية كما وضعت وزارة خارجية إنجلترا ، فأخبر بطرس باشا الوزراء بالأمر ، فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه <sup>(١)</sup> ، فكان عملهم هذا دليلا واضحا على استسلامهم للاحتلال البريطانى ، وفيما يلى نص هذه الاتفاقية :

### وفاق بين

حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر

بشأن إدارة السودان فى المستقبل

---

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحرية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ط ١٩٥٠ س ١٣٠، ١٣١ .

### المادة الأولى (١)

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض وهي :

( أولا ) الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ أو  
( ثانياً ) الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان  
الآخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية  
بالاتحاد ، أو :

( ثالثاً ) الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من  
الآن فصاعداً .

### المادة الثانية

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان  
ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

### المادة الثالثة

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب

---

(١) ورد في البلاغ الرسمي الذي أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ١٧-٢-١٩٥٨ بخصوص  
الحدود بين مصر والسودان ما يأتي :

«أقر الدستور المؤقت للسودان الذي صدر في عام ١٩٥٣ هذا الميثاق (اتفاقية ١٨٩٩) حيث  
نص في المادة الثانية على (أن تشمل الأراضي السودانية جميع الأقاليم التي كان يشملها السودان الإنجليزي  
المصري قبل العمل بهذا الدستور مباشرة ) وتسيلا للخدمة الإدارية بالنسبة للقبائل في مناطق  
الحدود أصدر وزير الداخلية المصري في عام ١٨٩٩ قرارا يقضى بإلحاق بعض المناطق المصرية شمال  
خط عرض ٢٢° تحت الإدارة الثنائية الإنجليزية المصرية مع بقائها تحت السيادة المصرية . ثم صدر  
قرار من وزير الداخلية المصري في ١٩٠٢ بإلحاق بعض المناطق شمال خط العرض ٢٢° تحت  
الإدارة السودانية وبعض المناطق جنوبي خط العرض ٢٢° تحت الإدارة المصرية مع بقائها تحت  
السيادة السودانية »



( حاكم عموم السودان ) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

#### المادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر ينشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل قنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

#### المادة الخامسة

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شئ ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

#### المادة السادسة

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

#### المادة السابعة

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها

إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سوا كن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

#### المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سوا كن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

#### المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سوا كن تحت الأحكام العرفية، ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام .

#### المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

#### المادة الحادية عشرة

منوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

#### المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية

والذخائر الحربية والإشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

الإمضاءات

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

( كرومر ) ( بطرس غالى )

وقد عدلت هذه الاتفاقية في يولية سنة ١٨٩٩ بما يأتى :

حيث تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن .

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات .

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقي السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فبما أننا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هوآت :

### المادة الأولى

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل .

الإمضاءات

تحريراً بمصر في ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ .

( بطرس غالى ) ( كرومر )<sup>(١)</sup>

---

( ١ ) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودان ٣٠٣) . والكتاب الأخضر الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصرى في سنة ١٩٥٣ عن السودان من ٦٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ . ص ٥ — ٩ .

تلك هي تفويض الاتفاقية التي استخلصتها بريطانيا من مصر ، ولكنها تعتبر باطلة من وجهة النظر القانونية للأسباب الآتية :

أولاً ( إن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقات الدولية توافق عنصر الرضا الحقيقي من جانب الذين يعقدونها ، وذلك بأن يكونوا في الوضع الذي يتيح لهم فرصة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاق في حرية وطبقاً لمصالحهم . وهذا الأمر لم يكن له وجود في حالة مصر حينذاك ، لأن أرضها كانت تحتلها القوات البريطانية وكانت الإدارة الفعلية في أيدي الدولة المحتلة .

ثانياً ( ينطوي عقد الاتفاقية على مخالفة صريحة لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وقد وقعت إنجلترا هذه المعاهدة ، وصدقت على الفرمانات المختلفة التي صدرت إلى محمد علي وخلفائه ، وإذن فاستيلائها على بعض مناطق السودان إثر إخلائه ثم الاشتراك في إدارته طبقاً لنظام الحكم الثنائي ، الذي أقامته اتفاقية ١٨٩٩ يعد اعتداء غير مشروع على ممتلكات الغير ، كما أنه يخالف ما نصت عليه معاهدة باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ من حيث المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية ، وكذلك معاهدة براين المعقودة في ١٣ يولية ١٨٧٨ . وهذه وثائق دولية كانت لإنجلترا إحدى الدول الموقعة عليها .

ثالثاً ( جاء في ديباجة الاتفاقية العبارة التالية : حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الحديوية قد صار افتتاحها من جديد reconquered ، وهذه العبارة تخالف الحقيقة لأن الروابط بين مصر والسودان لم تقطع بسبب الإخلاء الإجباري للأقاليم السودانية عام ١٨٨٤ ، وإذن فما حدث سنة ١٨٩٨ إنما هو إعادة الأمور كما كانت عليه .

وتحدثت الفقرة الثالثة من الديباجة عن وجوب اشتراك إنجلترا في وضع النظام الإداري والقانوني في السودان بناءً على ما لها من حق الفتح ، وهو ما لا يتفق مع الواقع ، إذ أن خسائر إنجلترا خلال حملات ( ١٨٩٨ — ١٨٩٩ ) الحربية



لم تتعد ١٤٠٠ رجل ، بينما بلغت خسائر مصر من العسكريين والمدنيين خلال الثورة عدداً كبيراً .

رابعاً ( تنص المادة الثالثة من اتفاقية السودان على تركيز الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في أيدي حاكم عموم السودان ، بناء على طلب بريطانيا ، كما أنه لا يجوز عزله إلا برضاها . ومن ثم يبدو أن الإدارة الثنائية غير ذات مفعول من الناحية الواقعية ، إذ أن تعيين الرجل أو عزله بمرسوم مصرى مشروط بالموافقة البريطانية في حالة العزل والطلب البريطاني بالنسبة إلى التعيين (١) .

ويقول الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهورى عن التكليف القانونى لهذه الاتفاقية ما يأتى :

« إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا أراد الإنجليز اعتبار أنها تشركهم فى السيادة على السودان كانت باطلة . فصر كانت لا تملك التعاقد على السيادة ، وتركيا صاحبة السيادة احتجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تفرض على إنجلترا ألا تعتدى على حقوق الدولة العثمانية — هذا إلى أن الشكل الذى صبت فيه الاتفاقية والعبارات التى استعملت فيها كلها تتضافر على أنها لم تعرض للسيادة . وكذلك الحال — ولنفس الأسباب — إذا أريد اعتبار أنها تشرك الإنجليز فى حق صر القانونى فى إدارة السودان .

فلم يبق إذن إلا أن تعتبر أنها قد أشركت بريطانيا فى إدارة السودان الفعلية . وتكون بهذا الاعتبار ضرباً من ضروب ( *modus vivendi* ) أى تسوية موقوتة ... (٢) .

---

( ١ ) الدكتور راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية ، الجزء الأول ( المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ) ، ط ١٩٥٢ ص ١٠٧ — ١٠٩ .

( ٢ ) الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهورى : « قضية وادى النيل » مصر والسودان ط ١٩٤٩

ومن الأدلة القاطعة على بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قول كرومر نفسه الآتي : « وعندما نشرت هذه الاتفاقية كان من الطبيعي أن تثير اهتماما كبيرا . وكان الدبلوماسيون الذين يحافظون على التقاليد في حيرة ، بل ربما فزعوا لخلق وضع سياسي (للسودان) لم يكن معروفا حتى ذلك الوقت في القانون الأوروبي ، وأشار إلى أحد الزملاء الأجانب أنه يفهم معنى منطقة بريطانية ومنطقة عثمانية ولكنه لا يفهم وضع السودان الذي لا هو هذا ولا ذاك . فأجبه بأن وضع السودان مبين في اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولا يمكنني أن أعط تعريفاً أكثر إيجازاً من ذلك ، (١) .

ولقد علق الأستاذ باركر توماس مون على هذه الأوضاع التي فرضتها بريطانيا فقال : « كان السودان من الوجهة الفنية إدارة ثنائية ، يخضع لسيادة كل من مصر وبريطانيا ويرفع علم كل منهما على ربوعه . أما في الحقيقة فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم أحكام المديريات من ضباط الجيش البريطاني ، واقتصر نصيب مصر في الحكم على وظيفة سد العجز السنوي في ميزانية السودان ، (٢) .

وصدق الأستاذ باركر توماس مون في قوله ، فقد أنفقت الحكومة المصرية لصالح السودان من عام ١٨٩٩ لغاية عام ١٩٠٨ مبلغ ٧٤٠ و ٢٧٦ و ٤ جنيه ، وذلك خلاف السلف البالغة ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٤ جنيه ، والتي أعطيت للسودان لإصلاح أقطاره وترقية شئونها . وفيما يلي نص مذكرة نظارة المالية ببيان السلف والمبالغ التي أمدت بها الحكومة المصرية حكومة السودان في تلك المدة (٣) . وقد حررت هذه المذكرة في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وقدمت إلى مجلس النظار لعرضها على مجلس شورى القوانين وهذا هو نصها :

« بناء على ما أبداه مجلس شورى القوانين بكتابه الرقم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨

---

1— Cromer, Lord: Modern Egypt. London 1908. vol. 2 pp. 117-118.

(٢) الدكتور راشد البراوي : المرجع السابق ص ١٠٧ - ١١٠ .

(٣) محفولات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودن ٣٨٦) .

بشأن الميزانية العمومية للسنة الجارية ، قد قامت نظارة المالية بالاشتراك مع حكومة السودان بتحضير كشف<sup>(١)</sup> مبين لكافة المبالغ التي صرفتها الحكومة المصرية لصالح الأقطار السودانية منذفتحتها الأخير، مع العلم بأنه قد تراعى عند تحرير هذا الكشف درجة قيمة أرباح السلف المعطاة سنويا ضمن المبالغ المنصرفة، كما أنه قد روعى أيضا خصم قيمة الفوائد التي عادت على الحكومة المصرية من وراء احتلالها لأراضي السودان . وقد قدرت أرباح تلك السلف بواقع المائة ثلاثة .

أما المبالغ المخصوصة المنوه عنها، فكانت موضوع بحث دقيق جدا، كما وأن تقديرها في الأحوال التي لم يتيسر الوقوف على مقدارها بالضبط قد روعى فيه الاعتدال التام . وما يجدر ملاحظته أن مبلغ ١٢٧.٠٠٠ جنيه، الذي تدفعه سنويا حكومة السودان للجيش العامل بها، لم يدرج ضمن المبالغ المخصوصة . والسبب في ذلك اعتبار أن هذا المبلغ قيمة المصاريف الحربية اللازمة لاحتلال الأقطار السودانية، ولذا أصبح من الواجب عليها تحملها .

وعلى ذلك فقيمة المبالغ الصافية، التي صرفتها الحكومة المصرية لصالح الحكومة السودانية من عام ١٨٩٩ لغاية ١٩٠٨ بما فيها الأرباح، عبارة عن ٢,٦٢٠,٣٠٠ جنيه، وذلك خلاف السلف البالغة ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التي صرفت في أعمال إصلاح الأقطار السودانية وترقية شئونها .

---

(١) الكشف المشار إليه في الصفحة التالية .

المصاريف السنوية				قيمة السلف المعطاة للسودان لإصلاح أقطاره وترقية وشؤونها			
المصروفات السنوية الصافية	المبالغ التي كسبتها أو ارتدتها مصر من تجارة السودان	بمجموع المصروفات السنوية الإجمالية	قيمة ما يخص الحكومة المصرية من مصاريف السودان سنويا	أرباح بواقع المائة ثلاثة على السلف المعطاة في السنين السابقة	السلف المعطاة فعلا	السلف المصرح باعطائها سنويا	السنوات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٣٦٠٥٠٠	٧٩٣٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	١٨٩٩
٣٦٥٢٦٠	٩٢٤٤٠	٤٥٧٧٠٠	٤٥٧٧٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٧٣٥٠٠	١٩٠٠
٢٥٥٦٧٨	١٦١٣٢٢	٤١٧٠٠٠	٤١٧٠٠٠	٠٠٠٠	١٢١٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٩٠١
٢٤١١١٤	١٥٢٥١٦	٣٩٣٦٣٠	٣٩٠٠٠٠	٢٦٣٠	١٤٣٠٠٠	٤١٠٠٠	١٩٠٢
٢٤١٣٤٤	١٥٦٥٧٦	٣٩٧٩٢٠	٣٩٠٠٠٠	٧٩٢٠	١٢٩٠٠٠	١٦٠٠٠	١٩٠٣
٢١٩٨٥٠	١٧١٩٤٠	٣٩١٧٩٠	٣٨٠٠٠٠	١١٧٩٠	٦٢٢٠٠٠	٦٠٧٥٠٠	١٩٠٤
٢٠٩٦١٠	٢٠٠٨٤٠	٤١٠٤٥٠	٣٨٠٠٠٠	٣٠٤٥٠	٧٥٠٠٠٠	١٣٥٩٠٠٠	١٩٠٥
٢١٧٠٥٦	٢١٥٨٩٤	٤٣١٩٥٠	٣٨٠٠٠٠	٥٢٩٥٠	٦٩٩٠٠٠	٨٢٤٠٠٠	١٩٠٦
٢٤٨٤٨٨	٢٠٥٤٣٢	٤٥٣٩٢٠	٣٨٠٠٠٠	٧٢٩٢٠	٩٢٢٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	١٩٠٧
٢٦١٤٠٠	٢٢٠١٨٠	٤٨١٥٨٠	٣٨٠٠٠٠	١٠١٥٨٠	٦١٤٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	١٩٠٨
١٦٢٠٣٠٠	١٦٥٦٤٤٠	٤٢٧٦٧٤٠	٣٩٩٤٥٠٠	٢٨٢٢٤٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٣٢٣٠٠٠	الجملة



والمبالغ المخصوصة الواردة بالخانة التي قبل الأخيرة بالكشف طيه مأخوذة من التفصيلات الآتية بعد . هذا مع العلم أن المبالغ الموضحة بهذه التفصيلات هي عن عام ١٩٠٨ . وبما لاشك فيه أنه لو أراد المجلس الحصول على مثل هذه التفصيلات عن الأعوام الماضية فنظارة المالية مستعدة لتقديمها إليه .

جنيه جنيه

١ — قيمة أرباح السلف المعطاة من حكومة السودان  
للحكومة المصرية .

٤٥٠٠٠

٢ — قيمة مضاريف الأعمال التي كانت تؤديها الحكومة  
المصرية فيما سلف والآن قائمة بتأديتها حكومة  
السودان .

٢٣٥٠٠

(١) مديرية سواكن

(ب) مدارس بحلفا وسواكن

١٥٠٠

٢٥٠٠٠

إيراد الجمارك المصرية

٨٧٥٠٠

٣ — قيمة الرسوم المحصلة بمعرفة مصلحة الجمارك  
المصرية عن بضائع واردة للسودان أو صادرة منه .

إيراد السكك الحديد المصرية

٤ — مبالغ دفعتها حكومة السودان أجر مسافرين  
أو بضائع

١٠٠٠٠

٥ — قيمة المبالغ التي حصلتها مصلحة السكك الحديد  
المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع  
مملوكة لأفراد وواردة للسودان عن طريق حلفا .

٢٠٠٠٠

جنيه جنيه

٦. — قيمة المبالغ التي حصلتها مصلحة السكة الحديد  
المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع  
مملوكة لأفراد وصادرة من السودان عن طريق حلفا ١١٠٠٠

٧. — قيمة المبالغ التي حصلتها مصلحة السكة الحديد  
المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع  
مملوكة لأفراد وواردة للسودان عن طريق ثغور  
البحر الأحمر . ١٣٥٠٠

٨. — قيمة المبالغ التي حصلتها مصلحة السكة الحديد  
المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية بضائع  
مملوكة لأفراد وصادرة من السودان عن طريق  
ثغور البحر الأحمر . ٩٢٠٠

٩. — قيمة المبالغ التي حصلتها مصلحة السكة الحديد  
المصرية مقابل نقلها على الخطوط المصرية مسافرين  
إلى ومن السودان عن طريق حلفا أو ثغور  
البحر الأحمر . ٣٠٠٠

٦٦٧٠٠ الجملة

٤٠٠٢٠ يخص منها ٦٦ في المائة قيمة مصاريف مصلحة

٢٦٦٨٠ يكون الباقي

جنيه جنيه

١٨٤١٨٠

ما قبله

إيراد مصلحة البوستة والتلغراف

١٠ — قيمة المبالغ المحصلة بمعرفة مصلحة البوستة والتلغراف مقابل تصديرها للسودان طرود وحوالات وجوبات

وإشارات برقية خاصة بالافراد أو بالحكومة ١٢٥٠٠

يخصم منها ٩٢ في المائة مصاريف مصلحة ١١٥٠٠

١٠٠٠ يكون الباقي

١١ — قيمة متوسط الفوائد العائدة على مصر سنويا من الفضة والنيكل والبرونزا الوارد للسودان والبالغ قيمته

منذ عام ١٨٨٩ ٨٨٥٠٠٠ جنيه . ٣٥٠٠٠

٢٢٠١٨٠ المجلد

\*\*\*

ولأول وهلة تتضح لنا مغالطة نظارة المالية وحكومة السودان ، فقد طرح مبلغ ١٦٥٦٠٤٤٠ جنيه من مجموع المصروفات السنوية الإجمالية ، وقيل إن هذا المبلغ كسبته مصر أو ارتدته من تجارة السودان . والواقع أن مصر لم ترتد هذا المبلغ بدون مقابل ، بل كان قيمة أرباح مستحقة لمصر نظير السلف التي أعطتها للسودان ، وقيمة رسوم مستحقة للجمارك المصرية وأجور مستحقة كذلك للسكك الحديدية المصرية ومصلحة البوستة والتلغراف المصرية وهكذا كما هو مبين في المذكرة نفسها . وعلى ذلك يكون ما أنفقته مصر لصالح السودان في المدة من عام ١٨٩٩ إلى ١٩٠٨ مبلغ ٢٧٦٠٧٤٠ جنيه كما قلت سابقا ، وهذا خلاف السلف التي بنفت في نفس المدة ٤ مليون جنيه .

وقد احتج مصطفى كامل على هذه الاتفاقية احتجاجا شديداً ، وأسمع العالم الأوروبي صوته المدوى كعادته في الدفاع عن القضية الوطنية ، فنشرت له جريدة ( الجولوا ) الفرنسية بالعدد الصادر في ٦ فبراير ١٨٩٩ خطابا جاء فيه :

« إن اتفاقية السودان المزعومة بين مصر وإنجلترا قد جاءت برهانا جديدا على عدم مراعاة إنجلترا للصود والمؤتمرات ، الشيء الذي يعتبره المصريون جميعا باطلا ، لأنه مخالف للنظمات الأوروبية والقوانين الدولية ... عارضت الحكومة الفرنسية في قرص تجريدة السودان ، وقد كان حكم المحاكم المختلطة وهي الممثلة لجميع الدول موافقا لرأيها . فجاءت إنجلترا وأقرضت مصر ما احتاجت إليه من المال ، ثم ماذا جرى بعد ذلك ؟ أدخل الانجليز أنفسهم ببعض جنود ليسوا في العير ولا في النفير ليسوغوا هذه النتيجة السيئة ، التي ليست في نظرنا إلا اغتialا للحقوق القومية في راحة النهار وسرقة على مشهد من الأمم جمعاء .

إن الجنود الإنجليزية اشتركت اسما في حملة دنقلة ، ليسوغ الانجليز هذا العمل بعد أن صرح سواسهم أمام العالم كله بأنهم لا يقصدون بإرسال جنودهم إلى السودان صحبة الجنود المصرية إلا ليردوه إلى مصر ، تنفيذا للخطة التي رسموها من احتلالهم مصر وإجابة لصوت شرفهم . ألم يقل اللورد سولسبرى بأعلى صوته ( إننا نعمل لرد السودان إلى مصر ) .

انتظرنا وانتظر العالم كله نتيجة هذا الاسترداد ، فكانت فظاعة إنجليزية متناهية ، إذ نبشوا القبور وبعثوا الجثث وأهانوا الموتي ، وخالفوا في ذلك تاريخ المتقدمين والمتأخرين من المتحضرين . ثم قامت معضلة فاشودة بين كتشنر ومارشان أو بعبارة أخرى بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، وانتهت بتقهقر فرنسا . فطمع الإنجليز طمعا كبيرا ، ورفعوا رايتهم على الخرطوم بجوار الراية المصرية . وقد رفعوها سوداء ليوهموا أنها حدادا على غوردون ، وبذلك يكونون آمنين شر هياج الجنود المصرية ! ، وأخذوا بعدئذ يوزعون الجنود المصرية هنا وهناك ، حتى إذا خلا لهم الجو ونضج الطعام بين كراسي الوزراء المصريين أكلوا أكلاتهم



وبدلوا الراية السوداء براية هذه الشركة المشتومة .

هذا ما جرى وأنا ننتظر أن تعضد أوروبا الحكومة العثمانية ، التي لا بد أن تحتج احتجاجا شديدا على هذا العمل المخالف للعهود والمعاهدات والشرف كل المخالفة . نعم إن أوروبا إذا لم تعمل ما تحتّمه عليها واجباتها استهانت إنجلترا بأمرها وأتت من المنكرات في وادي النيل مالا يكون السودان بجانبه شيئا مذكورا ، فإن المسألة لم تكن مسألة السودان فقط ، بل هي مسألة مصر نفسها ، بل مسألة إفريقية أيضا . فإن مصر لا تكون بلدا غنيا قادرا على القيام بدفع ديونه ، إلا إذا كانت مالكا لينايع النيل التي هي في صميم السودان ، وإن مشاركة إنجلترا لمصر في تملكه وهي الشرهه الطامعة التي لا يكفيها نصيب أو نصيبان لما يهدد المصالح الأوروبية ويجعل المستقبل مظلمًا ، وتصبح الدول التي تظن بها اليوم خيرا في مقدمة الساخطين على جشعها .

كذلك فإن لكثير من الدول الأوروبية أملاكًا في إفريقية ، وهذه الأملاك تصبح لا محالة تحت رحمة الدولة الإنجليزية ، التي لا تريد إلا أن تضع يدها على كل إفريقية ، ليكون لها منها هند ثانية . وإن الحملات العديدة التي حملتها بواسطة رجالها السياسيين على حكومة الترנסفال والأورنج ليست إلا دليلا قويا على حقيقة مطامعها الإفريقية .

أما فرنسا فإنها بسبب هذه السياسة قد أساءت إلى نفسها كثيرا ، فبعد أن كان المصريون يعتمدون بعض الاعتماد عليها . . . أصبحوا اليوم وهي أمامهم من حيث التأثير في المسألة المصرية أقل من أضعف دولة أوروبية . . . أما من جهتي فإنني لا آياس أبدا من مستقبل بلادي ، بل بالعكس أجد التمسك بالدفاع عنها في شدتها أوجب على منه في رخائها ، وأنه إذا كانت إنجلترا تلعب بمصالح الدول فإنها لا تستطيع أبدا أن تلعب بقلوبنا التي تنمى فيها بعملها الجائر الحق عليها كل يوم . وإننا إذا كنا نحمل لها اليوم شيئا كثيرا من الكره والحق ، فإننا في مستقبل

الأيام ستكون ألد أعدائها، العاملين على نكالها، إذا هي بقيت مصرّة على مخالفة وعودها وعهودها معنا ومضيها في هذه الشرّكة الباطلة .

وليعلم الفرنسيون الذين نجلهم ونحترمهم ونحفظ لهم جميلهم السابق أن عمل سياستهم لا يمحو حسناتهم معنا . ولكن ، وهو ما نأسف له ، لم يبق في قلوبنا ذرة من الاعتماد عليهم بعد أن أعلنت الأيام خيبة سياستهم في وادي النيل ، (١) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط ١٩٥٠ م ١٣٦

## الفصل الثاني

### الاتفاق الإنجليزى الفرنسى فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وتعيين الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية

إن انسحاب الفرنسيين من فاشودة لم يمهّد الأزمات الدولية . فقد بقيت مشكلة المطالب الفرنسية فى بحر الغزال وتعيين الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى منطقة أعالي النيل والكونغو قائمة . وكان من المنتظر أن تثار هذه المشاكل فى الحال، ولكن الأمر لم يسر بهذا الوضع . فلعدة أسابيع لم يظهر البريطانيون أية رغبة فى بدء المفاوضات ، وبالعكس استمروا فى استعداداتهم الحربية والبحرية . واستمر الوزراء ، وخاصة تشمبرلين ، فى إبداء ملاحظات قاسية ، ولا نقول مهددة ، على الفرنسيين ، حتى أن السير إدmond مونس ، عند ما تكلم فى الغرفة التجارية فى باريس ، ذهب إلى حد أنه اتهم الحكومة التى كان يمثلها بأنها تابعت بتعمد سياسة وخز الإبر التى بينما ينتج عنها فقط بعض الرضا الوقتى عن وزارة قصيرة العمر ، يجب أن تثير على الجانب الآخر من المانش غضبا قد يجده شعب ذو روح عالية غير محتمل .

ونظراً لأن السير إدmond كان يعتبر من أحرص الدبلوماسيين ، فقد شعر الناس فى باريس بأن قوله السالف الذكر كان بناء على تعليمات محددة من حكومته . وفى الحقيقة لم يكن الأمر كذلك ، ولكن الفرنسيين أخذوا قوله على هذا الأساس ، وزاد اعتقادهم بأن البريطانيين كانوا يستعدون لإثارة الحرب ، وشعر السفير الألمانى فى باريس الكونت مونستر Count Munster بأن هذا الخوف له ما يبرره ، وشاركه شعوره معظم الدوائر السياسية فى العواصم الأوروبية . وعلى أى احتمال فإن النشاط البريطانى قد يعطى بطريقة أخرى . إذ كان من الضرورى على الحكومة الإنجليزية أن تسوى مسألة المطالب المصرية فى السودان قبل كل شئ . . . وفى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

لم تكن الاتفاقية بين الحكومة البريطانية ومصر قد وقعت ، تلك الاتفاقية التي قررت أن السودان يجب أن يحكم ثنائياً ، على أن تكون بريطانيا الشريك المسيطر . واعتمد مطلب بريطانيا هذا صراحة على حق الفتح . وقد تناقش دول أخرى هذا الحق وتناقش سلامة الاتفاقية من وجهة نظر القانون الدولي . ولكن لم يكن من المحتمل أن تعترض إحداها على الترتيبات التي عملت<sup>(١)</sup> .

وبينما استمر البريطانيون في عدم رغبتهم في التفاوض ، وانتشر الخوف من الحرب في باريس وأوروبا عامة ، كان من الطبيعي أن يبحث الفرنسيون ، الذين لم يمكنهم الاعتماد على حليفهم روسيا عن مساعدة في مكان آخر . وعلمنا أن نبض هنا بعض المشاكل الأساسية في السياسة الخارجية . كان هناك التحالف مع روسيا ، الذي بالرغم من إخفاقه والنقد الموجه إليه ، فإن معظم الفرنسيين كانوا يعتبرونه درع الأمان ، ولكن هذا التحالف أثبت الأقيمة له في النزاع الفرنسي البريطاني ، الذي كان ذا نتائج بعيدة ، وأهم مظهر للسياسة الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت . واختلفت آراء الدوائر السياسية في باريس بالنسبة للطرق التي يجب معالجتها . فبذ فريق كبير من الجمهوريين عقد اتفاقية عامة مع إنجلترا ، آملاً أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى اتحاد إنجليزي فرنسي روسي . وكان ضمن هذا الفريق عدد من رجال الأعمال ، الذين تذكروا أن بريطانيا كانت أحسن عميل لفرنسا ، إذ كانت تأخذ في كل عام منتجات فرنسية قيمتها مليار ونصف من الفرنكات . وأسست جمعية الاتفاق الودي Entente Cordiale Society في فرنسا في أبريل ١٨٩٧ برئاسة لانسان Lanessan العالم والمشرع الاستعماري ، الذي كان في وقت ما وزيراً للبحرية . وكان لها معضدون متحمسون ، ولكنها لاقت موتاً مبكراً لأن وزارة الخارجية الفرنسية والساسة ، كما يعتقد لانسان ، لم يميلوا إلى هذه الفكرة . وهذه الجملة الأخيرة غير صحيحة إلى حد ما ، لأنه كان هناك دائماً فريق من الساسة والدبلوماسيين الفرنسيين ، معظمهم من أنصار جبنا ، يعضدون سياسة التقارب . ومن أبرزهم الكونت دي شودوردي

---

I— Cromer: Modern Egypt, III, pp.11-119



Conte de Chauderdy وديستورنل دي كونستانت D'Estournelles de Constant ومسيو ريبو Ribot ، وهو من أشهر الساسة الفرنسيين . كما كان مسيو بول كامبون Paul Cambon ، السفير الفرنسي في استانبول ، يعمل أثناء الأزمة الأرمينية على التفاهم مع إنجلترا . ومن ناحية أخرى ظهر أن ميول دلكاسيه كانت أيضا في هذا الاتجاه . فمن الواضح أن دلكاسيه أرسل كامبون إلى لندن كسفير في وسط أزمة فاشودة آملا الوصول إلى اتفاق وتسوية عامة . وجدير بالذكر أن كامبون قبل هذا المنصب على شرط أن توجه جهوده إلى هذه الناحية .

وفي خريف ١٨٩٨ ارتبطت مسألة التفاهم مع إنجلترا بالآزمة الداخلية في فرنسا ، التي نتجت عن إثارة مشكلة دريفوس . فإن الراديكاليين أمثال كليمنصو ، وزولا ، ورائك ، وغيرهم كانوا يتفقون مع الاشتراكيين في كراهيتهم للنظم الملكية الموجودة في روسيا وألمانيا ، ورغبتهم في الدفاع عن الجمهورية . ولذلك كانوا من أنصار دريفوس ، وضد رجال الجيش ، ومن المناصرين للعدالة والطبقة العامة أي الشعب . ولقد عزا جين جوريه Jean Jaurés الزعيم الاشتراكي كل المتاعب التي نتجت إلى كراهية مسيو هانوتو الشديدة للإنجليز ، وأصر بأن الرأسمالية البريطانية ، لا العمال البريطانيين ، هي المحبة للحرب . وفي ١٤ و ١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨ نشر لانسان ، بعد استشارته للرئيس فوريه ، مقالتين في رابل Rappelle ، حث فيهما على التسوية . وبعد ذلك عندما طرحت مسألة فاشودة على مجلس النواب الفرنسي في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ أجمع الخطباء ، ومنهم ديستورنل دي كونستانت ، ودنس كوشان Denys Cochin وريبو Ribot ودلكاسيه ، على استبعاد كل فكرة تؤدي إلى قطع العلاقات أو وقوع حرب مع بريطانيا ، وأيدوا الاتفاق معها ، بل طالب الأول بوضع نهاية في الحال لكل سوء تفاهم . وقال الثاني : إن سوء التفاهم بين الدولتين العظيمتين شيء سخيّف وبعثرة للنشاط الإنساني . . . ، وقال مسيو ريبو بين تصفيق المجلس : إن دولتين عظيمتين مثل إنجلترا وفرنسا ، وقد جمعت بينهما ذكريات ومصالح كثيرة ، يجب عليهما السير معا في صالح كل منهما وفي صالح العالم جميعه . وقد آمنت بذلك في جميع الأوقات وآمن به جميع من هم في هذه البلاد وفي تلك ، أي أ كبر المفكرين

السياسيين في عصرنا . وأشار الخطيب إلى أن تيير Thiers وجبنا كانا من مؤيدي الاتفاق مع إنجلترا ، وإلى أن زعيمى الحزبين السياسيين العريقتين جلاستون ولورد سولسبرى كانا يميلان إلى هذه السياسة . ثم أضاف كلمة جبنا وهى : ليست المصالح الفرنسية أحب إلى إنسان أكثر منها إلى ، ولكننى أعتقد أننى أدافع عن مصالح فرنسا عندما لا أقطع العلاقات مع إنجلترا . وكلمة جون بریت John Bright وهى : إن الإنجليزى الذى يهتم بإيقاع الحرب بين فرنسا وإنجلترا ليس عدوا لفرنسا لحسب بل عدو بلاده والإنسانية جمعاء . . ولم تكن لهجة وزير الخارجية أقل دعوة إلى الاتفاق من الخطباء ، وإن كانت أكثر تحفظا . إذ قال مسيو دل كاسيه ولئن كانت العلاقات بين فرنسا وإنجلترا عديدة وخطيرة لتعارض مصالحهما فى كثير من أنحاء العالم، فإنى لا أرى خلافا لا حل له حلا يرضى الفريقين،<sup>(١)</sup>.

وعارض دعاة الاتفاق مع ألمانيا فكرة التفاهم مع إنجلترا ، ومن الغريب أن معظمهم كان من الوطنيين ورجال الجيش وأعداء دريفوس . وكان أعنف هؤلاء موراس Maurras وكسيناك Cassagnac ودرومونت Drumont وركفورت Rochefort الذين اعتقدوا أن الإنجليز هم الذين بدأوا فضيحة دريفوس وغذوها بالمال لإضعاف فرنسا . وكتب كسيناك يقول : إذا كنا قد كرهنا ألمانيا، فذلك كان فى فترة ماضية محددة يمكن نسيانها ... ولكن كراهية الإنجليز لنا لا تخمد، فإنجلترا هى عدو الأمس والغد والأبد ، (٢) .

وكان يمكن أن يكون لهذا التحول فى رأى من جانب الرجعيين وهىة القيادة تأثير بسيط لولا أن إنجلترا بتمسكها أرغمت فرنسا على أن تشرب كأس المذلة حتى الثمالة . ففى خلال نوفمبر وديسمبر ازداد الشعور نحو عقد اتفاق مع ألمانيا . ويبدو أن الحكومة الروسية بذلت جهداً لتحقيق هذه السياسة . واعتقد الاستعماريون ،

---

1— Velay , Et. : Les Rivalités Franco-Anglaise en Egypte (1876 - 1904) . Nîmes 1904 , pp 188-189 .

2— London Times , November 14 , 1898 .

تلاميذ فرى Ferry ، وأتباع هانوتو فى ذلك الوقت وبعد ذلك ، أن سلف دلكاسيه كان دائماً يفكر فى تسوية ما ، وأن بعثة مارشان بدون الاستعداد الدبلوماسى المناسب ، كانت ضرباً من الجنون . ولام هذا الفريق دلكاسيه لفشله فى اتباع خط السير الذى رسمه هانوتو . وضربت الصحف الجمهورية المعتدلة على النعمة نفسها ، وعضدت سياسة التقارب من ألمانيا . وصرح بهذه السياسة مسيو ليمتر M. Lemaître رجل الأكاديمية ، وأيدها المشرع الشهير بول فوشى Paul Fauchille ، مناديه بوجود اتحاد القارة الأوروبية اقتصادياً وسياسياً لتكبح جماح إنجلترا . وكان على فرنسا أن تقبل نتائج هزيمتها . والحكومة كما ذكر فوشى التى لديها الشجاعة بأن تتجاهل صيحة بضعة من دعاة الحرب ستكسب شكر الوطن جميعه .

ولم يكن هناك شك فى أن النزاع مع إنجلترا قد طغى على شعور الفرنسيين العدائى نحو ألمانيا نتيجة الحرب السبعينية . حقاً تمسك الجيل القديم والراديكاليون أمثال كليمنصو بأرائهم ، ولكن كثيراً من الشباب المثقف ، وحتى ضباط الجيش الشبان ، كانوا على استعداد لنسيان الماضى .

ولم يكن موقف دلكاسيه واضحاً كل الوضوح فى هذا الشأن ، فهو كعضو من أنصار جيمتا لم يكن معقولاً أن يفكر جدياً فى الاتفاق مع ألمانيا ، ولو أنه أراد أن يحتاط لحرب قد تقع مع إنجلترا . وهناك بعض الأدلة على أن الروس ضغطوا مناصرين اتفاق ألمانيا وفرنسا . إذ تأثرت حكومة بطرسبرج St. Petersburg تأثراً كبيراً بأبناء التفاهم الإنجليزى الألمانى بشأن المستعمرات البرتغالية ، وخشيت أن يكون هناك اتفاق بعيد المدى بين الدولتين . ومن الوثائق الروسية نعرف كيف كان مورافيف مهتماً بأن يستمر الألمان بجانب الروس ، ولا ندرى إذا كان هذا الضغط أو اعتبارات أخرى هى التى حثت دلكاسيه . ومن الشيق أن نلاحظ أنه فى آخر عدد من مجلة القانون الدولى العام الفرنسية لسنة ١٨٩٨ ظهرت مقالة كتبها موظف فرنسى كبير ، من المعتقد أنه من أتباع دلكاسيه . ولقد عضد كاتب هذه المقالة التفاهم بين فرنسا وألمانيا ، بحجة أن الدولتين تهتمان بعضهما بعضاً بنفقات التسليح ، بينما إنجلترا والولايات المتحدة تهضان إلى الامام . واعتقد أن مسألة الأكراس واللورين يمكن

حلها . فيجب على فرنسا أن تترك فكرة استرجاع هذه المنطقة ، إذ أنه لا ينتظر من دولة منتصرة أن تترك منطقة ما برغبتها ، ولن يسمح الشعب الألماني لحكومته بترك هذه المناطق، حتى ولو رأت الحكومة ذلك . واستطرد الكاتب الفرنسي قائلاً إنه من العبث الكلام في جعلها منطقة محايدة . فهذا الحل قدم سنة ١٨٧١ ورفض لأنه غير عملي . واعتقد كاتب المقال أن الإجراء العملي تماماً ما اقترحه الأميرال ريفيير Reveillère وهو : أن تبقى منطقة الألزاس واللورين مع ألمانيا وتكون خاضعة لها خضوعاً تاماً من الناحية العسكرية، ولكن يجب أن تمنح هذه المنطقة حكماً ذاتياً — مثلها في ذلك مثل جرسى Jersey وجويرنسي Guernsey في المملكة المتحدة . وهذا المشروع سيرضى الرغبة العسكرية الألمانية، وفي الوقت نفسه يرضى رغبة الفرنسيين، لأن سكان الألزاس واللورين المخلصين سوف تكون لديهم الفرصة للنهوض بأنفسهم كما يريدون. ومن الناحية الاقتصادية أيضاً سيتبعون النظام الألماني ، ولكن من الممكن في المستقبل أن يكونوا حلقة اتصال لتوحيد الجمارك الألمانية الفرنسية<sup>(١)</sup> . ويتفق مع هذا الاتجاه سلوك دلكاسيه في مجرى حديثه في أوائل ديسمبر مع آرثر فون هن Arthur von Huhn صاحب جريدة Kölnische Zeitung الذي كان في سنة ١٨٩٦ الوسيط في محادثات التقارب الفرنسي الألماني . وذكره هن ، في رواياته كيف كان شعور وزارة الخارجية الفرنسية مريراً نحو إنجلترا . وأكد له دلكاسيه نفسه أن روح الانتقام من الألمان تتلاشى بسرعة ، وأنه يعتبر التقارب من ألمانيا خطوة مرغوب فيها جداً<sup>(٢)</sup> . وبعد بضعة أيام تناول وزير الخارجية الفرنسية طعام العشاء في السفارة الألمانية بين مظاهر الحفاوة .

ومن البداية وافق الألمان من صميم قلوبهم على هذه العروض ، ولكن مع بعض الشك . وكان دائماً يلح في باريس بأن ألمانيا ستأخذ مستعمرة فرنسية في مقابل جزء

---

I — Anonymous : « La Question d'Alsace — Lorraine est - elle Insoluble ? » Revue Generale de Droit International Public, V, 1898, pp. 744- 749 ) .

2 — Die Grosse Politik, xii . nos 3558 — 3559 .



من منطقة الألزاس واللورين أو كلها ، وهو اقتراح قال عنه بعض المؤرخين أمثال فاندال Vandal ودي بروجلي De Broglie من أول الأمر أنه لا يصلح . ولقبد أوضحت جريدة Kölnische Zeitung التي يصدرها هـ من ، في عددها الصادر في ١٥ ديسمبر ، إمكان حدوث اتفاق فرنسي ألماني عندما تختفى كلمة الألزاس واللورين من قاموس السياسة الفرنسيين والصحافة الفرنسية ... وسوف تصر ألمانيا على رفضها الدخول في أي محادثات ، طالما لديها سبب يجعلها تخشى أن تثير فرنسا في هذه المحادثات . موضوعاً تعتقد ألمانيا أنه قد سوى تماماً<sup>(١)</sup> . وكان السفير الألماني في باريس الكونت مونستر Count Münster يشك في نتيجة الموضوع . واعتقد أن الفرنسيين سيحاولون جعل الألمان يخرجون الكستناء من النار الإنجليزية لهم ، وأنهم بالإضافة إلى ذلك سيطالبون ببعض الامتيازات في مسألة الألزاس واللورين ، إذا أريد فعلاً تنفيذ اتفاق يسوده الإخلاص . وكان محققاً في هذا . فذلكا سيه ، بينما كان يتجنب الخطوات الرسمية ، اتصل بصاحب سفن ذى نفوذ في منطقة الألزاس وسأله عما إذا كان يعتقد أن الإمبراطور وليم قد يفكر في أن يستبدل بمنطقة الألزاس واللورين مستعمرة فرنسية .. وبالطبع كان الجواب بالنفي .

وبعد فترة وجيزة اختفت كل الفكرة من المباحثات السياسية . والمؤكد أن الإمبراطور كان لا يزال يداعب فكرة اتحاد قارى ، ليكون سداً ضد ادعاءات الإنجليز ، وحلفاء بحرياً ضد سيدة البحار . وفي فبراير ١٨٩٩ كان يقول للملحق البحرى الفرنسى إن الوقت قد حان لأن تتحد أوروبا . وكان السفير الفرنسى في برلين مقتنعاً بإمكان حدوث شيء . ولكن العقبات أمام مثل هذه التسوية كانت كبيرة جداً ، وكانت كل من الحكومتين تعرف هذه العقبات . ويمكن القول إن هذه المداعبة انتهت في ٢ مارس ١٨٩٩ ، عندما أشارت جريدة الطان Temps إلى أن فرنسا لم تصل بعد إلى نقطة رفض المبادئ الأساسية لقانونها العام بأن تجعل التزيق غير المشروع لأراضيها ، والذي أخذ منها لحماً من لحماً ودماء من أنقى دمائها ، محل مساومة .

وبينما كانت مسألة الألازاس واللورين عقبة كأداء في سبيل اتفاق فرنسي ألماني كان الإنجليز يسيرون في سياستهم بدون أية شكوك بخصوص موقف ألمانيا . فالاتفاق بشأن المستعمرات البرتغالية الذي وقع مساء أزمة فاشودة أتى في وقت ملائم ليضع حكومة برلين في موقف ودي بالنسبة لإنجلترا . ومن المؤكد أن الإمبراطور وليم كان ينظر نظرة سوداء إلى الموقف الدولي . وحاول استغلال الفرصة ليقوى علاقته بقيصر روسيا ، ففي مسودات مراسلات ذلك الوقت دليل على الغيرة من البريطانيين والكراهية لهم أكثر من الصداقة . ولم يتأثر القيصر بالاقتراحات التي قدمت إليه بينما استمر الإنجليز من جانبهم في تقديم العروض . فاقترح سولسبري على الملكة في أواسط نوفمبر دعوة الإمبراطور لزيارة إنجلترا في العام التالي ، وكتب قائلاً : إن موقف فرنسا يجعل من المرغوب فيه أن يعتقد العالم بوجود تفاهم بين ألمانيا وإنجلترا ، ووافقت فيكتوريا على الاقتراح في ديسمبر ، ولم يذته العام حتى قبل الإمبراطور الدعوة بحماسته المعهودة . وفي ٨ ديسمبر ألقى تشمبرلين خطاباً في ويكفيلد Wakefield ، أشار فيه إلى رغبة البريطانيين في التعاون والاتفاق مع ألمانيا على أساس الدفاع المشترك عن المصالح المشتركة . وقابلت الصحف الألمانية هذا الخطاب بالارتياح . وشعر الشعب الألماني بأن هناك أنبياء على اليمين وأنبياء على اليسار يدلون ألمانيا كأنها طفل العالم . فارتاح إلى تملق فرنسا وإنجلترا لألمانيا وخطبهما ودها ، كما كانت علاقاتها بروسيا حسنة (١) .

وهذا الاستعراض الموجز للعلاقات الفرنسية الروسية ، والفرنسية الألمانية ، والإنجليزية الألمانية يوضح تماماً أنه عندما سوى الإنجليز أمورهم مع المصريين كانوا مستعدين للمباحثات مع الفرنسيين ، وأن الحكومة الفرنسية وجدت نفسها وحيدة . ونصح بول كامبون Paul Cambon ، الذي عين سفيراً في لندن ، وزارة الخارجية الفرنسية من البداية بأن تترك نهائياً كل مطالبة بأية منطقة على النيل . وعندما بدأت المحادثات

---

1— William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890-1902)

New York. 1951 pp. 569 - 570 .

أخيراً في فبراير سنة ١٨٩٩ لم يلح الفرنسيون حتى في المطالبة بمنطقة بحر الغزال .  
واقترح كامبون تخطيطاً للحدود على أساس خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو .  
وكان الاقتراح مرضياً للبريطانيين . وأخيراً وقع اتفاق بين الدولتين في ٢١ مارس ١٨٩٩  
وسار هذا الاتفاق على الخطوط التي اقترحها كامبون <sup>(١)</sup> . وبموجبه رسمت الحدود  
بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية، بحيث استبعدت فرنسا من حوض النيل  
كله ، ولكن ترك لها إقليم واداي وكل منطقة السودان من دارفور شرقاً إلى بحيرة تشاد  
في الغرب . وقد جاء في هذا الاتفاق ما يأتي :

١ — تتعهد حكومة جلالة الملكة بالآلا تحصل على أرض أو نفوذ سياسي غرب  
خط الحدود المبين في الفقرة التالية، وتتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بالآلا تحصل على  
أرض أو نفوذ سياسي شرق هذا الخط .

٢ — يبدأ خط الحدود من نقطة يتلاقى فيها الحد بين دولة الكونغو الحرة  
والأراضي الفرنسية مع المياه الفاصلة بينه وبين خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو  
وفروعه . وسوف يتبع في المبدأ ذلك الفاصل المائي حتى التقائه بخط عرض ١١° شمالاً .  
ويسير من هذه النقطة حتى خط عرض ١٥° بطريقة يفصل بها ملكة واداي عما كان  
يكون في سنة ١٨٨٢ مديرية دارفور، ولكن يجب ألا يسير بأية حال جهة الغرب أبعد  
من خط الطول ٢١° شرقاً ( ٤٠° ١٨° شرق باريس ) وجهة الشرق أبعد من خط  
الطول ٢٣° درجة شرق جرينتش ( ٤٠° ٢٠° شرق باريس ) .

٣ — ومن المفهوم من جهة المبدأ أنه شمال خط عرض ١٥° سوف تحد المنطقة  
الفرنسية من الشمال الشرقي ومن الشرق بواسطة خط يبدأ من نقطة التقاء مدار  
السرطان بخط الطول ١٦° شرق جرينتش ( ٤٠° ١٣° شرق باريس )، ثم يسير إلى الجنوب  
الشرقي حتى يلتقي بخط طول ٢٤° شرق جرينتش ( ٤٠° ٢١° شرق باريس )، وبعد ذلك

---

1 — Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau : Histoire des Colonies  
Françaises et de L'expansion de la France dans Le Monde.  
Paris, 1931, Tome. iv p. 532 .

يسير شمالاً مع خط طول ٢٤° حتى يلتقى عند خط عرض ١٥° بحد دارفور الذى سيحدد تبعاً لذلك .

٤ — تتعهد الحكومتان بأن تعين مندوبين يقومون برسم خط الحدود على الطبيعة طبقاً لما هو مبين فى الفقرة الثانية لهذا التصريح . وتقدم نتيجة عملهم إلى حكومتهم للموافقة<sup>(١)</sup> .

وهكذا فقدت فرنسا أملها فى الوصول إلى شاطئ النيل وامتداد ممتلكاتها من الصومال إلى الكونغو، بينما تحقق حلم رودس بتوصيل الممتلكات البريطانية من جنوب إفريقيا إلى شمالها فيما عدا الممر الضيق بين بحيرتى إدوارد وتنجانيقا<sup>(٢)</sup> .

وهذا الاتفاق من الناحية القانونية لا يغير شيئاً من وضع السودان ومصر القضائى، ولا يمس سلطة السلطان العثمانى ، وإنما يؤلف معاهدة يلتزمها الموقعان، فرنسا وإنجلترا . والواقع أن فرنسا عوقبت عقاباً قاسياً ولكنه عادل . فهى وإنجلترا ودول أوروبا تعهدت فى جميع المعاهدات الدولية بعدم المساس بالإمبراطورية العثمانية ، فوقعت اتفاقية لندن فى ١٥ يولية ١٨٤٠، ومعاهدة باريس فى مارس ١٨٥٦، ومعاهدة برلين فى يولية ١٨٧٨ ، وبروتوكول مؤتمر الآستانة فى سنة ١٨٨٢<sup>(٣)</sup> . ثم احتلت إنجلترا مصر واستمرت فى احتلالها رغم احتجاجات السلطان العثمانى المتواصلة، ورغم وعودها المتكررة بالجللاء . وأعقبت ذلك باحتلال السودان وأعلى النيل باسم مصر . فمن يحملها إذن على احترام وعودها وتعهداتها ؟ ومن له الحق والقوة فى أن يرغمها على

---

1— Documents Diplomatiques : Correspondance Concernant la Déclaration Additionnelle du 21 Mars , 1899 ; British Documents vol . 1 : Documents no 242—245 ; E . Hertslet : The Map of Africa by Treaty , vol . 2 , pp . 796-797

2— Woolf , Leonard : Empire and Commerce in Africa, P . 195

3— Velay , Et . : Les Rivalités Franco - Anglaise en Egypte ( 1876 — 1904 ) pp . 185—187 .



الجللاء عن وادى النيل ؟ من ؟ إن لم يكن أبناء وادى النيل أنفسهم ، أو جميع الدول المرغمة بموجب توقيعاتها على احترام الأراضى التركية . وبأية صفة كانت فرنسا وحدها تستطيع أن تطرد إنجلترا من وادى النيل ؟ لم يكن لديها تفويض لا من أوروبا ولا من الباب العالى ولا من أبناء وادى النيل . فى الحقيقة كانت فرنسا فى وادى النيل ، مساوية لإنجلترا قبل احتلالها مصر . ولكنها عند العمل والاحتلال رفضت معاونتها فلتندم على خطئها . وأخيرا لا ننسى ، ما سبق أن ذكرته فى مناسبة سابقة ، أنه لا إنجلترا ولا فرنسا ولا غيرهما له الحق فى التحكم فى أى جزء من وادى النيل ، وأنه إذا جردت مناقشاتهم من الدبلوماسية ومن الدعاية الصحفية ، فهى لا تنطوى على شيء إلا على روح الاستعمار والاستغلال ، وهذه لا تستند إلى حق بل تؤيدها القوة .

## الفصل الثالث

الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة في مايو سنة ١٩٠٢  
وأهميتها في تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان -  
اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة

الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة في مايو ١٩٠٢  
وأهميتها في تخطيط الحدود بين الحبشة والسودان :

لم يحل ذلك الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا ، الذي وقع في ٢١ مارس ١٨٩٩ واستبعد نهائيا مطالب الفرنسيين في وادي النيل ، مشكلة أعالي النيل حلا تاما . فنحن نعرف كيف أن كتنشر كان يخشى احتمال التصادم بالأحباش . ولقد عرف السردار أن لديهم جيوشاً برية كبيرة عند ما ذهب لملاقاة مارشان في فاشودة . وبعد موقعة أم درمان ، أرسلت قوات في النيل الأزرق والسوباط حيث أقامت بعض المعسكرات . وتبين أن هذه الاحتياطات كانت زيادة عن الحاجة ، لأنه في وقت أزمة فاشودة اضطر الإمبراطور منليك ليكرس كل جهوده للقضاء على ثورة كبيرة بقيادة الرأس مانجشا Ras Mangasha حاكم إقليم تجرى Tigre . وعندما أخذت هذه الثورة في فبراير ١٨٩٩ كان مارشان قد وصل إلى الحبشة في طريقه عائدا إلى بلده ، ولم يعد التعاون الحربي الحبشي الفرنسي عمليا من الوجهة السياسية .

وظن الكتاب الفرنسيون أن البريطانيين كانوا يريدون التقدم عسكريا ضد منليك ، الذي امتدت أطماعه الإقليمية إلى النيل عند الخرطوم ، واعتقدوا أن نشوب حرب البوير في خريف ١٨٩٩ هو وحده الذي أنقذ ملك الملوك من الهجوم . ومن المحتمل أن يكون هذا مبالغة ، فلم يكن الإنجليز يبحثون عن متاعب لأنفسهم .

ولكن قد تكون حرب البوير هي التي أجلت بعض المجهودات الجديدة للوصول إلى اتفاق مع منليك (١). والمهم أنه في خلال ثلاث سنوات حصلت الامبراطورية البريطانية دون أى صراع أو حرب على ما كانت ترمى إليه من إمبراطور الحبشة. ومع أن خطوات تحقيق هذا الهدف غامضة بعض الشيء، إلا أن هناك حقيقتين ساعدتا على نجاح البريطانيين وفشل السياسة الفرنسية فيما بين ١٨٩٩ ، ١٩٠٢ ،

الحقيقة الأولى أن بريطانيا أرسلت سنة ١٨٩٨ الكونيل هارنجتون Colonel Harrington مبعوثا لها لدى الإمبراطور. وقد أثبت أنه من أمهر الدبلوماسيين، وكان لسياسته أكبر الأثر في إزالة الشبهات عن البريطانيين وتحول الحبشة عن تحيزها لفرنسا.

والحقيقة الثانية أن الفرنسيين أنفسهم هدموا في مدة قصيرة ما بنوه في سنوات وذلك بسبب خطأ سياسى، وبذلك قاموا بدور ساعد هارنجتون، على تحقيق سياسته وتأييد أقواله للإمبراطور.

لقد عرفنا سابقا قضية امتياز خط حديد الحبشة، وأنه أعطى سنة ١٨٩٤ إلى نزيل سويسرى فى أديس أبابا كان فى الوقت نفسه يعمل فى بلاط الإمبراطور. ولكن الشركة التى ألفت كانت شركة فرنسية. وأعطى الامتياز سنة ١٨٩٤ ولم يستغل بسرعة. ولكن بعد سنتين من إعطائه أى فى سنة ١٨٩٦ حاولت الحكومة الفرنسية الإسراع فى إنشاء الخط لأغراض استراتيجية، لأنه فى ذلك الوقت كانت فرنسا تفكر فى إرسال حملتين، واحدة من الشرق والأخرى من الغرب إلى أعلى النيل. ولكن فى بادىء الأمر كان للخط أهميته الاقتصادية أيضا، إذ بإنتهائه عند ميناء فرنسى يكون كفيلا بتحويل التجارة إلى الصومال الفرنسى وبالقضاء على المنافسة التجارية القديمة بينه وبين الصومال البريطانى. وفى ذلك الوقت أحس الإنجليز

---

1— William L. Langer : The Diplomacy of Imperialism ( 1890-1902 ) pp , 570—571

بخطورة المشروع ، وتكرر الصراع نفسه الذى حدث قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات بشأن طرق القوافل ومنفذها على الساحل . فلما جاءت أزمة فاشودة قضى مؤقتا على الأهمية الحربية للخط الحديدى بالنسبة لفرنسا ، وأصبح المشروع تجاريا بحتا ، وكان فى يد شركة مساهمة مركزها الرئيسى فى باريس باسم « الشركة الإمبراطورية لخطوط حديد إثيوبيا » .

#### « La Compagnie Impériale des Chemins de Fer Ethiopiens »

وكانت الشركة تعمل تحت رقابة الحكومة الفرنسية ، والمساهمون فيها كانوا جماعة من الرأسماليين الفرنسيين من بيوت مالية معروفة . وبدأ تشييد الخط بالفعل فى سنة ١٨٩٧ . وبمجرد البدء اهتمت الدوائر الإمبريالية الفرنسية بالمشروع ، لأن الخط الحديدى فى بلاد قليلة المواصلات الجيدة يعتبر من أحسن وسائل التغلغل إلى داخل الدولة . ولما كانت الحبشة ذات موارد واسعة معدنية وزراعية ، ولما كان المشروع احتكرا فرنسيا ، فإنه بذلك يفتح الباب لاستثمار رؤوس الأموال الفرنسية فى الحبشة . ثم إن السيطرة التجارية لفرنسا على الحبشة التى تنشأ من احتكار النقل لا بد وأن يصبحها نفوذ سياسى كما هو المعتاد فى المستعمرات ، (١).

وفى القواميس الإمبريالية أى مكسب تحصل عليه دولة ما لا بد أن يكون خسارة لدولة أخرى ، فهذا المكسب المنتظر لفرنسا سيكون خسارة لبريطانيا . (إيطاليا خرجت من المعركة قبل الآن بقليل) . وتسبب هذا المشروع خصوصا بعد البدء فى تنفيذه فى ثورة غضب وفزع فى لندن . وهذا الغضب لم يظهر بوضوح ، وإنما كان محتفيا وراء عمليات مالية معقدة جدا . فدوائر لندن المالية التى كانت مهتمة باستغلال الحبشة من الناحية الاقتصادية كانت تشمل فى ذلك الوقت ثلاث شركات :

الأولى تسمى New African Company والثانية New Egyptian Company  
والثالثة Oceana Consolidated Company . وكانت الشركات الثلاث

---

(1) T. Lennox Gilmour : « Abyssinia : The Ethiopian Railway and the Powers » 1906, p. 16



مرتبطة الواحدة بالأخرى، وأغراضها تكاد تكون واحدة . ونستطيع ان نأخذ فكرة عن أغراض هذه الشركات من النص الآتي الوارد في تكوين إحداها وهي الأولى : « لتفاوض وتحصل على امتيازات وحقوق مطلقة أو مشروطة من أى دولة ذات سيادة أو من حكام أو من حكومات أو من شخص أو أشخاص أو من أى هيئة . ولتدخل فى اتفاقات مع أى حكومة أو حاكم أو سلطة محلية أو غير ذلك لأى غرض من الأغراض ومن وقت إلى آخر لتغير أو تتغير على حد سواء . ولتفاوض من أجل قروض مختلفة ، بمفردها أو بالاتفاق مع أى شركة أو شخص لأى دولة أو قطر أو هيئة أو شخص أو أشخاص . ولتعد المال لتساعد فى كشف أو عمل مسح للأراضى من أى نوع وفى تشجيع الهجرة إلى أى بلد أو مستعمرة أو دولة<sup>(١)</sup> » .

ويتضح لنا من هذا النص أن أغراض هذه الشركات عديدة وناطقة بالاستعمار . وكما قلت كانت الشركات الثلاث مرتبطة ومتداخلة بعضها مع بعض ، فمثلا شركة أوشيانا كانت تمتلك أسهما كثيرة فى شركة نيو أفريكان وبالعكس ، وحصلت الشركات الثلاث مع بعضها بالفعل على امتيازات ومصالح فى كثير من أنحاء إفريقية مثل امتيازات التعدين فى الترنسفال ، أو خطوط حديدية فى شرق إفريقية ، أو امتيازات مالية متنوعة فى مصر والسودان . وبما يدل على النزعة الاستعمارية لهذه الشركات أنها كانت تمثل فى مجالس إدارتها طائفتين ، طائفة أرستقراطية كأن يكون رئيس مجلس الإدارة مثلا أحد كبار اللوردات أو أحد المتصلين بالعائلة المالكة . وفى الوقت نفسه يوجد من المديرين الفعليين أشخاص لهم خبرة سابقة فى الإدارة أو الاستعمار ، مثال ذلك أن شركة نيو أفريكان عينت سنة ١٨٩٨ السير تشارلس إيوان سميث Sir Charles Euan Smith مديرا لها . وهذا المدير سبق أن خدم الحكومة البريطانية فى زنجبار ، وكان من العوامل المساعدة لشركة شرق إفريقية البريطانية فى الحصول على أوغندا . كما أن شركة نيو إيجبشان عينت السير جون روجرز Sir John Rogers ، وكان فى خدمة الحكومة المصرية قبل

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa. p. 206.

ذلك . كذلك كان رئيس مجلس إدارة هذه الشركة السير جيرالد بن جيرالد Sir Gerald Fitzgerald . وكان هذا الرجل من أكبر المالين والمحاسبين البريطانيين إذ كان مديراً لبنك في الهند ، وكان في وقت آخر محاسباً للبحرية البريطانية . وكان من ضمن مديري هذه الشركة الأخيرة اثنان مصريان هما نوبار باشا والأمير حسين كامل في ذلك الوقت .

ولم تبدأ حماسة البريطانيين واهتمامهم بخط -حديد الحبشة إلا عندما أدركوا أن الخط بالفعل في سبيل الإنشاء ، فعملوا على التدخل بطريق غير مباشر في إنشاء الخط . وكانت الشركات الثلاث المذكورة هي محور السياسة البريطانية التي اتبعت تجاه فرنسا . ففي سنة ١٨٩٨ أى بعد ابتداء العمل في الخط أخبر الرئيس في الاجتماع السنوى لشركة نيو أفريكان المساهمين أنه « قد حصل على أسهم ثابتة في العمل الحبشى ، وذلك للتوفيق بين المصالح الإنجليزية والفرنسية قدر الإمكان » .

وفي سنة ١٨٩٩ في الاجتماع السنوى للشركة أخبر المساهمون بشيء من الغموض أن الشركة قد اختارت مشروعين ، وأنها بصدد تنفيذهما بالاشتراك مع هيئة مالية مرتبطة بشركتهم في باريس . وهذا كلام غامض ، ولكن في سنة ١٩٠٠ ابتدأت الأغراض الخفية السابقة توضح أكثر من قبل ، فقبل « لقد أمل المديرون أن يشاركوا بواسطة اتصالاتهم بباريس في إنشاء خط حديد جيپوتى في الحبشة ، وذلك بتعاون صادق مع الرأسمالين الفرنسيين » .

وأخيراً أعلن في سنة ١٩٠١ أن الشركات الثلاث قد وجدت مصالحها المالية في خط حديد الحبشة بإنشاء شركة جديدة تحت اسم International Ethiopian Trust and Construction Company ، وهذه الشركة الجديدة عقدت اجتماعاً سنوياً في آخر أكتوبر سنة ١٩٠١ . ولأول مرة يتاح للجمهور -سواء البريطانى أم الفرنسى أن يفهم ماذا كانت تعمل هذه الشركات في الحبشة خلال السنوات الثلاث السابقة . إذ أعلن رئيس الشركة وهو اللورد شسترفيلد Lord Chesterfield أن بعض أصدقاء الشركة في باريس كانوا قد حصلوا لها في سنة ١٨٩٧ ، أى من

وقت بدء الإنشاء ، على بعض أسهم تأسيس الشركة الفرنسية ، وهذه الأسهم أصبحت ملكا لشركة نيروافريكان . وهذا شيء يفسر لنا كلام رئيس شركة نيروافريكان في سنة ١٨٩٨ . واتضح بعد البدء في الخط أن تقدير النفقات كان خطأ لدرجة كبيرة ، وأن الحاجة تدعو إلى مزيد من رأس المال ، ووجدت الشركة الفرنسية صعوبة كبيرة في الحصول على رأس المال المطلوب بإكتتاب الفرنسيين . وفي هذه اللحظة تقدمت الشركات الثلاث ، وعرضت أن تمد الشركة برأس المال اللازم في نظير الحصول على أسهم . وقد امتنعت الشركة الفرنسية في أول الأمر ، وحاولت إثارة وطنية الفرنسيين مرة أخرى ، ولكنها فشلت في ذلك ، فقبلت العرض البريطاني على مضض .

ويتضح ذلك من أن الفرنسيين اشترطوا في الاتفاقية أن للشركة الفرنسية الحق في إنهاء الاتفاق في أى وقت في نظير مبلغ قدره ٦٢٥ ألف فرنك كغرامة فوق القيمة التي أخذتها من البريطانيين . وما أن حلت سنة ١٩٠١ حتى كانت الشركة البريطانية الحديثة التأسيس قد حصلت على مركز كبير في الشركة الفرنسية نفسها ، فكان لها اثنان بريطانيان في مجلس الإدارة . كما أن البريطانيين أعطوا احتكارا بإنشاء أية خطوط حديدية فرعية في الحبشة في المستقبل ، أى أن الشركة الفرنسية لها الخط الرئيسى من جيبوتي إلى أديس أبابا والبريطانيون لهم الحق في إنشاء الخطوط الفرعية .

وظهرت حملة وطنية جديدة في فرنسا ابتدأت بها الصحف . كما اهتمت الدوائر الاستعمارية الفرنسية بالعواقب التي قد تفتج عن هذا التدخل البريطانى . وحدث أن انتخابات عامة كانت قريبة الوقوع ، فاتخذ من هذا الموضوع سياسة عليا للحكومة المقبلة ، وجعل كل حزب من الأحزاب هذه المسألة في مقدمة برنامجه . وكانت النتيجة أن الضغط كان شديدا جدا على الحكومة الفرنسية ، وأن الشعب كان يرى أن من واجبات الحكومة مساعدة رجال المال الفرنسيين ومنع وقوعهم ضحية لمكر الاستعماريين البريطانيين . وبعد ذلك عند ما جاءت الحكومة الجديدة كان نوع المساعدة

التي أعطتها للشركة غريباً . إذ تعهدت الحكومة بمنح لشركة إعانة سنوية قدرها نصف مليون فرنك لمدة خمسين سنة <sup>(١)</sup> . واعتبر هذا المبلغ كافياً لإعطاء الشركة رأس المال الذي تحتاج إليه دون الالتجاء للمعونة البريطانية . كما أن الشركة تستطيع بضمان هذه المنحة زيادة عدد الأسهم ليكتتب فيها الفرنسيون . وهذه المنحة أعطيت بشروط أهمها ما يأتي :

- (أولاً) أن تظل الشركة فرنسية مسجلة في باريس ومقرها الرئيسي فيها .
- (ثانياً) لا تستطيع الشركة أن تغير لانحتها أو خط سير الخط الحديدي إلا بإذن سابق من وزير المستعمرات .
- (ثالثاً) أعطيت بعض السلطات فيما يتعلق بتحديد أجور النقل إلى الإدارة الفرنسية في الصومال الفرنسي .
- (رابعاً) تلتزم الشركة بإعطاء تخفيض لنقل موظفي الحكومة الفرنسية وبضائعهم أو أي بضاعة مرسله باسم الحكومة الفرنسية .
- (خامساً) بعد ٩٩ سنة من تأسيس الشركة تنتقل ملكية الخط بين جيبوتي وهرر إلى الصومال الفرنسي .
- (سادساً) في بعض الحالات يخول لوزير المستعمرات إلغاء هذه الاتفاقية ومصادرة جزء من الخط يقع بين جيبوتي وحدود الحبشة .

وكانت هذه الشروط غاطلة سياسية كبرى لا يتصور الإنسان كيف وقعت فيها الحكومة الفرنسية، فالواضح أنها لم تنبّه إلى تأثير مثل هذه الاتفاقية على علاقة فرنسا بإمبراطور الحبشة . فالامتياز الأول للخط أعطى لفرد سويسري وآخر فرنسي وإلى شركة فرنسية لا صلة لها بالحكومة . أما الاتفاقية السابقة فمغناها أن الحكومة

---

1 — Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau: Histoire des Colonies Françaises et de L'expansion de la France dans le Monde, Paris 1931, Tome. IV, p. 587.  
( م ٢٢ المناقصة الدواية )



الفرنسية حلت محل الشركة ، ولم يستشر منليك في ذلك ، لامن أصحاب الامتياز ولا من الحكومة الفرنسية . كما أنه لم يكن في نيته أن يفرط في استقلاله للفرنسيين بعد أن دافع عنه ضد الإيطاليين والإنجليز . ونلاحظ أن صداقته لفرنسا بنيت على أساس الاحتفاظ بكيان الحبشة واستقلالها ضد أطماع إيطاليا وبريطانيا . وكما حدث عندما وجه قنصل فرنسا في الحبشة نظر الإمبراطور إلى مؤامرات إيطاليا وبريطانيا ، فقد حدث أيضاً في سنة ١٩٠٢ أن السير جون هارنجتون قام بنفس المهمة ، ولقت نظر الإمبراطور إلى مطامع فرنسا . وبذلك هبط النفوذ الفرنسي هبوطاً فاحشاً ، وتمكنت بريطانيا من عقد اتفاقيتها مع الإمبراطور .

وقعت الاتفاقية بين بريطانيا والحبشة في ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ ، وهي في الواقع نهاية دور الصراع الاستراتيجي بين الدول الأوروبية على أعالي النيل . وتعتبر انتصارا لسياسة رودس وتشمبرلين ، لأنها أعطت المستعمرين البريطانيين كل ما كانوا يريدونه فيما بين حدود مصر وأوغندة ، وأهم بنود هذه المعاهدة هي :

( أولاً ) أن الحد الفاصل بين السودان والحبشة خط يرسم من خور أم حجر على نهر ستيت إلى القلابات فالنيل الأزرق جنوب فامكة فنهر بارو فنهر بيبور فنهر أ كويو فإيلة إلى تقاطع خط عرض ٦° شمالاً بخط طول ٣٥° شرق جرينتش .

وهكذا تم تخطيط الحدود بين السودان والحبشة بحيث يقع النيل الأبيض والأجزاء السفلى من العطبرة والنيل الأزرق والسوبات داخل دائرة النفوذ البريطاني .

( ثانياً ) نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أن منليك لا يحق له د تشييد أو السماح بتشديد أى عمل على النيل الأزرق وبحيرة تسانا Tsana ونهر السوبات من شأنه منع جريان المياه إلى النيل ، إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك البريطانية وحكومة السودان .

( ثالثاً ) أن توجر أرض بجوار إيتانج Itang على نهر بارو للحكومة السودانية لاحتلالها وإدارتها كمحطة تجارية .

( رابعاً ) حصل البريطانيون على ترخيص بمرور خط حديدي داخل أراضي الحبشية لتوصيل أوغندة بالنيل الأبيض من الناحية الشرقية ، لأن الناحية الغربية منخفضة وكثيرة المستنقعات . فقد نصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن « يمنع صاحب الجلالة الإمبراطور منليك ، ملك ملوك إثيوبيا ، حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان الحق في إنشاء خط حديدي عبر الأراضي الحبشية ليربط السودان بأوغندة . وسرف تتفق الحكومتان المتعاقدتان فيما بينهما على طريق هذا الخط الحديدي <sup>(١)</sup> . »

وفي اليوم نفسه ( ١٥ مايو ١٩٠٢ ) عقدت معاهدة أخرى بين إيطاليا والحبشة وإنجلترا حددت فيها الحدود بين الحبشة وإريتريا وبين السودان وإريتريا <sup>(٢)</sup> . وعلى هذا نجد أن اتفاقية مالية عقدت في باريس كانت كافية لتحويل العدوتين القديمتين إيطاليا وإنجلترا إلى صديقتين لإمبراطور الحبشة ووضع فرنسا — وهي الصديقة القديمة — في المكان الذي كانت تحتله إيطاليا بهيئة ذئب مستعمر في ثوب حمل .

### اتفاقية سنة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة :

لم يقتصر منليك على قلب سياسته الداخلية بالنسبة للفرنسيين ، بل إنه احتج رسمياً على الاتفاقية المالية الخاصة بالخط الحديدي والسالفة الذكر ، واعتبر بعض موادها تعدياً على حقوقه كحاكم دولة مستقلة . وقد أظهر استيائه عملياً بأنه رفض حضور الافتتاح الرسمي للخط عند بدء دخوله الحبشة ، ثم إنه أسرع أيضاً في إثبات استطاعته أن يؤثر في مستقبل الشركة المالي . وكل هذه العوامل وضعت الشركة في وضع مالي حرج ، واحتاجت مرة أخرى إلى رؤوس أموال ، وفشلت مرة أخرى في تأييد الفرنسيين بالاككتاب بالمبالغ المطلوبة ، فلما انتجأت الشركة إلى الحكومة الفرنسية رفضت الحكومة تقديم مساعدة جديدة .

---

n — Cromer . Report on the finances, administration, and condition of Egypt and the Sudan in 1902, April 1903, p. 91

2 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, p 433.

وفي تلك الأثناء كان الإنجليز لا يزالون يلوحون باستعدادهم لتقديم المساعدة .  
وبالفعل فيما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٤ أنقذت البيوت المالية الإنجليزية المشروع الفرنسي  
مرة أخرى بتقديم قرض للشركة . فما هي البواعث الخفية التي جعلت الإنجليز يتقدمون  
للمساعدة ؟ يتضح ذلك مما يأتي : كانت الشركة البريطانية التي ألفت للإشراف على  
مساهمة البريطانيين في مشروع الحبشة هي التي تسمى Ethiopian Railway Trust  
Company ، وكان مديرها اللورد تشستر فيلد . وفي الاجتماع السنوي للشركة سنة ١٩٠٤  
أشار تشستر فيلد إلى أن هناك عدة وسائل يمكن بها تصفية هذه المسألة ، منها جعل  
الخط كله دوليا على أن تصبح جيوتى ميناء حرا . ولا شك أن الإنجليز لا يخسرون  
في هذه الحالة شيئا ، لأن جيوتى كانت تابعة لفرنسا ، والخط كله لا يسير في أى أرض  
إنجليزية . واقترح أيضا حلا آخر هو أن تبقى الشركة مشروعاً فرنسياً ، على أن تتصل  
ميناء بربرة البريطاني بخط حديد الحبشة كما تتصل به جيوتى ، أى يكون له مخرجان  
على البحر . وهنا أيضا يكسب الإنجليز ، لأن المشروع فرنسي بحت ، فإخراج فرع من  
الخط إلى بربرة مكسب لهم في نظير المساعدة . وأضاف تشستر فيلد إلى ذلك أن  
مباحثات تهديدية قد بدأت لتنفيذ الاقتراح الثانى الذى طالما نادى به . وإذا حللنا  
كلام تشستر فيلد نستنتج ما يأتى :

١ — أن الحكومة البريطانية أنكرت على الفرنسيين باستمرار الحق في السيطرة  
وحدهم على خط حديد الحبشة لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والسياسية .

٢ — أن غرض الحكومة البريطانية هو توصيل الخط إلى ميناء بريطاني كما هو  
متصل بجيوتى ، ولكنها لا تلح في تنفيذ هذا الخلل ، بل تقدم حلا آخر هو جعل الخط  
دوليا ، فلا ينبغي أن تظل الشركة مشروعاً فرنسياً بحتاً . وفي هذه الحالة تصبح  
جيوتى ميناء حرا . وبهذه الشروط تتنازل بريطانيا عن إيصال الخط لميناء بريطاني .

٣ — أنه إذا رفض الفرنسيون جعل الخط دوليا ، فإن الحكومة البريطانية تصر  
على توصيل الخط إلى ميناء بريطاني ، وأنها قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة لتنفيذ  
هذا التهديد .

وعلى أى حال ، أحدثت فكرة جعل الخط دوليا نوعا من التعقيد والارتباك فى الموقف المالى والدبلوماسى . فى هذه الفترة كانت السياسة العليا للدولتين تحتم تقاربهما وتصفية المنافسات الاستعمارية والاقتصادية بينهما . وقد وجدت فكرة التدويل بعض المناصرين حتى من بين الفرنسيين ، لأنها كانت وسيلة تستطيع بها فرنسا أن تخرج نفسها من المأزق الذى وقعت فيه دون إحراج أو جرح لكرامتها . وفى الوقت نفسه ينقذ هذا الحل الماليين الفرنسيين من التورط المالى الذى أوقعهم الإنجليز فيه . ولهذا الأسباب لقيت الفكرة تأييدا كبيرا ، ولكنها عورضت من بعض الدوائر الاستعمارية الفرنسية من بينها جمعية قوية تسمى : جمعية إفريقيا الفرنسية . Comite de L'Afrique Francaise .

إذن الإنجليز الآن هم أصحاب مشروع التدويل . وقد قبله الماليون الفرنسيون ، ولكن الرجعيين فى فرنسا عارضوه . أما منليك فقد رأى أن قبول مشروع التدويل فيه فائدة ، لأنه يحول دون المطامع الإمبريالية لدولة واحدة . وفى أوائل سنة ١٩٠٥ فى يوم ١١ أبريل دعا الممثلين السياسيين لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا لمقابلته ، ووجه إليهم شبه إنذار قائلا إنه كان يسره أن يتم إنشاء الخط الحديدى فى أقصر وقت ممكن وباتفاق بين الدول المختلفة على أن يعطى تلك الدول الضمانات اللازمة ، وإلى تلك اللحظة لم تقدم له تلك الدول بأية مقترحات تدل على اتفاقها أو تعاونها على تنفيذ المشروع . وهدد الإمبراطور بأنه إذا لم يحصل على مقترحات يرى منها أن هذه الدول اتفقت ونبذت ما بينها من الصراع ، فإنه سيرى نفسه مضطرا للقيام وحده بتنفيذ المشروع دون طلب مساعدة أو قبول أية معاونة أجنبية . فانتهر السيرجون هارنجتون ، الوزير الإنجليزى ، الفرصة للدس ضد الفرنسيين ، فقال : « إن إنشاء خط حديدى بأموال أمة واحدة وتحت رقابة حكومة أجنبية واحدة سيضع الحبشة فى مركز لا يتمشى مع استقلالها وسلامة أراضيها . ورأى الشخصى أن يبقى الخط للأغراض التجارية ولا يكون أداة سياسية . وأفضل الوسائل لإعطاء أصحاب الشأن المختلفين الضمانات اللازمة هو السماح لروس الأموال فى الأمم كلها بالمساهمة فى إنشاء الخط . ولا أرى مانعا من أن يعهد بإدارة المشروع إلى الفرنسيين ، على شرط أن تبقى صفته



دولية . ولا أستطيع أن أفهم كيف تتفق صيانة استقلال الحبشة مع فكرة إنشاء خط فرنسي من الساحل إلى العاصمة تحت إشراف الحكومة الفرنسية وحدها . وإني آسف أن أجد نفسي مضطرا للقول إني لا أفهم هذه السياسة الفرنسية ، وعلى الأقل الاقتراحات التي قدمها لي زميلي الوزير الفرنسي ، والتي تتعارض مع مبدأ استقلال إثيوبيا نفسه<sup>(١)</sup> .

وبعد ذلك تكلم الوزير الإيطالي ، وكان أصرح من الإنجليزي ، وأخبر الإمبراطور أنه تلقى تعليمات من حكومته بأنها ترى تدويل الخط ، وأنها ستبذل في أوروبا كل جهد لتحقيق هذه الغاية . وأما الوزير المفوض الفرنسي فقد رفض التعبير عن أى رأى ، وكل ما قاله هو أنه عندما تصل حكومته إلى رأى حاسم في الموضوع ، فإنه سيتشرف بعرضه على الإمبراطور . وقد كشفت هذه المقابلة عن موقف دبلوماسي غريب . إذ من الواضح أن فكرة تدويل الخط كانت تؤيدها رسميا بريطانيا وإيطاليا ، وكان يميل إليها الإمبراطور . ونلاحظ في هذا الموقف دليلا على تجديد مطامع إيطاليا في الحبشة بعد كارثتها الأولى . كما نلاحظ أن بريطانيا كانت متفقة مع إيطاليا في موقفها ، فإذا نجحت فكرة التدويل فستساوى الدول الثلاث : بريطانيا وإيطاليا وفرنسا . ومن الغريب أنه بالرغم من التفاهم الذي كان قد تم بين فرنسا وبريطانيا في الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، فإن الحكومة الفرنسية لم ترحب بإشراك إيطاليا وبريطانيا معها في مشروعاتها في الحبشة ، وانحازت إلى رأى المتطرفين من الفرنسيين ، الذين نادوا بضرورة جعل المشروع فرنسيا خالصا . وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة الفرنسية في مجلس الشيوخ أنها ترفض مشروع التدويل نهائيا . وكان هذا في أبريل سنة ١٩٠٥ . ومن المحتمل أن هذا الإعلان أرسل برقيا إلى الحبشة ، وكان هو السبب المباشر في الإنذار الذي وجهه الإمبراطور إلى وزراء الدول بعد عشرة أيام من إعلان التصريح . ولا شك أن فرنسا وبريطانيا كانتا تتوقان إلى الوصول إلى اتفاقية بخصوص الحبشة ، كما وصتنا إلى تسوية أمورهما في أجزاء أخرى من العالم . ولكن المالين البريطانيين يمثلان في

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, pp.215-216

الشركة كانوا لا يزالون يرفضون تحرير فرنسا من قبضتها . كما أن الاستعماريين الفرنسيين كانوا متمسكين بقبضتهم الاقتصادية على الأحباش . واستمر هذا المأزق الحرج حتى شهر يولية سنة ١٩٠٦، إذ في هذا التاريخ عقدت الاتفاقية النهائية . فكيف توصلوا إليها بعد تشدد البريطانيين في التدويل وتأيد الإيطاليين والإمبراطور لهم ؟ .

الذي حدث هو أن ألمانيا كانت قد أرسلت إلى الحبشة في سنة ١٩٠٤ . شخصاً يدعى الدكتور روزن Rosen لعقد معاهدة تجارية معها . فاتصل هذا بالإمبراطور ، وأخبره أن ألمانيا على استعداد لبحث مسألة الخط الحديدي معه إذا استدعى الأمر ذلك . حتى هذه اللحظة لم تكن السياسة الألمانية قد اتجهت الى هذا الجزء من إفريقية . ثم إنه بعد وصول « روزن » بقليل عينت ألمانيا قنصلاً عاماً في الحبشة . وأصبح من الواضح أن الإمبراطور الألماني قد يتدخل في شؤون الحبشة في أى وقت كما حاول ذلك في مراكش . وكان من رأى الإنجليز أنهم لا يستطيعون منطقياً حرمان ألمانيا من زيادة نفوذها في الحبشة، لأن هذا هو ما يحدث من الإنجليز أنفسهم وحلفائهم الفرنسيين والإيطاليين بالمعنى الاستعماري . فلما تأزمت مشكلة مراكش سنة ١٩٠٥، وبلغت ذروتها في يناير سنة ١٩٠٦، عقد مؤتمر الجزيرة في أسبانيا في أبريل من نفس السنة<sup>(١)</sup> . وفي هذا المؤتمر اتضحت نيات ألمانيا، واقتنعت كل من فرنسا وبريطانيا بأن الضرورة تحتم عليهما أن يسويا خلافتهما في الحبشة . وبالفعل لم ينقض على مؤتمر الجزيرة أكثر من ثلاثة أشهر حتى وقعت الاتفاقية في ٤ يولية ١٩٠٦ بين الدول الثلاث : فرنسا وإيطاليا وبريطانيا<sup>(٢)</sup> . وكان من الواضح أن فرنسا جومت فيها . وأهم بنود هذه الاتفاقية هي :

---

(1) E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty. vol. 3. p 1149

(2) Documents Diplomatiques Francais (1871-1914) 2 ieme Serie Tom<sup>e</sup> X, p. 209-212, E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, pp. 436 - 444,

١ — نصت المادة الأولى على أن الدول الثلاث تتعهد باحترام استقلال الحبشة وبالاحتفاظ بالوضع السياسي الراهن فيها .

٢ — وبمقتضى المادة الرابعة حصلت بريطانيا على تأكيد بعدم التدخل في مياه أعالي النيل .

٣ — ونصت المادتان السادسة والسابعة على حق فرنسا في إنشاء وإستغلال الخط الحديدي من جيبوتي الى أديس أبابا ، على أن تمثل بريطانيا وإيطاليا والحبشة يعضو عن كل منها في مجلس إدارة الخط .

وبعد أشهر قليلة في ١٣ ديسمبر من السنة نفسها اعتمدت الحبشة هذه الاتفاقية (١).

---

(1) Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, pp, 201-218.

## الفصل الرابع

### الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤

أخذت فرنسا فى مسألة فاشودة درساً لن تنساه، وعرفت أثر القوة البحرية فى مصير الإمبراطورية وفى مستقبل الاستعمار . ولذا اهتمت فى عهد وزير البحرية لانيسان Lanessan فى سنتى ١٩٠١ و ١٩٠٢ اهتماماً خاصاً بالبحرية، فأصبحت بحريتها الثانية فى العالم . وكانت تستطيع بمعارضة ثغور طولون وكورسكا وبنزرت غلق شق البحر الأبيض المتوسط بالرغم من وجود جبل طارق ومالطة فى يد الإنجليز . ولكن فرنسا شعرت مع ذلك فى آخر الأمر أنها لا تستطيع التمشى مع إنجلترا فى حركة البناء البحرى ، وخاصة فى بناء السفن الكبيرة كما ذكر وزير بحريتها بلاتان Pelletan فى ٦ فبراير ١٩٠٣ . ولذا برزت المنافسة البحرية بين الدولتين ثم هدأت إلى الأبد . وانتهى الخطر الفرنسى على إنجلترا وممتلكاتها ليحل محل هذا جميعه المنافسة البحرية الألمانية التى ستكون أكثر خطراً وأبقى أثراً فى العلاقات بين إنجلترا وألمانيا .

وهذه المنافسة الألمانية القوية بينت لإنجلترا الخطر الجسيم، الذى سينجم عن سياسة التبعاد مع فرنسا، وإذا حدث واستطاعت ألمانيا أن تصل إلى تفاهم مع فرنسا، وتعاونت قوة الدولتين البحرية تضعضع مركز إنجلترا البحرى والدولى معا . ولا سيما إذا مالت روسيا بقوتها البحرية إلى ذلك الحلف . ولم يكن انضمام هذه الدول أو تعاونها فى نظر الإنجليز بالأمر غير المحتمل ، وخاصة إذا مضت إنجلترا فى سياستها المناوئة لفرنسا وروسيا . فلا عجب إذا عملت إنجلترا على تحسين مركزها البحرى ، فعقدت مع اليابان — وهى دولة قوية بحرية ناشئة فى شرقى آسيا — فى سنة ١٩٠٢ حلفاً لمدة خمس سنوات ، وذلك لىكى تستطيع إنجلترا المحافظة على إمبراطوريتها الشرقية ، ولىكى تتمكن من أن توجه جانباً كبيراً من قوتها البحرية للمحافظة على كيانها فى أوروبا ومصالحها فى البحر المتوسط .



وأخذت إنجلترا تصالح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر والبحر المتوسط . وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراکش . حقيقة إن إنجلترا كانت تهتم بمستقبل مراکش منذ أن وضع الفرنسيون أقدامهم في الجزائر في سنة ١٨٣٠ . كما كانت إنجلترا تهتم بسواحل هذه البلاد لإشرافها على مدخل البحر المتوسط من الناحية الغربية ، فالمدافع الكبيرة على شواطئ مراکش الشمالية تستطيع تهديد كل السفن المارة بجبل طارق . وما قيمة مالطة بعد ذلك وقناة السويس ؟ فإذا وقعت هذه السواحل في يد دولة معادية لإنجلترا ، تزعزع تفوقها البحري وتعطلت مواصلاتها الإمبراطورية واضمحلت تجارتها . ولذا كانت إنجلترا تعتقد اعتقاداً تاماً أن قيمة جبل طارق ومستقبله ، ومستقبل المواصلات الإمبراطورية البريطانية كلها متعلق بالشاطئ الآخر المواجه لجبل طارق .

فلا بد إذن من الاتفاق مع الدولة التي تسيطر على الجزائر ، والتي لها نفوذ قوى في مراکش وهي فرنسا . ولا تستطيع إنجلترا أن تطلب من فرنسا أن توافق على تفوق النفوذ الإنجليزي في وادي النيل ومراكش معاً ، أى في شرقي البحر المتوسط وغربه . بل لا تستطيع إنجلترا أن تجد دولة أوروبية كبرى تعضدها حتى في التفكير في مثل هذا المشروع . وهي لا تستطيع أن تتنازل عما تراه حقوقاً لها في مصر قد اكتسبتها من الناحية العملية . وإذا كان لا مفر للإنجليز من التنازل عما لا يملكون في مراکش لتعترف لهم فرنسا بحقوق ترى أنهم يملكونها فعلاً في مصر . وعلى الإنجليز بعد ذلك أن يطمئنوا إلى أن الدولة التي سيصير لها التفوق في مراکش دولة صديقة لهم راضية عن سياستهم .

ولذا بدأت المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا لتسوية المسائل المتنازع عليها بينهما ، وذلك في صيف ١٩٠٣ . وكان لنيل إدوارد السابع الذي تولى عرش إنجلترا سنة ١٩٠١ دخل كبير في الموضوع لما كان يشعر به من الميل نحو فرنسا . واعتبرت زيارته لباريس سنة ١٩٠٣ فاتحة عهد الاتفاق بين الدولتين . كما كان لموقف اللورد كرومر واعتدال اللورد لانسدون Lansdowne ومرونة دلكاسيه أثر كبير في نجاح هذه المفاوضات .

قامت المفاوضات بين دلكاسيه ولانسدون وزير الخارجية الإنجليزية في وزارة بلفور Balfour ، وفي لندن بين بول كامبون ، السفير الفرنسي ، ووزارة الخارجية الإنجليزية . وظهرت في هذه المفاوضات رغبة الفرنسيين في فرض سيادتهم على مراكش . وكان لورد كرومر ، وهو أعلم الإنجليز بما تلاقيه إنجلترا من متاعب في مصر نتيجة لمعارضة فرنسا ، يرى أن مركز إنجلترا في مصر وتفوقها متوقف إلى حد كبير على رضی فرنسا . فتستطيع إنجلترا إذن أن تحصل على ود فرنسا بإرضائها في مراكش . ولم يأل كرومر جهداً في أن يبين لحكومته ضرورة الاتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها في شمال إفريقية نظير موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر في دائرة النفوذ البريطاني . وطلب من حكومته سرعة البت في هذه المسألة . وإرضاء فرنسا كان يرى الذهاب إلى أبعد حد ، حتى لقد اقترح تغيير اسم فاشودة التي أصبحت رمياً لإذلال فرنسا (١) .

وكانت فرنسا مترددة في أول الأمر ، فهي تجد كما يقول كامبون سفيرها في لندن أن إنجلترا إذا سمحت لفرنسا بحرية العمل في مراكش فهي تعطى مالا تملك . بينما تريد إنجلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق في مصر تمتلكها امتلاكاً حقيقياً . ولم يكن الرأي العام الفرنسي ، ولا الحكومة الفرنسية تستطيع أن تقبل مثل هذا الحل بسهولة . ولما كن دلكاسيه فسر المسألة تفسيراً آخر . لأنه كان يميل إلى تسوية العلاقات الإنجليزية الفرنسية . ولأنه نظر إلى المسألة من ناحية عملية ، فهو يقول في خطابه رقم (٤٤٧ سري) بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣ إلى بول كامبون سفير فرنسا في لندن ما يأتي : « لقد عدت من محادثاتنا خلال وجودك في باريس الأهمية الكبرى التي كنت أتابع بها المفاوضات والغاية منها تمكين فرنسا من العمل المطلق في مراكش ووضع حد للمشاكل المتعلقة منذ زمن طويل بين فرنسا وإنجلترا . والمذكورة المرفقة والمتناولة مختلف المسائل التي عاجلتها رسالة اللورد لانسدون ليست في حاجة

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ،

إلى تعليقات مفصلة . وإنما ألفت نظرك إلى بعض النقاط الدقيقة والخطيرة ، وأولها الشروط التي تمكنتنا من إنهاء مسألة مصر . منذ عشرين سنة تطورت الأمور والحوادث في مصر ضد مصالحنا ، وقد استطاعت إنجلترا بذلك أن تجعل من احتلالها غير المشروع وغير المستقر حماية مقننة *un protectorat de guisé* ، وما كانت تستطيع مثل هذا الأمر إلا بعد كارثة تصيب فرنسا . ولذا أصبح من صالح فرنسا ألا ترفض وجهة النظر الإنجليزية ، وأن تتنازل عن حقوق وامتيازات قد أضعفها كره الغداة ومر العشى ، وتضاءلت بمرور السنوات بدرجة قد تجعلها في المستقبل نظرية إذا طال انتظار فرنسا . وإذا لا تستطيع فرنسا استبدالها بمنافع قيمة في جهات أخرى . ولكن فرنسا الآن تريد استبدال حقوقها في مصر بحقوق لا بآمال وأمان . ولذا ففرنسا مستعدة لتسهيل مهمة إنجلترا في مصر نظير تيسير الأمور لفرنسا في مرا كش . ولاستبدال حقوقها في مصر نظير حقوق مماثلة لها في مرا كش . وعلى هذا الأساس صيغت المذكورة المرفقة ، وفيها أهم جزء من المفاوضات في محادثات مع اللورد لانسدون في ٥ يولية الماضي <sup>(١)</sup> .

ولقد طال الأخذ والرد في المفاوضات الإنجليزية الفرنسية حول مسائل أخرى غير مسألة مصر ، حول جيبيا والنيجر ونيوفونديلاند . وكان الإنجليز يساورهم الخوف من فشل هذه المفاوضات من أجل مسائل ثانوية ، فكما يقول كرومر ، إنها لمصلحة عامة كبرى إذا فشلت المفاوضات الآن ، فإنه فضلا عن أهمية هذه المفاوضات بالنسبة للمسألة المصرية ، فإنه واضح من حالة أوروبا السياسية في الوقت الحاضر ضرورة الاتفاق بيننا وبين الفرنسيين على فض المشا كل القائمة بيننا وبينهم <sup>(٢)</sup> .

وأسرعت المفاوضات بعد ذلك ، إذ خشي دلسكاسيه سقوط وزارته أو تغيير الوزاره الإنجليزية ، فتضيق بذلك فرصة ذمعية للتفاهم بين الدولتين . ولقد وقفت المفاوضات

---

1— Documents Diplomatiques Francais : 2 ieme . Serie Tome IV, p. 50-51 , Document No.36, ( M. Delcassé à M. Paul Cambon . 24 Octobre 1903)

2— Zetland: Life of Lord Cromer . p. 280.

بعض الوقت لامتعاض الفرنسيين من الموافقة على بقاء الإنجليز في مصر لأجل غير محدود، ثم لتمسك الإنجليز بمنع الفرنسيين من انتهاز أى فرصة لطلب جلاء إنجلترا عن مصر .

وأخيراً أبرم في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ اتفاق بين إنجلترا وفرنسا ، الاتفاق الأول بشأن نيوفوندلاند وغرب ووسط إفريقيا<sup>(١)</sup> ، والثاني هو الاتفاق الودى بين الدولتين<sup>(٢)</sup> . وقد وقع عن فرنسا بول كامبون ، سفيرها في لندن، وعن إنجلترا لانسدون وزير خارجيتها . وفي هذه الاتفاقية أعلنت إنجلترا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسى ، وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر، لا بطلب تحديد أجل الاحتلال الإنجليزي، ولا بأى صورة أخرى، على شرط أن تطمئن فرنسا على مصالح مساهمها في الدين المصرى ، وعلى أن يكون الإشراف على الآثار المصرية موكولا - كما كان في الماضى - إلى موظف فرنسى . وأن تظل المدارس الفرنسية تتمتع بامتيازاتها التى تتمتع بها في الماضى .

ونظير هذا تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لن تعمل على تغيير مركز مرا كش السياسى، وتعترف حكومة جلالة الملك البريطانية بأن من حق فرنسا ، كدولة متاخمة لمراكش، السهر على سلامة مرا كش وأمنها ومساعدة هذه البلاد في كل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والحربية التى هى في حاجة إليها . وأعلنت حكومة إنجلترا أنها لن تعرقل أعمال فرنسا في هذه البلاد، وأنها تحترم حقوق فرنسا واتفاقاتها وتقاليدها في مصر .

وأعلنت الدولتان معاً احترامهما لحرية التجارة في كل من القطرين ، وأن تعامل كل واحدة منهما الأخرى على قدم المساواة فيما يختص بالضرائب المفروضة على

---

1— Hertslet: The Map of Africa by Treaty, vol.11, p. 816-819.

2— Documents Diplomatiques Français : 2 ieme. Serie Tome IV, pp. 533-543 ( Document No. 389 ) . E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2 , pp. 820-822



النجارة وعلى نقلها ، وأن تكون هذه المعاملة بالمثل لمدة ثلاثين عاماً . وأن يتمتع الموظفون الفرنسيون في مصر بالحقوق التي يتمتع بها الموظفون الإنجليز في مصر .  
وأما فيما يختص بقناة السويس فأعيد الاعتراف بضمان حرية الملاحة والتسك بصفة عامة بمعاهدة سنة ١٨٨٨ . كما اتفقت الدولتان على عدم تسليح الساحل المراكشي المواجه لجبل طارق ، وعلى احترام حقوق أسبانيا في الجزء من مراكش الواقع معظمه على خليج الأبيض المتوسط .

وألحقت بهذا الاتفاق نصوص سرية لزيادة ضمان حقوق الدولتين . وهذه النصوص ظلت سرية مدة ، ولم تعلن للبرلمانيين الإنجليز والفرنسي إلا في نوفمبر سنة ١٩١١ بعد اتفاق الحكومتين على ذلك <sup>(١)</sup> .

وبهذا الاتفاق اطمأنت إنجلترا على مركزها في وادي النيل كله . ففرنسا لن تتحرك لمعارضة أعمال الإنجليز أو مشروعاتهم فيه . وأصبحت إنجلترا في مأمن من الارتباك الدولي ، فكما يقول كرومر في تقريره السنوي عن سنة ١٩٠٤ ، لقد كسبت إنجلترا بحصولها فعلاً على موافقة قانونية على وضع كان من قبل غير شرعي إلى حد ما <sup>(٢)</sup> ، وزالت المعارضة الحقيقية للاحتلال الإنجليزي لوادي النيل . على أن هذه الاتفاقية بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية لم تغير شيئاً من مركز وادي النيل السياسي ، ففرنسا لا تستطيع أن تعطي ما ليس حقاً لها . ثم إن إنجلترا وافقت على عدم تغيير مركز مصر ، فهي لم تظم مصر إليها ، بل اعترفت بأن ليس لها في مصر إلا حامية فعلية مستورة مؤقتة . ولكن مركز إنجلترا في مصر ثبت من الناحية الدولية العملية إلى حد كبير ، فلقد اعترفت فرنسا باحتلال الإنجليز لمصر ، ثم ستعترف لهم

---

(١) هذه الشروط السرية موجودة مع نصوص الاتفاقية أيضاً في :

Documents Diplomatiques Français ; 2 ieme Serie Tome. IV pp. 533-543 ( Document No. 389 )

2 — Cromer : Report on the finances , administration , and condition of Egypt and the Sudan in 1904 . April , 1905 , p. 4.

بالحماية فيما بعد، على أن مصر ذاتها لم تستشر في كلتا الحالين (١) .

وكان من نتائج هذا الاتفاق أيضا أن أخذ اللورد كرومر يظهر علنا بمظهر صاحب السيطرة ، ومن علامات هذا المظهر الجديد زيارته لعواصم المديریات، فكان يقابل من المديرين وبعض كبار الأعيان بالحفاوة والإكرام ، مما يقابل به الملوك ورؤساء الدول . ولكن الوطنيين في مصر ، وعلى رأسهم مصطفى كامل ، قابلوا هذا الاتفاق بالثبات والجلد ومضوا في جهادهم لا يلوون على شيء (٢) .

ولقد أثمر الاتفاق الودى تعاوننا وطيدا بين فرنسا وإنجلترا ، ظهرت آثاره في الحرب العالمية الأولى ، ومن بعدها ، وأيضا في الحرب العالمية الثانية . وفي إبريل سنة ١٩٥٤ احتفلت لندن وباريس بمرور خمسين عاما على هذا الاتفاق الودى، وأشاد أحد أعضاء البرلمان البريطانى ، فى اقتراح تقدم به ، بهذا الاتفاق الذى حقق لبريطانيا ما كانت تبغيه يوم أن احتلت قواتها مصر ثم السودان ، وطلب أن يبعث البرلمان البريطانى رسالة و تحية ومودة ، الى الجمعية الوطنية الفرنسية، عرفانا وتقديرا لعلاقات الصداقة التى قامت على أساسه بين البلدين فى الحرب والسلم طوال نصف القرن الماضى، وتأكيدا لتضامن البلدين الذى استمر و باخلاص ، طيلة تلك الفترة (٣) .

وأختم حديثى عن الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ بقولى إنه كانت حجة أئمة الاستعمار الغربى أن ذلك الاتفاق حقق مظهرا عمليا للتوازن الدولى فى شمال إفريقيا وفى حوض البحر المتوسط . ولقد سائر طلاب العلم والدراسة هذه الفلسفة التى أقيمت اليهم وحشرت لهم فى كتبهم ومراجعهم . واليوم ، وقد انهار ركن رئيسى من أركان الاستعمار الأوروبى لإفريقية بجلاء الإنجليز عن وادى النيل بمقتضى اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين مصر وإنجلترا بشأن الحكم الذاتى وتقرير

---

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه : ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . ط . ١٩٥٠ ص ١٦٩ - ١٨٥

(٣) جريدة المصرى فى ٨ إبريل سنة ١٩٥٤ .

المصير للسودان ، واتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بين مصر وإنجلترا بشأن جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية ، لم يعد هناك مبرر « إمبريالي » أو استراتيجي أو سياسي أو منطقي ببقاء الركن المقابل له ، والذي قام على أساس توأمة ، وأقصد به الركن الفرنسي في شمال إفريقيا . إن من حق بريطانيا اليوم أن تطالب شريكها بفسخ الاتفاق الودي الذي أصبح عمليا ، على يد أبناء وادي النيل ، وعلى يد بريطانيا كذلك غير ذي موضوع . وبذلك يجب إنهاء الاستعمار الفرنسي في كل شمال إفريقيا ، فتوارى جثة هذا الاتفاق ، الذي عاش أكثر من نصف قرن من الزمان ، في التراب . وإن من حق العالم الحر ، أن يثبت وجوده ، ولو مرة واحدة باختياره ، وأن يثبت أن هناك عدالة وإنسانية توجب تصفية رذائل الفرنسيين وتوقف حماقتهم الجنونية في شمال إفريقيا .

## الفصل الخامس

### الاتفاقية بين إنجلترا وبلجيكا في مايو ١٩٠٦ وتسوية الحدود بين السودان ودولة الكونغو

عرفنا كيف سوى الإنجليز أمورهم مع الفرنسيين والأحباش، ولكنهم وجدوا صعوبة أكبر في تسويتها مع ملك البلجيكي، الذي كان قد سبب متاعب لهم وللفرنسيين. نتذكر أنه في المعاهدة التي عقدت في مايو سنة ١٨٩٤ أجرت الحكومة البريطانية لليوبولد مدة حياته قطعة كبيرة من الأرض على الضفة الغربية للنيل بين بحيرة ألبرت وفاشودة، ولا داعي لذكر شيء عن تأجير الجزء الباقي من منطقة بحر الغزال لدولة الكونغو. ونظرا لمعارضة الفرنسيين لم ينتفع الملك من هذه الإيجارة في المنطقة التي في شمال خط عرض ٣٠° شمالا. وعندما وصلت حملة مارشان إلى فاشودة ونشأت الأزمة بين إنجلترا وفرنسا، عرض ليوبولد حلا للمشكلة، فاقترح على الفرنسيين أن تحل دولة الكونغو محل فرنسا في النزاع، لأن الكونغو لها حقوق بحكم المعاهدة في هذه المنطقة. ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح في الحال.

وفي تلك الأثناء كانت قوات دولة الكونغو قد احتلت بالفعل منطقة أعالي النيل. فكانت لها مراكز في الرجاف ولادو وكيرو وKero ودوفيل Dufile ووادلای Wadelai. وبمجرد أن طرد الفرنسيون من فاشودة، بدأت قوات الكونغو الإغارة على المنطقة الشمالية، وفي مايو ١٨٩٩ احتجت الحكومة البريطانية على هذا العمل، مبينة حقوق مصر والحقوق التي ادعت أن إنجلترا اكتسبتها عن طريق الفتح. وتبع ذلك جدل لمدة سنين بين لندن وبروكسل، وأصر ليوبولد على طول الخط على أن معاهدة سنة ١٨٩٤ كانت شرعية وقانونية تماما، واستشهد برسالة من لورد سولسبرى إلى



سير إدموند مونسن في ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ قال فيها بالتفصيل إن الاتفاقية «ما زالت قائمة وسارية المفعول . وإنها لم تفسخ ولم ترفض من جانب هذه الدولة (بلجيكا) . حقا إن ملك البلجيك أقنع ، بدون أية موافقة من بريطانيا ، بأن يعد الحكومة الفرنسية أنه لن يستفيد منها إلى حد ما ، ولكن وعده لا يقلل من أهمية المعاهدة كاعتراف بحقوقها من بريطانيا»<sup>(١)</sup> . وقال ملك البلجيك إن الفرنسيين أرغموه ، على إيقاف احتلال المنطقة المؤجرة له ، ولكن الآن ، وقد اضطروا للجلاء ، لم يعد هناك سبب لعدم استئناف عمليات حكومة الكونغو . ورد الإنجليز على ذلك قائلين إن ليوبولد في سنة ١٨٩٤ قد ترك استغلال هذه المناطق إلى الشركة الإنجليزية الإفريقية الاستوائية ، والشركة الإفريقية البلجيكية الإنجليزية بدون أخذ ضمانات لمعاملتهم للأهالي ، وأنه في الواقع لم يعمل شيئا لاحتلال المنطقة أو إدارتها ، نظرا لأن حكومة الكونغو قد تركت هذه المناطق في المعاهدة التي وقعت مع فرنسا في أغسطس ١٨٩٤ ، وأنه ، في الحقيقة ، قد سقطت كل المعاهدة التي أبرمت بين بريطانيا والكونغو في مايو ١٨٩٤ عندما تنازل ليوبولد بإيعاز من ألمانيا عن المادة الثالثة ، التي تنص على أنه «يؤجر ٢٥ كيلو مترا من الأرض بين بحيرتي تنجانيقا وألبرت إدوارد إلى إنجلترا ، فخرمت إنجلترا من المكسب الوحيد الذي كانت ستجنيه في مقابل تأجير بحر الغزال .

ولاحض هذه الحجج بين ملك البلجيك أن المعاهدة بين الكونغو وفرنسا ، التي وقعت سنة ١٨٩٤ لم يكن لها أي تأثير في النزاع . وزيادة على ذلك وضع نقطة هامة هي أنه في اتفاقية مايو ١٨٩٤ كان الإنجليز يرغبون في الاعتراف من جانب حكومة الكونغو بمنطقة النفوذ البريطانية أكثر من رغبتهم في الحصول على الـ ٢٥ كيلو مترا من الأرض ، وقد حصلوا على هذا الاعتراف .

---

1 — Egypt No. 3 (1898), No. 1 ( The Marquess of Salisbury to Sir E.Monson, October 6, 1898); British Documents on the Origins of the War 1. vol: 1 Document No. 203,

ومن الصعب على الإنسان — بعد قراءة الوثائق — الإنكار أن المنطق والحق كانا إلى جانب ليوبولد . ولكن ظهر كثيراً في أثناء النضال من أجل أعالي النيل أن المنطق والحق كانا في المرتبة الثانية . ولسنا في حاجة إلى الدخول في تفاصيل هذا الموضوع ، ويمكن القول إن ليوبولد اقترح أن يترك الأمر للتحكيم ، ولكن حكومة لندن رفضت الاقتراح . وبدلاً من ذلك تقدمت إلى الملك في سنة ١٩٠٢ بحل وسط ، مؤداه أن الحكومة البريطانية مستعدة لإعطاء حكومة الكونغو السيادة الكاملة على قطعة من الأرض يحدها من الشرق نهر يي *Yei* ، ومن الشمال خط عرض ٣٠° ٦' شمالاً ، ومن الغرب خط تقسيم المياه بين الكونغو والنيل ، وذلك في مقابل إلغاء عقود التاجير التي أبرمت في سنة ١٨٩٤ . ولفهم المشروع لابد من معرفة أن نهر يي يلتقي بالنيل من الناحية اليسرى ويجرى من الجنوب إلى الشمال ، وعند خط عرض ٣٠° ٦' شمالاً يبعد غرباً من النيل مسافة قدرها من ٩٠ — ١٠٠ ميل . وبعبارة أخرى كانت الفكرة من وراء الاقتراح البريطاني هي أن يوافق ليوبولد على عزل دولة الكونغو عن النيل ، بحد يبعد عن مجرى النيل الأصلي بمائة ميل .

ورفض ليوبولد هذا الاقتراح ، وتعقدت الأمور وكادت تؤدي إلى أزمة . وبدأ الإنجليز في إعادة احتلال المواقع الفرنسية في بحر الغزال . كما بدأت البعثات البلجيكية تندفع إلى المنطقة المتنازع عليها . وكان هناك احتمال حدوث أزمة فاشودة أخرى ، ولكن في النهاية وقع اتفاق في ٩ مايو سنة ١٩٠٦ ، وذلك بعد أن قطع الإنجليز مواصلات ليوبولد عن طريق النيل<sup>(١)</sup> .

وبمقتضى هذا الاتفاق سويت الحدود بين السودان ودولة الكونغو ، ونصت المادة الأولى منه على تنازل ليوبولد عن مطالبه باستئجار منطقة بحر الغزال ، ولكنه أعطى لمدة حياته المنطقة التي يطلق عليها حاجز لادو ، وهي المنطقة التي على الشاطئ

---

1—William L.Langer : The Diplomacy of Imperialism (1890-1902)  
New York 1951 pp. 571—573

الآيسر من النيل من مهاجى Mahagi على بحيرة ألبرت الى خط عرض ٣٠° شمالا ،  
والى خط طول ٣٠° وخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو غربا ، على أن تعود هذه  
المنطقة الى حكومة السودان فى ظرف ستة أشهر من انقضاء مدة تملك ليوبولد لها .  
وتتضمن هذه المعاهدة أيضا مادة هامة بشأن المياه ، وهى المادة الثالثة التى تنص على  
أن حكومة دولة الكونغو ، سوف لا تشيد أو تسمح بتشيد أى عمل فى أو بالقرب  
من سميكي أو نهر إسانجو Isango الأمر الذى يقلل كمية المياه الداخلة الى بحيرة  
ألبرت ، إلا بالاتفاق مع حكومة السودان (١) .

وعقب وفاة الملك ليوبولد الثانى ملك البلجيك ، وطبقا لشروط اتفاقية ٩ مايو  
سنة ١٩٠٦ بينه وبين إنجلترا ، عينت لجنتان لتنفيذ تسليم حاجز لادو الى حكومة  
السودان . وبدأ العمل فى ١٠ مايو سنة ١٩١٠ ، وكانت الحفلة الختامية للتسليم فى يي  
Yei فى ١٦ يونية سنة ١٩١٠ . ويرجع الفضل فى تنفيذ التسليم بطريقة حسنة الى  
التعاون الودى بين اللجنتين فى هذه المهمة ، (٢) .

وكان مجلس النظار المصرى قد وافق فى أول مايو سنة ١٩١٠ على فتح أربعة  
اعتمادات أولية لنظارة الحربية بمبلغ ١٢٣٤١ جنيه لازمة لإعادة احتلال منطقة  
لادو وبيانها كآتى (٣) :

- جنيه
- ( ١ ) اعتماد خصوصى للنفقات الأولية اللازمة لنقل الجنود المعدة  
٣٩١٠ للاحتلال من الخرطوم الى لادو والرجاف ويى ولوكا .
- ( ٢ ) اعتماد إضافى للجرايات والمهمات ونقلها .  
٥٦٤٥

---

1 — E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty . London 1909, vol. 2 pp .584-586.

2 — Egypt . No. 1 (1911) , No.2 ( Sir E. Gorst to Sir Edward Grey, March 25.1911, Forwarding the Annual Report on the Soudan).

(٣) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودان ٣٦٤) .

جنيه

ما قبله ٩٥٥٥

٣ ( اعتماد خصوصى للبصاريف الأولى اللازمة لانشاء مركز بلادو . ٩٠٠

٤ ( اعتماد إضافى عن النفقات اللازمة للمركز المذكور فى عشرة شهور . ١٨٨٦

الجملة ١٢٣٤١

وقد ألحق هذا الإقليم بمديرية منجلا ، ووافق مجلس النظار المصرى فى ٢٧ يولية سنة ١٩١١ على قانون يقضى بسريان القوانين النافذة فى مديرية منجلا على الإقليم المذكور (١) .

وفى أول يناير سنة ١٩١٤ اقتطع من السودان القسم الجنوبى من إقليم لادو ، ( ١٤٠٠٠ كيلو متر مربع ) فى غرب بحر الجبل وضم الى أوغندة مقابل ضم مركزى غندوكورو ومنيوت الى السودان (٢) .

---

( ١ ) محفوظات رئاسة الجمهورية بالقاهرة : ملف قديم رقم (سودان ٣٨٦) .

( ٢ ) الدكتور محمد صبرى : المرجع السابق ص ٢٥١ .





## خاتمة

لقد درست في هذا البحث موضوع المنافسة الدولية في أعالي النيل من ١٨٨٠ - ١٩٠٦ ، من نواحيه المختلفة . وبدأت بالتمهيد له بتخصيص الباب الأول لدراسة الاستعمار في إفريقية حتى آخر القرن التاسع عشر ، وأحب أن أوضح أن هذا الباب يبلغنا إلى جذور الموضوع ، ويبين لنا الأصول التي يتكى عليها . فهو يقع من البحث موقع الأسس من البنيان . ويتلخص الموضوع فيما يأتي .

نظمت مصر أمور السودان في أوائل القرن التاسع عشر في أيام محمد علي . وفي أيام إسماعيل أرسلت الحملات التي استولت على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر وإمارة هرر ، وأرادت تمهيد السبيل للكشف العلمي عن الأجزاء التي كانت لا تزال مجهولة في أواسط إفريقية وخاصة منابع النيل . واستعانت مصر في ذلك بالكاشفين والضباط الأوروبيين وخاصة الإنجليز منهم . ولما كانت إنجلترا مهتمة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بتمهيد سبيل الاستعمار في إفريقية بواسطة المبشرين والكاشفين ، فقد عمل هؤلاء الإنجليز الذين استعان بهم إسماعيل لحساب السياسة البريطانية ، التي كانت تطمح منذ ذلك الوقت في استعمار أعالي النيل . في سنة ١٨٦٩ عين السير سامويل بيكر حكامدارا لمديرية خط الاستواء لإخضاع البلاد الواقعة في جنوب غوندكورو لحكم مصر وإلغاء تجارة الرقيق ، فأساء معاملة الأهالي ، وكان لذلك أثر كبير في تسوء سمعة مصر بين سكان تلك المناطق . ولا شك أن ذلك كان في صالح السياسة البريطانية . وبعد استقالة سامويل بيكر في سنة ١٨٧٣ استخدم الخديوي إسماعيل إنجليزيا آخر هو جوردون ، وعينه في سنة ١٨٧٤ حاكما على مديرية خط الاستواء . وكانت مهمته الرسمية توطيد سلطة مصر ومدّها إلى البحيرات ، ولكنه لتفادي إغضاب إنجلترا منع مصر من توطيد قدمها في أوغندا بعد أن احتلت عاصمتها . وبعد انتهاء مدة خدمة جوردون في سنة ١٨٧٦ استدعاه إسماعيل مرة ثانية ، وعينه في فبراير ١٨٧٧ حاكما عاما . فآخذ يعمل لصالح دولته ، واتبع سياسة قاسية

أثارت الأهالي ضد المصريين . وأخيرا استقال في سنة ١٨٧٩ بعد أن تخرجت الأمور في السودان وأصبح على وشك أن يهم بالثورة . ويبين لنا هذا بصورة واضحة عمق السياسة البريطانية وتمهيدها السيل لاحتلال مناطق أعالي النيل . وبعد استقالة جوردون بسنتين قامت ثورتان : أما الأولى فهي الحركة العرابية في مصر ، وأما الثانية فقد قام بها المهدي في السودان . ودخل مصر جيش إنجليزي قضى على ثورة عرابي واحتل البلاد . ولكن المهدي كان أبعد منالا لصعوبة المواصلات ، فأباد قوة أرسلت لإخضاعه بقيادة هكس ، وألحق بها قوة أخرى زحفت إليه في سواكن بقيادة بيكر باشا . وهنا أشارت إنجلترا — لغرض في نفسها — على الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، واستدعى جوردون للقيام بهذه المهمة . وانتهى الأمر بقتله في الخرطوم في يناير سنة ١٨٨٥ . وانفقت إنجلترا والحباشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية التي كانت مهددة في السودان الشرقي ، فوصلت هذه الحاميات الى مصوع ومنها الى مصر . وبذلك أصبح المهدي وخليفته عبد الله التعايشي من سنة ١٨٨٥ فصاعدا السويدين الذين لا ينازعهما أحد في السودان كله ، ما عدا المنطقة الاستوائية حيث كان هناك أمين باشا محتفظا بمركزه حاكما باسم مصر حتى أخلى هذه المنطقة سنة ١٨٨٩ .

إن المؤرخين يعتبرون الاحتلال البريطاني لمصر ، والثورة المهدية ، وفشل جوردون ونهايته ، وإخلاء السودان ، حوادث مهمة جدا بالنسبة لشيين : أولها بالنسبة للعلاقات السياسية الكبرى في أوروبا نفسها ، وثانيهما بالنسبة لحركة الاستعمار عامة وفي إفريقية بصفة خاصة .

ولأضرب مثلا على تأثيرها في السياسة الأوروبية . إن أهم حقيقة في تاريخ العلاقات السياسية الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى كانت الحقيقة التي تولدت عنها المحالعات الكبرى ، وهي حرب فرنسا وألمانيا سنة ١٨٧٠ واستيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين ، وتصميم فرنسا على استرداد ذلك الجزء في يوم من الأيام . ترتب على ذلك تحرك الدول نحو تنظيم المحالفات ، فابتدأ بين فرنسا وروسيا التقارب الذي انتهى بالمحالفة الروسية الفرنسية، على اعتبار أن ألمانيا عدو مشترك للدولتين في وسط

أوروبا . أما ألمانيا فجمعت إليها الإمبراطورية النمساوية وإيطاليا . وكانت الإمبراطورية النمساوية تعتمد على ألمانيا ، لأنها كانت لها آمال ومطامع في البلقان ، وتحشى امتداد النفوذ الروسى فى هذه المنطقة . أما إيطاليا فكانت حليفا ثالثا غير موثوق به كل الوثوق ، لأنها كانت لها مصالح مع أوروبا الوسطى من جهة ، ومن جهة أخرى كانت تحب مصالحة الدول البحرية كإنجلترا وفرنسا . الذى يهمنى من هذا أثر احتلال مصر ومشروعات تقسيم إفريقيا فى علاقات الدول الأوروبية بعضها ببعض ، من حيث أن هذه المسائل من ناحية تبعد بين الدول ومن ناحية أخرى تستخدم فى سبيل الغايات الأوروبية نفسها . فكانت أول نتيجة لاحتلال إنجلترا لمصر أن فرنسا ساءت تلك النهاية ، وأن هذا أوجد جفوة بين الدولتين الغربيتين ، وأن بسمرك استخدم هذا ليحول دون أى تقارب بين الكتلة الروسية الفرنسية وإنجلترا ، وعمل طوال مدته على تأييد الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وأفاد بذلك إنجلترا كثيرا ، لأن فرنسا كلما أثارت صعوبات أمام الاحتلال الإنجليزي يأتى التأييد الألماني ويفسد كل تلك الصعوبات . ثم تستخدم السياسة الألمانية تأييدها لإنجلترا هذا كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، كجعل إنجلترا تبتعد عن فرنسا ، وكحمل الإنجليز على التسليم بمشروعات استعمارية ألمانية فى إفريقيا .

أما عن تأثير تلك الحوادث التى ذكرتها ، وهى الاحتلال البريطانى لمصر والثورة المهدية وفشل جوردون ونهايته وإخلاء السودان ، فى تقسيم إفريقيا ، فالكلام فيه له وجهان : الوجه العام ، وهو المتعلق بمساعى الدول المختلفة لاقتطاع أجزاء من إفريقيا ، ويمكننى أن أقرر أنه تم فى العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم إفريقيا الذى التهمت فيه أراضى القارة الالتهم المعروف ، وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة ، متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوروبية العالمية فى ذلك الوقت . والدول التى اشتركت فى التقسيم كانت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا . أما عن الوجه الخاص وهو المتعلق بمنطقة أعالي النيل نفسها ، فقد همت تلك الدول بالإضافة الى الحبشة بأن تصل إليها . أى أن كل مسعى لهذه الدول فى



التقدم من سواحل إفريقيا كان للوصول إلى أعالي النيل . وعلى هذا الأساس عندما أعلن إخلاء السودان ، وترك لعوامله الداخلية بعد سقوط الخرطوم ، اعتبرته هذه الدول كلها — ما عدا إنجلترا طبعاً — أرضاً بلا صاحب ، وحاولت الزحف نحو تلك الأرض . إنجلترا كان أملها أن تمنع ذلك الزحف ، لأنها كانت تريد أن تكون هي الورثة عندما تحين لها الفرصة لتحقيق ذلك ، فكانت سياستها مقاومة كل من يعترض سبيلها في إتمام مشروع تأسيس إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة والاستيلاء على منطقة أعالي النيل ، فهي حجر الزاوية للقبو العظيم الذي تستند عليه الإمبراطورية الإفريقية . كما أنها كانت تريد منع وقوع أعالي النيل في أيدي دولة أوروبية فتهدد مصر وهي صاحبة الشأن فيها . لذلك أصبحت حماية أعالي النيل أحد مفاتيح السياسة البريطانية في إفريقيا .

من الممكن الهجوم على أعالي النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، من ساحل إفريقيا الشرق ، ومن الكنفو .

إنجلترا سهلت لدولة لا تخشى بأسها ، وهي إيطاليا ، الاستقرار في بعض أقاليم غربى البحر الأحمر . فأعطتها مصوع وشجعته على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات عليّة وتجارية إلى إقليم هرر . كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتاً . ثم عقدت معها في سنتي ١٨٩١ ، ١٨٩٤ اتفاقات نصت على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا ، وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندي بما فيها الصومال الإيطالي . والمهم أنه روعى في رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة عن وادى النيل ، وفي الوقت نفسه تقف سداً ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غرباً من الصومال الفرنسي . وهكذا اتبعت بريطانيا في منطقة غربى البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا والحبشة على أعالي النيل من هذه الناحية .

في ساحل إفريقيا الشرق اتبعت إنجلترا سياسة انتهت بتقسيم هذه المنطقة مع

ألمانيا بمقتضى معاهدة بين الطرفين في سنة ١٨٩٠ ، وباحتلال إنجلترا لأوغندا وإعلان حمايتها عليها في سنة ١٨٩٤ .

وفي الغرب ، كما في الشرق ، أرادت الحكومة البريطانية اتخاذ احتياطات لحماية أعلى النيل من الاعتداء . فعقدت مع ألمانيا معاهدة في نوفمبر سنة ١٨٩٣ تسمح للمستلكات الألمانية في الكرون بأن تمتد شمالاً حتى بحيرة تشاد ، وشرقاً حتى حدود دولة الكنفو بحيث تكون بعيدة عن أعلى النيل . وكانت إنجلترا ترمي من وراء ذلك قطع الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى النيل . ولكن فرنسا استطاعت أن تتفق مع ألمانيا في مارس سنة ١٨٩٤ على تحديد الحد الشرقي للكرون ، بحيث تركت لفرنسا الحرية في التوسع شمالاً حتى بحيرة تشاد وشرقاً كما تريد . وبذلك أعطت ألمانيا لفرنسا ما أخذته من إنجلترا قبل ذلك بثلاثة أشهر ، فالتجته إنجلترا إلى ليوبولد ملك بلجيكا ، وعقدت معه اتفاقاً في مايو سنة ١٨٩٤ ، تنص المادة الثانية منه على تأجير منطقة بحر الغزال إلى ليوبولد ، وذلك لمنع الفرنسيين من التقدم إلى أعلى النيل من ناحية الغرب ، وتنص المادة الثالثة على أن يؤجر ليوبولد إلى بريطانيا ممراً عرضه ١٦ ميلاً وطوله ١٨٨ ميلاً ، ويمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت إدوارد . وهذا الممر كانت تريده إنجلترا ، لأنه كان حلقة اتصال هامة في المشروع المشهور بالخط الحديدي من الكاب إلى القاهرة . احتجت فرنسا وألمانيا على هذا الاتفاق ، فاضطرت بريطانيا وبلجيكا إلى التراجع وأعلنتا بطلان هاتين المادتين . كما اضطرت ليوبولد لأن يوقع اتفاقاً مع فرنسا في أغسطس سنة ١٨٩٤ ، تنازل بمقتضاه عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ، فبقى الطريق مفتوحاً أمام الفرنسيين للوصول إلى أعلى النيل من ناحية الغرب .

ثم جرت مباحثات بين إنجلترا وفرنسا في أوائل سنة ١٨٩٥ كانت نتيجةها الفشل ، فأدى هذا إلى تحمس كبير من جانب الإمبرياليين الفرنسيين . وأصبحوا يحملون — أكثر من أي وقت مضى — ببلوغ النيل عن طريق بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطاني ، الذي يهدف إلى وصل الكاب بالقاهرة في خط غير منفصم من

الأراضي البريطانية ، قام مشروع وصل الأطلنطي بالبحر الأحمر في خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكثرى الإفريقية بالعرض قبل أن تقطعها إنجلترا بالطول كما أن ليوبولد قام أيضاً في تلك السنة بمباحثات في لندن وباريس ، يهدف من ورائها إعطاءه كل وادى النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا بصفة إيجار . ولكنه لم ينجح في هذه المباحثات ونظر إلى نشاطه باستخفاف .

وعلى العموم كانت بريطانيا في أوائل عام ١٨٩٦ غير مستعدة لإعطاء فرنسا أو بلجيكا أو غيرهما أية امتيازات حقيقية في أعالي النيل . وكان هدفها تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعدادها فتعمل فيها بقوة . ولكن لم تتح للإنجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لهم . فلقب انقلب الموقف السيامي ، وزاده تعقيداً انهزام الإيطاليين على يد الأحباش في عدوة في مارس سنة ١٨٩٦ .

وعلى أثر هذه الهزيمة اتخذت إنجلترا فوراً قرارها بالتقدم لاسترداد السودان عن طريق وادى حلفا والنيل . وبعمل بعض الكتاب مثل ونستون تشرشل اتخاذ هذا القرار بأن رأى العام البريطاني ضغط على الحكومة لشعوره بوجوب الأخذ بشأرجوردون . ويقول البعض الآخر إن الذى أزعج الإنجليز حقاً هو النشاط الذى استأنفه الدراويش في شرق السودان ، وإنه كان هناك تفاهم بينهم وبين إمبراطور الحبشة . والحقيقة أنه بهزيمة الإيطاليين — أصدقاء الإنجليز — في عدوة تحطم السد الذى حاول الإنجليز إقامته في وجه فرنسا في الناحية الشرقية حتى لا تصل إلى أعالي النيل من هذه الناحية . ولما أدرك البريطانيون خطورة موقفهم بهزيمة أصدقائهم وانكشاف جناحهم الشرقى ، أسرعوا في تنفيذ استرداد السودان لكي يصلوا بقواتهم إلى أعالي النيل قبل وصول الفرنسيين . وكانت حملة استرداد السودان بقيادة كتشنر ، وانتهت بهزيمة التعايشي في أم درمان في سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

وكانت فرنسا لسنين عديدة تريد جلاء الإنجليز عن مصر . وعندما فشلت في هذا الأمر قررت الاندفاع إلى أعالي النيل ، لترغم الحكومة البريطانية على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، ولتضع حداً لحلم البريطانيين بربط مصر برأس الرجام . فقررت في

سنة ١٨٩٦ إرسال حملة إلى أعالي النيل بقيادة مارشان . ووصل مارشان إلى فاشودة — عن طريق الكنفو — في يولية سنة ١٨٩٨ ، مصحوبا بستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين ، ورفع العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك . كما أن ليوبولد نظم بعثتين عظيمتين في الكنفو للتقدم تجاه النيل إلى لادو ، وذلك لمساعدة مارشان إن أمكن ضد أى هجوم من الدراويش والحماية مؤخرته . وفي الوقت نفسه اتفقت فرنسا مع إمبراطور الحبشة على إرسال حملات فرنسية من الصومال الفرنسي وأخرى حبشية لتتجه غربا إلى النيل الأبيض لمقابلة مارشان . ونلاحظ أن الحبشة كانت تطمح في امتداد أراضيها حتى النيل ، ولذلك اشتركت مع فرنسا في هذه الحملات . وعلى العموم وصل مارشان إلى فاشودة ولم يجد هذه الحملات لفشلها في الوصول ، لأنها لم تعمل حساب المستنقعات والأنهار الكثيرة التي واجهتها في طريقها ، خصوصا وأن وقت تقدمها كان يتفق مع بدء سقوط الأمطار في هذه المنطقة . علم كتشير وهو في الخرطوم بوصول مارشان إلى فاشودة ، فذهب إلى هناك وقابله في ١٩ سبتمبر واحتج عليه . ولكنه رفض الانسحاب بدون تعليمات من حكومته ، وتخرج الموقف بين فرنسا وإنجلترا ، وأخذت كل منهما في استعداداتها الحربية . وتأزمت الأمور حتى كادت تؤدي إلى حرب بينهما ، ولكن فرنسا رضخت في النهاية وقررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا شرط .

ولموضوع فاشودة أهمية كبيرة من الناحية الاستعمارية العامة ، ومن ناحية ارتباطه الوثيق بالمسألة المصرية ومسألة وادي النيل . وأصبح اسم فاشودة ، هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض ، علما بين وقائع التاريخ العالمي المعاصر ، ورمزا لمنتهى ما وصلت إليه المنافسة الإمبريالية بين إنجلترا وفرنسا ، ودليلا على ما كانت تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم في الأمور والأزمات الدولية ، ونهاية عملية حقيقية لموقف المعارضة القوية الذي وقفته فرنسا بإزاء الاحتلال البريطاني لمصر . ولذا فموضوع فاشودة مهم من حيث التاريخ الدولي العالمي ، ولكنه يهم أبناء وادي النيل بصفة خاصة لما كان له من أثر في تقوية دعائم النفوذ الإنجليزي في هذا الوادي .

بعد مسألة فاشودة تمت في المدة من ١٨٩٩ — ١٩٠٦ التسويات النهائية للمنافسة



الدولية في أعالي النيل بمقتضى اتفاقات ومعاهدات بين الدول المتنافسة : ففي يناير سنة ١٨٩٩ وقعت اتفاقية بين مصر وإنجلترا بشأن إدارة السودان . تلك الاتفاقية التي جعلت إدارة السودان اسما ثنائية . أما في الحقيقة ، فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظمحكام المديرية كانوا من ضباط الجيش البريطانى .

وفي مارس سنة ١٨٩٩ كان الاتفاق الإنجليزى الفرنسى ، الذى بمقتضاه عينت الحدود بين السودان وإفريقية الاستوائية الفرنسية ، بحيث استبعدت فرنسا من حوض النيل كله ، ولكن ترك لها إقليم وادى وكل منطقة السودان من دارفور شرقا الى بحيرة تشاد فى الغرب . وهكذا فقدت فرنسا أملها فى الوصول إلى شاطئ النيل وامتداد ممتلكاتها من الصومال فى الشرق إلى الكونغو فى الغرب ، بينما تحقق حلم بريطانيا بتوصيل ممتلكاتها من جنوب إفريقية إلى شمالها ، فيما عدا الممر الضيق بين بحيرتى ألبرت إدوارد وتنجانيقا .

وفي مايو سنة ١٩٠٢ أبرمت اتفاقية بين بريطانيا والحبشة ، خططت بمقتضاها الحدود بين السودان والحبشة ، بحيث يقع النيل الأبيض والأجزاء السفلى من العنابة والنيل الأزرق والسوبات داخل دائرة النفوذ البريطانى . وهذه المعاهدة فى الواقع نهاية دور الصراع الاستراتيجى بين الدول الأوروبية على أعالي النيل . وتعتبر انتصاراً لسياسة بريطانيا ، لأنها أعطتها كل ما كانت تريده فيما بين حدود مصر وأوغندة .

وفي إبريل سنة ١٩٠٤ تم الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، الذى به أطلقت فرنسا يد إنجلترا فى وادى النيل كله ، كما أطلقت إنجلترا يد فرنسا فى مراکش .

وفي سنة ١٩٠٦ وقعت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والحبشة ، كان من أهم بنودها أن الدول الثلاث تعهدت باحترام استقلال الحبشة ، وأن بريطانيا حصلت على تأكيد بعدم التدخل فى مياه أعالي النيل .

وفي مايو سنة ١٩٠٦ أيضا كانت الاتفاقية بين إنجلترا وبلجيكا ، التى بمقتضاها سويت الحدود بين السودان ودولة الكونغو . وتنازل ليوبولد فيها عن مطالبه

بإستئجار منطقة بحر الغزال ، ولكنه أعطى لمدة حياته المنطقة التى يطلق عليها حاجز لادو . وتنص المادة الثالثة من هذه المعاهدة على أن حكومة دولة الكنگو لا تقوم بأى عمل من شأنه تقليل كمية المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت ، إلا بالاتفاق مع حكومة السودان .

وبهذه التسويات انتهى النضال الدولى من أجل أعالى النيل ، وأصبح كل مجرى النيل ، من منابعه من بحيرات وسط إفريقيا الى البحر المتوسط ، تحت سيطرة بريطانيا وحدها . ولعل أكون قد أدبت بعض حق هذا الموضوع من الدراسة والبحث ، والله ولى التوفيق ؟



## ملحق

تدابير التي جرت بعد سنة ١٩٠٦ لتعديل الحدود بين السودان والحبيشة

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ عقدت معاهدة بين بريطانيا والحبيشة رسمت بمقتضاها الحدود بين إفريقية الشرقية البريطانية وأوغندا والحبيشة (١). واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٩٣٦، فكان من النتائج التي ترتبت على فتح إيطاليا للحبيشة في تلك السنة أن اتسعت شقة الخلاف بين إيطاليا وبريطانيا في خريف سنة ١٩٣٦، وساءت العلاقات بينهما إلى حد بلغ بالسلام إلى درجة الخطر مع الاحتكاك الدائم بينهما، نظرا لما لهما من المصالح المتاخمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أمام هذا الخطر المنذر فكرت الحكومتان في تلطيف الحال بعقد ذلك الاتفاق الذي سموه عهد الكرام «Gentlemen's Agreement»، ووقعا عليه في ٢ يناير سنة ١٩٣٧ على أمل إزالة سوء التفاهم المستحكم بين البلدين والقضاء على الشكوك التي تخامر كلتي الحكومتين.

لم يحدث عهد الكرام، أثرا محسوسا في العلاقات بين المملكتين، بل استمرت كما كانت في الماضي تساورها المخاوف والوساوس. وازدادت شكوك كل من الحكومتين في نوايا الأخرى، ولم يكن من شأن سياسة المستر إيدن المعروفة أن تخفف أثر تلك المخاوف والشكوك، أو أن تنتج أية تهدئة للأخواطر. واستمرت الحال على هذا المنوال طول مدة حكومة المستر بلدوين.

وما كاد المستر تشمبرلين يتراأس الوزارة في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٧، حتى بعث إليه السفير موسولين في شهر يولية من السنة عينها برسالة ودية، رد عليها المستر تشمبرلين بحذا فكرة إزالة سوء التفاهم المستحكم بين البلدين وإعادة العلاقات الودية التي كانت

(١) E. Hertslet: The Map of Africa by Treaty, vol. 2, p 445.

(م ٢٤ - الناسة الدولية)



قائمة بينهما بمحادثات تحصل بين الحكومتين . لم تساعد الظروف على حصول تلك المحادثات الا بعد زمان طويل ، حيث أدت الى الاتفاق البريطاني الإيطالي الذي وقع عليه في روما في ١٦ أبريل ١٩٣٨ . ذلك الاتفاق الذي تضمن تسوية العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا في مناطق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا الشرق والشرق الأدنى ، وحصلت تلك التسوية بوضع قواعد توجيهية تتبع في بناء سياسة الدولتين قبل بعضهما وسياستهما بالنسبة للبلاد الواقعة في المناطق التي يشملها الاتفاق (١) .

وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ أرسلت السفارة البريطانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية مذكرة ورد بها أن البروتوكول الموقع في روما في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ بين الحكومتين البريطانية والإيطالية اشتمل على نص يتضمن دعوة الحكومة المصرية للاشتراك في مفاوضات خاصة بتعديل الحدود بين السودان المصري الإنجليزي وكينيا والصومال البريطاني من ناحية ، وبين مستعمرات إيطاليا في شرق إفريقيا من جانب آخر ، وذلك فيما يتعلق بالمسائل التي تخص مصر والسودان وقد بينت هذه المذكرة وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتعديل الحدود بالنسبة للسودان ، وما تقترحه في هذا الشأن تفصيلا .

وقد تبودلت عدة مذكرات بين وزارة الخارجية المصرية والسفارة البريطانية بالقاهرة في هذا الموضوع ، انتهت بأن أرسلت السفارة البريطانية كتابا إلى الحكومة المصرية في ١٦ فبراير ١٩٣٩ ، ذكرت فيه أنها ترى أن أفضل طريق لبدء هذه المفاوضات يكون بتوجيه مذكرة من الحكومة المصرية الى الحكومة الإيطالية

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة : ملف رقم ٣٨ - ١١ - ١٩ سرى . تقرير عن « الاتفاق على تنفيذ المعاهدة البريطانية الإيطالية التي تمت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ووافق عليها مجلس العموم بجلسته المنعقدة في يوم الاربعاء ٢ نوفمبر ١٩٣٨ » وقد ورد هذا التقرير رفق خطاب السفير المصري بلندن (حسن نشأت) رقم ٢٠٦٤ المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ والمرسل الى وزير الخارجية المصرية بالنيابة ، وخضاب السفير ورد الى وزارة الخارجية في ٩ نوفمبر وميد برقم ٨٠ سرى .

تشتمل على تصحيح الحدود بالكيفية المرغوب فيها فيما يتعلق بالسودان ، وأخرى من جانب الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحدود كينيا والصومال البريطانى والسودان أيضا . وأن يكون توجيه المذكرة المصرية بواسطة وزير مصر المفوض فى روما ، وأن يشترك فى المباحثات خبراء من جانب حاكم السودان العام لمعاونة سفير بريطانيا ووزير مصر فى روما . كما تضمن هذا الخطاب الأخير صورة مذكرة تقترح الحكومة البريطانية أن تكون هى الأساس الذى تجرى عليه هذه المفاوضات (١) .

وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا ، وأرسلت وزارة الخارجية المصرية تعليمات إلى وزيرها المفوض فى روما بتقديم المذكرة السابق الإشارة إليها . وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ قدم وزير مصر المفوض فى روما ، السيد مصطفى الصادق ، بالاشتراك مع مستشار السفارة البريطانية فى روما ، مسترنويل تشارلس Noel Charles ، مذكرة مشتركة من الحكومتين المصرية والبريطانية إلى الحكومة الإيطالية خاصة بهذا الموضوع ، ولأهمية هذه المذكرة أثبتتها فيما يلى :

« اتفقت الحكومتان الإنجليزية والإيطالية ، بمقتضى الفقرة السابقة للأخيرة من الاتفاق الموقع بروما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، على أن تدخل بعد العمل بذلك الاتفاق مباشرة فى مفاوضات — تدعى الحكومة المصرية للاشتراك فيها بالقدر الذى تتناول به كافة المسائل التى تهم مصر والسودان الإنجليزي المصرى — قصد الوصول إلى اتفاق نهائى على التخوم بين السودان وكينيا والصومال البريطانى من جهة ، وبين إفريقيا الشرقية الإيطالية من جهة أخرى ، وكذلك للوصول إلى اتفاق على المسائل الأخرى التى تهم الطرفين فيما يتعلق بـ :

١ — المصالح الإيطالية من جهة والمصالح البريطانية والمصرية والسودانية من جهة أخرى فى الأراضى المذكورة أعلاه .

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة . ملف رقم ١١٥-٨-١ سرى ، بعنوان : حدود السودان والحبشة وكينيا .

## ٢ - العلاقات بين تلك الأراضي .

فرغبة في تيسير القيام بهذه المفاوضات تود الحكومتان الإنجليزية والمصرية في إحاطة الحكومة الإيطالية علماً بالتغير الذي ترغبان في إحداثه في الحدود الحالية بين إفريقية الشرقية الإيطالية ومستعمرة السودان الإنجليزي المصري .

إن الحدود بين السودان وإفريقية الشرقية الإيطالية ، التي ترجع إلى الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين الإنجليزية والإثيوبية في ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ قد تبين عدم صلاحيتها ، فهي في بعض الجهات تفصل مناطق للقبائل ، ويضطر عدد كبير من رجال تلك القبائل إلى أن يعبروها في بعض فصول السنة سعياً وراء المرعى والسقيا لقطعان مواشيهم . لهذا كانت أمور الضبط والربط الخاصة بتلك القبائل من الأمور الصعبة الواقعة على عاتق سلطات كلا الجانبين . فبيدما لا تريد تلك القبائل الاعتراف بالحدود المصطنعة المنشأة عبر أراضيها ، إذ هي على أتم استعداد لإساءة الحرية التي تتاح لها وهي خارج حدودها السياسية بعيدة عن السلطات الإدارية التابعة لها . وعلاوة على ذلك فإن حركة المهاجرة الموسمية هذه ، كانت دائماً مصدر منازعات بين القبائل المتعادية ، وأدت في أغلب الوقت إلى إهراق الدماء . ولقد كانت هذه الحالة فيما مضى مصدراً خصباً للاحتكاك بالسلطات الإثيوبية . ولأنه لمن المرغوب فيه — لا لحسن إدارة تلك المناطق فحسب ، بل للإبقاء على علاقات حسن الجوار مع السلطات الإيطالية — أنه لمن المرغوب فيه تصحيح تلك الحدود المصطنعة على أساس منطقي ومبادئ علمية .

إن الجزء الجنوبي من الحدود بين السودان وإفريقية الشرقية الإيطالية لم يعين قبل الآن فيما يلي Jokau جنوباً — وقد اتفقت الكلمة على أن الجزء غير المحدد من التخوم الواقع جنوب Jokau كما كان يحكم صفة مؤقتة ، وكذلك الجزء الواقع في أقصى الجنوب من خط الحدود غير المعين من جبل جيمي Oemi (خط عرض ٩° شمالاً) إلى Jokau ، لا تدعو حالتهما إلى الرضى من نواح كثيرة . فهذه الحدود لم تراعى فيها العوامل الطبيعية والجنسية . وهي تبدأ من منحدر الهضبة الإثيوبية ، وتستمر محاذية

لأنه بارو وبيبور وأكوبو، وينشأ منها نتوء يتجه إلى السودان . وبهذه الكيفية يعبر أراضي منخفضة تغمرها المستنقعات أثناء فصل الأمطار . على أن أهم مضار تلك الحدود تتلخص في أنها تفصل بين أراضي تسكنها قبائل النوير والأنواك النيلية . وهذه القبائل تختلف عن القبائل الضاربة في سهل إفريقية الشرقية الإيطالية فيما يلي الشرق . وأهل هاتين القبيلتين النيليتين أصلهم من السودان، وتوجد حكومتهم في السودان، وذلك في الجزء الذي تغمره المستنقعات المين على الخريطة (١) باعتباره تابعا لإفريقية الشرقية الإيطالية . على أن قبيلة النوير تعيش أغلب جزء من السنة في السودان، وتحميها الحكومة السودانية . وما دامت الحدود الحالية باقية، فإن نتيجة ذلك تكون أن جزءا صغيرا من هذه القبيلة يعيش في إفريقية الشرقية الإيطالية، وباقي القبيلة يذهب إلى تلك الأراضي للرعي والسقي أثناء فصل الجفاف ، الذي يدوم على وجه التقريب من نوفمبر إلى أبريل من كل سنة .

وهناك مشكلة أخرى خاصة بقبيلة الأنواك التي تشغل أرض يمر إلى جنوب وشرق الأراضي التي تشغلها قبيلة النوير مباشرة . ويعيش حوالى نصف قبيلة الأنواك بصفة دائمة بالسودان في الأراضي الواقعة على الشاطئ الغربي لنهرى أكوبو وبيبور وجنوب مركز أكوبو ، وذلك بحالة الحدود الحاضرة . على أن كثيرا من أقاربهم يعيشون في الأراضي الواقعة على نهرى بارو وجيلا . وهذه الحالة سببت في الماضى متاعب كثيرة للحكومة بل وأحدثت إهراقا للدماء .

وإن الإشراف على قبيلة النوير جميعها من جانب حكومة السودان يعتبر من الأمور الجوهرية لكل إدارة منظمة للمنطقة المذكورة ، وهو أمر يعود بأكبر النفع

---

(١) من الاطلاع على الملف رقم ١١٥ - ٨ - ١ سرى بمحفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة يفهم أن صورة من الخريطة المشار إليها كانت في الملف المذكور، ثم سحبت من الملف وأرسلت إلى الديوان (المركب سابقا) في ٣ - ٤ - ١٩٣٩ ، ولم ترد إلى وزارة الخارجية مرة أخرى . وقد بحثت عنها في المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى (عابدين سابقا) فلم أعثر عليها . ويستفاد من المكاتبات الموجودة في الملف رقم ١١٥ - ٨ - ١ سرى أنها خريطة تفصيلية مبنية فيها المناطق المطلوب تعديلها واستبدالها .



على رجال القبيلة أنفسهم ، ولا يمكن تحقيق هذا الإشراف الا بتعديل الحدود ، بحيث تدخل كافة أراضي رعى قبيلة النوير في الأراضي السودانية ، وفي نفس الوقت يصير النزول للسودان عن الأنواك جميعا . وإن أية حدود توضع عبر مرتفع بارو تكون نتيجة شطر أراضي القبيلة ، ويترتب عليها فتح الباب لنفس الاعتراض القائم ضد الحدود الحالية .

وخط الحدود الذي يقوم على أساس منطقي وعلى صحيح يكون الخط الذي يحاذي القاعدة الغربية للسجدر الإثيوبي ويدخل جميع أراضي مرتفع بارو في حدود السودان .

ومطبق بهذه المذكرة خريطة توضح الأراضي المرغوب في إدخالها في حدود السودان .

وتتشرف الحكومتان الإنجليزية والمصرية بأن تدعوان الحكومة الإيطالية للإفضاء بآرائها فيما يتعلق بنقل الأراضي المذكورة من إفريقية الشرقية الإيطالية إلى السودان . وترغب الحكومتان الإنجليزية والمصرية في الوقوف على ما قد ترغب الحكومة الإيطالية في إحداثه من تصحيح للحدود بين السودان وإفريقية الشرقية الإيطالية ، (١) .

وفي ١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ أجابت وزارة الخارجية الإيطالية على مذكرة الحكومة المصرية بمذكرة ، وورقة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، ورقم ٢٢٦٧٩٣/٢٣ ، وذكرت فيها أنها توافق بصفة مبدئية على الدخول في مفاوضات مع الحكومتين المصرية والبريطانية بقصد تعديل الحدود ، وأنها على استعداد لتعيين المتدوين اللازمين لذلك ، ولو أنها لا توافق على التنازل عن بعض الأراضي التي أشارت إليها المذكرة المشتركة . وقد جاء في مذكرة وزارة الخارجية الإيطالية ما يأتي :

١٠ — إن المذكرة المقدمة إلى وزير الخارجية الإيطالية بتاريخ ٢٥ مارس الماضي من القائم بأعمال السفارة البريطانية ومن وزير مصر المفوض بروما، الخاصة بتنفيذ اتفاق ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ الإيطالي البريطاني بشأن الحدود بين إفريقيا الشرقية الإيطالية من جهة والسودان المصري الإنجليزي من جهة أخرى، قد فحصت بدقة من السلطات الإيطالية المختصة .

٢ — يقضى اتفاق ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ( الفقرة قبل الأخيرة ) بعد دخوله في دور التنفيذ بفتح باب المفاوضات فورا، التي تدعى الحكومة المصرية للاشتراك فيها فيما يختص بالمسائل التي تهم مصر والسودان الإنجليزي المصري، وذلك تمهيدا لعقد اتفاق نهائي بخصوص حدود السودان وكينيا والصومال البريطاني من جهة وإفريقية الشرقية الإيطالية من جهة أخرى .

٣ — تشير المذكرة بالتنازل عن بعض أراضي إفريقيا الشرقية الإيطالية والتعديلات التي يطلب الجانب الإيطالي إدخالها على الحدود .

٤ — إن الحكومة الإيطالية لا تمنع مبدئيا في إمكان وملاءمة الدخول في مفاوضات، بقصد تعديل خطوط الحدود التي نحن بصدد إدخالها إلى مناطق معينة، كما يتبين من الاتفاقات المعقودة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا في عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ . وبطبيعة الحال التعديلات التي سوف تتم لمصلحة إيطاليا يجب أن تكون معادلة للتضحيات التي قد تتحملها الحكومة الإيطالية .

٥ — إن الطلبات التي قدمها القائم بأعمال السفارة البريطانية ووزير مصر المفوض بروما، المدونة بالمذكرة المسجلة إلى وزير خارجية إيطاليا بتاريخ ٢٥ مارس ، والخاصة بالتنازل عن بعض الأراضي التي تعتبر ذات أهمية سياسية وحرية واقتصادية وجغرافية ليس في استطاعة الحكومة الإيطالية الأخذ بها، رغم المبررات التي قدمت لدعم هذا التنازل والتي ينبغي النظر إليها بمنتهى التحفظ .

٦ — إن الحكومة الإيطالية تلبية لطلب الحكومتين البريطانية والمصرية ، ورغبة

منها في أن تتجاوز خطوة إلى الأمام في سبيل تحديد الحدود، وتشرف بالإفادة أنها على أتم استعداد للقيام بتعيين مندوبيها، تطبيقاً للفقرة المذكورة أعلاه من الاتفاق الإنجليزى الإيطالى المعقود فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وستكون مهمة المندوبين الإيطاليين مع المندوبين المصريين والبريطانيين القيام بتخطيط الحدود فى الجهات نفسها ، ويكون أساس عمل المندوبين وفقاً للبدأين الآتين :

أ - الاعتراف بخط الحدود بين إفريقية الشرقية الإيطالية من جهة  
والسودان من جهة أخرى، طبقاً لما جاء فى الاتفاقات الإنجليزية الإثيوبية لعامى  
١٩٠٢ و ١٩٠٧ .

ب - ويجوز للمندوبين فى أثناء القيام بعمليات التخطيط أن يعرضوا على  
حكوماتهم التعديلات التى قد تطرأ على ما هو وارد فى الاتفاقات سالفة الذكر بروح  
من التفاهم المتبادل لمصالح كل دولة. (١)

ثم قامت الحرب العالمية الثانية، وتوقفت المحادثات عند هذا الحد، ولم تتقدم أكثر  
من ذلك حتى كانت سنة ١٩٥٠ .

ففى ديسمبر من تلك السنة تلقت وزارة الخارجية المصرية خطاباً مؤرخاً فى ١٢  
ديسمبر ١٩٥٠ من المستر ج . و . روبرتسون، السكرتير الإدارى لحكومة السودان  
يقول فيه إن حكومة السودان ترغب فى اختيار مندوب أو أكثر عنها للعمل مع  
مندوب أو أكثر عن الحكومة الإثيوبية ليتولوا معاً على الطبيعة تعيين جزء من الحد  
الفاصل بين السودان وإثيوبيا على مسافة ٣٧ ميلاً شمال بحيرة رودلف . وقال إن الحاكم  
العام يرجو فى أن لا تمنع الحكومة المصرية فى ذلك، نظراً لما لهذا العمل من أهمية إدارية  
محدودة .

وقد أحالت وزارة الخارجية على إدارة الرأى لها بمجلس الدولة فى كتابها رقم

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة : ملف رقم ١١٥ - ٨ - ١ سرى .

١٠٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٠ موضوع خطاب السكرتير الإداري لحكومة السودان .  
وأجابت إدارة الرأى على ذلك فى كتابها ، رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٠  
ورقم ٥٤ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ ، أنه يتبين من كتاب السكرتير الإداري  
لحكومة السودان أن المقصود هو أن يعين على الطبيعة الحد المذكور بالنظر إلى عدم  
وضوحه وما ينجم عن ذلك من تجاوز بعض قبائل الرحالة له من إثيوبيا إلى  
الأراضي السودانية .

وأنه ما دام الأمر كذلك فلا مانع من الموافقة ، على أن يتولى تحديد هذا الخط  
على الطبيعة وتوضيحه موظف أو أكثر من قبل حكومة السودان، تنتدبه هذه الأخيرة  
لإنجاز هذه المهمة سويا مع الموظفين الرسميين التابعين لحكومة إثيوبيا .

ثم عقيت على ذلك إدارة الرأى فى كتابها السالف الذكر، بأن الوضع يختلف فيما  
إذا كان المقصود هو إبرام اتفاق ثنائى لتعيين الحدود بين السودان وإثيوبيا أو غيرها.  
إذ أن إبرام مثل هذا الاتفاق يحاوز اختصاص حكومة السودان، كما هو الشأن بالنسبة  
إلى سائر الاتفاقات ذات الطابع الدولى . والى حرصت مصر دائما على إنكار حق  
حكومة السودان فى إبرام مثلها منفردة. وذكرت إدارة الرأى أن الأمر فى الواقع  
يتوقف على مهمة اللجنة المذكورة ، فمن المعلوم أن الحدود بين السودان وإثيوبيا قد  
عينت بمقتضى الاتفاق الموقع بأديس أبابا فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢، وكان المتحدث عن  
السودان فى الاتفاق المذكور هى الحكومة الإنجليزية وحدها ممثلة فى وزير إنجلترا  
المفوض فى أديس أبابا . وطالما أن مهمة اللجنة التى أشار إليها السكرتير الإداري  
لحكومة السودان سوف تكون مقصورة على توضيح جزء من هذا الحد على الطبيعة  
لمسافة ٣٧ ميلا فقط، فإن الأمر على هذا الوجه يصح اعتباره من الأمور الإدارية  
العادية التى لا تجاوز اختصاصات حكومة السودان . علما بأن هذه إنما تمثل الحكومتين  
المصرية والبريطانية وتتوب عنهما فى إدارة السودان . أما إذا استدعى الأمر تعديل  
هذه الحدود فى أى جزء منها، أو النزول عن شىء من الأراضي السودانية مهما صغرت  
مساحتها، أو الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الإثيوبية فى شأن الحدود أو جزء منها



أيا كان، أو عقد اتفاق معها في شأنها . فإن الأمر عندئذ يجاوز اختصاص حكومة السودان ، ولا بد من أن تباشره الحكومتان المسئولتان عن إدارة السودان ، وهما الحكومتان المصرية والبريطانية ، وهما اللتان تختاران عندئذ المندوبين الذين يمثلون السودان في تلك المهمة .

واستطردت إدارة الرأي قائلة إنه مهما يكن من أمر، وطالما أن هناك شكاً على ما يبدو حول حقيقة المهمة التي سيعهد بها إلى اللجنة المشار إليها في كتاب السكرتير الإداري لحكومة السودان والتي حرصت في هذا الكتاب على التهوين من أمرها . فليس ثمة ما يمنع من أن تتمسك الحكومة المصرية في الرد عليه بأن يكون تشكيل اللجنة على وجه تمثل فيه مصر بأحد موظفيها من الخبراء بهذه الشؤون ، فتشكل اللجنة مثلاً من مندوبين أحدهما مصري تختاره الحكومة المصرية والآخر من موظفي حكومة السودان تختاره هذه . هذا فضلاً عن المندوبين الإثيوبيين بطبيعة الحال (١) .

وأرسلت إدارة الرأي في حينه إلى وكيل الوزارة لشئون السودان مشروع خطاب يرسل إلى السكرتير الإداري لحكومة السودان رداً على خطابه السالف الذكر . وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ أرسل السيد / زكي الطويل ، وكيل الوزارة لشئون السودان في ذلك الوقت، خطاباً إلى السكرتير الإداري لحكومة السودان جاء فيه :

« تشرفت بتسلم كتابكم المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، المحول إلى من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، والذي تبدو فيه أنه يوجد بالركن الجنوبي الشرقي للسودان شمال بحيرة رودلف جزء من الحدود السودانية الإثيوبية يبلغ طوله نحو ٣٧ ميلاً غير مبين على الطبيعة بطريقة واضحة ، مما يترتب عليه متاعب للسلطات المحلية ، نظراً إلى أن القبائل الرحالة تدخل من إثيوبيا إلى الأراضي السودانية . وبمناسبة قيام السلطات الإثيوبية بالاشتراك مع سلطات كينيا بتعيين الحدود بين إثيوبيا وكينيا، وستكون لجنّتهم في منطقة بحيرة رودلف قرب انتهاء عملها، فإن إدارة

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة : ملف رقم ١١٥ / ٨ / ١ سري

السودان ترى الاستفادة من هذا الوضع، بأن تقترح على السلطات المحلية الإثيوبية أن يقوم الأعضاء الإثيوبيين في تلك اللجنة بالمعاونة في تعيين ذلك الجزء القصير من الحدود السودانية الإثيوبية .

ويطلب سعادة الحاكم العام معرفة ما إذا كان لدى الحكومة المصرية اعتراض على قيامه بنذب موظف أو أكثر من موظفي حكومة السودان للاشتراك مع الموظفين الإثيوبيين في هذا العمل النافع .

وأفيد جنابكم أنه ما دام الأمر لا يتعدى قيام السلطات المحلية بوضع علامات في الحدود الفاصلة بين السودان وإثيوبيا في الجزء السابق الإشارة إليه على الطبيعة، بالنظر إلى عدم وضوح هذه الحدود عليها، وما يترتب على ذلك من دخول بعض القبائل الرحالة من إثيوبيا إلى الأراضي السودانية وعدم إمكان إقناعهم — بسبب ذلك — بأنهم قد تجاوزوا الحدود وأقاموا حيث لا حق لهم في الإقامة . فإن الحكومة المصرية ليس لديها اعتراض على نذب موظف أو أكثر من إدارة السودان للاشتراك مع الموظفين الإثيوبيين في هذا العمل، على أن يلاحظ ألا يترتب على ذلك أى تعديل للحدود أو إبرام اتفاق ثنائى مع إثيوبيا أو غيرها في هذا الشأن .

وفي أول فبراير سنة ١٩٥١ أرسل إليه خطابا آخر ورد فيه ما يأتى :

د إلحاقا بكتابنا رقم ٩٢ — ٨ / ١ (٤٧) بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥١، والخاص بالموافقة على ما اقترحتم بشأن اللجنة التى ستكلف بتعيين الحدود بين إثيوبيا والسودان، والذي وافقنا فيه على اقتراحكم المذكور، نرجو الإحاطة بأننا نرى تكليف الاستاذ ابراهيم مصطفى عزام مدير قسم الطبوغرافيا بمصلحة المساحة المصرية بالاشتراك مع الموظفين الذين ستتدبرهم إدارة حكومة السودان للغرض المذكور، حتى تنتهى المهمة الموكولة إليهم .

ونكون شاكرين إذا تفضلتم بإخطارنا عن الموعد الذى ترون أن يغادر فيه الأندى

المذكور مصر إلى الخرطوم<sup>(١)</sup> .

وقد أجاب السكرتير المدني لحكومة السودان في ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ بترحيب حكومة السودان باشتراك الموظف المصرى فى اللجنة . ثم ألحق خطابه بخطاب آخر فى ٥ أبريل سنة ١٩٥١ بأنه ربما تتأخر اللجنة فى البدء فى عملها<sup>(٢)</sup> . وانتهى الأمر عند هذا الحد .

---

( ١ ) محفوظات وكالة الوزارة لشئون السودان (ملفائة الآن) : ملف رقم ٩٢ - ٨ - ١ سرى

( ٢ ) " " " " " " : ملف رقم ٩٢ - ٨ - ١ سرى

# المراجع

## أولاً: الوثائق

### ١ — المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ( عابدين سابقاً ) :

- أ — محفظة السودان رقم ١ ملف رقم ١ / ٥
- ب — محفظة السودان رقم ٢ ملف رقم ٢ / ٢
- ج — محفظة السودان رقم ٣ ملف رقم ٣ / ٣
- د — وثائق السودان دفتر ٢٤ ودفتر ١٩٤٨

ولاشك أن وثائق السودان بالمحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى هامة جداً من الناحية العلمية ، لأنها تشمل المكاتبات والأوامر والتقارير الخاصة بإدارة السودان فى القرن التاسع عشر .

### ٢ — محفوظات رئاسة الجمهورية بالناهرة :

- أ — ملف قديم رقم ( سودان ٣٠٣ )
- ب — ملف قديم رقم ( سودان ٣٦٤ )
- ج — ملف قديم رقم ( سودان ٢٨٦ )

وتتضمن هذه الملفات بعض المكاتبات والوثائق ، وأهمها وثيقة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين مصر وإنجلترا بشأن إدارة السودان .

### ٣ — السودان

الكتاب الأخضر الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى سنة ١٩٥٣ بعد توقيع الاتفاق الذى تم فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية



والبريطانية بشأن السودان . ويتضمن هذا الكتاب جميع القرارات السلطانية ،  
والوثائق الرسمية ، والاتفاقات التي عقدت في الماضي بشأن السودان . كما  
يتضمن المحاضر الرسمية والكتب المتبادلة في مختلف المراحل التي مرت بها قضية  
السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

٤ — محفوظات وزارة الخارجية بالقاهرة :

١ — ملف رقم ٤ / ٢ قديم سري . وأهم ما فيه الخطابان المتبادلان بين الحكومة  
المصرية والسردار في مايو سنة ١٨٩١ بشأن موقف الحكومة المصرية من اتفاقيتي  
٢٤ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ بين إنجلترا وإيطاليا ، اللتين حددتا النفوذ  
الإيطالي في منطقة غرب البحر الأحمر .

ب — ملف رقم ٣٨ / ١١ / ١٩ سري ، وأهم ما في هذا الملف تقرير عن  
الاتفاق على تنفيذ المعاهدة البريطانية الإيطالية التي تمت بين الحكومتين البريطانية  
والإيطالية في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ . ذلك الاتفاق الذي تضمن تسوية العلاقات  
بين بريطانيا وإيطاليا في مناطق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا الشرق  
والشرق الأدنى .

ج — ملف رقم ١١٥ / ٨ / ١ سري . وهو بعنوان : حدود السودان والحشة  
وكينيا . ويتضمن الكثير من المكاتبات في هذا الصدد .

• — محفوظات وكالة الوزارة لشئون السودان ( ملغاة الآن ) .

ملف رقم ٩٢ / ٨ / ١ سري ، ويتضمن مكاتبات عن تعيين الحدود بين السودان  
وجيرانه ، وخاصة بين السودان وإثيوبيا .

6 — British Documents on the Origins of the War . 1898-1914

Edited by G. P. Gooch and Harold Temperley. London, 1927.

ويتضمن المجلد الأول من هذه السلسلة الهامة مادة كثيرة عن أزمة فاشودة .

وأهم الوثائق التي تتعلق بالموضوع في هذه المجموعة هي :

A — Document No. 175, « Mr. Balfour to Sir E. Monson, March 28. 1898 »

B — Document No. 182, « Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury »

C — Document No. 185, « The Marquess of Salisbury to Lord Cromer, August 2, 1898 »

D — Document No. 189, « The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, Sept. 9, 1898 »

E — Document No. 191, « Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury, Sept. 18, 1898 »

F — Document No. 193, « Mr. Rodd to the Marquess of Salisbury, Sept. 25, 1898 »

G — Document No. 203, « The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, October 6, 1898 »

H — Document No. 215, « Sir E. Monson to the Marquess of Salisbury, October 25, 1898 »

I — Documents No. 242—245 : Documents Concerning the Declaration of March 21, 1899 between England and France

J — Document No. 380, « Memorandum by Mr. Oakes, on the 28th. June. 1898 »

7 — The British Blue Books :

A — Italy No. 1 ( 1891 )

B — Egypt No. 2 ( 1898 ) , ( Correspondence with the French Government respecting the Valley of the Upper Nile , October 1898 ) : Inclosure in No. 1, « Sir E. Monson to M. Hanotaux in

December 10, 1897 » . Appendix No. 1 , « Memorandum communicated by M . Decrais August 8 , 1894 » Appendix No.2, « The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin, August 14, 1894 » ; Appendix No. 3 , «Extract from Sir F. Grey' s Speech in the House of Commons March 28 , 1895» . Appendix No. 4, « The Earl of Kimberley to the Marquess of Dufferin April 1 , 1895» Appendix no. 5, « Extract from M. Hanotaux speech to the Senate , April 5, 1895 »

C — Egypt No . 3 ( 1898 ) . ( Further correspondence respecting the Valley of the Upper Nile . October 1898 ) . ; No. 1 . „ The Marquess of Salisbury to Sir E . Monson . October 6 , 1898,, ; Inclosure in No . 2 .

D — Egypt No , 1 ( 1911 ) No . 2 , „ Sir E. Gorst to Sir Edward Grey . March 25 , 1911 ; Forwarding the Annual Report on the Soudan . „

### 8 — Lord Cromer's Reports :

A—Reports on the finances, administration, and condition of Egypt, and the progress of reforms ( 1896 - 1898 )

B — Reports on the finances , administration , and condition of Egypt . and the Sudan ( 1899—1906 ) .

ويلاحظ أن تقارير اللورد كرومر كانت سنوية، يرفعها إلى الحكومة البريطانية عن شئون مصر والسودان . وتعتبر من أهم الوثائق عن أحوال وادى النيل السياسية والاجتماعية والإدارية ، غير أنه تبدو فيها روح السيطرة ، إذ تكلم فيها كرومر بلسان الحاكم المطلق المتصرف ، وكان يخوض فيها في كل ماله مساس بشئون وادى النيل ، بما لا يصدر إلا عن صاحب السيطرة والنفوذ الفعال في الحكومة .

9 — Documents Diplomatiques Francais . 1871 — 1914 :

A—1 re . Serie (1871—1900) Tome XI . pp 318-319.

B—Affaires du Haut—Nil et du Bahr —el —Ghazal , 1897—1898

C—Correspondance Concernant la Declaration Additionnelle du  
21 Mars 1899

D — 21eme, Serie Tome. IV. pp 50—51 ( Document No. 36 ), pp  
533—543 (Document No. 389 ), Tome X pp 209 — 212.

تعتبر الوثائق الفرثسية السياسية من أهم المصادر لدراسة موضوع هذا الكتاب  
إذ أنها تحتوي على وثائق عديدة تتعلق بحملة فاشودة ، كيف بدأت والظروف التي  
مهدت لها كما أنها تشتمل على مادة طيبة عن سياسة فرنسا وغرب إفريقيا وفي الصومال  
والحبشة . وتتضمن الوثائق السياسية الفرنسية أيضاً نصوص الاتفاق الودي الذي عقد  
بين إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤ ، وكذلك الشروط السرية التي ألحقت بهذا الاتفاق.

10 — Livres Jaune Francais :

أما عن الكتب الصفراء الفرنسية التي صدرت في الفترة التي يعالجها هذا  
الكتاب فلا تعادل الكتب الزرقاء الإنجليزية من حيث الوثائق التي تتضمنها كل منها .  
ومعظم الوثائق التي تحتويها موجودة في الوثائق الفرنسية المسماة :

Documents Diplomatiques Francais. 1871 — 1914.

وعلى كل حال فهي مادة قيمة من الناحية الفرنسية .

11 — Die Grosse Politik der Europäischen Kabinette. 1871—1914 :

A — Volume VII, nos. 1988 — 91, 1996.

B—Volume VIII, nos. 1676—1678, 1778—1779 , 1859—61, 2022-5  
2032 — 2062.



C — Volume XI, Chaps XV and IXV i, nos 2770, 2771, 2779, 2780—85, 2819, 2853, 2861.

D — Volume XIII, nos 3558—9

وتعتبر الوثائق الألمانية من أهم المراجع لدراسة هذه الفترة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الدولية في أوروبا، وأثر تلك السياسة على التنافس الدولي في إفريقية وأعلى النيل.

## ثانيا - المراجع الأساسية

### ابراهيم فوزى باشا :

السودان بين يدى غوردون وكتشنر . جزآن - القاهرة ١٣١٩ هـ . وقيمة هذا الكتاب أن مؤلفه كان من المرافقين لجوردون ، ولذلك يجب أن تكون قراءته بحذر لدفاعه عن جوردون وليوله الغير طيبة نحو المهدي وخليفته عبد الله التعايشي .

### اللورد إدوارد جراى :

مذكرات لورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى . تعريب الأستاذ على أحمد شكرى ، ١٩٣٢ . وأهم جزء فى هذه المذكرات يتعلق بموضوع الكتاب هو الجزء الخاص بتصريح السير إدوارد جراى فى البرلمان البريطانى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن أعالى النيل . وكان جراى فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية البريطانية .

### الأميرالاي اسماعيل سرهنك :

حقائق الأخبار عن دول البحار ( الجزء الثانى ) ١٣٢٤ هـ .

هذا الكتاب مرجع هام وخاصة فى موضوع فاشودة ومقابلة كتشنر لما رشان هناك .

### عمر طوسون « الأمير » :

تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها ( من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٨٩ ) ط ١٩٣٧ م — ١٣٥٥ هـ . بالاسكندرية . والكتاب ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول يتناول تاريخ هذه المديرية أثناء حكمداريات سيرساميويل بيكر ( من ١٨٦٩ — ١٨٧٣ ) وأميرالاي محمد زهوف ( من ١٨٧٣ — ١٨٧٤ )

وجوردون (من ١٨٧٤ — ١٨٧٦) وأميرالاي براوت (من ١٨٧٦ — ١٨٧٧) و  
أبراهيم فوزى (من ١٨٧٧ — ١٨٧٨) وأمين باشا (من ١٨٧٨ — ١٨٧٩) .  
والجزء الثانى يتناول تاريخ المديرية أثناء حكمدارية أمين باشا من ١٨٨٠ — ١٨٨٦ .

والجزء الثالث يتناول تاريخها أثناء حكمدارية أمين باشا من ١٨٨٧ — ١٨٨٩ .  
كما يتناول ذكر الحوادث التى وقعت فى هذه المديرية من ١٨٩٠ — ١٨٩٩ . ثم  
فهارس الكتاب ومراجعته .

وهذا الكتاب له قيمته من الناحية العلمية ، إذ يتناول بالتفصيل تاريخ مديرية  
خط الاستواء فى المدة المذكورة ، معتمدا على الوثائق الرسمية والكثير من المراجع  
الأجنبية الهامة .

الدكتور محمد صبرى :

الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر - ١٩٤٨ .  
يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التى تناولت التاريخ الحديث للسودان  
باللغة العربية ، وميزته الخاصة أنه فضع مؤامرات الدول الإمبريالية وأساليبها فى  
تلك الجهات .

الدكتور محمد مصطفى صفوت :

الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، ١٩٥٢ .  
عرض المؤلف هذا الموضوع من الناحية التاريخية العلمية ، معتمدا على الوثائق  
السياسية الإنجليزية والفرنسية والألمانية وعلى مصادر ومراجع أخرى كثيرة . ولما  
كانت مسائل مصر والسودان قضية واحدة ، فقد تحدث الدكتور صفوت فى مواضع  
كثيرة من كتابه عن العلاقات الدولية فى أوروبا وأثرها فى سياسة تلك الدول فى  
إفريقية وأعالى النيل . لذلك فهذا الكتاب من المصادر الهامة للموضوع الذى يعالجه  
كتابنا هذا .

نعوم بك شقير :

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء — ١٩٠٣ . ألف هذا الكتاب وقت استرداد السودان . فأجزاؤه المتعلقة بالتاريخ القديم قليلة الأهمية بصفة عامة ، والأجزاء المتعلقة بالتاريخ الإسلامى للسودان جمع شقير مادتها من الكتب العربية المعروفة وخاصة كتب الرحلات المختلفة ، ولذلك فهي متوسطة القيمة . وأهم أجزاء كتاب شقير هي التي تناولت موضوع استرداد السودان ، فقد كان شقير ملحقا بالحملة في قلم المخبرات ، واطلع على الوثائق والتقارير والإحصاءات المتعلقة بالعمليات العسكرية والإدارية وغير ذلك . ثم إن شقير جمع أخبارا كثيرة عن أحوال القبائل الشهبيرة وعاداتها وكيفية معيشتها .

إزاء هذا يمكن القول أن كتاب شقير لا يستغنى عنه في دراسة نواح مختلفة من تاريخ السودان .

\* \* \*

Alfred Milner : England in Egypt . London, 1926 .

كان ملنر من كبار الاستعماريين في ذلك الوقت . وناقش في كتابه موضوع استرداد السودان . وكتابته يجب قراءته بحیطة وحذر، لأنه لم يكن على حق في حكمه على المصريين بادعائه أنهم ينقصهم روح التقدم والقـدرة على بذل المجهود المتواصل ، وأنه ليس لدى معظمهم فكرة عن الأمور السياسية وعن كيفية إدارة شئون حكومتهم .

Allen , Bernard M. : Gordon and The Sudan, London, 1931.

اتجاه ألن هو الدفاع عن جوردون وتصرفاته . ولا أومن بكل ما جاء في هذا الكتاب . ولكنه على العموم كتاب لا بأس به ، إذ اطلع مؤلفه على أوراق جوردون الخاصة وبلاغات بارنج وغير ذلك من الوثائق . وتكلم فيه بالتفصيل عن جوردون وخصوصا عن الفترة الأخيرة من حياته التي تعددت فيها الأقوال .



Austin , Herbert H. : With Mac Donald in Uganda, London, 1903.

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أن المؤلف كان مساعدا لماكدونالد في الحملة التي أرسلت من أوغندا في سنة ١٨٩٧ للذهاب إلى فاشودة قبل مارشان ولم تنجح في مهمتها .

Churchill, Winston : The River War. London, 1899.

كتاب هام وخاصة لأنه بقلم تشرشل ، أستاذ الإمبريализم في إنجلترا .

Cocheris, Jules : La Situation Internationale de L'Egypte et du Sudan. Paris, 1903 .

هذا كتاب هام عن المركز الدولي لمصر والسودان في تلك الأثناء . ولو أن كوشري نظر إلى المسألة من ناحية فرنسية ، إلا أن كتابه ربما لا يزال أحسن دراسة عليّة للموضوع برمته .

Cromer, Lord : Modern Egypt, 2 vols. London, 1908.

ناقش كرومر مسألة السودان بالتفصيل ولكن باحتراس شديد . ولذلك لا يأخذ الإنسان ماجاء في كتابه كما هو ، بل عليه أن يصححه على ضوء مواد أخرى .

Darcy, Jean : France et Angleterre . Cents Années de Rivalité Coloniale. Paris, 1904.

من أهم الكتب التي توضح وجهة النظر الفرنسية ، ولو أنه لا يعادل كتب كوشري .

Diplomaticus : « Fashoda and Lord Salisbury's Vindication » ( Fortnightly Review, December. 1898, pp. 1002—14. )

هذا المقال عرض قوى لمسألة فاشودة ، ولكنه ضد فرنسا .

E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, 3 vols. Third Edition. London , 1909.

هذا الكتاب شبيه بالمطبوعات الرسمية ، وأهميته أنه يتضمن نصوص كثير من المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات الرسمية المتبادلة .

Gardiner, A. G. : , The Life of Sir William Harcourt. 2 vo's. London, 1923.

الكتاب ترجمة لحياة السير وليم هاركورت وزير المالية البريطانية ، ويلقى كثيراً من الضوء على سياسة روزبري الخارجية ، ويتضمن مادة غزيرة عن موضوع معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين إنجلترا وليوبولد ملك بلجيكا .

Hanotaux, Gabriel : Fachoda, Paris. 1909.

مؤلف هذا الكتاب أحد رجال السياسة الفرنسيين المتصلين اتصالاً وثيقاً بالمسائل الإفريقية . ولذلك فهو كتاب هام وخاصة في موضوع فاشودة .

Hanotaux, Gabriel et Alfred Martineau : Histoire Des Colonies Francaises et de L'Expansion de la France dans le Monde. Paris, 1931.

هذا كتاب هام في تاريخ المستعمرات الفرنسية في جميع أنحاء العالم . وهو في ستة مجلدات . ويهمننا هنا المجلد الرابع ، الذي يتناول دراسة تاريخ المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية بقلم موريس دي لافوس Maurice Delafosse ، وفي إفريقيا الاستوائية بقلم أوجست تيرييه Auguste Terrier ، وفي ساحل الصومال بقلم ألفرد مارتينو . وهذا المجلد مرجع أساسي لموضوع المنافسة الدولية في أعالي النيل . والكتاب كله له قيمته العلمية البارزة .

Harry Johnston: The Uganda Protectorate. 2 vols. New York, 1902.

دراسة قيمة عن موضوع أوغندا ، ويلى كتاب لجارد مباشرة في توضيح هذه المسألة .

Keltie, J. Scott : The Partition of Africa. London, 1895,

مع أن هذا الكتاب قديم إلا أنه لا يزال له قيمة في دراسة موضوع تقسيم إفريقيا .

Lionel Decle : « The Fashoda Question » . (The Fortnightly Review, December, 1898 ).

مقال طيب عن مسألة فاشودة ، ويوضح فيه كاتبه مجهود بريطانيا في العمل على إتمام مشروعها الخاص بتأسيس إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح .

Lockroy, Edouard : La Defense Navale. Paris, 1900.

كان مسيو لوكروى وزيرا للبحرية الفرنسية في وقت أزمة فاشودة . ولذلك فإن كتابه مرجع هام لأنه يوضح مدى قوة فرنسا البحرية في تلك الأثناء . وكما هو معروف فقد بينت أزمة فاشودة ما تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم في الأمور والأزمات الدولية .

Lugard, Frederick D.: The Rise of our East African Empire. 2 vols. London, 1893.

من أهم الكتب عن حالة أوغندة ووضعها ، ولا سيما لأن لجارد كان وكيلًا لشركة شرق إفريقيا البريطانية .

Mangin, General : " Lettres de la Mission Marchand " ( Revue des Deux Mondes, September 15. 1931, pp. 241—83 )

مقال هام عن بعثة مارشان ، ولا سيما أن مانجان كان من المرافقين لمارشان في هذه البعثة .

Mekki Shibeika ; British Policy in The Sudan ( 1882 — 1902 ). London, 1952.

كتاب هام ، رجع مؤلفه إلى كثير من الوثائق والمراجع الأساسية . ويزيد في أهميته أن المؤلف سوداني وأستاذ التاريخ الحديث في جامعة الخرطوم .

Rodd, Sir James Rennell : *Social and Diplomatic Memories*. 3 vols.  
London, 1923.

كان رود أحد المساعدين الرئيسيين للورد كرومر، ولذلك تعتبر مذكراته مصدرا هاما لتاريخ مسائل وادي النيل في تلك الأثناء .

Sudan Notes and Records ;

ابتدأت هذه المجلة سنة ١٩١٨ ، وتناولت دراسات مختلفة عن السودان وأحواله . ومعظم كتابها كانوا من الموظفين البريطانيين هناك . وبها مادة كثيرة عن الحركة المهدية ونواحي أخرى من تاريخ السودان .

T. Lennox Gilmour : « *Abyssinia. The Ethiopian Railway and the Powers* », 1905.

يشرح هذا الكتاب السياسة الدولية إزاء سكة حديد الحبشة وتنافس الدول الأوروبية في هذا الصدد .

Yelay, Et. : *Les Rivalites Franco—Anglaise en Egypte ( 1876—1904 )*  
Nimes, 1904.

كان هذا الكتاب موضوع رسالة الدكتوراه، التي حصل عليها المؤلف في الحقوق من جامعة مونبلييه بفرنسا عام ١٩٠٤ . وهو دراسة عليية قيمة للنافسة بين إنجلترا وفرنسا في مصر في المدة من ١٨٧٦ — ١٩٠٤ . ولكن المؤلف تعرض في مواضع مختلفة إلى التنافس بين الدولتين في أعالي النيل . ولذلك فالكتاب من المراجع الأساسية لموضوع هذا البحث ، وبصفة خاصة من وجهة نظر القانون الدولي .

William L. Langer : *The Diplomacy of Imperialism ( 1890—1902 )*  
New York, 1951.

تناول هذا الكتاب السياسة الإمبريالية في أنحاء مختلفة من العالم في المدة من ١٨٩٠ — ١٩٠٢ . وخصص مؤلفه ثلاثة فصول منه لموضوع النضال الدولي في أعالي النيل . ويعتبر وليم لانجر من أعظم مؤرخي التاريخ الحديث بحق . فقد رجع



في تأليف كتابه هذا إلى الوثائق والمراجع الأساسية الكثيرة والمنشورة بلغات مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن كتابه دراسة تحليلية فلسفية للحوادث بروح علمية دقيقة محايدة، مما ينم عن سعة الاطلاع وطول الباع في هذا المضمار . ولا يعادل ولیم لانجر في القدرة على تحليل قضايا التاريخ وفلسفتها الا أستاذنا الكبير الأستاذ محمد شفيق غربال ، والمؤرخ الإنجليزي توينبي .

Woolf, Leonard : Empire and Commerce in Africa, A Study in Economic Imperialism. New York, 1920.

دراسة طيبة لموضوع الاستعمار الاقتصادي في إفريقيا . ونظرا لأن المؤلف كان من المعارضين للاستعمار ، فقد جاء كتابه شيقاً ومكتوباً بدقة للغاية . ويعتبر من أفضل الكتب المتصلة بموضوع البحث .

Wylde, Augustus B. : Modern Abyssinia. London, 1901.

كان المؤلف وكيل القنصل البريطاني في الحبشة ، وكتاباه قيم من الناحية العلمية وخاصة فيما يتعلق بسياسات الدول الكبرى في الحبشة .

Zetland : Life of Lord Cromer. London, 1932.

دراسة قيمة عن حياة لورد كرومر ، واعتمد فيها المؤلف على أوراق كرومر نفسه .

### ثالثاً - المراجع الاخرى

- أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الأول ١٩٣٤ .
- الأستاذ البيربايه : تاريخ إعلان حقوق الإنسان ( ترجمة الدكتور محمد مندور ) ١٩٥٠ .
- الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ١٩٥٠ .
- الدكتور عبد الرازق أحمد السهورى : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ١٩٤٩ .
- الأستاذ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ( الجزء الأول ) ١٩٥٢ .
- محمد بن عبد الله الطنجى ( ابن بطوطة ) : رحلة ابن بطوطة المسماة " تحفة الأنظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " ، ١٢٨٧ هـ .
- الدكتور محمد مصطفى صفوت : ( ١ ) إنجلترا وقناة السويس ( ١٨٥٤ - ١٩٥١ ) ١٩٥٢ ( ٢ ) أصول حملة فاشودة - تأليف رينوفان ، ( مقال فى المجلة التاريخية المصرية - عدد مايو ١٩٥٠ ) .
- الدكتور محمد عوض محمد - ( ١ ) الاستعمار والمذاهب الاستعمارية ، ١٩٥٣ . ( ٢ ) نهر النيل ، ١٩٤٨ .

### محاضرات :

١ - محاضرات السيد الأستاذ محمد شفيق غربال فى تاريخ السودان الحديث على طلبة معهد الدراسات السودانية ( الإفريقية الآن ) فى العامين الدراسين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وقد عالج أستاذنا الكبير فى هذه المحاضرات بطريقته الخاصة التحليلية الفلسفية موضوعات هامة مثل : الإدارة فى السودان قبل الحركة المهدية - حركة الكشف الجغرافى وآثارها بالنسبة للاستعمار الأوروبى فى إفريقيا - قدوم العرب إلى ساحل إفريقيا الشرقى ونتائجه - الرق الإفريقى واتصاله بالاستعمار - الحركة المهدية ومقارنتها بالحركات الدينية الأخرى كالوهابية والسنوسية - إخلاء السودان - الأحوال الداخلية

في السودان في عهد المهدي وخليفته عبدالله التعايشي - استرداد السودان - أزمة فاشودة.

ب — محاضرات الاستاذ الدكتور عبد المنعم الشرقاوي في الجغرافيا السياسية على طلبة الليسانس في قسم التاريخ بكلية الآداب في جامعة القاهرة عام ١٩٤٢/١٩٤٣ .  
استفدت فائدة كبرى من هذه المحاضرات عند الكلام عن درجات الاستعمار وأنواعه والظروف الجغرافية التي تحدده .

ح — محاضرات الأستاذ الدكتور عز الدين فريد في الاستعمار الأوربي في حوض النيل على طلبة معهد الدراسات السودانية ( الإفريقية الآن ) في العام الدراسي ١٩٤٩ / ١٩٥٠ وقد استفدت كثيرا من هذه المحاضرات وخاصة في موضوع العلاقات بين أوروبا والحبشة .

و — محاضرة للاستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت عن الموقف الدولي في البحر الأبيض عقب إنشاء قناة السويس ، ألقاها في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ٦ مارس سنة ١٩٥٢ . وتعرض فيها الى المسألة المصرية والتنافس الدولي في إفريقيا وأعلى النيل .

ه — محاضرة عن العرب في شرق أفريقيا ، ألقاها الأستاذ محمد عبد النبي خليل في النادي المصري بالخرطوم في سنة ١٩٤٤ .

و — محاضرات في الاستعمار، ألقاها الأمير مصطفى الشهابي في سنة ١٩٥٥ على طلبة معهد الدراسات العربية العالية ، وتحدث فيها سيادته بإسهاب عن الاستعمار وأنواعه وحقوقه التي يدعيها .

Abdel - Moneim Omar : The Sudan Question Based on British Documents . Cairo , 1952 .

Amanke Okafor and others : The New West Africa , problems of independence . London, 1953 .

Anonymous : “ La Question d'Alsace-Lorraine est — elle Insoluble ? (Revue Generale de Droit International Public , V . 1898 , pp. 744 — 9 ) .

Crabites , Pierre :

1—Gordon , The Sudan and Slavery . London , 1933 .

2—The Winning of the Sudan. London 1934 .

Ernest L. Bentley : Handbook to the Uganda Question London , 1892 .

E . Fallot : L' Avenir colonial de la France , 1901 .

Georges Hardy : Histoire de la Colonisation Francaise. Cinquieme Edition . Paris , 1947 .

Harry Johnston : Britain across the Seas , Africa . London , 1910

Hill . George Birbeck : Colonel Gordon in Central Africa ( 1874 - 1879 ) . London, 1884 .

H . D . Traill :

1—England, Egypt and the Sudan . London, 1900 .

2—„ The Burden of Egypt,, Nineteenth Century . April , 1896 , pp . 544 - 566 ) .

London Times : October 13, 1898 .

November 14, 1898 .

December 16. 1898 .

Lugard , Frederick D.: „England and France in the Nile Valley,, . (National Review , July , 1895 , pp . 609 - 22 ) .

Macdiarmid . D. S. : The Life of Lieutenant — General Sir James Moncrieff Grierson . London, 1923.



M . F . Shukry : Equatoria Under Egyptian Rule . Cairo , 1953 .

Newton , Lord : Lord Lansdowne . London , 1929 .

T . A . Brassey : „ Can we hold our own at sea ? „ ( Fortnightly Review , July , 1898 . )

Yves Guyot : Lettres sur la politique coloniale .









